نجم الدين البغدادى الطوفى الحنبلى

الانتصارات الإسلامية

فى علم مقارنة الأديان



دراسة وتحقيق

د. أحمد حجازى السقا

مكتبة النافذة

الانتصارات الإسلامية

فى علم مقارنة الأديان

تأليف:

نجم الدين البغدادى الطوفى الحنبلى

دراسة وتحقيق:

د. أحمد حجازى السقا

أستاذ مقارنة الأديان

جامعة الأزهر

مكتبة النافذة

نجم الدين البغدادى الطوفى
٦٥٧ - ٧١٦ هـ = ١٢٥٩ - ١٣١٦م

سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم الطوفى الصرصرى. أبو الربيع، نجم الدين: فقيه حنبلى، من العلماء. ولد بقرية طوف - أو طوفا - (من أعمال صرصر، فى العراق) ودخل بغداد سنة ٦٩١ هـ. ورحل إلى دمشق سنة ٧٠٤ هـ وزار مصر، وجاور بالحرمين، وتوفى فى بلد الخليل (بفلسطين)، له: «بغية السائل فى أمهات المسائل» فى أصول الدين و«الإكسير فى قواعد التفسير» و«الرياض النواضر فى الأشباه والنظائر» و«معراج الوصول» فى أصول الفقه و«الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة» و«تحفة أهل الأدب فى معرفة لسان العرب» و«الإشارات الإلهية والمباحث الأصولية» و«العذاب الواصب على أرواح النواصب» حُبِس من أجله، وطيف به فى القاهرة، و«تعاليق على الإنجيل» و«شرح المقامات الحريرية» و«مختصر الجامع الصحيح للترمذى - خ» فى مجلدين[1].

* * *

وجاء فى فهرس معهد المخطوطات العربية عن الكتاب ما نصه:

(الانتصارات الاسلامية فى كشف شبه النصرانية) تاليف نجم الدين البغدادى الطوفى.

نسخة كتبت سنة ٧١١ هـ نقلا عن نسخة المؤلف (أحمد الثالث ١٨٢٢ / ١٢٢ / ٢٦× ١٧ سم).

(١) الكتبخانة ١: ٤١١ وجلاء العينين ٢٣ والمنهج الأحمد - خ وشذرات الذهب ٦: ٣٩ والدرر الكامنة ٢: ١٥٤ والأنس الجليل ٣: ٥٩٣ وهو فيه «سليمان بن عبد الله الطوفى».

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا كتاب جيد فى علم مقارنة الأديان، ألفه عالم من علماء السلف لنقد كتاب ألفه نصرانى للطعن فى دين الإسلام. ومجمل ما فى الكتاب مايلى:

بين فى المقدمة الأولى: أن كتب التوراة والإنجيل، وكذا الأحاديث النبوية الضعيفة، لا يستدل بشئ منها على نقص فى دين الإسلام.

وبين فى المقدمة الثانية: أن العقل أحياناً لا يستطيع معرفة الحكمة من بعض النصوص الشرعية. وفى هذه الحالة يجب التسليم بالنصوص وإن كانت الحكمة فيها خافية. وغرضه من هذه المقدمة: أنه لا يجب الطعن فى دين الإسلام بنصوص شرعية من السنة، عقولنا قاصرة عن فهم المراد منها.

وبين فى المقدمة الثالثة: أن الشريعة الإسلامية تستند على القرآن الكريم والسنة الصحيحة. والشريعة لها أصول ولها فروع. ولا تثبت أصول الشريعة إلا بالمتواتر. أما خبر الواحد والقياس الظنى والاستحسان والاستصحاب وقول الصحابى ونحوه، فلا تثبت به الأصول «لأن تلك أخبار توجب العمل دون العلم لكونها مظنونة الثبوت، وإن كانت فى البخارى ومسلم، لاحتمال وقوع علة قادحة فى طريقها».

ولم يلتزم المؤلف بهذه المقدمة حيث نقل عن النصرانى أحاديث ضعيفة يطعن بها فى نبوة محمد ﷺ وأجهد نفسه فى توجياتها، وكان يلزمه بحق المقدمة الثالثة أن يعترف بضعفها ويسكت.

وبعدما فرغ المؤلف من ذكر المقدمات الثلاث شرع يذكر عبارات النصرانى ويعلق عليها وعبارات النصرانى أكثرها للطعن فى الإسلام، وعبارات المؤلف هى للدفاع عن الإسلام.

ولما فرغ من نقد كتاب النصرانى، كتب خاتمة للكتاب تتضمن عشر حجج واضحات على صحة دين الإسلام، وصدق محمد - عليه السلام-.

الحجة الأولى: أن المعجزة تدل على صدق النبى ، ومحمد ﷺ أتى بالقرآن الكريم معجزة.

الحجة الثانية: أن محمداً ﷺ لو لم يكن نبياً صادقاً لما بقيت دعوته إلى هذا اليوم.

الحجة الثالثة: اقتضت إرادة الله إرسال أنبياء إلى العالم للإصلاح، واقتضت أن يكون محمداً ﷺ من الأنبياء. وقد أيده الله كما أيد الأنبياء بالمعجزات.

الحجة الرابعة: لو كان محمد ﷺ ملكاً لأهلك اليهود والنصارى لمخالفتهم لدينه، لكنه لم يأمر بهلاكهم إذ بقوا على دينهم مع دفع الجزية للمسلمين. فدل ذلك على أنه ينفذ فيهم أحكام الله.

الحجة الخامسة: لو لم يكن محمد ﷺ نبياً، لأغرى الناس بتكذيب كل ما فى كتب اليهود والنصارى، لكنه أنصفهم باعترافه بأن فى كتبهم حق وباطل. وهذا يدل على أنه ما ينطق عن الهوى، لأنا علمنا بالاستقراء من ملوك الدنيا أجمعين: أن أحداً منهم لم يترك من آثار من قبله من الملوك والأنبياء ما يحذر منه على ملكه إلا عجزاً.

الحجة السادسة: يدعى النصارى: أن المسيح هو الله، أو ابن الله، وقد ظهر فى العالم ليفدى الناس من الإثم، ثم صعد وجلس عن يمين الله فإن كان هذا حقاً - وما هو بحق - فقد كان يجب على الله - وما يجب عليه شئ- أن يقول لابنه حين ظهر محمد بدعوته: أهلك هذا ولا تدعه يفتن الناس ويضلهم.

الحجة السابعة: جرت عادة الله بأن يرسل الرسل للناس إذا احتاج الناس إليهم، والعرب اشتدت حاجتهم لرسول، فبعث الله إليهم محمداً عليه السلام. ليقمع الشرك ويمحو الضلال، ولما قمع الشرك ومحا الضلال ثبت أنه رسول صادق. ومن صدقه أنه أخبر عن أمر الله أنه رسول إلى الناس أجمعين، فيجب تصديقه.

الحجة الثامنة: إن محمداً عليه السلام كان عالى الهمة، ومن كان عالى الهمة لا يكذب لئلا تسقط مروءته.

الحجة التاسعة: لو أن محمداً ﷺ كاذب فى دعوى النبوة - وما هو بكاذب - لترك الناس دينه بعد موته، ولفطن العرب إلى كذبه. وانفضوا من حوله.

الحجة العاشرة: من محاسن محمد ﷺ أنه لم يغض من قيمة الأنبياء الذين كانوا من قبله، ومحاربة أتباع موسى وعيسى له لم تحمله على الانتقاص من قدر موسى وعيسى. وهذا بالتأكيد يدل على نبوته.

* * * *

وطعن اليهود والنصارى فى دين الإسلام على أنواع. منها الذم الصريح وهذا النوع لا يلتفت إليه المسلمون، لأنهم ذموا أنبياءهم من قبل وقتلوا كثيرين منهم. ومن أنواع الطعن نوع ملتو، خلطوا فيه الحق بالباطل، وذلك بأن يتظاهر واحد منهم بالإسلام، ثم يؤلف كتاباً يتحدث فيه عن محاسن الإسلام، وفى ثنايا الكلام يضع الشبهات والغمزات. وهذا النوع هو الذى أضر بالمسلمين إلى اليوم، لأنه إذا قام مسلم مخلص للإسلام لنقد الكتاب وبيان زيفه عارضاً الشبهات وموضحاً مرمى الغمزات، يتصدى له عالم من المسلمين قائلاً: بأن الكتاب مفيد وصالح للتعليم. ومستنده هو الكلام الحسن لا الشبهات ولا الغمزات، والأمثلة على ذلك كتب التصوف [١]، وبعض الأحاديث النبوية التى وردت عن طريق الآحاد، والمتواتر أيضاً.

وبعدما يتلقى المسلمون كتبهم بالقبول، يقوم يهودى أو نصرانى للطعن فى الدين بتلكم الشبهات والغمزات. ويكون رد الفعل من المسلمين أن يقوم بعض العلماء فيسلم بأن الشبهات حق والغمزات صدق، ثم يجهد نفسه فى التأويل والدفاع. ومع اجتهاده تظل الشبهة قائمة لم ترتفع.

والأمثلة على ذلك: هذا النصرانى الذى طعن فى القرآن الكريم بتفسيرات لبعض آياته فسرها أصحاب الأهواء من اليهود والنصارى الذين تظاهروا بالإسلام، مثل تفسيرهم قول الله تعالى **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا من قَبْلِكَ من رَّسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾** إن معناها: كل رسول وكل نبى يتمنى هداية قومه، لكن الشيطان يوسوس للرسول أو للنبى بترك الدعوة خوفاً من أذى قومه، فالله تعالى يمنع وسوسة الشيطان من القلب، ويقوى قلب الرسول أو النبى فيبلغ الرسالة، وإذا بلغها فإن آيات الله تكون أحكمت، لأن إرادته قد نفذت. هذا هو معنى الآية **﴿اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾**.

وأصحاب الأهواء يفسرونها بأن الشيطان نفسه نطق على لسان محمد ﷺ بمدح الأصنام والثناء عليها. ثم يأتى مثل هذا النصرانى بعد زمان وقد رسخت هذه المعانى السقيمة فى أذهان الناس وتلقوها بالقبول . فيطعن فى الدين بها.

ماذا على المسلمين من التصريح بتكذيب تفسير أصحاب الأهواء؟ حتى لا يتخذ الأعداء من كلامهم، وتصديق المسلمين له، سلاحاً للقضاء على الدين.

وأيضاً يجب على علماء المسلمين أن يصرحوا بقيمة الأحاديث النبوية ومنزلتها فى العقائد

(١) مما يؤسف له أن عبد الحليم محمود، أحيا الميت من هذه الكتب المزورة.

والتشـريع، ولا يخشوا مواجـهة العامة. فـذلك أحسن من التسليم بضعـفها، والتحـدث كذبا بصدقها. إننا إن لم نصرح نعطى للأعداء سلاحاً للقضاء على الدين.

يا علماء المسلمين أنتم تعرفون أن الأحاديث النبوية فرقت المسلمين إلى سنيين وشيعة، وما بعضهم بمؤمن بأحاديث بعض. فصحيح البخـارى عند أهل السنة كتاب كاذب فى نظر الشيعة، والكافى عند الشيعـة كتاب كاذب فى نظر أهل السنة. فهـلا ناديتم بالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية المفســرة والموضحة لمعانى القرآن الكريم. منعـاً للخلاف وحسماً للنزاع، وتوحـيداً لكلمة المسلمين فى مواجهة الإلحاد وكفر أهل الكتاب ؟

ولكى يعلم من لا يعلم في هذا الشـأن. أنقل نص ما كتـبه الإمام الأكبـر الشيخ محـمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر - يرحمه الله تعالى - فى كتابه «الإســلام عقيدة وشريعة» عن قيمة السنة فى نظر العلماء: يقول - رحمه الله - ما نصه:

القرآن .. وثبوت العقيدة

وتطبيـقاً للمبـادئ التى ذكرناها، يتبـين لنا: أن الطريق الوحيد لثـبوت العقـائد هو القرآن الكريم، وذلك فيما كان من آياته قطعى الدلالة (لا يتحمل مـعنيين فأكثر) كالآيات التى ذكرناها من قبل فى إثبات الوحدانية والرسالة واليوم الآخر.

وأما ما كان غـير قطعى من دلالته، محتمـلاً لمعنيين فأكثر، فهذا لا يصـلح أن يتخذ دليلا على عقـيدة يحكم على منكرها بأنه كافـر، وذلك كالآيات التى استدل بهـا بعض العلماء على رؤية الله بالأبصار فى الدار الآخرة: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ ، ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (٢٢) عَلَى الْأَرَائِكِ يَنـظُرُونَ ﴾ ، ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ولم يسلـم لهم آخرون من العلماء فهمهم فـيها، بل نفوا الرؤية المذكورة بآية أخرى : ﴿ لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾.

وإذن فثبوت العقيدة بالقرآن أو عدمه مبنى على قطعية الدلالة أو ظنيتها. أما قطعية الورود فهذا لا شك فيه، إذ القرآن كله قد وصل إلينا، كما أنزله الله متواتراً جيلاً عن جيل.

السنة.. وثبوت العقيدة

منشأ ظنية السنة:

وإذا كانت العقيدة لا تثبت إلا بنص قطعى فى وروده ودلالته، كان لابد من تبيين المبادئ التى تقوم عليها قطعية السنة أو ظنيتها.

وأول ما يجب التنبه له فى هذا المقام أن (الظنية) تلحق السنة من جهتى الورود والدلالة. فقد يكون فى اتصال الحديث برسول الله ﷺ شبهة فيكون ظنى الورود، وقد يلابس دلالته احتمال فيكون ظنى الدلالة، وقد يجتمع فيه الأمران: الشبهة فى اتصاله، والاحتمال فى دلالته، فيكون ظنياً فى وروده ودلالته. ومتى لحقت (الظنية) الحديث على أى نحو من هذه الثلاثة فلا يمكن أن تثبت به عقيدة يكفر منكرها، وإنما يثبت الحديث والعقيدة وينهض حجة عليها إذا كان قطعياً فى وروده وفى دلالته.

التواتر والآحاد:

ولكى يتضح مناط (القطعية والظنية) فى ورود الحديث ينبغى أن نبين ما قرره العلماء فى (التواتر والآحاد) ليكون مناراً يهتدى به من يريد الوصول إلى الحق.

قسم العلماء (السنة) إلى قسمين: ما ورد بطريق التواتر، وما ورد بطريق الآحاد. وضابط التواتر أن يبلغ الرواة حداً من الكثرة تحيل العادة معه تواطؤهم على الكذب. ولابد أن يكون ذلك متحققاً فى جميع طبقاته: أوله ومنتهاه ووسطه، بأن يروى جمع عن النبى ﷺ ثم يروى عنهم جمع مثلهم، وهكذا حتى يصل إلينا، وهو عند التحقيق رواية الكافة عن الكافة.

ويقول بعض علماء الأصول: (الخبر المتواتر هو الذى اتصل بك من رسول الله ﷺ اتصالاً بلا شبهة حتى صار كالمعاين المسموع منه، وذلك أن يرويه قوم لا يحصى عددهم، ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم ومتابعة أماكنهم، ويدوم هذا فى وسطه وآخره كأوله، وذلك مثل: القرآن والصلوات الخمس، وأعداد الركعات، ومقادير الزكوات.

الآحاد لا تفيد اليقين:

هذا هو التواتر الذى يوجب اليقين بثبوت الخبر عن رسول الله ﷺ أما إذا روى الخبر واحد، أو عدد يسير ولو فى بعض طبقاته، فإنه لا يكون متواتراً مقطوعاً بنسبته إلى رسول الله ﷺ، وإنما يكون (آحادياً) فى اتصاله بالرسول شبهة، فلا يفيد اليقين:

إلى هذا ذهب أهل العلم ومنهم الأئمة الأربعة: مالك وأبو حنيفة والشافعى وأحمد فى إحدى الروايتين عنه، وقد جاء فى الرواية الأخرى خلاف ذلك، وفيها يقول شارح مسلم الثبوت (وهذا بعيد عن مثله فإنه مكابرة ظاهرة).

وقال البزدوى: (وأما دعوى علم اليقين - يريد فى أحاديث الآحاد - فباطلة بلا شبهة لأن العيان يرده، وهذا لأن خبر الواحد محتمل لا محالة، ولا يقين مع الاحتمال، ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وأضل عقله).

وقال الغزالى: (خبر الواحد لا يفيد العلم وهو - أى عدم إفادته العلم - معلوم بالضرورة. وما نقل عن المحدثين من أنه يوجب العلم فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل إذ يسمى الظن علماً، ولذا قال بعضهم: خبر الآحاد يورث العلم الظاهر، والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظن).

وقال الأسنوى: (وأما السنة فالآحاد منها لا يفيد إلا الظن).

وقال البزدوى تفريعاً على أن خبر الواحد لا يفيد العلم: (خبر الواحد لما لم يفد اليقين لا يكون حجة فيما يرجع إلى الاعتقاد لأنه مبنى على اليقين، وإنما كان حجة فيما قصد فيه العمل).

وقال الأسنوى: (إن رواية الآحاد إن أفادت فإنما تفيد الظن، والشارع إنما أجاز الظن فى المسائل العملية وهى الفروع دون العلمية كقواعد أصول الدين).

وهكذا نجد نصوص العلماء من متكلمين وأصوليين مجتمعة على أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين، فلا تثبت به العقيدة، ونجد المحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضرورى لا يصح أن ينازع أحد فى شئ منه، ويحملون قول من قال:(إن خبر الواحد يفيد العلم) على أن مراد العلم بمعنى الظن كما ورد، أو العلم بوجوب العمل على أن الكلام إنما هو فى إفادته العلم على وجه تثبت به العقيدة، وليس معنى هذا أنه لا يحدث علماً لإنسان ما، فإن من الناس من يحدث العلم. فى نفسه بما هو أقل من خبر الواحد الذى نتحدث عنه، ولكن لا يكون ذلك حجة على أحد ولا تثبت به عقيدة يكفر جاحدها، فإن الله تعالى لم يكلف عباده عقيدة من العقائد عن طريق من شأنه ألا يفيد إلا الظن ومن هنا يتأكد أن ما قررناه من أحاديث الآحاد لا يعتبر عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها فى شأن المغيبات قول مجمع عليه، وثابت بحكم الضرورة العقلية التى لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء.

ندرة المتواتر:

وإذ قد عرفنا الفرق بين مناط القطعية فى الورود وهو التواتر، ومناط الظن وهو الآحادية، فهناك بحث آخر يتصل بالتواتر ولابد من النظر فيه، هذا البحث هو: هل يوجد المتواتر فى الأحاديث المروية فى الكتب المدونة؟ وقد اختلف العلماء فى الجواب عن ذلك: فذهب قوم إلى أنه لا يوجد حديث متواتر فيما روى لنا من الأحاديث ودون فى الكتب، ولعل هؤلاء بنوا رأيهم هذا على اشتراط عدم الإحصاء فى رواة المتواتر، وهو مذهب لطائفة من العلماء كما تبين مما نقلناه فى تعريف المتواتر.

قال ابن الصلاح: (لا يكاد يوجد المتواتر فى رواياتهم، ومن سئل عن إبراز مثال له فيما يروى عن أهل الحديث أعياه تطلبه، وحديث (إنما الأعمال بالنيات) ليس من ذلك السبيل وإن نقله عدد التواتر وزيادة، لأن ذلك طرأ فى وسط إسناده. ولم يوجد فى أوله. نعم حديث (من كذب علىّ) نراه مثالاً لذلك، فإن رواته أزيد من مائة صحابى وفيهم العشرة المبشرون بالجنة، ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا الحديث الواحد).

وذهب آخرون: إلى أن المتواتر كثير فى هذه الكتب . قالوا:(إن هذه الكتب المشهورة المتداولة بأيدى أهل العلم شرقاً وغرباً مقطوع بصحة نسبتها إلى واضعيها، فإذا اجتمعت على إخراج حديث، وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة معه تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط. أفاد ذلك العلم اليقينى بصحة نسبته إلى قائله، ومثل ذلك فى الكتب كثير).

وليس بنا بحاجة إلى أن نعرف مدى هذه الكثرة التى يراها هؤلاء، ويذكرونها فى مقابلة القول بالعدم، أو فى مقابلة القول بالندرة وإعياء تطلب المثال، وإنما يهمنا أن نلفت النظر إلى أنه لا يحكم لحديث بالتواتر - حتى على أكثر هذه المذاهب توسعاً - إلا إذا اجتمعت فيه الشروط الآتية:

١ - أن تخرجه جميع كتب الحديث المشهورة المتداولة.

٢ - أن تتعدد طرق إخراجه تعدداً تحيل العادة معه التواطؤ على الكذب.

٣ - أن يثبت هذا التعدد فى جميع طبقاته: أوله وآخره ووسطه.

وإذن: فالحديث الذى لم تخرجه جميع الكتب المتداولة المشهورة، أو أخرجته جميعها ولكن لا بطرق متعددة أو أخرجته بطرق متعددة ولكن لا فى جميع الطبقات، بل فى بعضها دون البعض لا يكون متواتراً باتفاق العلماء أجمعين.

الإسراف فى وصف الأحاديث بالتواتر وأسبابه:

ويجدر بنا بعد أن نعرض لظاهرة غـريبة شاعت فى الناس، وإن الحق ليتقاضى فيـها واجبه من العلماء المسئولين أمام الله وأمـام الرسول: تلك الظاهرة هى على الرغم مما قرره العلماء فى شأن التواتر تحديداً ووجوداً، وعلى الرغم من هذا التحفظ الشديد فى الحكم لحديث مما دون فى الكتب بالتواتر نرى بعض المؤلفـين قديماً وحديثـاً يسرفون فى وصف الأحاديث بالـتواتر، وقد يقتـصدون فيخلعـون عليها أوصافـاً أخرى كالشهـرة والاستفاضـة والذيوع على ألسنة العلماء، وتلقى الأمة إيـاها بالقبول والثـبوت فى كـتب التفسـير وشـرح الحديث، أو فى كتـب التاريخ والمناقب. . . إلخ وقـد يشتط أناس فى سلـوك هذه السبـيل، فنراهم يتتـبعـون مع هذا أسمـاء الصحـابة والتابعين والأئمة والمؤلـفين الذين جرى ذكرهم على ألسـنة النقلة فى رواية الحديث، وهم يعلمون أنهـا روايات ضعيفة لا تصـبر على النقد، وأن هذه الأسماء الـتى يحرصون على جمعها توجـد فى كل حديث حتى فى الأحـاديث الموضوعة، ولكـنهم مع ذلك يجمعـونها، ويجتهـدون فى عدها وإحصائها وذكـر الكتب التى اشتملت عليهـا. لأنهم يريدون أن يخطفوا أبصار العامة، ويستغلوا عاطفتهم الدينية، ويزعموا أن هذا الحديث أو تلك الأحاديث قد وردت عن نبيكم فى هذه الكتب الكـثيرة وعلى لسان هذا الجم الغـفير من الرواة بين صحـابة وتابعين فهى متواترة لا شك فى تواترها، وهى متصلة بالرسول لا شك فى اتصالها، ومن حاول الطعن فيها، أو الحط من درجتها، فقد ضل ضلالاً بعيداً، وحاد عن سبيل المؤمنين.

ولهذه الظاهرة أسباب:

منها: وقد يكون أقلها خطراً، اشـتهار الحديث فى طبقة أو طبقتين فـتنسحب الشهرة على جميع طبقاته، ويحكم عليه حكماً عاماً بالتـواتر أو الشهرة من غير تحقيق ولا تمحيص، وقد لا يصل الحديث إلى حد الشهرة فى طبقة ما، ولكن جاء فى (الخلافيات) فقهية أو كلامية فتعصب له أتباع المذاهب وخلعوا عليه وصف الشهرة أو التواتر تأييداً لمذاهبهم، وتناقلته الكتب، موصوفاً بذلك منسوباً إلى جمع من رجـال الرأى والمذاهب فيخاله الناس مشهـوراً أو متواتراً. وهو ليس بمتواتر ولا مشهور.

ولقد كان للقـائمين (بالترغيب والترهيب) ونقل الملاحم والفتن وغـرائب الأخبار التى تميل النفوس إلى التحدث بها والاستماع إليها، أثر عظيم فى خلع أوصاف الشهرة والتواتر على أنواع خاصة من الأحاديث التى ليـست بمشهورة ولا متواترة بل ربما كانت غير صـحيحة. وقد تأثرت بذلك طبقة من الخاصة لم تعن بتحقيق الرواية، لا بمعـرفة درجة الحديث واكتفت بنقل ما يقوله هؤلاء وإجرائه على ألسنتهم وفى كتبهم حتى شاع واشتهر.

وإنما استباحـوا ذلك معتمدين على ما قرره بعض علمـاء المصطلح من (جواز التساهل فى الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال ومسائل فنون الترغيب والترهيب مما لا تعلق له بالأحكام والعقائد).

وبذلك ردوا الأحاديـث الضعيـفة بل الموضـوعة، ثم توسعـوا فوصـفوا الآحاد بـالتواتر، والضعيف بالصحيح، وتناسوا مقاييس التـواتر والآحادية، ومقاييس الصحة والضعف، ومن هنا رأينا من يصف (المعجزات الحسـية) كانشقاق القمر وتسبيح الحـصى وكلام الغزالة وحنين الجذع بالتواتر، مع أنهـا غير مـتواترة، وإنما هى آحادية كمـا قرره علماء الأصـول. وكذلك رأينا من يصف أخبار المـهدى والدجال ويأجوج ومأجـوج وما إلى ذلك مما يذكر باسم (أشـراط الساعة) بالشهرة أو التواتر.

بقى بعد هذا أمـر لابد من تقريره: هو أن تلك الأحاديـث كيفمـا كانت ليست من قـبيل المحكم الذى لا يحتـمل التأويل حتى تكون قطعيـة الدلالة، فقد تناولتـها أفهام العلمـاء قديماً وحديثاً ولم يجدوا مانعاً من تأويلها. وقد جاء فى شرح المقاصد - بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث أشراط الساعة آحادية - ما نصه:

(ولا تمتنع على ظواهرها عند أهل الشريعة.. وأول بعض العلماء النار الخارجة من الحجاز بالعلم والهداية سيما الفقه الحجـازى. والنار الحاشرة للناس بفتنة الأتراك. وفتنة الدجال بظهور الشر والفساد ونزول عيسى ﷺ باندفاع ذلك وبدء الخير والصلاح .. إلخ).

ومن ذلك نرى أن السـعد لا يقـرر وجـوب حملهـا على ظواهرها حـتى تكون من قطعى الدلالة الذى يمـتنع تأويله، وإنما يقرر بصـريح العبارة (أنه لا مـانع من حملهـا على ظواهرها) فيعطى بذلك حق التأويل عن القدح فى قلبـه لسبب التأويل. ثم يحدث عن بعض العلماء أنهم سلكوا سبيل التـأويل فى هذه الأحاديث فعلاً، ويبين المعنـى الذى حملوها عليه. ولا شك أن هذا لم يكن منه إلا لأنه يعـتقد - كمـا يعتقـد سائر العلماء الذين يعـرفون الفرق بين مـا يقبل التأويل ومـا لا يقبله - أن ما تدل عليـه ألفاظ تلك الأحاديث ليس عـقيدة يجب الإيمـان بها، فمن أداه نظره إلـى أن يؤمن بظاهرها فله ذلك، ومن أداه نظره إلى تأويلها فـله ذلك. شأن كل ظنى فى دلالته.

[انتهى كلام الإمام الأكبر - رحمه الله -]:

* * *

وقول الإمام الأكبـر رحمه الله: «إن ما قررناه من أن أحاديث الآحاد لا تفيـد عقيدة، ولا يصح الأعتماد عليها فى شأن المغيبات، قول مجمع عليه، وثابت بحكم الضرورة العقلية التى لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء».

هذا القول سـديد، ويترتب عليـه فى نظر العقلاء أن لا تـكون أحاديث الآحاد حـجة فى التشريع، ولا فى الترغـيب فى الأعمال الصالحة. لأنه إذا كانت العـقائد - والإنسان مكلف بها كمـا هو مكلف بفرائض الشرائع - لا تثبت بغير القرآن، فـالتشريع يثـبت بالقرآن لأنه المرحلة الثانية فى حياة المسلم بعد المرحلة الأولى وهى إيمانه بالله عز وجل. ولأنه سيحاسب على عمله حسـاباً دقيقـاً، وسيجـادل عن نفســه وقت الحساب. ومن كـان هذا شأنه بين الرغـبة فى الجنة والرهبة من النار، يجب عليه أن يعمل بالشريعـة على نفس ميزان الأدلة التى اقتنع بها فى أمور العقائد.

أما بالنسبـة للتواتر من الأحاديث. فقـول الإمام الأكبر رحمـه الله: «هل يوجد المتواتر فى الأحاديث المروية فى الكتب المدونة؟ وقد اختلف العلمـاء فى الجواب عن ذلك، فذهب قوم إلى أنه لا يوجد حديث متواتر، فيـما روى لنا من الأحاديث ودون فى الكتب. . . إلخ» قول الإمام الأكبر هذا، يترتب علـيه فى نظر العقلاء أن لا تكون أحاديث المتواتر حـجة فى التشريع إلا إذا كـانت مفـسرة للقـرآن كـأحاديث الصلوات مـثلاً. لأن الـدليل إذا صار مـحل نزاع فى أيدى المتخصصين من حملة الشريعة، لا يكون دليلاً قاطـعاً موجباً للعمل على المتخصص وعلى غير المتخصص. فلماذا يجتهد فقهاؤنا اليوم على جعل الحديث المتواتر غير المفسر من مصادر التشريع الإسلامى؟

ولم يحدث هذا من قدامى الفقـهاء. فإن قدامى الفقهاء اعتمـدوا القرآن الكريم وما يفسره من أقوال الرسول ﷺ ومن أقـوال العرب. وكفروا من خـالف القرآن وفسقوا من تهـاون فيه، وأهانوا من تكاسل عنه. لكنهم لـم يكفروا ولم يفـسقوا ولم يهـينوا من عمل بالقـرآن الكريم، وترك العمل بحـديث متواتر لم يعمل به لأنه يـنكر تواتره. والأمثلة على ذلك كثيـرة. فإن كل حكم تشريعى ليس له ذكر فى القرآن، ولم يثبت بالسنة، قد اختلفوا فيه.

وعلى سبيل المثال للبيـان: قال الله تعالى فى القرآن الكريم: ﴿**قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنـزِيـرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [الأنعام: ١٤٥].

قال العلماء: إن التحريم للذى يؤكل - لا للذى يشرب - منحصر فى:

١ - الميتة ٢ - والدم السائل ٣ - ولحم الخنزير ٤ - والمذبوح للأوثان. وحرموا المذبوح للأوثان من التعليل وهو: «فإنه رجس أو فسق أهل لغير الله به» ثم ظهر لهم من غير هذا القول ١ - زيادة في المحرمات التي لا تؤكل كالمنخنقة والموقودة والمتردية والنطيحة ٢ - تحريم الخمر ٣ - تحريم الرسول ﷺ أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير.

ولما ظهر ذلك. قال بعضهم: إن المنخنقة والموقودة والمتردية والنطيحة. هم يدخلون تحت كلمة «الميتة» بدليل قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] إن قوله: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ أي إلا ما لحقتموه حياً فذبحتموه، يدل على أن المنخنقة هي التي ماتت بالخنق من قبل أن تدرك حية فتذبح، وإذا ماتت بالخنق دخلت تحت حكم الميتة وعلى أن الموقودة هي البهيمة التي تضرب حتى تموت ولم تذك، فتصير بالموت من الضرب: ميتة. والمتردية هي التي تقع من جبل أو تطيح في بئر أو تسقط من موضع مشرف فتموت، فتصير بالموت: ميته.

وأما تحريم الخمر. فإنه ثابت من آيات غير الآية هذه. لأن الآية هذه تتحدث عن المطعومات، لا المشروبات.

وأما تحريم الرسول ﷺ أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير. فبعض العلماء أباح الزيادة على الآية في المحرمات التي لا تؤكل وبعض العلماء لم يبح، اقتصاراً على المذكور في الآية فقد روى عن مالك: «لا حرام بين إلا ما ذكر في هذه الآية» وقال ابن خويز منداد: «تضمنت هذه الآية تحليل كل شئ من الحيوان وغيره إلا ما استثنى في الآية من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير ولهذا قلنا: إن لحوم السباع وسائر الحيوان ما سوى الإنسان والخنزير مباح» وقال الكيا الطبري: «وعليها بنى الشافعي تحليل كل مسكوت عنه، أخذاً من هذه الآية، إلا ما دل عليه الدليل» وقال ابن العربي: «هي محكمة، فلا محرم إلا ما فيها» وروى البخاري من رواية عمرو بن دينار قال: «قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة. ولكن أبى ذلك البحر بن عباس، وقرأ «قل: لا أجد فيما أوحى إلى محرماً».

وروى عن ابن عمر أنه سئل عن لحوم السباع فقال: لا بأس بها. فقيل له: حديث أبي ثعلبة الخشني - أنه روى أن رسول الله ﷺ قال: «أكل كل ذي باب من السباع حرام» - فقال: «ندع كتاب الله ربنا، لحديث أعرابي يبول على ساقيه»؟

وسئل الشعبى عن لحم الفيل والأسد، فتلا هذه الآية. وقال القاسم: كانت عائشة تقول لما سمعت الناس يقولون: حَرُم كل ذى باب من السباع: ذلك حلال، وتتلو هذه الآية: ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِى مَا أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾.

هذا كلام ذكره القرطبى رحمه الله فى تفسيره المسمى الجامع لأحكام القرآن. فهل الذين أنكروا ما ثبت فى حديث أبى ثعلبة الخشنى، كفرهم الذين أثبتوا صحة حديث أبى ثعلبة الخشنى أو فسقوهم أو أهانوهم؟ إنهم لم يكفروهم ولم يفسقوهم ولم يهينوهم.

وعلى هذا النحو لو تتبع إنسان أحكام الشريعة الإسلامية، ونظر أقوال العلماء فى كل حكم منها. سيعلم على اليقين: أن الحكم الثابت بالقرآن عليه إجماع، والحكم الثابت بالسنة وحدها ما عليه من إجماع البتة.

* * *

والعلماء تجاه السنة النبوية فريقان. فريق يعدها مصدراً للتشريع بعد القرآن ومن علماء هذا الفريق من يغلو فيقول: إن فى القرآن آيات فى أحكام التشريع يجب أن يقرأها الناس ولا يعملون بها لأن النبى ﷺ نطق بكلام ناسخ للعمل بها، ومن ذلك آية ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِى مَا أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا.. إلخ﴾.

فقد روى القرطبى فى تفسيرها ما نصه: «وقد قيل: إنها منسوخة بقوله عليه السلام: «أكل كل ذى ناب من السباع حرام» أخرجه مالك.

ومن حججهم قول الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢].

* * *

وفريق لا يعد السنة مصدراً للتشريع بعد القرآن.

ومن حججهم فى الرد على الفريق الأول ما يلى:

الحجة الأولى: إن القرآن قطعى الثبوت، ولا يجوز لأحد أن ينكر حرفاً منه، وفيه تبيان كل شئ، فكيف جاز لكم أن تخصصوا عامه وتقيدوا مطلقه وتفصلوا مجمله بحديث يرويه رجل عن آخر، أو حديثين أو ثلاثة، مع أنكم لا تبرئون أحداً لقيتموه وقدمتموه فى الصدق والحفظ من أن يغلط وينسى ويخطئ فى حديثه؟ فهل يستساغ بعد ذلك أن يقوم خبرهم مقام كتاب الله؟

الحجة الثانية: إنكم لا تستطيعون أن تلزموا شخصاً بقبول مثل هذه الأخبار لأن الوهم محتمل فيها، ولا حجة لكم عليه، فمن حق المرء ألا يقبل إلا ما استيقن منه، واعتقد أنه يقين لا ظن فيه، كالقرآن.

الحجة الثالثة: قول الله تعالى: **﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾** [الأنعام: ٣٨] وقوله: **﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾** [النحل: ٨٩].

فهذا يدل على أن الكتاب حوى كل شئ من أمور الدين وبينه وفصله، بحيث لا يحتاج إلى شئ آخر كالسنة، إلا إذا كان مفرطاً فيه ولم يكن تبياناً، ويلزم على ذلك: الخلف فى وعد الله تعالى وخبره، وهذا محال.

الحجة الرابعة: قول الله تعالى: ﷺ **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾** [الحجر: ٩] فهذا يدل على أن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة، ولو كانت حجة وأصلاً للتشريع لتكفل بحفظها كالقرآن.

الحجة الخامسة: لو كانت السنة حجة لأمر النبى ﷺ بتدوينها ولعمل الصحابة عل جمعها حرصاً على صيانتها، حتى تصل إلى المسلمين مقطوعاً بصحتها لأن ظنى الثبوت لايصح الاحتجاج به، فقد ذم الله المشركين لاتباعهم الظن، كما جاء فى سورة الأنعام: **﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ﴾** [١٤٨] وفى سورة النجم: **﴿وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾** [٢٨].

ولكنه نهى عن كتابتها، وأمر بمحو ما كتب منها، وكذلك فعل الصحابة والتابعون. فقد روى مسلم فى صحيحه من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عنى، ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه، وحدثوا عنى ولا حرج. ومن كذب على - قال همام: أحسبه قال: متعمداً - فليتبوأ مقعده من النار».

وأخرج الإمام أحمد فى مسنده من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: كنا قعوداً نكتب ما نسمع من النبى ﷺ فخرج علينا، فقال: «ماذا تكتبون؟» فقلنا: ما نسمع منك. فقال: «أكتاب مع كتاب الله؟ محصوا كتاب الله وخلصوه» قال: فجمعنا ما كتبناه فى صعيد واحد، ثم أحرقناه بالنار، قلنا: أى رسول الله، أنتحدث عنك؟ قال: نعم، حدثوا عنى ولا حرج. ومن كذب على معتمداً فليتبوأ مقعده من النار».

فهذا نهى صريح من الرسول ﷺ عن كتابة السنة، ولو كانت حجة لأمر بكتابتها.

الحجة السادسة: لقد ورد عن النبى ﷺ ما يدل على عدم حجية السنة، ومن ذلك قوله: «إن الحديث سيفشو عنى، فما آتاكم يوافق القرآن فهو عنى وما آتاكم عنى يخالف القرآن فليس منى».

فإذا كان المروى من السنة يثبت حكماً شرعياً جديداً فليس عن الرسول، لأنه مخالف

للقرآن، وإذا كان المروى يثبت حكماً موجوداً فى القرآن كانت السنة مؤكدة، والحجة هو القرآن فقط. وقوله ﷺ: «إنى لا أحل إلا ما أحل الله فى كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله فى كتابه» فهو عليه السلام لا يأتى بجديد، بل يؤكد ما فى القرآن، والحجة هو القرآن.

الحجة السابعة: إن الرسول ﷺ أمر بكتابة القرآن الكريم، ولم يأمر بكتابة السنة، ليس لأنها قد تختلط بالقرآن بل لأن القرآن وحده هو كتاب العقائد والتشريعات، وأبو بكر رضى الله عنه لما انتهى من جمع القرآن لم يأمر بجمع السنة، والخوف من الاختلاط قد زال فى عهده، بكثرة القراء من جهة وبجمعه من جهة أخرى، ولم يرسل مع كل نسخة من المصحف أحاديث نبوية، ولم يفعل ذلك على رضى الله عنه. وأما معاوية فإنه اتهم بعض رواة الأحاديث بالكذب، كما حكى عنه البخارى فى شأن كعب الأحبار، فلو كانت الأحاديث حجة فى التشريع لأهتم بها الرسول والصحابة من بعده. وهل كان المسلمون من أيام الرسول ﷺ إلى عهد عمر بن عبد العزيز الذى اهتم فيه بعض العلماء بالبحث عن السنة، كانوا ناقصى الإيمان لعدم علمهم بالسنة ولعدم عملهم بها؟

* * *

أما أنا فأقف موضحاً موقفاً وسطاً بين الفريقين. لا أقول بإثبات حجية السنة على الإطلاق، ولا أقول بنفى حجية السنة على الإطلاق. بل أقول: بقبول السنة الشريفة المفسرة والموضحة والمبينة للقرآن الكريم، بشرط أن تكون ثابتة بالتواتر العملى من أيام الرسول ﷺ إلى أن دونت فى الكتب كأحاديث الصلوات، ولا يختلف فى العمل بها اثنان من خيار المسلمين.

ومثال ذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَقِمْ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنْ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤].

فهذا القول يحتاج إلى تفسير وإيضاح، لأن مسلماً لو أراد أن يقيم الصلاة، ومسلماً آخر أراد أن يقيمها لا تفقا معاً على الإقامة، واختلفا على كيفية الأداء وربما ينتقض واحد طريقة أداء الآخر، فيغمزه فى دينه. فمنعاً للاختلاف، ومنعاً للظن، قام رسول الله ﷺ بتفسير الآية وتوضيحها، فبين عدد الصلوات وبين الأوقات التى تؤدى فيها، وصلى هو بالمسلمين، ولما انطلق المسلمون إلى فتح البلاد لنشر الدين، صلوا أمام أهل البلاد، وأهل البلاد الذين أسلموا صلوا مثل ما يصلى الفاتحون ثم بنوا المساجد، وعمرت بالمصلين جيلاً إثر جيل إلى يومنا هذا. فمثل هذا النوع من الأحاديث المفسرة المنقولة بالتواتر العملى، يصير من التشريع ولا يجرؤ أحد على التشكيك فيه. وهذا هو النوع الذى يجب أن يلتزم به القضاة فى المحاكم لثواب المحسن وعقوبة العاصى، ويهملوا ما عداه من الأحاديث، خاصة التى تضيف أحكاماً على أحكام القرآن الكريم.

والمسلمون اليوم طائفتان كبيرتان: الشيعة وأهل السنة وهما متفقان على القرآن الكريم، بلا زيادة ولا نقصان. ومختلفان بسبب الأحاديث النبوية. وقد ذكرت من قبل أحاديث من كتب أهل السنة فيها خلاف. وأذكر هنا مثلاً من كتاب «الأصول من الكافى» لثقة الإسلام - عندهم - أبى جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكلينى الرازى المتوفى سنة ٣٢٨ هـ. جاء فى باب «الإشارة والنص على أمير المؤمنين عليه السلام» ما نصه:

«محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن منصور ابن يونس، عن زيد بن الجهم الهلالى، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: لما نزلت ولاية على بن أبى طالب عليه السلام وكان من قول رسول الله ﷺ وآله: «سلموا على على بإمرة المؤمنين» فكان مما أكد الله عليهما فى ذلك اليوم يا زيد قول رسول الله ﷺ وآله لهما: قوما فسلما عليه بإمرة المؤمنين. فقالا: أمن الله أو من رسوله يا رسول الله؟ فقال لهما رسول الله ﷺ وآله: «من الله ومن رسوله» فأنزل الله عز وجل: **﴿وَلا تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾** (يعنى به قول رسول الله ﷺ وآله لهما، وقولهما: أمن الله، أو من رسوله؟) «ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها، من بعد قوة أنكاثاً. تتخذون أيمانكم دخلا بينكم. أن تكون» أئمة هى أزكى من أئمتكم. قال قد جعلت فداك: أئمة؟ قال: أى - والله - أئمة. قلت: فإنا نقرأ: «أربى» فقال: ما أربى؟ - وأومأ بيده فطرحها - «إنما يبلوكم الله به» (يعنى بعلى عليه السلام) «وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون. ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة، ولكن يضل من يشاء ويهدى من يشاء ولتسألن عما كنتم تعملون، ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم، فتزل قدم بعد ثبوتها» (يعنى بعد مقالة رسوله الله ﷺ وآله فى على عليه السلام)، ولكم عذاب عظيم [(١)]».

إن المعلق على هذا الحديث سيحكم على الشيعة بالخروج على الدين لتحريف مقصود مؤكد بالقسم فى آية من آيات القرآن وهو وضع «أئمة هى أزكى من أئمتكم» مكان: «أمة، هى أربى من أمة» وسيحكم عليهم بالتفسير وفق معتقداتهم. لكن بالرجوع إلى علماء الشيعة

(١) نص الآيات: **﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلا تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ (٩١) وَلا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (٩٢) وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٩٣) وَلا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾** [النحل ٩١ - ٩٤].

للاستفسار عن مثل هذه التحريفات وجدناهم قد قالوا: إننا لا ننادى بما نادى به الأوائل فى عصور الظلمات من تقديس النصوص المسلمة بلا مناقشة فى الكتب القديمة بل ننادى بالقرآن وحده المماثل للقرآن الذى فى يد السنيين، ونرفض المدسوسات فى الكتب القديمة غيره [١].

ولذلك نجدهم الآن علنا يقيمون صلاة الجماعة، وصلاة الجمعة، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويساعدون فى الخيرات.

ولذلك لا ينبغى لسنى أن يكفر شيعياً للمدسوسات التى عنده ولا ينبغى لشيعى أن يكفر سنياً للمدسوسات التى عنده بل ينبغى أن ينظر السنى للشيعى نظرة الأخ المؤمن الجيد الإيمان لأخيه المؤمن، وأن ينظر الشيعى للسنى نظرة الأخ المؤمن الجيد الإيمان لأخيه المؤمن، وأن يعذر بعضهم بعضاً فيما اختلفوا فيه من الفهم.

لأن الجميع يعبدون الإله الواحد، ولأن الجميع يعترفون بمحمد رسول الله خاتم النبيين. ولأن الجميع يعترفون بيوم القيامة. ولم لا يعذر بعضهم بعضاً وقد قال تعالى: **﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾** [الأنبياء: ٩٢]؟ فقد صرح بأن بلاد المسلمين فى حكم «البلد الواحد» وأن المسلمين الملتزمين بالقرآن «أمة واحدة» لا أمم. والخلاف بين الناس مع الأمة الواحدة لابد منه، لأنه فى القرآن الكريم يقول تعالى: **﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾** [هود - ١١٨ - ١١٩] انظر كيف أن الاختلاف باق إلى الأبد. وكيف من يرحمهم الله لا يختلفون.

ولو جاز تكفير الشيعى أو تكفير السنى للمخالفة فى الرأى. لجاز تكفير السنى السلفى للسنى من أهل الخلف أو بالعكس. ولجاز تكفير السلفى أو الخلفى للصوفى أو بالعكس، وهذا لا يقول به عاقل. ولئن جاز تكفير السلفى للصوفى لتوسله بالأنبياء وبالأولياء، فإن توسل الصوفى - والتوسل لا يجوز عندنا - أقل خطراً فى العقيدة من خطر السلفى الذى يجسم الله تجسيماً، ثم يقول بلا تمثيل ولا تشبيه.

إن عندنا نحن السنيين أخطاء. يعرفها الراسخون فى العلم منا ويعرفها الشيعة. وعند الشيعة أخطاء. يعرفونها ونحن نعرفها. ويجب على الجميع فى هذا العصر المضاء بمصابيح الحرية، أن يصححوا أخطاءهم، وأن يواجهوا العامة بشجاعة وأن يبذلوا أقصى الجهد فى الوحدة والتعاون والتآلف والتوادد والتراحم «وليعفوا وليصفحوا»، كما جاء فى القرآن الكريم.

* * *

(١) انظر كتاب الرد على الدكتور السالوس - يوزع مجاناً فى مدينة الكويت.

لننقل بعد ذلك إلى نبذة عن نشأة الدين، وموقفنا من أهل الكتاب. فنقول:

معنى الدين: خضوع الإنسان لقوة عليا، يخشاها ويرهبها، ويعمل بإرادتها.

أما نشأة الأديان: فإن «آدم» أبا البشر، لما نزل إلى الأرض، وعده الله بتكثير نسله، ووعده بإرسال أنبياء ورسل إليهم، فمن يطع يدخل الجنة، ومن يعص يدخل النار. قال تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٨ - ٣٩].

ووفى الله بوعده، فكثر نسل آدم، ولما زاغوا وفسدوا أرسل إليهم نوحاً عليه السلام ومن آمن به نجا، ومن كفر به هلك. ثم بعد مدة من الزمان أرسل هوداً إلى قوم عاد، ثم صالحاً إلى قوم ثمود، ثم إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب وموسى وهرون وعيسى بن مريم. ثم آخر الأنبياء محمد صلى الله عليهم أجمعين وأنبياء غير هؤلاء ورسل.

هذا أصل الدين وتطوره.

وقد أفسد الشيطان على الناس حياتهم، فجعلهم يختلفون فى تفسير نصوص الدين، وفى الدين نفسه بالشك فيه، إذ يلقى فى نفوس ضعفاء الإيمان: أن الدين ليس من الله، بل الأنبياء يريدون الملك والرئاسة على الناس. ومن هنا اختلف أصحاب الدين. وأنكر بعض الناس الأديان، بسبب وسوسة الشياطين.

اختلاف الأديان فى الشرائع، لا فى العقائد

تختلف الأديان بسبب تعدد الشرائع من قبل الله تعالى. فإن الشريعة التى تناسب زمن آدم وبنيه الأوائل، لا تناسب زمن موسى وبنى إسرائيل. وشريعة موسى لا تناسب زمن محمد خاتم النبيين وفى ذلك يقول تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

والأنبياء جميعاً يتفقون على أن الله واحد، وليس كمثله شئ. وعلى أن يوم القيامة حق لا ريب فيه. وعلى أن العمل الصالح ضرورى جداً فى الحياة الدنيا، من أجل الثواب والعقاب. قال تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣].

ومن الأنبياء والرسل من كان يرسله الله لقوم مخصوصين مثل يونس، ومنهم من كانت رسالته عامة مثل إبراهيم ومحمد عليهما السلام.

اليهود والنصارى:

لكننا اليوم نرى اليهود والنصارى لا يعترفون بالإسلام. فهل هم متفقون مع المسلمين فى

دعوة التوحيد، وفى الاعتراف بيوم القيامة، وفى أن العمل الصالح لابد منه؟ نعم كتبهم المقدسة تعترف بذلك لكن الكتب شئ، وفهمهم للكتب شئ آخر.

ففى التوراة: «اسمع يا إسرائيل. الرب إلهنا رب واحد» (تثنية ٦: ٤) وفيها يقول الله تعالى - كما كتبوا -: «أليس ذلك مكنوزاً عندى، مختوماً عليه فى خزائنى؟ لى النقمة والجزاء فى وقت تزل أقدامهم» (تثنية ٣٢: ٣٤ - ٣٥) أى وقت قيام القيامة.

وفيها عن مسئولية كل إنسان عن عمله: «لا يقتل الآباء عن الأولاد، ولا يقتل الأولاد عن الآباء، كل إنسان بخطيئته يقتل» (تثنية ٢٤: ١٦).

وفى الإنجيل عن الوحدانية: «فجاء واحد من الكتبة وسمعهم يتحاورون فلما رأى أنه أجابهم حسنا، سأله: أية وصية هى أول الكل؟ فأجابة يسوع: إن أول كل الوصايا، هى: اسمع يا إسرائيل. الرب إلهنا رب واحد، وتحب لرب إلهك من كل قلبك، ومن كل نفسك ومن كل فكرك ومن كل قدرتك هذه هى الوصية الأولى. وثانية مثلها هى: تحب قريبك كنفسك ليس وصية أخرى أعظم من هاتين. فقال له الكاتب: جيداً يا معلم. بالحق قلت. لأنه الله واحد وليس آخر سواه» (مرقس ١٢: ٢٨ - ٣٢).

وفى الإنجيل عن يوم القيامة، ومسئولية كل إنسان عن عمله. يقول عيسى عليه السلام: «فإن كانت عينك اليمنى تعثرك فاقلعها وألقها عنك، لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله فى جهنم. وإن كانت يدك اليمنى تعثرك فاقطعها وألقها عنك. لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله فى جهنم» (متى ٥: ٢٩ - ٣٠).

واليهود جميعاً إلى اليوم يعتقدون بوحدانية الله. واليهود السامريون يعترفون صراحة بيوم القيامة. أما اليهود العبرانيون فإنهم يقولون بجزاء على الأعمال إما فى الدنيا وإما فى الآخرة، رغم وضوح آيات التوراة السامرية فى جزاء الآخرة.

واليهود فى نظر المسلمين: كفار. لأنهم لا يؤمنون بمحمد ﷺ، ويجب على المسلمين أن يحاربوهم، حتى يدخلوا فى الإسلام، أو يخضعوا للمسلمين بدفع الجزية عن يد وهم صاغرون.

* * *

والنصارى فريقان كبيران هما الأرثوذكس والكاثوليك والأرثوذكس يعتقدون بأن الله هو المسيح بن مريم، أى أن الله - تعالى - نزل من السماء، ودخل بطن مريم، وخرج طفلاً هو المسيح، ثم كبر ولما وصل إلى سن الثلاثين بلغ الرسالة إلى بنى إسرائيل. وفى سن الثالثة

والثلاثين قتله اليهود وصلبوه ودفنوه فى القبر ودخل الجحيم وهو فى القبر، وتعذب فى النار ثلاثة أيام، ثم خرج من الجحيم إلى القبر، ومن القبر إلى السموات، وجلس كما كان أولاً.

تلك هى عقيدة الأرثوذكس الآن وقد حكم الله عليهم بالكفر فى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة ٧٢].

أما الكاثوليك - والبروتستانت معهم فى العقيدة - فيعتقدون بأن الآلهة ثلاثة هم: الآب - الابن - الروح القدس . فالآب يخلق، والابن يرزق، والروح القدس يحيى ويميت، وكل إله مستقل بذاته، ومنفصل عن غيره. وقد حكم الله عليهم بالكفر فى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ [المائدة ٧٣].

ويؤمن النصارى جميعاً بيوم القيامة. لكن يقولون إن النعيم للروح لا للجسد، والعذاب للروح لا للجسد. أما عن الأعمال. فعندهم أن من آمن بالمسيح رباً مصلوباً من أجل خطايا البشر، فهو سيكون فى الجنة مع المسيح، ولو لم يعمل عملاً صالحاً.

ومعنى خطايا البشر: أنهم يزعمون أن آدم وهو فى الجنة أخطأ لما أكل من الشجرة التى نهاه الله عن الأكل منها، وخطؤه ينتقل بالتوارث فى نسله، وكل من مات من بنى آدم سواء كان صالحاً أو فاسداً يدخل جهنم لأن الخطيئة فى جسده. ثم أراد الله رحمة الناس، وذلك بقتل المسيح ككبش فداء عن الخطايا، وبقتله رضى الله عن بنى آدم جميعاً، الذين كانوا قبل المسيح، ويرضى أيضاً عن كل من يؤمن بالمسيح ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص٢٧].

والنصارى فى نظر المسلمين: كفار لأنهم لا يؤمنون بمحمد ﷺ ويجب على المسلمين أن يحاربوهم حتى يدخلوا فى الإسلام، أو يخضعوا للمسلمين بدفع الجزية عن يد وهم صاغرون. ودفع اليهود والنصارى للجزية، معناه : أن لا يكون يهودى أو نصرانى رئيساً على مسلم. كل يهودى أو نصرانى يخضع للمسلم ولا يرفع رأسه عليه. ويجب أن يكون جيش كل بلد إسلامى من المسلمين المخلصين لدينهم، ولا يشترك مع الجيش يهود أو نصارى. قال تعالى :﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

ولا يصح المناداة بالوحدة الوطنية مع اختلاف الدين. لأن عدو الإنسان عدو دينه، وإنما تصح المناداة بالوحدة الوطنية إذا اتفق الدين ونشأت الفرق والجماعات للاختلاف فى فهم

الدين. أى أن الوحـدة تصح مع السنـى والشيـعى ولا تصـلح مع المسلم واليـهـودى أو المسلم والنصرانى.

ولأن الطوفى الحنبلى - يرحمـه الله - من علماء السلف الأجلاء أورد نبذة مختـصرة عن الله وصفاته فى نظر الفرق الإسلامية، ومنها نفهم نقطة تميز السلف عن غيرهم.

المسلمون يؤمنون بإله واحد، ليس كمثله شئ وهو السميع البصير.

والفرق الإسلامية المشهورة هى:

الخوارج والشيـعة والمرجئة والمعتزلـة وأهل السنة. وأهل السنة ينقسمون إلى قسـمين هما: السلف والخلف.

والخوارج: هم الذين خرجوا على الإمـام على بن أبى طالب - رضى الله عنه - واعتبروه كافراً، لأنه رضى بالتحكيم فى الخلاف الذى كان بـينه وبين معاوية ابن أبى سفيان - رضى الله عنه - ومبدؤهم المشهـورون به: هو تكفير المسلم الذى يرتكب كبيرة من الكبـائر ويصر عليها. والشيعة هم الذين يحـبون علياً وينصرونه ويدافعون عنه فى مواجهـة الخوارج الذين كفروه وفى مواجهة بنى أمية الذين لم يعترفوا بإخلاصه للدين واتهموه بمحاباة قتلة عثمان. وأهم مبدأ لهم: موالاة أهل البيت والتقرب إلى الله بحبهم. والمرجئة لا يحكمون على المسلم العاصى بأى حكم فى الدنيا بل يرجئون الحكم إلى الآخرة ويفوضونه إلى الله تعالى. والمعـتزلة سموا معتزلة لسبب من سـببـين: إما لأنهم اعـتزلوا الحـرب الدائرة بين على ومـعاوية وعكفـوا على تعلم الدين، والتأليف فيـه ودفع شبه أعداء الإسلام عنه وهذا هو الصحـيح، وإما لأن واصل بن عطاء سأل الحسن البصرى، فقـال له: يا إمام الدين ظهر فى زماننا هذا جماعة يكفـرون المسلم بالمعصية - يعنى الخوارج - وجماعـة يقولون: إن المعصية لا تضر مع الإيمان - يعنى المرجئـة - فما تقول أنت؟

وقـبل أن يجـيب الحسن قـال واصل: أنا لا أقـول بأن المسلم العـاصى كـافـر لأنه ينطق بالشهادتيـن، ولا أقول إنه مؤمن لأنه لا يعمل بالدين كله. بل أقـول إنه فى منزلة بين الإيمان والكفر. أى فاسق. ثم قام وجلس بجوار عمـود من أعمدة المسجد، والتف حوله بعض طلاب العلم فقـرر لهم مذهبـه. فلما رأى ذلك الحسن، قـال: اعتزلنا واصـل، فسمى هو وأصـحابه بالمعتزلة. وأهم مـبدأ مشهور لهم: هو أن الإنســان حر فى اختيار أفـعاله. والله لم يكتب على الإنسان شيئاً فى الأزل.

وأهل السنة: هم جمـاعة من العلماء عنوا بالحـديث النبوى فى عهـد عمر بن عبـد العزيز

وتتبعـوه، واهتموا به، فسمـوا أهل السنة، أى أهل الحديث النبوى، ومن كان مـنهم قبل القرن الخامس الهجرى يسمى بالسلف، ومن كان منهم بعد القرن الخامس يسمى بالخلف.

موقف الفرق الإسلامية من ذات الله تعالى وصفاته:

الخوارج والشـيعـة والمرجئة والمعـتزلة، والخلف من أهل السنة، يؤمنون بـأن الله تعالى إله واحد، وليس كمثله شـئ وأنه يتصف بصفات الكمال والجلال ويقولـون: إن صفات الله تنقسم إلى قسمـين: صفات أعضاء مـثل الرأس والوجه واليد والرجل، وهكذا. وصفات أفـعال مثل القدرة والإرادة والرحـمة والغضب وهكذا. ويـقولون: نحن نثبت صـفات الأفعـال لله تعالى، وننفى صفات الأعضاء لأن الله ليس كمـثله شئ فلا تقول : لله رأس، لكن ليست كرءوسنا بل نقول: ليس كمثله شئ. وهكذا.

أما السلف من أهل السنة فيقـولون بصفات الأفعال. ويقولون بصفـات الأعضاء، مع عدم المماثلة أى أنهم يثـبتون وينفون معـاً، فيقولون: لله رأس، لكن لـيست كرءوسنا. لله يد، لكن ليست كأيدينا. الله استوى على العرش لكن ليس كاستوائنا على الكراسى، وهكذا.

تفسير بعض الآيات المتشابهة فى ذات الله وصفاته:

١ - قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يفسره السلفيون بأن الله تعالى له يد، لكن ليست كأيـدى البشـر، ويفسـرها غيـرهم بأن قدرة الله فـوق قدرة الناس أى يفـسرون اليـد بالقدرة.

٢ - قوله تعالى: ﴿الرحمن على العـرش استوى﴾ يفسره السلفيون: اسـتوى استواء يليق بجلاله لكن لا نـعلم كيفـية الاستـواء وليس كاستـواء البشـر. ويفسره غـيرهم: بأن الاستواء بمعنى الاستيلاء على العالم أجمع . وهكذا.

* * *

أما عن هذا الكتاب. فقد حصلنا على صورة مخطوطته الوحيدة - لأنه لم يطبع قبل اليوم - من عهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة، وهو كتاب جيد فى مقارنة الأديان، شبيه بكتب أخرى فى موضوعه، وهو يدلنا على نوع من الجدل بين المسلمين وأهل الكتاب . ظهر منذ بدء الإسلام، وسيظل إلى قيام الساعة.

فابن حزم مثلا ألف فى الرد على يهودى طعن فى الإسلام، وابن قيم الجوزية. والقرطبى ألف فى الرد على نصرانى. والقرافى أيضاً. والأبوصيرى ناظم بردة المديح المباركة عمل منظومة من الشعر الجيد تضمنت كل ردود المسلمين على أهل الكتاب. كما عمل ابن مالك ألفية جمعت كل قواعد علم النحو والصرف.

والله تعالى أسأل أن يوفقنا لخدمة العلم والدين . آمين

د/ أحمد حجازى أحمد السقا

الحائز على درجة الدكتوراه سنة ١٩٧٧م

من كلية أصول الدين جامعة الأزهر فى موضوع:

«البشارة بنبى الإسلام فى التوراة والإنجيل».

بسم الله الرحمن الرحيم

الله عونى. وبه توفيقى

أحمد الله، الذى أرشـدنا إلى الإسلام، وهدانا بفضلة سبل السـلام، وجنبنا عبادة الأوثان والأصنام، وسائر مـذاهب الكفرة اللئام. وأشـهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شـهادة ترغم أنف الكافر أشد إرغام، وتوجب لقائلها النعيم فى دار المقام. وأصلى على رسوله محمد، الداعى إلى أفضل دين بأشـرف كلام، والباقى معجـزة على ممر السنين، وتعاقب الأيام، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعـد

فإنى رأيت كـتاباً صنفه بعض النصـارى. يطعن به فى دين الإسلام، ويقـدح به فى نبوة محمـد - عليه أفضل الصلاة والسلام - فـرأيت مناقضته إلى الله ورسوله قـرباناً، ورجوت بها مغفـرة من الله ورضواناً، حذراً من أن يستـخف ذلك بعض ضعفاء المسلميـن، فيورثه شكاً فى الدين. ولقد رأيت بعض ذلك عياناً وأنسب عليه دليلاً وبرهاناً.

فأوردت مناقضته، حرفاً من كلامه فـحرفاً، وأبنت عن مقاصد السؤال والجواب على وجه لا يخفى، مع تلخيص العـبارة، خشية الضجر والإمـلال، وتخليص المعانى ونصوصيتهـا خيفة الإخلال والاختلال.

وقدمت على ذلك مقدمات كلية، تتضمن مباحث جلية، عليها ينبنى معظم الجواب، وبها ظهور الصواب. وعلى الله توكلى، وإليه المآب. وتلك المقدمات ثلاث:

المقدمة الأولى

إن هذا النصرانى رأيته يعتمد فى طعنه على الإسلام، على التوراة والأناجيل التى بيد اليهود والنصارى، وعلى كتب الأنبياء الأوائل كنبوءة إشعياء وإرمياء ودانيال، والأنبياء الإثنى عشر، ومزامير داود، ونحوها.

واعلم أن هذه الكتب مما لا تقوم الحجة علينا بها. لأنها عندنا محرفة مبدلة، نعم، التبديل لم يأت على جميعها، بل دخلها فى الجملة، فلهذا قال نبينا محمد - علية الصلاة والسلام -: «إذا حدثكم أهل الكتاب، فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا: آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد. ونحن له مسلمون» فمنع من تصديقهم خشية أن يكون ما حدثونا به مما حرف جزماً، ومن تكذيبهم خشية أن يكون مما لم يحرف. عدلاً منه ﷺ ولو لم يكن للعاقل دليل على صدقه ﷺ إلا هذه لكفاه، كما قررته فى التعليق على بعض كتب الأوائل، وفى آخر هذا التعليق.

ولهذا قال علماء الحديث من المسلمين: إن الراوى إذا عرف منه الكذب يرد حديثه كله، ويصير غير موثوق به. وكذلك من اختلط ولم يتميز ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعده، يترك الكل احتياطا، وحزماً فى الدين.

وأيضاً: كما أنهم لا يعدون كتابنا حجة عليهم، كذلك نحن لا نعد كتبهم حجة علينا وأولى، لأن كتبهم تقادم عهدها، وتعاورتها اللغات لفظاً وكتابة، بخلاف كتابنا، أما التهمة فهى متجهة إلينا منهم، وإليهم منا.

وأيضاً: فإن النصرانى فى استدلاله بما لا تقوم به الحجة علينا. إما أن يكون مع العلم بذلك فهى مغالطة ومخاتلة وتغابى وإن قصد إقامة الحجة للنصارى وهم. إذهم فى ثبوتهم على دينهم غنيون عن ذلك، حتى لو أراد منهم خلافه لما أطاعوه. أو مع عدم العلم فهو جهالة بمذهب الخصم. والعلم بما يلزم الخصم وما لا يلزمه ينبغى أن يكون مقدماً على مناظرته. وفائدة هذه المقدمة: سد باب الاستدلال علينا بكتب الأوائل مطلقاً.

المقدمة الثانية

إنه من المعلوم عندنا وعندهم: أن الله - سبحانه - إنما خلق العباد ليعبدوه كما صرح فى القرآن الكريم حيث يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (١)، ولكن لما كانت عبادة المعبود تستدعى بقدم معرفته، خلق لهم العقول ليعرفوه بها، ويوطدوا بها قواعد العبادة ومقدماتها.

فظهر من هذا التقرير ما قاله المحققون من أهل العلم بالأصول، وهو أن العقل نائب الشرع يقرر له القواعد من إثبات الصانع وتوحيده، الذى وافقنا عليه النصارى لفظاً لا معنى، وحدوث العالم وجواز إرسال الرسل والدليل على صدقهم، وهو المعجز الذى به ثبتت النبوة. فإذا ثبتت ثبت الشرع، ووجب قبول ما جاء به. ثم إن كان مما يدركه العقل فلله الحمد. ولو كان مما لا يدركه - وهو المسمى فى عرف فقهاء الإسلام: تعبداً - وجب تسليمه، وتقليد الشارع فيه، وبثبوت الشرع ينعزل العقل كما ينعزل بقدوم السلطان من سفره، من كان استنابه موضعه فى بلده.

وسر هذه المقدمة: ما قررته فى «القواعد الصغرى» وهو: أن العبادات والتكاليف مستلزمة للمشقة على أهل التكاليف. لكن المشقة تارة تكون عملية كما فى الصلاة والصيام والحج والجهاد، وتارة علمية كما فى الإيمان بالغيب. وهو كلما غاب عن العيان كالله - سبحانه - وأحكام الآخرة. وهذا أشق التكليفين. ولهذا بدأ الله - سبحانه وتعالى - به فى وصف المؤمنين حيث قال: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ ﴾ (٢) فالأول تكليف علمى. والثانى: عملى. وكذلك قوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ (٣) ولذلك المسيح وغيره من الأنبياء إنما بدأوا بدعاء الناس إلى الإيمان بهم، وأنهم من عند الله.

ووجه المشقة فى الإيمان بالغيب: هو أن النفس الناطقة مطبوعة مفطورة على حب إدراك الأمور بحقائقها، وإذا رأت ما لا تدرك حقيقته تألمت واضطربت، كما يشاهد كل عاقل من غيره، ويجده من نفسه، حتى فى أيسر الأشياء. ولهذا يحدث للنفس العجب، وهو عرض يلحقها لخفاء سبب الأمر الحادث، فإذا ظهر لها سبب الأمر بطل العجب، واستراحت.

---

(١) الذريات: ٥٦

(٢) البقرة: ٣

(٣) محمد: ٩

فحاصل الأمر: أن الإنسان مركب من هيكل ونفس، وأن التكليف واقع على جزئية كليهما، على هيكله عملاً، وعلى نفسه اعتقاداً وعلماً. هذا كله مع العلماء على أن الشرع لم يأت بما ينافى العقل، ولا يجوز فيه، بل بما قد لا يدركه العقل مع إمكانه فى نفسه. ولهذا قال «أرسطو» - على ما حكى عنه هذا النصرانى فى كتابه هذا الذى نحن بصدر مناقضته فى بيان ضرورة النبوة للخلق - قال: «إن الحال فى عقولنا عند النظر إلى المبادئ الأولى، كحال الخفاش عند النظر إلى الشمس، أعنى أن الشمس فى غاية الظهور فى نفسها، وهى خفية عند الخفاش لضعف إبصاره».

وحكى أيضاً هذا النصرانى عن «ابن رشد» المالكى من المسلمين أنه قال: «لم يقل أحد فى العلوم الإلهية قولاً يعتد به، ولم يعصم أحد من الخطأ فيها، إلا من عصمه الله بأمر إلهى خارج عن طبيعة الإنسان وهم الأنبياء».

وحكى عن «أرسطو» أيضاً أنه قال فى كتاب «الأسباب»: «العلة الأولى أعلى من أن توصف، ولا تعجز الألسنة عن وصفها، إلا لأنها فوق كل علة» وحكى عن «أبى حامد» - هو الغزالى - شيئاً فى معنى ذلك عزاه إلى «كيمياء السعادة» وإلى «المقصد الأسنى».

قلت: والحاصل من هذا: أن إدراك الشئ قد يمتنع تارة لضعف المدرك كنظر الخفاش، وتاره لخفاء المدرك كالسها عند بعض الناس، كما أن التأثير قد يمتنع فى الأمور الفعلية والانفعالية تارة لضعف الفاعل. كالسيف الكال وتارة لصعوبة القاتل أو ما لبسه مانع له، كالجسم الصلب إذا ضرب بالسيف ونحوه.

وفائدة هذه المقدمة: أن نحيل عليها بالجواب عن كل حديث أورده هذا السائل من السنة الإسلامية مما يقصر العقل عن إدراك مضمونه، أو يدركه على تعسف، أو بتأويل بعيد.

وقد ساعدنا هو على ذلك بما ذكره عن الحكيم «أرسطو» فكان هذا الخصم كالجادع مارن أنفه بكفه، والباحث عن حتفه بظلفه.

وأيضاً: فإن من الطرق العامة التى لا يستغنى عنها فى كل شريعة، أو فى غالب الشرائع: أن يقال فيما اشتملت عليه من التعبدات العملية أو العلمية: هذا ممكن أخبر به الصادق، وكل ممكن أخبر به الصادق فهو حق واقع. فهذا المشار إليه حق واقع.

والنزاع فى هذا الدليل يقع فى أمرين.

أحدهما: كون الأمر المشار إليه ممكناً، وقد بينا: أن الشرع لم يأت بما ليس ممكناً.

والثانى: فى كون المخبر به صادقاً. وعلى أهل كل ملة بيانه بالدليل.

ونحن سنبين صدق محمد ﷺ فى أثناء هذا الكتاب، حيث يناسب ذكره، إن شاء الله تعالى على وجه يقبله كل منصف عاقل.

المقدمة الثالثة

إن الأحكام العقلية على وزن الأحكام الحسية. ولهذا إذا أشكل على العقلاء أمر عقلى، ضربوا له مثالاً حسياً ليتصور لهم. وصور ذلك كثيرة جداً فى سائر العلوم، يعرف ذلك من له أدنى نظر فى العلم.

وإذا عرفت ذلك. فاعلم أن الأدلة الشرعية لها مراتب مختلفة بحسب اختلاف مدلولاتها.

فيثبت ببعضها فروع الشريعة دون أصولها، كالخبر المستفيض، وخبر الواحد، والقياس الظنى، والاستحسان، والاستصحاب، وقول الصحابى ونحوه. ولا تثبت أصول الشريعة إلا بقاطع كالبديهيات والنظريات والمتواترات ونحوها [(١)].

ووزانه من المحسوسات البناء. فإنه يحتاط لأسه بتخير الآلة الجيدة القوية الثابتة مالا يحتاط لحشوه وأعلاه، لأن ثبوت أعلاه بأسه.

وفائدة هذه المقدمة: أن يستند إليها فى أن كل ما أورده علينا من الأخبار التى حقها أن لا تثبت بمثلها الأصول، لا ترد علينا، ولا تلزمنا . لأن تلك أخبار توجب العلم دون العمل، لكونها مظنونة الثبوت. وإن كانت فى البخارى ومسلم، لاحتمال وقوع علة قادحة فى طريقها، فلا تقوى على إثبات أصل، ولا على أن يقدح بها فى أصل، خصوصاً وقد دخلها تصرف الرواة فى الرواية بالمعنى. وقد أورث ذلك إشكالاً عظيماً فى أحكام الفروع، واختلافاً جماً بين أهل العلم.

فنقول فى مثل تلك الأحاديث: هذه لا نثبت بها أصلاً، ولا ترد علينا نقصاً.

وإذا فهمت مقاصد هذه المقدمات، يتيسر عليك الجواب، فإن ما أورده هذا الخصم، إن كان من كتبهم كالتوراة والإنجيل ونحوها: منعنا كون ذلك حجة، بما قررناه فى المقدمة الأولى. ثم قد نسلمه على جهة التنزل، ونجيب عنه بالتزام أو فساد بوجه ما. وإن كان من كتبنا، فإن كان مما يقصر العقل عن فهمه أجبنا عنه بما حكى هو عن «أرسطو» كما تقرر فى المقدمة الثانية، وإن كان مما يصل العقل إلى فهمه أجبنا عنه، إما بأنه مما لا يثبت بمثله أصل. بناء على ما قرر فى المقدمة الثالثة، أو بتوجيهه - وهو يسير - بطريق من طرق الأجوبة الجدلية.

---

(١) انظر مقدمة الكتاب وكتاب مقدمة ابن الصلاح.

والذكى الفطن إذا اقتصر فى جواب كتاب هذا النصرانى كله على هذه المقدمات، كفاه ذلك. مع أنى لا أقتصر عليه، بل سأجيب عن كل منه بما أمكن مفصلاً، إن شاء الله تعالى. وما كان فى عبارته من تطويل لخصته مع الإتيان بكمال المعنى، وأعرضت عن مكافأته على سوء أدبه على النبى ﷺ بمثله، لا إكراماً له، بل هواناً بقدره ومحله . فأقول:

شروط النبوة الصادقة

أول ما افتتح بـه كتابـه أن قال: «احذروا من الأنبـياء الكذابين، الذين يأتونـكم فى لباس الضأن، وهم فى الباطن ذئاب مغيرة، من ثمراتهم تعرفونهم» [(١)] .

قال: «وهذه الآية قول الله - عز وجل - فى الإنجيل الطاهر» وذكر عليها كلاماً لا ضرورة لنا إلى ذكره فيما نحن بصدده.

قلت: هذا من كلام المسيح ابن مريم، ذكر فى الفصل الخامس [(٢)] من إنجيل متى. وقول هذا المصنف: «هذه الآية قول الله تعالى فى الإنجيل الطاهر» هو بناء على مـعتقده: أن المسيح هو الله [(٣)]. ويكفيـه ذلك من شناعة وبشاعـة على ما قررته بحسب الإمـكان فى التعليق على الأناجيل الأربعة.

قلت: وغرضه بتصدير كتابه بهذه الآية: القدح فى محمد ﷺ ونسبته إلى الكذب. ولا حجـة له فيها عـلى ذلك، فإنها كلام صـحيح، ونحن نقول به، ومـحمد ﷺ قـد حذرنا من الأنبياء الكذابيـن أيضاً، والمسيح ﷺ لم ينص على أحد بعينه أنه كاذب، بل حـذر ممن صفته الكذب، ممن يدعى النبوة.

وقد كان فى بنى إسرائيل متنبئون كذبة كثـيرون. كما قد صرح به فى نبوة إرمياء [(٤)] فـى الأصحـاح الرابع والخامس والسادس منهـا. وكما ذكـر هذا النصرانى بعينه بعـد ذكر هذه الآية بأسطر: أن نحـو أربعمائة من بـنى إسرائيل ادعوا النبـوة فى زمن «أخآب» ملك بنـى إسرائيل، وكانوا كذبة وأنهم وعدوه بالنصر على بعض أعدائه فاغتر بهم فخذل وقتل.

فالمسيح إنما حذر من مثل هؤلاء، لا من مـثل محمد، الذى جاء بأتم أخلاق وآداب ودين لا يتمارى فى صدقه بعده إلا جاهل أو مجنون وبمعـجزات جمة، بأيسرها تثبت النبوة. على ما سيأتى، بل المسيـح بشر بمحمد ﷺ كما سيأتى فى موضـعه من هذا الكتاب، وكما قررته فى فصل «البارقليط» فى التعليق على بشارة يوحنا بن زيدى، والله أعلم.

---

(١) النص فى الإنجيل ترجمه البروتستانت سنة ١٩٧٠م بمصر هكذا: «احترزوا من الأنبياء الكذبة، الذين يأتونكم بثياب الحملان، ولكنهم من داخل ذئاب خاطفة من ثمارهم تعرفونهم» (متى ٧: ١٥ - ١٦).

(٢) فى التراجم الحديثة: الأصحاح السابع.

(٣) هذا يدل على أن النصرانى مؤلف الكتاب الذى يرد عليـه المؤلف من نصارى الأرثوذكس لأنهم يعتقدون أن الله هو المسيح.

(٤) «الأنبياء يتنبأون بالكذب» (إرمياء ٥: ٣١).

ثم قال: «وهذا يعنى تعريف الأنبياء الكذابين، وتعرفهم، والتحذير منهم ضرورى، بين الضرورة، نافع، ظاهر المنفعة، والعمل به واضح النجح بين الصلاح لأنه لا رتبة أعلى ولا خطة أرفع فى بنى آدم من النبوة. فكم ملتمس رامها بالحيل، فأظهر من دقائق الحيل، وخفى المكائد ما اغتر به كثير من ضعفاء العقول، فألقى الشيطان الضلال فى الناس، وأدخل بينهم الفساد بواسطة هذه الصنف من الأنبياء الكذابين، كما جاء فى قصة «أخآب» ملك إسرائيل وذكر قصته مع أربع المائة الذين تنبئوا فى زمانه، وقد سبق ذكرهم.

قلت: هذا كلام صحيح، لا غبار عليه. ونحن نقول به، لكن غرض هذا الخصم، لا يتم منه بحسب ما هو بصدده إلا ببيان: أن محمداً ﷺ من هذا الصنف من الأنبياء الكذابين.

وذلك صعب المرام عليه، لوجهين:

أحدهما: أنا ما رأينا ولا منذ أهبط آدم إلى الآن: أن نبياً كذاباً، استوسق له ناموسه، كما استوسق دين الإسلام نحو ألف سنة [1]، وهو كلما جاء فى زيادة وتمكن.

بل كان المتنبىء لا يلبث إلا يسيراً، حتى يفضحه الله، ويهتك ستره، لأن عادة الله فى خلقه: أن يحق الحق، ويبطل الباطل، ويجعل العاقبة للمتقين.

الوجه الثانى: أن تأييد الكذاب بالمعجز، وإظهار أمره، وانقياد الناس له قبيح. لأن فيه التباس النبى بالمتنبئ، والقبيح لا يجوز على الله فعله خصوصاً على رأى هذا الخصم، فى إنكار القدر. فإن هذا من جملة أدلة القدرية على نفيه، وسيأتى ذلك فى أثناء هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى، وسنذكر من معجزات محمد -ﷺ ما يخزى له كل معاند.

ثم قال: فينبغى للعاقل أن يعرف أولاً: ما النبوة؟ وما فائدتها؟ وما النبى؟ وما شروطه؟ وما مراد الله تعالى بإرساله لعبيده؟ لأنه لابد من تصور النبى، قبل التصديق به، ليكون الإرسال قادراً على التفرقة بين كذب النبوة وصدقها وعلى الفصل بين الصادق والكاذب من الأنبياء.

قلت: هذا كلام صحيح، لا اعتراض لنا ولا لغيرنا عليه.

ثم قال: «ولابد عند الخوض فى هذا من معرفة الكلام فى أربعة أمور:

حقيقة النبوة، ووجودها، ووقوعها، وضرورة الخلق إليها، ومنفعتها.

قلت: هذا أيضاً كلام صحيح مسلم.

---

(١) نحن الآن فى سنة ألف وأربعمائة وإثنين من الهجرة. والمؤلف كان فى سنة سبع وسبعمائة من الهجرة.

ثم قال: «أما حقيقة النبوة. فإنها وحى صادق نافع للناس ولم لا؟ وهى تكشف عن الغيب الذى لا يمكن انكشافه بحسب مجرى الطبيـعة» وذكر ما فى هذه القيود من الاحترازات، وهى ظاهرة.

قلت: وهذا تعريف صحيح، لا مطعن عليه.

ثم قال: «وأما وقوع النبوة فغير منازع فيه، عند أهل الملل الثلاث.

وبيان لمن نازع فيه بحجتين:

أحـدهمـا: أن عناية البارى - سبحانه - بخلقه قد تـثبت فى الكثير، من مصالح المعاش، كوضع الحواس والأعضاء، لما وضعت له ونحو ذلك من نعم الله التى لا تحصى.

فالعناية بهم فى أمر المعاد بإرسال من يهـديهم إلى طريق السعادة الأبدية. والحياة الدائمة، ويكف شر بعض العالم عن بعض، لينتظم أمرهم أولى.

الثانـية: مادل عليه التواتر الكامل الشروط من أن جـماعة الرجال، ادعوا أنهم رسل الله، وظهرت المعجـزات على أيديهم، كمعجـزات موسى وعيسى، ورد الشمـس ليوشع. ثم ذهبوا على أوضح السنن من الطهارة والفضيلة والزهد فى الدنيـا ودعوا الناس إلى مثل ذلك. فإن هذا يدل على صــدقهم فى دعـواهم، وذلك يفـيد وقـوع النبوة قـطعاً، هذا حـاصل ما ذكـره من الحجتين، لخصته أنا، وهو فى عبارته طويل جداً.

قلت: وهاتان الحجتان مسلمتان. لكن الأولى مبنية على رعاية الأصلح ونحن لا نقول به، وجوباً على الله، بل جوازاً على جهة التفضيل، خلافاً للمعتزلة.

وبهاتين الحجتين بعينهما تثبت نبوة محمد - عليه السلام.

أما الأولى: فلأنه بعث على فترة من الرسل طويلة، وقد أكل العالم بعضه بعضاً خصوصاً العرب فى جاهليتها وغاراتها. وكـانوا يعبدون الأوثان والنصارى: الصلبان. والفرس: النيران. وغير ذلك من المنكرات. فأزال الله به ذلك. وأبدل الناس به خير ما ينبغى.

ولا نعلم زمناً قط، كان أحوج إلى النبوة من زمن محمد - عليه السلام

وأما الثـانية: فلأنه ثبت بالتـواتر الكامل الشروط أنه عليه السلام ادعى النبوة وظهرت على يديه معجزات خارقة - سيأتى بيانهـا وإثباتها على من أنكرها فى موضعه إن شاء الله تعالى ثم توفى ﷺ على أوضح سنن، وأطهـر طريقة، وأزكـاها. وأزهدها فى الدنيـا، ودعى الناس إلى ذلك والخصم ينازع من هذه الجملة فى ظهور المعجز على يده، وفى طهارته. وسيأتى إثباتهما.

ومن معجزاته: انشقاق القمر له، ورد الشمس لابن عمه على ابن أبى طالب - رضى الله عنه - فكان ردها معجزة للنبى ﷺ وكرامة لعلى رضى الله عنه - وقد صحح الحديث بذلك: «الطحاوى» و «القاضى عياض» وحسبك بهما إمامين فى العلم ولا التفات مع ذلك إلى من جعله موضوعاً. إذ الإثبات مقدم، وردها ليوشع إنما ثبت عندنا بخبر من أخبار الآحاد، إذ لا وثوق لنا بما يخبر به أهل الكتاب.

فحينئذ الذى ثبت ليوشع النبى، قد ثبت مثله لواحد من أصحاب محمد ﷺ.

قال: «وأما ضرورة الخلق إليها» [1] فلأنه لا يمكن التوصل إلى معرفة كثير من الإلهية بمجرد العقل ضرورة، ولا نظراً. بدون الاطلاع الإلهى على ذلك، تكميلاً لقصور العقل الإنسانى - إذ الموجودات بالنسبة إليه إما معلوم ضرورة، كالعلم بأن الجزء أصغر من الكل. أو نظراً كالعلم بوجود الإله، واستحالة الخلاء، أو ما يعجز عن إدراكه، كالعلم بعدد أنواع الحيوانات والنباتات فضلاً عن عدد أشخاصها، وكالعلم بفصول أكثر الأنواع وبكثير من الطبائع والحقائق على الجملة فإنا لا نشك فى أن المجهول عندنا غالب على المعلوم منها. فما ظنك بالأمور الإلهية.

ثم ذكر كلام «أرسطو» و «ابن رشد» و «أبى حامد» الذى قدمنا ذكره فى المقدمة الثانية.

قلت: هذا كلام صحيح، لا نزاع فيه. لكن قوله «كالعلم باستحالة الخلاء» رأى فلسفى، والمتكلمون يخالفونهم فيه، وشهد على هذا. وإن لم يتعلق بما نحن بصدده.

وقد ذكر المتكلمون فوائد النبوة:

منها: تعريف أوضاع العبادات ومقاديرها ومواقيتها وكيفيتها ومقوماتها عن شرط وركن ونحو ذلك.

ومنها: إقامة الحجة على الخلق، إذ بدونها لا تقوم حجة الله على خلقه، كما صرح به فى غير موضع من القرآن، كقوله: **﴿رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾** [2] وقوله: **﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ﴾** [3] الآية، وغيرها.

ومنها: تعريف الأحكام الفلكية كتفاصيل علم الهيئة، وأدوار الفلك، وحركات الكواكب.

---

(١) يريد أن يقول: إن معرفة الله تكون بالوحى، والعقل بعد الوحى يشهد على صدق الوحى.

(٢) النساء ١٦٥.

(٣) **﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَى﴾** (طه ١٣٤).

فإن ذلك مما لا تستقل به عقول البشر، ولا تفى أعمارهم بإدراكه بالتجربة لو اشتغلت به عقولهم.

ومنها: تعريف الأحكام الطبية كقوى الأدوية والأغذية وخواصها ومنافعها، ومضارها، إذ الأعمار لا تفى بمعرفة ذلك بالتجربة، كما قال أبقراط« العمر قصير، والصناعة طويلة، وللتجربة خطر، والقضاء عسير».

قلت: ومنها: ما أجرى الله - سبحانه- على أيديهم من البركات من جلب المصالح ودرء المفاسد، والدعاء لهم، كإبراء المرضى، ودعاء موسى لقومه، برفع العذاب عنهم مراراً، ورد النبى ﷺ عين قتادة بن النعمان عليه. وأشباه ذلك.

قال:وأما منفعة النبوة: فكما قال «أبو حامد» فى رسالة التوفيق: فى ثلاثة أشياء.

أحدها : إصلاح الأخلاق النفسية كالعدل والعفة والصدق والنجدة والحلم والصبر والرحمة فى مواضعها، والتزام حسنها، واجتناب سيئها كأضداد ذلك فإنه لا غناء للعاقل فى معاشه عن ذلك:

الثانى: حفظ حقوق الناس من دم ومال وعرض ونحوه، ورفع المظالم من بينهم، وإلا هلك العالم، واختل نظامه.

الثالث: نجاة النفس من الهلكة فى الدار الآخرة بمعرفة الخالق -سبحانه- وطاعته ولا سبيل إلى معرفة ذلك بمجرد الفلاسفة بدون النبوة. ومن ادعى ذلك فدعواه مجردة عن دليل الحق. إذ الفلاسفة مختلفون فى الآراء كغيرهم فمتابعة بعضهم دون بعض ترجيح بلا مرجح.

قلت: هذا كلام صحيح، وهو من جملة فوائد النبوة، وضرورة الناس إليها، المذكورة فى الفصل قبله. وقد جاء محمد ﷺ من ذلك بأفضل مما جاء به كل من سبقه. يعرف ذلك بالنظر - بلا خلاف - البصراء فى دين الإسلام، وقوانينه الأصلية والفرعية.

قال: «إذ قد فرغنا مما ذكرناه. فنبين: ما النبى؟ وما شروطه؟ فنقول النبى: هو الذى يعطى الوحى من عند الله على الصفة المذكورة فى حد النبوة».

قلت: هذا مسلم.

قال: «وأما شروطه فأربعة نسوقها بعد توطئة وتمهيد لذلك».

وحاصل التمهيد الذى ذكره:أن من تردد فى شئ فإنه لا يقف على حقيقته إلا بالنظر فكذلك النبى إنما يعرف صدقه من كذبه بوجود الشروط الأربعة فيه.

أولها: الصدق.

وثانيها: طهارة النفس ونزاهتها عن الفواحش، لأن النبى من عند الله، فوجب أن يكون على صفته فى الصدق والطهارة والنزاهة».

قلت: هذا كلام صحيح. بل طهارة النفس وتزكيتها واجب على كل أحد لكن منهم من يحصل له ذلك، ومنهم من يحرمه. أما الأنبياء فهو لازم فيهم لأنهم أمناء الله على خلقه ووحيه، صيانة له.

قال: «وقد تكلم فى هذا الموطن - يعنى موطن الطهارة، وهى الشرط الثانى - «موسى ابن عبيد الله» الفيلسوف. فى فصل «النبوة» فى كتابة المسمى «دلالة الحائرين» فقال: امتحان النبى الصادق، هو اعتبار كماله، وتعقب أفعاله، وتأمل سيرته. وأكبر علاماته: إطراح اللذات البدنية، والتهاون بها فإن ذلك من شأن أهل العلم، فضلاً عن الأنبياء. وخاصة الحاسة التى هى عار علينا، كما ذكر «أرسطو» ولا سيما قذارة النكاح منها. ولذلك فضح الله بها كل مدع، ليتبين الحق، ولا يضلوا، ولا يغلطوا.

ثم ذكر قصة رجلين ادعيا النبوة، وانهمكا فى حساسية لذة الجماع، حتى زنيا، فافتضحا، وأحرقهما ملك بابل. كما ذكر إرمياء النبى - فى الباب التاسع والعشرين [1].

قلت: شرع العلج يدس الدسائس، ويقدم المقدمات الردية؛ ليستنتج منها النتائج الخبيثة، ومثلى لا يغالط فى الحساب.

فأقول: أما قول الفيلسوف: «امتحان النبى الصادق باعتبار كماله، وتعقب أفعاله. وتأمل سيرته، فهذا صحيح. ومن تأمل من نبينا محمد ﷺ تأمل منصف، لم يجد مقالاً، فإنه كان على الغاية فى العدل والزهد والورع والتواضع. يعرف ذلك بالنظر فى سيرته المنقولة عنه، ولسنا بصدد بيان ذلك مفصلاً، إذ فيه كتب مصنفة من جيدها كتاب «رياض الصالحين» للنواوى.

وأما إطراحه اللذات البدنية، سوى النكاح - فكان فى الغاية منه، فإنه لم ينقل عنه أنه أكل مرفقاً، ولا على أسكرجة، ولا نام على فراش وطئ. وكان يقول: «مالى وللدنيا. إنما أنا والدنيا كراكب نام تحت شجرة. ثم قام وتركها».

---

(١) قصة الرجلين ليست فى الباب (الأصحاح) التاسع والعشرين من سفر إرمياء، بل فى سفر من الأسفار المحذوفة من التوارة العبرانية، وهو تتمة سفر دانيال. وإرمياء هو نفسه يرميا.

وأما قوله: «الحاسة التى هى عار علينا، كما ذكر «أرسطو» ولا سيما قذارة النكاح منها.

فنقول أولاً لهذا المصنف النصرانى: أنت قد قدمت فى فوائد النبوة: أن مقاصدها، لا تحصل بمجرد الفلسفة. فكيف جعلت قول الفلاسفة كموسى بن عبيد الله وارسطو حجة فى تقبيح حاسة النكاح؟ هذا تهافت لا يسمع ، ثم نقول لهذا الفيلسوف: حاسة النكاح عار، على من؟ عليك؟ أو على الأنبياء ومن تابعهم؟ إن قلت: عليك قلنا عندك أو عندهم؟ إن قلت: عندك. فأنت لا عند لك: بل أنت من أعداء أهل الشرائع. ومن أول عداوتك لهم وطعنك عليهم، تقبيحك عليهم شيئاً، أجمعوا على جوازه، منذ أهبط آدم إلى الآن، وأنت قد اعترفت بصحة نبوتهم وعقولهم. فأحد الأمرين لازم. إما فساد عقلك فى إنكارك عليهم التشاغل بالنكاح، أو فساد عقلك فى اعترافك بصحة نبوتهم، وكمال عقولهم.

ويقال كأرسطو: ألست القائل آنفاً: إن حال عقولنا عند النظر إلى المتأذى كحالة الخفاش عند النظر إلى الشمس. فمن أين لك: أن عقلك لم يقصر عن إدراك حكمة البارى - سبحانه - فى إباحة النكاح للأنبياء - عليهم السلام -؟ وهل هذا إلا تهافت؟.

وإن قلت: عند الأنبياء، فهذا كذب عليهم. فإن الأنبياء أجمعوا على حسنه وحكمة الله فيه، من تكثير العِبَاد والعُبَّاد وعمارة الأرض، ودوام العالم، وبقاء النوع الإنسانى، الذى أجمعت الحكماء على أنه خلاصة الوجود وتنوع أنواعه، وإن قلت على الأنبياء - عليهم السلام - فأنت قد اعترفت بكمالهم! والإقدام على العار، ينافى الكمال، فهذا تهافت منك بكل حال.

وأما ما ذكر من قذارة النكاح:

لا نسلم أن فيه قذارة بل فيه مصالح.

منها: سرور النفس به، وانشراحها للعبادة، ولعل بدونه لا ينشرح لذلك.

ومنها: تحصين الفرج عن الزنا المحرم، بإجماع أهل الملل والعقول.

ومنها: تحليل فضلات البدن المحتقنة فيه، وإنعاش الحار الغريزى به، فيخف بذلك البدن وينشط. ولهذا بعض الناس يمرض بتركه ويكثر فى بدنه الجراحات والدماميل ونحوها.

ومنها: أن يحسن الخُلق، ويبسط بشرة الوجه.

وقد قص «جالينوس» على أن سبب سوء خلق الخصيان، وتعبيس وجوههم وانتهارهم لمن كلمهم: بترك الجماع، لاحتباس الماء، وتعفنه فى أبدانهم ولئن سلمنا أن فيه قذارة فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن قذارته شرعية أو طبيعية؟ إن قلت: شرعية. فهو ممنوع. فإن الذى يصلح أن يضاف إليه الاستقذار فى الجماع هو : المنىُّ، والمذى، ورطوبة فرج المرأة. وهذه الأشياء طاهرة عند كثير من أهل الشرع.

ومن قال بنجاستهما منهم عفى عن يسيرها دفعاً للحرج والمشقة. فأما مخرج البول والغائط فلا وطء فيه والحيض يحرم الوطء فى زمنه. فأين القذارة إذن فى الجماع؟

وإن قلت: طبيعية لم يلزم من ذلك وجوب اجتنابها عقلاً، ولا شرعاً، لأن هذه الأشياء كالبصاق، وبلغم المعدة والرأس والمخاط وعرق الحمى. بل مطلق العرق. فإن هذه كلها فضلات تحللها الحرارة من البدن، وهى تورثه خفة ونشاطاً وصحة، ومعتمد العلاج الطبى بتنقية البدن من المواد التى ليس من شأنها أن تكون فيه.

الثانى: سلمنا أن فيه قذارة بكل حال. لكن مفسدة تلك القذارة مغمورة بما فيه من المصالح العظيمة الدنيوية والأخروية. والعقول الصحيحة لا ترجح إعدام مفسدة واحدة حقيقة. خصوصاً. وقد باشرها الأنبياء والصديقون أجمعون، إلا من شذ منهم على وجود مصالح كثيرة جمة النفع.

ثم أين قذارة الجماع من قذارة الغائط؟ الذى يتعبد مخاييس النصارى ببقائه على أبدانهم، حتى تغالى فيه النصارى، فجعلوا يتهادونه ويتبركون ويستسقون به من الأمراض، بناء منهم على فهمهم الفاسد لكلام المسيح فى الفصل الثامن والعشرين من إنجيل متى حيث يقول: «ليس النجس ما دخل الفم ثم خرج مستحيلاً من المخرج. إنما النجس ما خرج من الفم من الكلام السيئ، لأنه يدل على نجاسة القلب» [1] هذا معنى كلامه.

ومن أنكر من النصارى أنهم يتعبدون ببقاء العذرة على أبدانهم فهو مستخف منكر لما يعلم - كما ينكر بعض فقهاء المسلمين تجويز الوطء فى الدبر - وهو منصوص فى كتبهم وعن أئمتهم.

وأما قوله: «ولذلك فضح الله بهما كل مدع» فنقول فى جوابه: لا نسلم أن الله فضح

(١) النص هذا فى الأصحاح الخامس عشر من إنجيل متى: «ثم دعا الجمع وقال لهم: اسمعوا وافهموا: ليس ما يدخل الفم ينجس الإنسان، بل ما يخرج من الفم هذا ينجس الإنسان... وأما ما يخرج من الفم فمن القلب يصدر، وذاك ينجس الإنسان، لأن من القلب تخرج أفكار شريرة: قتل . زنى، فسق، سرقة، شهادة زور، تجديف. هذه هى التى تنجس الإنسان. وأما الأكل بأيد غير مغسولة فلا ينجس الإنسان» (متى ١٥ : ١٠ - ١١ و ١٨ - ٢٠).

المدعين بحاسة النكاح، وإنما فضحهم بدعواهم الكلام. ولو كانت حاسة النكاح تقتضى الفضيحة لافتضح بها الأنبياء كلهم، بل جميع الخلق كآدم ونوح وإبراهيم، وخصوصاً إسرائيل وداود وسليمان فإنهم كانوا كثيرى النساء والسرارى وكثرة تشاغل إبراهيم وبنيه بالجماع هو الذى أوجب كثرة نسلهم وانتشار الشعوب منهم، لأن الجماع سبب النسل، وكثرة المسبب يدل على كثرة السبب.

وبالجملة. فمن جعل حاسة النكاح عاراً. فقد ألحق العار بسائر الأنبياء والصديقين والصالحين وعباد الله أجمعين. «وإن عاراً بتلبس إبليس. هؤلاء كلهم ليس بعار:

وعيرونى بذلى فى محبتها ... والذى عيرونى تم لى الشرف

وأما ما ذكر من قصة الرجلين الذين أحرقهما ملك بابل، فلم أجده فى الباب المذكور من كتاب إرمياء النبى، فإن كان المشار إليه يرميا النبى، وأنه غير إرمياء، وإلا فلا أعلم صحة هذا النقل، على أنه بتقدير الصحة إنما افتضح هذان الرجلان بدعواهما الكاذبة وزناهما، لا بتعاطى شهوة النكاح.

على أنى أحسب أن النقل اشتبه عليه [١]، وأن المراد بالرجلين هاروت وماروت. ولهما قصة عجيبة وردت بها السنة وذكرها أهل السير منهم: «ويثمة بن موسى بن الفرات» فى «قصص الأنبياء»:

وكان افتضاحهما بتقدير الله، وسببه طعن الملائكة على بنى آدم واستقلالهم أعمالهم وتعييرهم بخطاياهم وعصيانهم. فلما ابتلى الملائكة بما ابتلى به بنو آدم ساعة من نهار، استقالوا فاقيلوا، إلا هاروت وماروت زنيا فجرى لهما ما جرى [٢] وقد ذكرت بعض قصتهما فى «الفوائد».

---

(١) قلنا سابقاً: إن قصة الرجلين فى الأصحاحات الزائدة على سفر دانيال.

(٢) قد بينا فى كتابنا «السحر» و «إعجاز القرآن» أن الملائكة لا تعصى الله أبداً، وأن نزول هاروت وماروت من السماء كان إشاعة من علماء اليهود، والله كذبها بقوله: «وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت» أى لم ينزل الله من شئ من السحر كما يدعى اليهود، كما نفى إشاعتهم عن كفر سليمان بقوله: «وما كفر سليمان ولكن الشياطين - أى علماء بنى إسرائيل - كفروا» وأشاع اليهود: أن هاروت وماروت علما من أراد منهم السحر، واشترطا عليه بأنهما فتنة. فنفى الله تعليم الملكين لأحد، بقوله: «وما يعلمان من أحد» وإذا ثبت أنهما لم يعلما، فهما لم يقولا «إنما نحن فتنة» وإذاً لم يعلما ولم يقولا إذن اليهود لا يعرفون ما يفرق بين المرء وزوجة» وعلى هذا فالقرآن ينفى السحر، ولا يثبت له حقيقة، وما يحصل من الضرر عن طريق مدعى السحر فما هو إلا إيهام، وعلى هذا أيضاً يكون الحديث المثبت لسحر النبى ﷺ حديث ضعيف، كما نطق الإمام الفقيه الشيخ محمد عبده رحمه الله تعالى.

قلت: والذى أوجب لهذا النصرانى تقديم هذا الكلام، وتقبيح حاسة النكاح هو كونه رأى المسيح لا داعى له إليها، ورأى محمداً ﷺ شديد الداعى إلى ذلك. كما نقل عنه حيث يقول: «حبب إلى من الدنيا ثلاث: الطيب، والنساء، وجعلت قرة عينى فى الصلاة، وأنه تزوج كثيراً وتسرى، فأراد العلج أن يجعل هذا مطعناً عليه.

ولقد تاه عن الصواب. فإن نكاح النساء هو عين الطهارة، لما فيه من تحصين الدين، والإعانة على تقوى رب العالمين، ولهذا كان محمد ﷺ إذا رأى امرأة أعجبته دخل على بعض نسائه يقضى حاجته منها، ثم خرج. وفعل ذلك يوماً ثم خرج على أصحابه، فقال: «إن المرأة إذا أقبلت أقبل معها شيطان يزينها فإذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته فليأت أهله، فإن معها مثل الذى معها».

وقال: «إذا كانت لأحدكم إلى امرأته حاجة فليأتها، وإن كانت على التنور» كل ذلك محافظة على حفظ الدين، لئلا يغلب الإنسان عليه بداعى الشيطان والهوى.

كما حكى فى التوراة: أن «يهوذا بن يعقوب» تعرضت له كنته - زوجة ابنه - فى الطريق فى صورة زانية، فواقعها على أن يعطيها جدياً ورهنها عليه عمامته وقضيباً كان بيده (١).

وأن «روبيل» وطئ سرية أبيه يعقوب ونجس فراشه. ونحن لا نقول بصحة هذا ولكنه حجة على النصارى واليهود، وتحقيق ذلك وتلخيصه: أن شهوة النكاح فى الإنسان طبيعية كشهوة الأكل والشرب، وحب الغلبة والرئاسة، بل هى أشد الشهوات. ولذلك كان أكثر افتتان العالم بها، فقضاؤها وأمن غائلتها بالطريق الحلال المصطلح عليه فى النواميس الإلهية أولى فى العقل من التعرض وتركها لمعصية الرحمن وطاعة الشيطان.

وقول محمد -ﷺ: حبب إلى من دنياكم النساء، ليس ذلك لغلبة شهوته عقله، كيف ذلك وسيرته: سيرته. لمن تأملها، وثباته: ثباته. بل إنما مقصود ذلك: أن يتفرغ خاطره التفرغ الكلى لأداء الرسالة ، والقيام بأعبائها - كما يتفرغ الجائع بالأكل - لأداء العبادات. وقد ورد فى السنة النبوية الصحيحة عن يوشع (٢) بن نون. أنه لما توجه إلى بعض مغازيه، أحسها: غزاة أريحا، مدينة الجبارين - قال لقومه: «لا ينبغى رجل قد ملك بضع امرأة يريد أن يبنى بها ولما

(١) هذا مكتوب فى الأصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين.

(٢) فى الترجمة الحديثة: يشوع، وروبيل فى التراجم الحديثة: راوبين.

ين ولا آخر قد بنى بيوتاً، ولم يرفع. ولا آخر قد اشترى غنماً، أو خلفات، وهو ينتظر أولادها الحديث. رواه أحمد. وأخرجاه فى الصحيحين [(١)].

كل ذلك مراعاة لاجتماع الخواطر فى طاعة الله، وحذراً من تفرق الهمم فيها، ونظائر هذا فى شريعتنا مطلوب كالنهى عن الصلاة مع مدافعة الأخبثين، وكذلك الشبق، وكل ما يلهى.

وبالجملة: فكل عبادة الله - سبحانه - ينبغى للإنسان أن لا يدخل فيها، حتى يحسم مواد اشتغال قلبه عنها ما أمكن، ومن هذا، أو قريباً منه قوله ﷺ: «لا يقضى القاضى وهو غضبان» لأن القضاء عبادة، والغضب يشغل عنه. وكذلك كل ما فى معنى الغضب من مرض أو حر أو برد أو شبق ونحو ذلك فلهذا كان عليه السلام يحب الطيب لا ليلتذ به فى نفسه، بل إكراما للملائكة الذين معه خصوصاً جبريل صاحب الوحى. ولهذا كان يبغض الثوم والبصل، وكل ذى ريح كريهة، وقال لأصحابه: «إنى أناجى من لا تناجون. وإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم».

وأما المسيح فلعله فى ترك النكاح، كان عنينا، أو لكونه كان لا من ذكر» أو لكونه ملكاً ظهر فى صورة آدمى، فغلبت عليه صفة الملائكة. كما قال الله - سبحانه - ﴿**وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا**﴾ [(٢)] الآية أو لكونه كان هو الله أو ابنه على رأى النصارى الساقط - تعالى الله عما يقولون.

ونحن نقول : إن المسيح لو تأسى بسائر الأنبياء فى النكاح والنسل، وتكثير العباد والعبّاد لكان ذلك أكمل له. فالذى يحتج علينا فى حاسة النكاح بترك المسيح له،نحتج عليه فى فضيلته بفعل جميع الأنبياء له وليس المسيح ﷺ بخير من جميع الأنبياء، إلا على هذيان النصارى فى أنه: الله [(٣)] ، أو ابن الله، وذلك ممنوع عند كل عامل، بل هو عبد الله ورسوله، وسيأتى تمام الكلام على هذا الشرط عند ذكر تفاصيله.

---

(١) الحديث هذا بالمعنى فى التوراة. يقول موسى عليه السلام كما هو مكتوب «إذا خرجت للحرب على عدوك ورأيت خيلا ومراكب قوم أكثر منك فلا تخف منهم. . ثم يخاطب العرفاء الشعب قائلين: من هو الرجل الذى بنى بيتاً جديداً ولم يدشنه. ليذهب ويرجع إلى بيته لئلا يموت فى الحرب فيدشنه رجل آخر، ومن هو الرجل الذى غرس كرما، ولم يبتكره .ليذهب ويرجع إلى بيته لئلا يموت فى الحرب فيبتكره رجل آخر، ومن هو الرجل الذى خطب امرأة ولم يأخذها. ليذهب ويرجع إلى بيته لئلا يموت فى الحرب فيأخذها رجل آخر» (تثنية ٢٠: ١ إلخ).

(٢) الأنعام: ٩.

(٣) جميع النصارى يعترفون - كذباً - أن المسيح ابن الله، لأن كل إسرائيل عندهم ابن الله، ولأن داود عليه السلام فى المزمور الثانى تنبأ عن النبى المنتظر بلقب ابن الله، على معنى القرب من الله مثل «الفقراء عيال الله،=

قــال: «الشرط الثالـث، يعنى من شروط النبى: إظهار المعجـز للناس، ويقع الفرق بين الصادق والكاذب».

قلت: هذا كلام صحيح:

قال: «والمعجز فعل ما ليس فى قوة الإنسان أنه يفعله بحسب المجرى الطبيعى».

قلـت: هذا جيد فى تعريف المعجز، لكن للمـتكلمين فيه عبارة أخرى أحق من هذه وهو قولهم: المعجز هو الأمر الممكن الخارق للعادة، المقرون بالتحدى، الخالى عن المعارض. فالأمر: جنس للمـعجز وغـيره. والممكن: فـصل له عن الممتنع، إذ المـمتنع لا يوجد. والخـارق للعادة يفصله عن الأمور العادية كطلوع الشمس ووقـوع المطر وركوب الفرس ونحوها. فإن المستند فى دعوى النبوة إليها لا يثبت له شئ والمقرون بالتحدى: احتراز ممن يدعى أنه معجز من قبله، دليل على صدقه. وهو كـما يقول إنسان اليـوم: إن قلب موسى عصاه حيـة، دليل على صدقى فى دعوى النبـوة. فإن ذلك لا ينفعـه، لأن معجـزه ليس مقارنـا لتحديه، والخـالى عن المعارض: احتراز من الشعبـذة والنيرنجات فإنها تعارض بمثلها، فإذا ظهـر على يد شخص هذا الأمر بهذه الشروط كان معجزاً، وكان الشخص نبياً.

قال: «الشرط الرابع : أن يكون الدين بشرعه موافقاً للدين الطبيعى، وهو نوعان:

أحــدهمــا: عام لجـميع الأمم، لا يختص بأمـة دون أمة، كبـر الوالدين، وصلة الرحم والإحسان إلى المحسن، والتجاوز عن المسئ، وبالجـملة : جلب المصالح ودرء المفاسد والتحلى بالفضائل ، والتخلى عن الرذائل.

والثـانى: يختص بأمة دون أمة كتحريم لحم الخنزيـر عند غير النصارى وتحريم ذبح الحيوان عند البراهمة.

هذا حاصل ما ذكره فى هذا الشرط.

قلت: هذا شرط متفق على حسنه عقلا وشرعاً، وهو عام الوجود فى دين الإسلام على ما ذكرنا جـملة منه فى شرح «الآداب الشرعـية» لكن لا يلزم أن يأتى النبى به على هذه الصـفة، وأشراطه فلسفة صدقـه بل الله سبحانه أن يتعبد خلقه بما شـاء، سواء كان ذلك مصلحة لهم أو لا. بناء على أصلنا فى أن رعايـة الأصلح للخلق لا يجب على الله سبحـانه - وإنما فعل ذلك حيث فعله بهم، تفضلاً، لا وجوباً.

الأغنياء وكـلاء الله فطبقوا النبوءة هذه على عـيسى ﷺ اما عن أن عـيسى هو الله تعالى. فهـذا هو مذهب الأرثوذكس (اليعاقبة) وأما أنه إله مستـقل بذاته من آلهة ثلاثة. فهذا هو مذهب الكاثوليك (الملكانية) وقد حكـم الله عليهم بالكفر فى قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (المائدة ٧٢) وفى قوله: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ ﴾ (المائدة ٧٣).

الشرط الأول
الصـــدق

قـال: «وإذ قد فرغنا من الكلام فى النبوة والنبى، وشروطه التى يجـب امتحانه بها بحيث إن وجدت فيه صدق، وإن اختلت فيه أو بعضـها كذب. فإنا وجدنا الرجل المسمى: محمد بن الله ابن عبد المطلب. أدعى النبوة فى أمة من العرب، والتمس منه الشرط الأول، وهو الصدق. فوجدنا ما جاء به يشتمل على صفتين: صادق وكاذب - كما سنبين -.

قلت: هذه دعوى مجردة عن حجة، فإذا ذكر الحجة قوبلت بحسب ما ينبغى.

قـال: «وليس كون الصدق بحال كذب المتكلم موجباً لحسن الظن به، بل خلط الصدق مع الكذب أبلغ فى الحيلة، وأنفذ فى المكيدة. ولهذا يقـال: ما من تعليم كاذب إلا ومازجه شئ من الحق ليلتبس الباطل به، وتكون الخدعة أخفى فيه، والحيلة فى التصديق أقوى [(١)].

قلـت: هذا كلام صحيح. وهو من محـاسن الكلم لا ينازع فيه عاقل، بل النزاع فى أن ما أتى به محمد - عليه السلام - يشتمل على الكذب.

---

(١) قول النصرانى هذا: هو مـا فعله اليهود والنصـارى فى دين الإسلام، لقد تظاهر بعضهم بالإسـلام وحاكوا المؤمرات ضده. . وانضم بعضهم إلى صفوف الخوارج فى محاربة على رضى الله عنه.

القسم الأول من شرط الصدق
تصديق النصرانى لآيات قرآنية

قال: «فلنورد أقاويل هذا الإنسان من صدق وغيره.

فقسم الصدق. قوله فى سورة الصمد: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١).

قلت: لا شك أن هذا الكلام حق فى نفسه، لكن إخبار هذا المصنف بصدق هذا الكلام عنده، إما جهل بحقيقة التوحيد، أو ستر لعوار دينه الثالوثى، وتحلية لجيده العاطل منه به، وإلا فأين قوله: «الله أحد» من قولهم: «الآب، والابن، والروح القدس، إله واحد» ودعواهم التوحيد مع هذا التصريح (٢) :كلام فى الريح، لا يعقل ولا يتحصل، كما قد حققت بطلانه فى «التعليق على الإنجيل».

قال: وقوله فى سورة يونس: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ (٣) وفى سورة آل عمران: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ (٤) الآية. وقوله فى سورة الأنعام: ﴿لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ (٥) - يعنى كلمات الله، وهى التوراة والإنجيل - وفى سورة الحجر: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٦) والذكر: هو التوراة والإنجيل. ويشهد لذلك قوله فى سورة الأنبياء: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ (٧).

فبين بهذا: أن كلمات الله غير مبدلة.

قلت: هذه الآيات كلها حق وصدق. ولكن أخطأ هذا الخصم إيرادها فى مواضع:

---

(١) الصمد.

(٢) انظر كتابنا أقانيم النصارى نشر دار الأنصار بمصر.

(٣) يونس: ٣.

(٤) آل عمران: ٤٢.

(٥) الأنعام ١١٥ والآية ٣٤ والمعنى «لا مبدل» لا مغير لكلمات الله عز وجل من وعده بالنصر على من خالفه (تفسير الطبرى نقلا عن مصحف الشروق).

(٦) الحجر: ٩.

(٧) الأنبياء ٧ «فاسلوا أهل الذكر» قيل. أهل القرآن. وقيل أهل التوارة والإنجيل (تفسير الطبرى نقلا عن مصحف الشروق بمصر).

منهـا: أنه حصر ما جاء به محمد من الصدق فيها، والقرآن مملوء من الحكم والأخبار التى يعلم بالضرورة صدقها. وإنما هذا رجل معاند، يريد أن ينفى التهمة عن نفسه، بإيهام العدل فى إيراد ما يعتقده صدقاً وكذباً. وعناده: يأبى عليه إلا إظهار التعصب والجور. فذكر خمس آيات، حصر الصدق فيها، وهى مما يعتمد عليها وتنـفعه فى عناده وشرع فى ذكر ما يعتقده كذبا، فملأ منه الكتاب. ويأبى الله إلا ظهور الحق واستعلانه وخمول الباطل وإذعانه.

ومنها: قوله: «لا مبدل لكلماته» ووهم منها فى موضعين.

أحدهـما: أنه ذكر الكلمات المضافة إلى الضمير، فـاحتاج أن يفسره بالله تعالى، وقد كان يستغنى عن ذلك بإيراد الآية فى أول السورة المذكورة، وهى قوله: **﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِيـــنَ﴾** (١) فإن الكلمات فيها مضافـة إلى الله - سبحانه - لا إلى ضميره المحتاج إلى تفسيرين.

وهذا لا يقدح فى صحة مـا احتج به، لكن بما ذكرناه أظهر، فعدوله عنه مـشعر بالضعف وقصور النظر.

الموضع الثانى: أنه فسر كلمات الله بالتوراة والإنجيل ليثـبت علينا بكتابنا أنها حجة لازمة لنا، وهيهات من دون المراد موانع.

والذى يدل على أنه ليس المراد بالكلمات هنا التـوراة والإنجيل: هو أن هذه الآية فى سورة الأنعام. وسورة الأنعام كلها جدال ومناظرة لعباد الأوثان الذين ينكرون البعث. ولا تعرض فيها لأهل الكتاب إلا بطريق الاستشـهاد بهم، كقوله: **﴿وَالَّذِيـنَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾** (٢) وليس المراد بأهل الكتاب: الموجودين بل الأوائل المعاصرين لزمن النبوة، أو بطريق عموم خطاب عنهم لهم لا بالقـصد، وإذا عرف هذا فالله سبحـانه يقول قبل هذه الآية:
﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِى أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ (٣).

والخطاب لكفار العرب، والكتاب الذى أنزل إليـهم هو القرآن، وهو المراد بالكلمات. قاله قتادة والطبرى. قال الله سبحانه **﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾** (٤)

---

(١) الأنعام ٣٤ والآية ١١٥.

(٢) الأنعام ١١٤ والآية قبلها ٢٠ وفى تفسير القرطبى«والذين آتيناهم الكتاب يريد اليهود والنصارى» وقيل: من أسلم منهم».

(٣) الأنعام ١١٤.

(٤) الأنعام ١١٤.

وهذا استشهاد بأهل الكتاب الموجودين حينئذ من أسلم منهم كعبد الله بن سلام وغيره، أو جميع أهل [١] الكتاب، ولكن يكتم ذلك منهم من يكتمه عناداً.

ولو كانت هى التوراة والإنجيل لكان الكتاب المذكور هو التوراة والإنجيل ، ولم يكن به حاجة إلى أن يستشهد أهل الكتاب على صحته، لأن التوراة والإنجيل المنزلين على موسى وعيسى، لم ينازع فيها أحد حتى يستشهد لهما.

وأيضاً: لو كان كذلك لم تصح شهادة أهل الكتاب لكتابهم لموضع التهمة.

ثم قال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [٢] ، وهى الكتاب الذى أنزل مفصلاً، وهو القرآن. إذ لا معنى لقول القائل: وهو الذى أنزل إليكم القرآن مفصلاً، وتمت التوراة والإنجيل، ولا مبدل للتوارة والإنجيل، لأن المخاطبين بهذا الخطاب هم كفار العرب، ومحمد - عليه السلام - لم يكن يدعوهم إلى التوراة والإنجيل حتى يثنى لهم عليهما. وإنما كان يدعوهم إلى القرآن فثبت بهذا أن المراد بقوله«لا مبدل لكلماته» هو القرآن.

وفى ما يرجع إليه نفى للتبديل قولان:

أحدهما: معناه، ومتعلقه من أخبار وحُكم ووعد ووعيد، أى أن ما أخبر الله فى القرآن من خبر، أو حكم به من حُكم، أو وعد من ثواب، أو أوعد من عقاب لا يستطيع أحد تبديله ولا بيان فساده.

والثانى: أنه لفظه، أى لا يقدر أحد أن يزيد فيه ولا ينقص، لأن الله - سبحانه - ألهم المسلمين حفظه حرفاً فحرفاً، فلا يدخله الزيادة والنقص كما دخل التوراة والإنجيل على ما قد شاهدته أنا بنفسى فى الكتابين من التناقض والاختلاف وأثبته فى تعليقى على الكتابين:

ثم إن هذا المصنف جعل عمدته فى كتابه تفسير ابن عطية. فما باله لم يذكر ما قال ابن

---

(١) هذا هو الصواب لأن أهل الكتاب المعاصرين لمحمد ﷺ وغير المعاصرين إلى يوم القيامة يعلمون أن القرآن حق - أعنى العلماء لا الأميين الذين لا يعلمون إلا أمانى - والصواب فى «كلمة ربك» تعنى خبر الله لأنبياء بنى إسرائيل أن محمداً ﷺ سيظهر قد تحقق فى حينه.. ومعنى «كلماته» أى كل أخباره تتحقق، فلماذا تنكرون خبر محمد وحده؟

(٢) الأنعام ١١٥ وفى الطبرى كلمة ربك أى القرآن (نقلا عن مصحف الشروق) وفى تفسير القرطبى «وتمت كلمات ربك» قراءة أهل الكوفة بالتوحيد - أو كلمة. والباقون بالجمع - أى كلمات - قال ابن عباس: مواعيد ربك فلا مغير لها. والكلمات ترجع إلى العبارات أو إلى المتعلقات من الوعد والوعيد وغيرها. قال قتادة الكلمات هى القرآن لا مبدل له، لا يزيد فيه المفترون ولا ينقصون» أ هـ .

والصحيح أن الكلمات ترجع إلى المتعلقات من الوعد والوعيد وغيرهما.

عطية فى تفسير قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾؟ لكنه رآه فحاد عنه. ولعمرى إنه معذور فى ذلك. فإن كتب المسلمين ليست عنده حجة. وإنما يذكر منها ما يذكر احتجاجاً عليهم وإلزاماً لهم ورمياً لهم بسهامهم كما نحتج نحن عليهم بالتوراة والإنجيل على هذا الوجه، ولا نعتقد صحة ما فيها.

ومنهـا: قوله إن «الذكر» فى قوله «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» هو التوراة والإنجيل.

وليس كذلك بل هو القرآن بإجماع مفسرى القرآن [(١)] ذكر عبد الرازق فى تفسيره عن معمر، عن قتادة وثابت البنانى فى قوله: «وإنا له لحافظون» قال: «حفظه الله من أن يزيد فيه الشيطان باطلاً أو يبطل منه حقاً».

قلت: ونظيره قوله تعالى: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [(٢)] والمعنى واحد.

أما احتجاجه على ذلك بقوله: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [(٣)] فلا حجة فيه، لأن قبل ذلك قوله سبحانه: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ (١) مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ يعنى القرآن بلا خاف ولا شك «﴿إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ يعنى كفار العرب ﴿لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وهم الكفار «هل هذا - يعنى محمداً - إلا بشر مثلكم» أى فليس بأولى بالرسالة منكم . كما قال قوم نوح له: ﴿مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [(٤)] وقول قوم صالح: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [(٥)]؟ ثم قالوا ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾؟ فأجابهم الله تعالى عن هذا بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ﴾ [(٦)] أى أن الرسل الذين كانوا قبلك بشراً وقد اعترف هؤلاء الكفار برسالتهم. فما وجه إنكارهم لرسالتك مع كونك بشراً؟ ثم قال ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ يعنى أهل التوراة؛ هل كان المرسلون إلا رجالاً يوحى إليهم؟

فالذكر أصح المراد ها هنا غير الذكر المراد فى سورة الحجر، وهو الذكر المحفوظ.

---

(١) فى القرطبى قال قتادة وثابت البنانى: حفظه الله من أن تزيد فيه الشياطين باطلاً، أى تنقص منه حقاً.

(٢) فصلت: ٤٢ (٣) الأنبياء : ٧.

(٤) هود ٢٧. (٥) القمر: ٢٤.

(٦) الأنبياء ٧ والأنبياء ٣ وفى الطبرى أهل الذكر: قيل أهل القرآن وقيل أهل التوارة والإنجيل، والأصح فى سورة الأنبياء أن أهل الذكر هم أهل الكتاب كما قال المؤلف رحمه الله.

فإن لفظ الذكر ورد فى القرآن على وجوه:

منها: القرآن والتوراة كالموضوعين المذكورين.

ومنها: الرسول، كقوله: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠ رَسُولاً﴾ [١] على ما قيل فيه.

ومنها: الشرف، كقوله: ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [٢] أى شرف. فلفظ «الذكر» مطلق على هذه المعانى بالاشتراك أو التواطؤ. أو بالحقيقة والمجاز. وبكل تقدير فلا يصح استدلاله على أن الذكر المحفوظ هو الذكر المبدلة [٣] أهله. ويبين ذلك بتقرير استدلاله على وجه صناعى هكذا: الله - سبحانه - حفظ الذكر، والذكر هو التوراة. فالله حفظ التوراة، لكن المقدمه الأولى مهملة، وشروطها فى الإنتاج أن تكون كلية، هكذا: الله حفظ كل ذكر. والتوراة ذكر. لكن ليس التقدير هذا، وحينئذ يدخل التفصيل فى المقدمة الأولى. فيقال: ما تعنى بالذكر المحفوظ؟ التوراة أو القرآن؟ الأول ممنوع. والثانى: مسلم، لكنه لا يفيد، لأن الحد الأوسط فى الشكل مختلف فمحمول الأولى غير موضوع الثانية.

قوله: «فتبين بذلك أن كلمات الله غير مبدلة».

قلنا: هذا صحيح لكن قد بينا أن المراد بكلمات الله ليست التوراة والإنجيل التى بأيديكم بل هى القرآن. ولئن سلمنا أنها التوراة والإنجيل، بل وكل كلام الله غير مبدل، إلا أن ما بأيديكم ليس هو التوراة والإنجيل المراد من ها هنا، المنزلين على موسى وعيسى، بل كلمات الله التى هى كلماته. لا يدخلها التبديل فى خبر ولا حكم ولا وعد ولا وعيد، وما بأيديكم من ذلك تواريخ وسير مبدل محرف متناقض، علمنا تناقضه بالعيان والمباشرة [٤].

---

(١) الطلاق: ١٠ - ١١.

(٢) الزخرف: ٤٤.

(٣) يقصد أن اليهود والنصارى بدلوا التوارة والإنجيل.

(٤) لأن التوارة كتبها عزرا فى بابل بعد سنة ٥٨٦ ف . م. والإنجيل عدّله النصارى بعد مجمع نيقية سنة ٣٢٥م.

القسم الثانى من شروط الصدق
أولاً: تكذيب النصرانى لآيات قرآنية

قال: القسم الثاني من قوله - يعنى مما زعم أنه كذب من أخبار محمد ﷺ فمن ذلك قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا إلى قوله : وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ (١) وقوله فى التحريم: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ (٢) وقوله فى سورة مريم: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ﴾ (٣).

قال: «فثبت بهذا كله: أن مريم أم المسيح هى بنت عمران أخت موسى وهرون».

قال: «واسم أبى مريم أم المسيح: يعقيم. وأمها: حنة. وبين مريم هذه، وعمران أبى موسى ألف وخمسمائه سنة» (٤).

قال: «وعذرا له فى هذه الغلطة، فإن الناقل، إما جاهل وإما قاصد إيقاعه فى الغلط».

قلت: يشير هذا الخصم إلى أن محمداً - ﷺ كان يلقن أساطير الأولين ثم ينظمها بعبارة، والملقن له إما جاهل بالنقل، أو قاصد تغليطه.

قلت: وللعدو أن يقول ما شاء، وإنما يثبت ما قامت عليه الحجة. وهذا سؤال قد كفانا جوابه صاحب الشريعة ﷺ فروى المغيرة بن شعبة قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى نجران. فقالوا: ألستم تقرأون «يا أخت هارون» وقد كان بين عيسى وموسى ما كان؟ فلم أدر ما

---

(١) آل عمران: ٣٥ - ٣٦.

(٢) التحريم: ١٢.

(٣) مريم ٢٨ وفى تفسير القرطبى: قيل: إن مريم من ولد هرون أخى موسى فنسبت إليه بالأخوة لأنها من ولده، كما يقال للتميمى: يا أخا تميم، والعربى يا أخا العرب. وفى تفسير الكشاف نقلا عن القرطبى: قال السدى: إنها كانت من نسل هرون، وهذا كما نقول للرجل من قبيلة: يا أخا فلان. ومنه قوله عليه السلام: «إن أخا صداء قد أذن، فمن أذن فهو يقيم» أ هـ وهذا هو الرأى الصحيح.

(٤) فى كتب النصارى أن اسم أبى مريم «يهو ياقيم»، والقرآن يقصد من «امرأه عمران»: واحدة من ذرية عمران أبى هرون وموسى، أى أن أم مريم منتسبة إلى ذرية عمران لا أن عمران أباها المباشر. وقد وضحنا هذا فى كتابنا: يوحنا المعمدان بين الإسلام والنصرانية. كما وضحنا فية نسبة مريم إلى هارون النبى بأنها من نسله، خلافا لادعاء النصارى أنها من نسل داود عليه السلام، وبين موسى وعيسى ألف وخمسمائة وواحد وسبعون عاماً بحساب النصارى. وليس هذا الحساب صحيح فى نظرنا. فالمدة أطول.

اجيبهم، ورجعت إلى رسول الله فأخبرته. فقال: «الا أخبرتهم أنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم» رواه مسلم والترمذى وقال حديث حسن صحيح [١].

قلت: ومعنى هذا الحديث ما ذكره عبد الرزاق فى تفسيره. قال: أخبرنا معمر عن قتادة فى قوله «يا أخت هارون» قال: كان رجلاً صالحاً فى بنى إسرائيل يسمى هارون فشبهوها به. فقالوا: ياشبيهة هارون فى الصلاح. فتحقيق معنى الحديث أن هارون هذا سمى باسم هارون أخى موسى تبركاً.

وحينئذ يفسد استدلال هذا الخصم ويكون الحد الأوسط فى نظمه وهو هارون مختلفاً، كما تقدم فى استدلالة على أن الذكر المحفوظ هو التوراة.

وأما قوله: إن اسم أبى مريم: «يعقيم» فجوابه من وجهين.

أحدهما: أن هذا لم أعلمه ولا رأيت أحداً ذكره ممن أثق به من علماء المسلمين. وعلماء اليهود والنصارى غير مأمونين عندنا، ولا وثوق لنا بما عندهم على ما سبق فى مقدمات الكتاب. ومعنا شئ نحن معتقدون فيه، واثقون به، وهو القرآن المتضمن أن اسم أبيها عمران. ويكون ذلك من أسماء الأعلام المشتركة مثل هارون وهارون وفرعون وفرعون، وزيد وزيد، وعمرو وعمرو فلا نعدل عنه إلى غيره، ولا سبيل لهم إلى إقامة الحجة القاطعة التى نضطر إلى تسليمها علينا، وإن أمكنهم ذلك وفعلوه قبلناه منهم، فإنه لاغرض لنا فى العناد بل الحق حيث كان متبع.

الوجه الثانى: أن هذا اختلاف فى الأسماء، لا فى المسميات فجاز أن يكون عمران تعريب يعقيم، فإن العربية تصرفت فى الألفاظ الأعجمية فعربتها كما سمت العرب المسيح: عيسى، واسمه فى الإنجيل: يسوع فعكسوه من آخره وقلبوا الواو ياء وكان أصل موسى موشا بالشين

---

(١) الحديث موضوع لتحريف الكلم عن مواضعة ويجب على العلماء الذين يفسرون القرآن بالمأثور أن يراجعوا أنفسهم فإن مريم من نسل هرون أخى موسى - عليه السلام - حقيقة كما جاء فى التفاسير عن السدى وغيره. وقد حقق الإمام ابن حزم فى كتابه الفصل نسبتها إلى هارون. وفى إظهار الحق لرحمت الله الهندى نسبها إلى هارون. يقول ابن حز: «وفى أول إنجيل لوقا الذى هو تاريخه المؤلف فى أخبار المسيح قال لوقا: «كان بعد هردوس، والى بلد يهودا، كوهن يدعى زكريا من دولة أبيا؛ وزوجته من بنات هارون، تسمى إليشباب، ثم ذكر كلاما فيه مجئ جبرائيل الملك عليه السلام- إلى مريم - عليها السلام- أم المسيح ﷺ وأنه قال لها فى جملة كلام كثير: «وقد حبلت اليشبات قريبتك على قدمها وعقرها» فأخبر أن اليشبات هارونية، وأنها قريبة لمريم، فعلى هذا فمريم أيضاً هارونية» إلخ (ص ٥٦ - ٥٧ ج؟ الفصل فى الملل والأهواء والنحل).

المعجمة، يعنى الماء والشجر، لأن آل فرعون التـقطوه من بين ماء وشجر حين ألقته أمه فى اليم وهو هو الماء والشجر.

وكمـا سموا «حـران» هذه المدينة التى بين الشام وبلاد الجـزيرة باسم هاران أخى إبراهيـم، وهو أبو لوط، لأنه براها. فعربوها، فقالوا: حران.

أو لعل عمران اسم ويعقـيم لقب، فكل هذا محتمل، فلا يقدح مـثله فى صاحب ناموس عظيم غلب ناموسه على ناموس المسيح [١] والكليم.

* * *

قـال: «ومن ذلك قوله فى سياق تبشـير الملائكة لزكريا بيحيى ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزًا﴾[٢] قال: «وهذا باطل، لأن سكوت زكريا كان أزيد من تسعة أشهر، وذلك من الوقت الذى بشرته إلى أن وضع، وإن كان على جهة التأديب والعقاب، يعنى على مراجعـته الملك، وكونه لم يثق بأول كلامه، لا على جـهة الآية»، وذكر حكاية ذلك من الإنجيل فى كلام طويل قد ذكرته أنا وجوابه فى «التعليق على الأناجيل».

قلت: والذى يحتاج إلى الجواب عنه فى هذه الجملة أمران:

أحدهما: أن سكوته كان أكثر من ثلاثة أيام.

الثانى: أن سكوته كان عقوبة لا علامة.

والجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: الجواب العام وهو أن مستندكم فى هذا: الإنجيل. وليس حجة علينا [٣]، كما

(١) المسيح ليس له نامـوس. لأنه مصدق للتوارة. والإنجيل تبـشير بمجئ محمـد ﷺ فالأديان دينان لا ثلاثة: دين موسى، ودين محمد - عليـهما السلام - وقد نسخ محمد عن أمر الله تعـالى دين موسى. أما عيسى فإنه تابع لشريعة التوارة.

(٢) آل عمـران ٤١ ومريم ١٠ والرمز هو الإشارة، وهـى تنزل منزلة الكلام وفى إنجيل لوقا: إن صـمت زكريا عقوبة، لكن القرآن لم يخبر أنه عقوبة. وفى إنجيل لوقا: أن مدة الصمت إلى حين ولادة يحيى، وفى القرآن أن مدة الصمت ثلاثة أيام قال له جبريل «وها أنت تكون صـامتاً، ولا تقدر أن تتكلم إلى اليوم الذى يكون فيه هذا، لأنك لم تصدق كلامى الذى سيتم فى وقته» (١ : ٢٠) ويقول لوقا بعد ولادة يحيى عن زكريا: «وفى الحال انفتح فمه ولسانه وتكلم وبارك الله» (١ : ٦٤).

(٣) قال لوقا فى بدء إنجيله: «إذ كـان كثيرون قد أخذوا بتـأليف قصة فى الأمور المتيقنة عندنا، كمـا سلمها إلينا الذين كانوا منذ البـدء معاينـين وخداما للكلمـة، رأيت أنا أيضاً.. إلخ» وعلى قوله هذا يـثبت عنده الخطأ والصواب.

أن ما عندنا ليس حجة عليكم - على زعمكم - فنفيت دعوانا ودعواكم ولا فاصل بيننا يلزمنا جميعاً الرجوع إليه.

الوجة الثاني: أن خبر محمد ﷺ أثبت ثلاثة الأيام، ولم ينف ما فوقها (١) وأثبت العلامة، ولم ينف العقوبة. فإذن الجمع بين القولين ممكن، وهو أن سكوته كان تسعة أشهر، ومنها الثلاثة أيام المذكورة.

ولعله إنما اقتصر عليها لخصيصة فيها، وذلك أن فى القرآن فى سورة مريم ﴿**آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا**﴾ قال عبد الرازق: أخبرنا معمر عن قتادة عن عكرمة قال: «سوياً من غير خرس. وذكر فى الإنجيل: أن زكريا بقى أبكم إلى أن وضع يحيى والأبكم: الأخرس فلعله كان فى الثلاثة أيام الأول ساكناً من غير خرس، وفى بقية المدة ساكناً بخرس ويكون الأول علامة، والثانى عقوبة والقرآن الكريم إنما ذكر هذه القصة فى سياق ذكر النعمة على آل إبراهيم وآل عمران واصطفائهم على العالمين. فاقتصر على ذكر زمن الآية والعلامة التى هى من نعم الله على خلقه. إذ هى موجبة الطمأنينة القلوب، ولم يذكر مدة البُكم الذى هو عقوبة لئلا يقضى ذلك إلى ضرب من تكدير النعمة بذكر العقوبة عقيبها.

والقرآن فيه من ملاحظات الآداب واللطائف ما هو أدق من هذا، وشبيه بهذا تأدب إبراهيم مع ربه حيث يقول: ﴿**الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ (٧٨) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ**﴾ (٢) فأضاف الخلق والهداية والإطعام والإسقاء إلى الله. لأنها نعم، وأضاف المرض إلى نفسه لكونه محله، وإن كان ليس منه فى الحقيقة تأدباً لأن المرض صورته، صورة تفهمه. وإضافته إلى المنعم فى سياق الاعتراف له بالإنعام تكدير للتأدب. وكذلك لا تنافى بين كون السكوت علامة صدق البشرى، وعقوبة على عدم المبادرة إلى التصديق بها، وذكر العقوبة فى هذا ليس مما اخترعه هذا المصنف من الأسئلة على القرآن بل قد ذكره مفسرو القرآن منهم قتادة(٣) قال الطبرى: « وهو قول أكثر المفسرين».

قلت: وعليه إشكال. وإن كان قد ذكره المسلمون، فإنه لا خلاف بيننا وبين النصارى أن مريم لما بشرت بالولد استعظمت ذلك وقالت: ﴿**أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ**﴾ (٤)؟ نطق بذلك قرآننا وإنجيلهم (٥)، ثم إنها لم تعاقب على ذلك بشئ.

---

(١) ينفى الزيادة وينفى العقوبة فى نظرنا.
(٢) الشعراء: ٧٨ - ٨٠.
(٣) وروى عن النحاس أنه ليس عقوبة.
(٤) آل عمران.
(٥) «فقالت مريم للملاك. كيف يكون هذا، وأنا لست أعرف رجلا؟» (لوقا ١: ٣٤).

فإن قـال قائل: إن زكـريا كان أكـمل من مريم، والأكمل فـى الحال أولى بالعقـوبة على الأفعـال، وهذا معلوم من قـواعد الشـرع والعقل، ولهذا كـان وعيـد العلماء أعظم من وعـيد الجهال.

قلنا: الجواب من وجهين.

أحدهـما: أن هذا مع قيام المقتضى للعقوبة، إنما يقـتضى تخفيف العذاب عن المفضول فى الحال، لا سقوطه بالكلية، وقد وجد مقتضى العقوبة فى مريم كما وجد فى زكريا، فكان ينبغى أن يحصل لها من العقوبة بحسب حالها.

الثـانى: أنه باطل بأمر نبيهم لما سأل الطمأنينة بمشـاهدة كيفية إحياء الموتى [١] فـإنه لم يعاقب، مع أنه فى عدم المبادرة إلى قبول خبر الصادق كزكريا ومريم. بل أولى لوجهين:

أحدهما: أنه كان فى غاية من كمال الحال:

الثـانى: أن المخاطب له لو كان هو الله نفسه على ظـاهر القرآن، والمخاطب لزكريا ومريم كان الملك.

وبشارة زوجة إبراهيم حيث ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [٢] ولم تعاقب.

والأشبه - والله أعلم - أن العقوبة لا مدخل لها هنا لوجهين:

أحـدهـمـا: أن الله سبحـانه - خلق الإنسان من ضعف، ولم يجعل فـى قوة عقله إدراك الحقـائق الإلهية، فـعدل الله - سبحـانه - يقضى تمهيـد عذر الإنسان إذا ضـعف فى مثل هذه المقامات المدهشة، ما لم يصر على العناد، ولو كان مثل هذا موجباً للعقاب لكان أولى الناس به موسى - عليه السلام - فإن الله سبحانه - لما قال له: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ [٣] فالقاها إلقاء راغب عنها، ظناً منه أن الله نهاه عن حـملها، ثم التفت فإذا هى حية تسعى، فـأمعن هرباً، فلما عاد قـال له ربه: ﴿خُذْهَا وَلَا تَخَفْ﴾ [٤] فلف كم مدرعته على يده، ثـم تناولها. فقال له الملك: أرأيت لو أذن الله لما تحـاذر أكانت تنفـعك كـمك؟ فقـال: لا، ولكنى ضـعيف، ومن ضـعف خلقت. فإن موسى فعل هذه الفعال، وهو بحضرة الله - سـبحانه - يسمع كلامه بغير واسطة،

---

(١) يقصد إبراهيم عليه السلام.

(٢) الذاريات ٢٩ وصكت وجهها: ضربت جبهتها تعجباً.

(٣) النمل ١٠.

(٤) طه: ٢١.

وقد وانسه بالكلام، ولم يبق من أمره شك، فقد كان أولى بالعقوبة إذن، ولكن مثل هذا لا يقتضيها فى عدل الله سبحانه.

الثانى: أن العقوبة تستدعى ذنباً، وليس ها هنا ما يصح أن يكون ذنباً إلا شك فى قدرة الله، على ما أخبر به، أو فى صدقه فيه، والأنبياء عارفون بالله وصفاته لا يخفى عليهم مثل هذا، وهم معصومون منه، وإنما كان ذلك من زكريا ومريم وإبراهيم وسارة وكل من صدر منه ذلك من المؤمنين بالله تعجباً من كيفية المقدور، لا شكا فى حقيقته، فأراد أن يعرف: هل يعاد شاباً ثم يرزق الولد، أو يرزقه وهو بهذه الحال؟ والتعجب وسؤال الله - سبحانه - كشف الأمور الملتبسة إن لم يقتض ثواباً، لم يقتض، عقاباً.

ومن الدليل على أن العلامة مراده من سكوت زكريا ولابد: ما ذكر فى الإنجيل أن زكريا قال للملك: « من أين أعلم هذا وأنا شيخ وزوجتى قد تناهت فى أيامها» ؟[1] فهذا سؤال من زكريا للآية بلا شك. فأجابه الملك وقال: «أنا جبريل الواقف بين يدى الله، وأرسلت لأبشرك بهذا. وها أنت تكون ساكتاً، لا تقدر على الكلام إلى اليوم الذى يتم هذا. لكونك لم تصدق كلماتى اليوم التى تتم فى زمانها».

فأخبر فى الإنجيل: أن جبريل أجاب زكريا على سؤاله، والجواب تجب مطابقته للسؤال. وقد ثبت أن سؤاله كان عن الآية، فيكون الجواب بها وزيادة العقوبة إن ثبت وسلمناه لا ينافى ذلك، لأن الجواب يجوز أن يتضمن زيادة عما فى السؤال، كما فى قوله: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ**﴾ ؟ قال هى عصاى هذا طبق السؤال ، وقوله: ﴿ **أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ**﴾ [2] هذا زيادة عليه.

وقوله عليه السلام حين سئل: «أنتوضأ بماء البحر؟ فقال: «هو الطهور ماؤه» هذا طبق السؤال . وقوله «الحل ميتته» زيادة عليه، ويكون وجه الجمع بين الآية والعلامة: أما ما ذكرناه من قبل وهو أن ثلاثة الأيام سوياً من غير خرس علامة، وبافيتها أخرس عقوبة، أو بأن مطلق السكوت علامة، وامتداده إلى حين الوضع عقوبة. والله أعلم.

---

(١) نص العبارة فى الأصحاح الأول من إنجيل لوقا هكذا: «فقال زكريا للملاك كيف أعلم هذا لأنى أنا شيخ وامرأتى متقدمة فى أيامها؟ فأجاب الملاك وقال له أنا جبرائيل الواقف قدام الله، وأرسلت لأكلمك وابشرك بهذا. وها أنت تكون صامتاً ولا تقدر أن تتكلم إلى اليوم الذى يكون فيه، لأنك لم تصدق كلامى الذى سيتم فى وقته» (لو ١ :١٨ - ٢٠).

(٢) طه ٢٠.

قال: «ومن ذلك قوله فى سورة يوسف: **﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾** إلى قوله: **﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾** (١) وتقرير السؤال من وجهين:

أحدهما: أنه أخبر أبوى يوسف حضرا عنده ذلك الوقت، وقد ثبت فى التوراة: أن راحيل أم يوسف ماتت فى نفاسها بنيامين (٢)، ودفنت ببيت لحم، قبل أن يطرأ ليوسف ما طرأ.

والثانى: أنه ذكر أنهم سجدوا ليوسف، ولم يذكر فى التوراة، غير أن يعقوب لما رأى يوسف فتح ذراعيه، وعانقه باكياً» (٣).

قلت: والجواب عن الأول من وجوه:

أحدهما: الجواب العام، وهو عدم الوثوق بالتوراة، وقد ثبت فى التعليق عليها من التناقض والتهافت ما تبين لكل عاقل أنها مما لا يعتمد عليه.

الثانى: إنى تأملت هذا الحكم فى التوراة على جهة التفصيل فوجدته مختلفاً مشتبهاً جداً وذلك أنه ذكر فيها أن راحيل أم يوسف ماتت على طريق بيت لحم عند قدوم يعقوب من عند خاله «لابان» وذلك قبل أن يرى يوسف الرؤيا (٤) بمدة، **وذكره فيها**: أن يعقوب بعد اجتماعه بيوسف بمصر قال له: «وإنى حين أقبلت من فدان آرام - يعنى قدومه من عند خاله لابان من حوران - ماتت راحيل أمك فى أرض كنعان فقبرتها بيت لحم (٥) فهذان نصان يقتضيان: أن أم يوسف ماتت قبل أن ترى الرؤيا، **وذكر فيها**: أن يوسف لما جاءه إخوته يطلبون الميرة، فعرفهم وهم له منكرون، اتهمهم بالجاسوسية، وجعل ذلك ذريعة إلى سؤالهم عن عدتهم، حتى انتهى إلى ذكر «بنيامين» فقال: ائتونى به لأعلم صدقكم، فرجعوا إلى أبيهم فقالوا أرسل معنا بنيامين، فقال لهم يعقوب: «إن أخاه قد مات ولم يبق لأمه غيره ولعله تصيبه مصيبة فى الطريق (٦).

(١) يوسف: ٩٩ - ١٠٠.
(٢) التكوين ٣٥ - ١٨ - ١٩.
(٣) التكوين ٤٦ : ٢٩.
(٤) كلام المؤلف صحيح الخامس والثلاثين من سفر التكوين.
(٥) النص: «وأنا حين جئت من فدان، ماتت عندى راحيل فى أرض كنعان فى الطريق. إذ بقيت مسافة من الأرض، حتى آتى إلى أفراتة. فدفنتها هناك فى طريق أفراتة، التى هى بيت لحم» (تكوين ٤٨: ٧).
(٦) المؤلف لم ينقل جيداً. والنص: «لا ينزل ابنى معكم. لأن أخاه قد مات، وهو وحده باق. فإن أصابه أذية فى الطريق التى تذهبون فيها، تنزلون شيبتى بحزن إلى الهاوية» (تكوين ٤٢: ٣٨) لكن قول التوراة: «وهو وحده باق» يدل على أنه باق لأمه، لا لأبيه، فإن أولاد يعقوب وقتئذ كثيرون غيره. وهذا هو فهم الطوفى=

وظاهر هذا: أن أمه الآن حية، وأنه خاف على وجع قلبها وقلبه لفقده وكذلك ذكر فيها: أن إخوة يوسف قالوا له حين سألهم عن عددهم: «إن لنا أبا شيخاً، وله ابن صغير، وهو ابن كبره، ومات أخوه، وهو واحد - لا غير - لأمه وأبيه، وأبوه يحبه» [١].

وهذا قاطع فى أن أم بنيامين حية إلى الآن - وهى أم يوسف - وهذا تهافت فى التوراة كما تراه. فمن احتج بالنص الأول على موتها قبل هذا الحال احتججنا عليه بهذا القاطع أنها باقية إلى هذا الحال. ويؤكده قول يعقوب ليوسف حين قال: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [٢] فزجره يعقوب وقال له: «ما هذه الرؤيا التى رأيت؟ أجئ أنا وأمك وأخوتك فنسجد لك على الأرض» [٣].

فنقول: إن كانت أم يوسف التى ولدته حية الآن فهو يناقض ما فى التوراة من أنها ماتت قبل ذلك ودفنت ببيت لحم. وإذا وقع التناقض فيها سقط الاحتجاج، وليس للخصم مستند فى ذلك غيرها، وإن كانت قد ماتت فقد سمى يعقوب ليوسف بعد أمه أماً، وتلك هى التى سجدت له مع يعقوب عند تأويل الرؤيا سواء كانت هى والدته، أحياها الله حينئذ تصديقاً لرؤياه، كما قال الحسن البصرى، أو كانت خالته وسميت أماً مجازاً، كما قال بعض المفسرين.

وكما فى الإنجيل: أنهم كانوا يسمون مريم ويوسف: أبوى المسيح، فى غير موضع، قالت له مريم لما تخلف عنها فى أورشليم: «يابنى لم تخلفت عنا وتركتنى وأباك نطوف عليك» [٤]؟ فكما سمى يوسف أبا المسيح لكونه زوج أمه مجازاً، فكذا سميت زوجة يعقوب أماً ليوسف مجازاً، خصوصاً وكانت زوجة أبيه أخت أمه نسباً وهى «ليئة» بنت «لابان» [٥] فعرف المجاز وزال الإشكال . والله أعلم بالصواب.

= الحنبلى رحمه الله. وقد أخذه من نص آخر، وهو أن يهوذا قال ليوسف عن بنيامين: «لنا أب شيخ وابن شيخوخة صغير، مات أخوه، وبقى هو وحده لأمه، وأبوه يحبه» (تكوين ٤٤ : ٢٠) فقوله«وبقى هو «وحده لأمه» يدل على أن أمه إلى ذلك الوقت حية. ومن المحتمل والاحتمال لا يدل على الثقة بالتوارة هنا - أن يكون فى العبارة تقديم وتأخير أى مات أخوه لأمه، وبقى هو وحد، وأبوه يحبه، والمؤلف يرجح عدم موت راحيل ويأخذ النص على ظاهره بدون تقديم وتأخير.

(١) تكوين ٤٤ : ٢٠ والنص غير صريح فى موت أم يوسف حسب الترجمة.

(٢) يوسف: ٤.

(٣) التكوين: ٣٧ : ١٠.

(٤) «وقالت له أمه: يابنى لماذا فعلت بنا هكذا؟ هو ذا أبوك وإنا كنا نطلبك معذبين» (لوقا ٢ :٤٨).

(٥) نص التوارة: «وكان بنو يعقوب اثنى عشر: بنو ليئة: رأوا بين بكر يعقوب وشمعون ولاوى ويهوذا ويسا كروزبولون. وابنا راحيل: يوسف وبنيامين وابنا بلهة جارية راحيل: دان ونفتالى. وابنا زلفة جارية ليئة: جاد وأشير» (تكوين ٣٥: ٢٢ - ٢٦).

الثالث: أن المراد بأبويه: أبوه وخالته، والعرب تسمى الخالة أماً، والعم أباً كما روى أبو إسحاق عن البراء عن النبى - ﷺ - قال: «الخالة الأم» (١) رواه الترمذى، وقال حديث صحيح. وعن ابن عمر: أن رجلا قال: يارسول الله إنى أصبت ذنباً عظيماً، فهل لى من توبة؟ قال: : «هل لك من أم؟ قال: لا قال: «هل لك من خالة؟» قال: نعم. قال : فبرها» أخرجه الترمذى أيضاً.

وقال الله تعالى حكاية عن بنى يعقوب أنهم قالوا له: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ (٢) فسموا إسماعيل أباه، وإنما هو عمه، وتكملة هذا الوجه قد سبق فى الذى قبله.

الرابع: ما ذكره الحسن وهو أن الله - سبحانه - أحيا راحيل أم يوسف حتى سجدت له تحقيقاً لرؤياه (٣).

وقول القائل: «إن هذا ونحوه لم يذكر فى التوراة: جهالة، وضيق عطن فى العلم، فإن التوراة التى عندكم - إن صح أنها التى جاء بها موسى - فهو حرف يسير من علم الله، وتضمنت يسيراً مما جرى للقوم، وقد جرى لهم جزئيات وتفاصيل لم تذكر، فلعل هذا منها. والله - سبحانه - يفضل من شاء على من شاء فى العلم والجسم والمال والعقل وغير ذلك. فما المانع أن يكون الله - سبحانه - اختص محمداً من العلم بما لم يخصكم كما خصه بإذلالكم وإرغام أنوفكم، بأخذ الجزية منكم، نحو ثمان مائة سنة.

والجواب عن الثانى - وهو سجودهم له - من وجوه:

أحدها: هذا نفسه، وهو أن فى القرآن زيادة علم لم تبلغكم، تخصيصاً من الله لغيركم عليكم.

الثانى: إن السجود المذكور فى القرآن ليس المراد به وضع الجباه على الأرض بل هو الإيماء بالرءوس، والانحناء على جهة التعظيم، وكانت تلك تحية الملوك عندهم، فلعله لخفاء صورته وعدم ظهور تأثيره فى هيئة الإنسان الإمضائية لم يذكر فى التوراة اعتباراً بصورته، وذكر فى القرآن اعتباراً بمعناه، وهو التعظيم.

---

(١) قال النبى ﷺ: «وأما الجارية فاقضى بها لجعفر تكون مع خالتها، وإنما الخالة أم» القرطبى فى آية «والوالدات يرضعن» البقرة ٢٣٣.

(٢) البقرة ١٣٣.

(٣) قول ما عليه دليل.

على أنه صرح فى التوراة بأن إخوة يوسف لما عرفهم وهم له منكرون «خروا له سجدا»[(١)].

ثم لما عادوا المرة الثانية «خروا له سجدا» [(٢)] وأن يوسف لما جاء بابنيه «منشا» و «أفرايم» إلى يعقوب ليتبرك عليهما، سجدا له [(٣)].

وأن «إبراهيم» لما اشترى مغارة «عفرون» ليجعلها مقبرة لسارة، فقالوا له: قد وهبناها لك، خر لهم ساجداً [(٤)] على وجهة الشكر حيث يأسروه ولم يعاشروه. وسألهم أن يأخذوا منه ثمنها. فقد كان السجود عندهم سهلاً متعارفاً فى هذه المواطن اليسيرة الخطب، وهو من ملة أبيهم.

وفى التوراة: أن يعقوب لما التقى بأخيه العيص سجد له على الأرض سبع مرات [(٥)] فما ظنك بحال الدخول على يوسف من قوم متشوقين إليه، وخجلين منه بعد سنين متطاولة، فإن العقول تجزم بأن هذا المقام أولى بالسجود من كل مقام، خصوصاً لشخص قد أحياهم الله به، وقد غمرهم بإحسانه بعد أن بالغوا فى الإساءة إليه.

ففى السجود له فوائد.

(أولها) إقامة رسم الملك بفعل تحيته (والثانية) التوصل إلى إزالة ما فى نفسه (والثالثة) إظهار المحبة ليوسف لطاعته له ليرضى عنهم يعقوب، وتطييب قلبه بتصافيهم (الرابعة) مكافأته على بعض إحسانه (الخامسة) تصحيح رؤياه، فإن رؤيا الأنبياء وحى.

الثالث: أنه ذكر فى التوراة أن يوسف لما قص رؤياه على يعقوب، زجره لما قصها. وقال له: «ما هذه الرؤيا التى رأيت؟ أجئ أنا وأمك وإخوتك فنسجد لك على الأرض[(٦)]» وكان يعقوب قد وعى معنى الرؤيا.

قلت: وإنما أراد أن يصد عنه كيد إخوته له، باستبعاده ذلك وإنكاره.

---

(١) «فأتى إخوة يوسف وسجدوا له بوجوههم إلى الأرض» تكوين ٤٢: ٦.

(٢) فلما جاء يوسف إلى البيت أحضروا إليه الهدية التى فى أياديهم إلى البيت وسجدوا له إلى الأرض» تكوين ٤٣: ٢٦.

(٣) «وسجد أمام وجهه إلى الأرض» تكوين ٤٨ : ١٢.

(٤) «فقام إبراهيم وسجد لشعب الأرض لبنى حث» تكوين ٢٣: ٧.

(٥) «وسجد إلى الأرض سبع مرات، حتى اقترب إلى أخيه» تكوين ٣٣: ٣.

(٦) التكوين ٣٧: ١٠.

قلت: فهذا يعقوب قد فهم أن تأويل رؤيا يوسف: سجود إخوته وأبويه له.

وقد ثبت أن الرؤيا صحت، فكذا تأويلها، خصوصاً والرؤيا رؤيا نبى، والتأويل تأويل نبى ورؤيا الأنبياء وحى، وتأويلهم إلهام.

وأيضاً: فإن فى التوراة أن يوسف رأى رؤيا أخرى وهى أنه رأى أنه وإخوته جمعوا حزماً فى المزرعة، وقد قامت حزمته، وجاءت حزم إخوته. فسجدت لها. وهذا يدل على سجودهم له، لما التقوا، لأن الرؤيتين دلتا على حلم واحد، وهو السجود [١].

الرابع: أنه يجوز حمل ما فى القرآن على أن قوله «ورفع أبويه على العرش» جملة. وقوله «وخروا» جملة مختص ضميرها بإخوة يوسف، لم يتناول أبويه، فيكون ذلك موافقاً لرؤيا الحزم، فإنها إنما تضمنت ما يدل على سجود الإخوة فقط دون أبويه، ويصير هذا قريباً جداً [٢] لأن إخوته سجدوا له قبل ذلك مرتين بنص التوراة، وهذه تكون ثالثة ووقتها أولى بالسجود من غيره - على ما سبق -.

وإنما ترك ذكره فى التوراة اكتفاء عنه بالمرتين الأوليين وتبيينها عليه بطريق الأولى.

قلت: وفى ورود القرآن برؤيا النجوم دون رؤيا الحزم أقوى دليل على صدق محمد - عليه السلام - وأن القرآن وحى من الله، وأنه إنما أخبر بما أوحى إليه، وإلا فلو كان ينتقل ذلك من كتب الأولين لتتبعها ولظفر برؤيا الحزم، ولذكرها خشية أن يطعن عليه بالنقص والزيادة فاعلم ذلك.

* * *

قال: «ومن ذلك فى سورة القصص بعد ذكر موسى ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾ [٣] **قال:** الكذب فى هذه القصة فى مواضع:

أحدها: قوله: وجد على الماء قوماً يسقون. ولم يكن كذلك، بل القوم طرأوا على بنات شعيب، وقد ملأن الحياض ليسقين غنم أبيهن، فأخرجوهن فقام موسى فحماهن وسقى غنمهن - كما سيأتى فى لفظ التوراة.

---

(١) «فقال لهم: اسمعوا هذا الحلم الذى حلمت. فها نحن حازمون حزماً فى الحقل، وإذا حزمتى قامت وانتصبت فاحتاطت حزمكم وسجدت لحزمتى» تكوين ٣٧ - ٦ - ٧.

(٢) لا يكون هذا قريباً جداً، لأن القرآن نص على سجود الشمس والقمر وإخواته. لا على إخوته فقط.

(٣) القصص ٢٣ - ٢٧.

الثانى: أن النساء كن سبعاً لا اثنتين.

الثالث: أن عرض شعيب ابنته على موسى واستئجاره على نكاحها ثمانى سنين لم يكن منه شئ، إنما هذا كان فى زواج يعقوب براحيل بنت خاله لابان وإنما اختلطت لهذا الإنسان القصة، أو خلطت له بقصة زواج يعقوب النبى، ثم ذكر ما فى التوراة من قصة موسى فى ذلك. وهو أن قال فيها بعد ذكر قتل موسى للقبطى: «فسمع فرعون هذا الخبر، كان يطلب قتل موسى. فهرب من حضرته، وأقام بأرض مدين، وجلس جوار البر.

وكان لإمام مدين سبع بنات. كن أقبلن لاستقاء الماء فملأن الحياض، راجين سقى غنم «يثرو» أبيهن، فأقبل الرعاة عليهن وأخرجوهن فقام موسى وحمى الجوارى وسقى نعاجهن، فلما انصرفن إلى يثرو [1] أبيهن، قال لهن: لم جئتن أسرع من المعتاد؟ فأجبن: رجل مصرى، أنجانا من الرعاة، وبزيادة استقى الماء وسقى النعاج. فقال: أين هو؟ لم خلفتن الإنسان؟ ادعونه ليأكل خبزاً فحلف موسى أن يسكن معه، وأخذ سافور بنته زوجة».

قال: «هذا نص التوراة. أن الجوارى كن سبعاً، لا اثنتين، وأن والدهن كان اسمه يثرو، لا شعيب، ولا فكر لاستئجاره ثمانى حجج.

ثم ذكر قصة زواج يعقوب من التوراة إلى آخرها.

ثم قال: «فتأمل يا قارئ اختلاط القصتين بالأخرى».

قلت: والجواب عن هذا السؤال من وجوه:

أحدهما: الجواب العام بالقدح فى التوراة وعدم الوثوق بها، كما تقرر فى المقدمة، وقد وجدنا فيها من التناقض والاختلاف ما بعضه يقدح فى الاحتجاج بها.

ولذلك سببان ظاهران:

---

(١) فى التوراة كلمة «رعوئيل» بدل «يثرو» فى هذا الموضع. والنص فى الأصحاح الثانى من سفر الخروج هكذا: «فسمع فرعون هذا الأمر، فطلب أن يقتل موسى. فهرب موسى من وجه فرعون وسكن فى أرض مديان وجلس عند البئر.

وكان لكاهن مديان سبع بنات. فأتين واستقين وملأن الأجران ليسقين غنم أبيهن. فأتى الرعاة وطردوهن. فنهض موسى وأنجدهن وسقى غنمهن. فلما أتين إلى رعوئيل أبيهن قال ما بالكن أسرعتن فى المجئ اليوم. فقلن رجل مصرى أنقذنا من أيدى الرعاة وانه استقام لنا أيضاً وسقى الغنم فقال لبناته وأين هو لماذا تركتن الرجل. ادعونه ليأكل طعاماً. فارتضى موسى أن يسكن مع الرجل. فأعطى موسى صفورة ابنته» (خر ٢: ١٥ - ١٢).

أحدهما: أن اليهود حرفوا ممنها اسم محمد - عليه السلام - ودلائل نبوته لئلا يكون عليهم حجة من كتابهم، وحرفوا مع ذلك أشياء مما جاء به محمد عن وضعه الذى فى التوراة ليصير ذلك شبهة لهم فى تكذيبه، ويقولون: ما نصنع به؟ لو وافق ما عندنا أو ذكر فيه، آمنا به.

السبب الثانى:

أن التوراة تقادم عهدها وحرفت فى زمن «بختنصر» وتعاورتها التغيرات والتنقلات من العبرانى إلى السريانى إلى القبطى إلى العرب لفظاً وخطاً.

وبعيد من مثل هذه التغيرات أن لا تخل بالمعانى. ولذلك صارت التوراة التى بيد النصارى تخالف التى بيد اليهود، والتى بيد اليهود تخالف بعضها بعضا [١] كما أن أناجيل النصارى يخالف بعضها بعضا، كما قد بينته فى التعليق عليها، لأن أهل الكتاب معتمدهم على الخط، لا على الحفظ، وعلى الرواية بالمعنى لا باللفظ.

الثانى: أن علماء المسلمين ذكروا قصة موسى، على وفق ما هى فى القرآن وكان لهم اجتماع بأهل الكتاب واطلاع على علمهم، وأسلم جماعة من أهل الكتاب ووافقوهم على ذلك كعبد الله بن سلام من اليهود، والعاقب والسيد رئيسى نجران من النصارى والنجاشى صاحب الحبشة فى ناس كثير، فدل على أن ما فى القرآن موافق لما فى الكتب القديمة، ولكن هذا الذى تدعونه تحريفاً حدث.

فإن قيل: إنما كان إسلام بعض أهل الكتاب وعدم إنكارهم ما جاء به القرآن من الوهم مخافة من سيف الإسلام، فإنه كان مشهوراً منصوراً، لا يقوم له أحد.

قلنا: هذا مما لا يفيدكم، فإن مصنف هذا الكتاب قد أبرز فيه كل ما عنده من الطعن فى دين الإسلام مع المخافة وظهور الإسلام، ولم يمنعه ذلك، فلو أمكن الأوائل من أهل الكتاب قدح لفعلوا، ولو فى حقبتهم لاشتهر فى ذلك العصر ثم نقل إلينا. كيف والمسيح ﷺ يقول: «ما من خفى إلا سيظهر، ولا مكتوم إلا سيعلن» [١].

---

(١) التى بيد النصارى اسمها: التوراة اليونانية، والتى بيد اليهود اسمها: العبرانية. ولليهود السامريين توراة.

(٢) النص فى الأصحاح العاشر من متى هكذا: «ليس مكتوم لن يستعلن ولا خفى لن يعرف» مت ١٠ : ٢٦ وفى مرقص: «ليس شئ خفى لا يظهر، ولا صار مكتوماً إلا ليعلن» مر ٤ : ١٢.
وفى لوقا: «ليس مكتوم لن يستعلن، ولا خفى لن يعرف» لو ١٢ : ٢.

وهو قول معصوم لا ينخرم، وأيضاً فإن من الممتنع عادة أن أحداً لا ينتقل من دين إلى دين إلا بعد انشراحه لما انتقل إليه وانقباضه عما كان عليه، وإن من ينشرح صدره لدين يحتمل الذل والصغار والقتل، ولا ينتقل عنه كاليهود والنصارى فى بلاد المسلمين، والمسلمين فى بلاد النصارى. فمن المحال عادة أن جماعات من أحبار اليهود والنصارى ورؤسائهم ورعاعهم يتركون دينهم فى عصر النبوة إليه إلا بعد علمهم بصحة ما جاء به. ولا حجة على من يقدح فى الإسلام من أهل الدينين. وهذا «ابن جزلة» صاحب «منهاج البيان» فى الطب كان نصرانياً وأسلم وصنف كتابا أسماه «إفحام النصارى» ولما مات وقف كتبه على تربة الإمام أبى حنيفة النعمان بن ثابت ببغداد. وكثيرون مثله يسلمون ويحسن إسلامهم وبعد ذلك يطعنون فيما كانوا عليه من اليهودية أو النصرانية، ولم ير أحد مسلماً خرج عن الإسلام فحمد ما انتقل إليه.

فإن قيل: لأن المسلمين لا يتركونه بل يقتلونه فلا يتسع له زمن النصر والترجيح بين ما انتقل عنه وإليه، ثم انحسمت مادة الردة فى الإسلام خوف القتل [1].

قلنا: لا شك أن مصلحة الدين ومنفعته عظيمة وهى النجاة الأبدية، وأعظم مصلحته توجب قوة الداعى المحول إليه وذلك يوجب انفتاح أبواب الوسائل الموصلة إلى المقصود منه. وهذه بلاد النصرانية ملاصقة لبلاد الإسلام والسبل إليها آمنة مسلوكة، وفى المسلمين ناس كثيرون وقفوا على حقيقة دين المسلمين والنصارى وهم عقلاء ألباء، فلو صح لهم ماذكرتم من القدح فى دين الإسلام لتوصلوا إلى أرض النصرانية واعتصموا بها وجعلوها هجرة دينية. والله أعلم.

ثم لو لم يكن فى هذا الجواب إلا معارضة ما نقله المسلمون لما نقلتموه، لأوقف دعواكم فى صناعة النظر حتى يبدو مرجحاً لما قلتموه أو دليلاً آخر.

---

(١) الذى جاء فى القرآن عن هذه الجريمة هو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧] والآية - كما ترى - لا تضمن أكثر من حكم بحبوط العمل والجزاء الأخروى بالخلود فى النار. ويقول الإمام الشيخ محمود شلتوت: «وقد يتغير وجه النظر فى هذه المسالة إذا لوحظ أن كثيراً من العلماء يرى أن الحدود لا تثبت بحديث الآحاد، وأن الكفر بنفسه ليس مبيحاً للدم وإنما المبيح للدم هو محاربة المسلمين والعدوان عليهم ومحاولة فتنتهم عن دينهم وأن ظواهر القرآن الكريم فى كثير من الآيات تأبى الإكراه على الدين. فقال تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. انظر الإسلام عقيدة وشريعة صفحة ٢٨١ دار الشروق بمصر. لكن إذا سرق مسلم مثلاً وحكم عليه القاضى بقطع اليد، فقال: أنا كافر، ليتخلص من قطع اليد، ففى هذه الحالة يقتل. أى أن المرتد لا يقتل إلا إذا أحدث فى الإسلام حدثاً. وذلك هو الصحيح لأن القرآن يحرم قتل الكافر إذا كان مسالماً، ولم يصد عن الدعوة إلى الإسلام.

الثـالث: أن ما حكاه هذا المصنف من القصة فـى التوراة، لا ينافى ما فى القرآن، بل فى القرآن زيادة بيان ومناسبة للقصة. فرد تلك الزيادة لكونها لم تذكر فى التوراة جهالة، لأنه إبطال للوجود المحض بالعـدم المحض، وذلك عناد أو قصر باع فى العلم لما بيناه فى الوجه الرابع من الجواب عن قوله: «ورفع أبويه على العرش» فى السؤال قبل هذا.

وبيان عدم المنافاة. أمـا قوله «إن موسى لما ورد ماء مدين لم يجد الـقوم يسقون بل طرأوا بعد ذلك» فهذه مناقشة باردة ممن لا يعلم مواقع الكلام، خـصوصاً لغة العرب واتساعها بل ولا حقـائق المعقولات فـإن (لما) فى لغة العرب أداة زمـانية - أى تدل على الوقت والزمـان - فإذا قلت: قام زيد قـعد عمـرو، معناه: قام زيد وقت أو زمـان قيام عـمرو، فقـوله: «لما ورد ماء مدين، وجد عليه أمة، أى وقت، أو زمن وروده ماء مدين «وجد عليه أمة» ولا شك أن الزمان والمكان يكونان حقيـقة ومجازاً، فحقيـقة المكان: هو الموضع الذى يستقر فيـه الجسم ويحيط به فقط دون ما حوله، كدائرة الكرسى مثلاً لمن جلس عليه، ومجاز المكان: ما قارب مستقر الجسم وما أحـاط به من مكانه الحـقيـقى، كالبـيت أو الدار بالنسـبة إلى الكرسى الذى جلس علـيه، وحقيـقة زمان الفعل: الجزء الذى يحـدث فيه ورود موسى. ومجازه: هو مـا قارب ذلك الجزء بساعة أو ساعتين أو أقل أو أكثر بحسب قرب المجاز وبعده وعظم الحقيقة وصغرها.

وإذا ثبت هذا التقرير بأن: أن لا منافاة بين قوله فى القرآن: **﴿لَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾** وبين قوله فى التـوراة: «فأقبل الرعاة عليـهن وأخرجوهن» لجواز أن يكون إقـبال الرعاة، ووجدان موسى لهم جميعاً فى زمن وروده المجازى، الذى هو بعيد زمن وروده الحقيقى.

وكذلك قوله: **﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ. قَالَ: مَا خَطْبُكُمَا؟ قَالَتَا: لا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيـــــرٌ فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾** مع قولـه فى التوراة: «فـقام موسى، وحـمى الجوارى، وسقى نعاجهن»، لا تنافى بين الأمرين لجواز أنهمـا لما أخرجهما الرعاة عن الماء وقفتا تذودان غنمهـما - أى يحفظانها من الشـرود - فجاء موسى «فـقال: ما خطبكما؟» فـأخبرتاه، فحماهما وسقى لهما.

وأما قوله: «كن سبـعاً لا اثنتين» فمن الجائز أن السـبع حضرن لكن الذى ذود الغنم منهن اثنتان، والأخـر يملأن الحياض، أو ينظرن فى مـصلحة أخرى للغنم. فـوقع الخطاب فى القرآن على الذائدتين دون البواقى لأنهن حـينئذ أخص بالغنم والبواقى كالأجنبـيات منها، لا يُعلم فى الحال تعلقهن بأمرها.

وأما قوله: «لا ذكر لندب شعيب موسى إلى زواج ابنته، ولا لاستئجاره ثمانى حجج» فلا

ينافى ما فى القرآن من ذلك، لأن هذا مجمل وما فى القرآن مفصل. ولا تنافى بين المجمل والمفصل. على أن فى قوله فى التوراة: «أن يثرو قال لبناته: ادعونه يأكل خبزاً، فحلف موسى أن يسكن معه وأخذ سافور بنته زوجة» معنى ما فصله القرآن، إذ معناه: أن يثرو عزم على موسى وأقسم عليه أن يسكن معه. وهذا قريب فى العرف من قوله «إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين» فإن الناس جرت عادتهم أنه إذا ورد عليهم غريب، فظهرت منه النجابة والخير والخصال الحميدة والأفعال النافعة تمسكوا به وحسنوا له المقام عندهم، وعرضوا عليه المسكن والسكن ليرتبط بذلك عليهم فينتفعون به وينتفع بهم. وقد كان «يثرو» أحق الناس بمثل هذا لكبره، وكون بناته حرمات، ضعفى عن القيام بأمر الغنم، وقد كان الرعاة يستضعفونهن.

وأما قوله «كان اسم أبيهن يثرو (شعيب) فقد سبق جواب مثله عند قوله: «كان اسم أبى مريم أم المسيح يعقيم، لا عمران» وذلك أن الأسماء ألفاظ تختلف باختلاف اللغات، ومنع اتفاق المسميات لا يضر اختلاف الأسماء. ويدل على هذا ما ذكره «ويثمة بن موسى بن الفرات» فى كتاب «قصص الأنبياء» عن محمد بن إسحق قال: حدثنى عبدالله بن زيد بن سمعان عن بعض من قرأ الكتب أن أهل التوراة يزعمون أن شعيباً نسبه فى التوراة ابن ميكاييل بن يشجر وبالسريانية بيروت بن جزى بن يشجر، وبالعربية شعيب بن جزى بن يشجر بن لاوى ابن يعقوب».

قال: «وحدثنى السرفى بن القطامى - وكان عالماً بالأنساب - قال: هو يثرون بالعبرانية، وشعيب بالعربية من عيفاء بن ثابت بن مدين بن إبراهيم» [1].

فتبين بما ذكرناه أن هذا نزاع لفظى لا يقدح فى حقائق المعانى، **وأما ما ذكر من أن الاستئجار إنما كان فى قصة زواج يعقوب لا موسى.**

فجوابه: إن احتجاجك فى هذا إنما هو بسكوت التوراة عن ذكره فى قصة موسى على ما قد ثبت فيها من التحريف والتبديل والزيادة والنقص والتفاوت فى النسخ بالنسبة إلى ما بأيديكم وأيدى اليهود وإلى ما فى أيدى طوائف اليهود، وذلك استدلال بالسكوت الصرف والعدم المحض، والقرآن جاء بزيادة بيان فليس قدح التوراة فى القرآن لمجيئه بالزيادة أولى من قدح

(١) راجعنا الأسماء على ما نقله القرطبى فى تفسيره فى سورة الأعراف والذى فى التوراة أن «رعوئيل» هو أب المراتين. وكاتب التوراة ذكر أيضًا أن اسمه «يثرون» والنص الأول هكذا: «وكان لكاهن مديان سبع بنات. . .فلما أتى إلى رعوئيل أبيهن. . . إلخ» وقد سبق ذكره، والثانى هكذا: «وأما موسى فكان يرعى غنم يثرون حميه كاهن مديان» (خروج ٣: ١) وهذا يدل على سهو الكاتب وغفلته فى سرد الحوادث. وعلى هذا لا يصح لهم تخطئه القرآن لأنه يقص على بنى إسرائيل أكثر الذى هم فيه يختلفون.

القرآن فى التوراة لمجيئها بالنقص، فما المرجع لأحد القدحين على الآخر؟ على أن ما فى القرآن أولى بالاعتبار لأنه أنسب بسياق القضية لمن تدبره، ولأنه أقرب عهداً بالظهور من التوراة، وأبعد عن التحريف والنقل من لغة إلى لغة، ومن ترجمة إلى ترجمة، والمسلمون أشد عناية بحفظه من أهل الكتابين بحفظهما.

ثم نقول: ما المانع من أن تكون قصة يعقوب وموسى فى زواجهما اتفقتا على صفة واحدة، كما اتفق لإبراهيم وإسحق، فى أن كل واحد منهما لما دخل أرض «أبيمالخ» ملك فلسطين ادعى أن زوجته أخته لجمالها، خشية أن يغلب عليها. وقد صرحت بذلك التوراة. لكن اتفق أنها شرحت قصة يعقوب بأبسط مما شرحت قصة موسى.

ثم بعد هذا كله نقول لهذا النصرانى: الخلاف والتناقض الذى أوردته علينا بتقدير ثبوته هو فى كتابين لملتين، وهما التوراة والقرآن، ولا شك أن فى إنجيل لوقا فى الفصل الثانى والثلاثين[١] أن يوحنا قال للمسيح: «يا معلم رأينا إنساناً يخرج الشياطين باسمك فمنعناه لأنه لم يتبعنا. فقال: لا تمنعوه، لأن كل من ليس عليكم فهو معكم».

وفى إنجيل مرقس هذه الحكاية بعينها، وأن المسيح قال فيها «كل من ليس معنا فهو علينا»[٢] وهذا تناقض بيّن.

وبيانه: أن كل واحد من الناس إما أن يكون معك أو عليك، أو لا معك ولا عليك فالطرفان حكمهما معلوم. أما الواسطة وهى الذى لا لك ولا عليك فإنها على لفظ لوقا تكون لك. لأنها ليست عليك، وعلى لفظ مرقس تكون عليك لأنها ليست لك، فهذا تناقض فى إنجيلكم، وهو كتاب ملة واحدة، بعضه حجة على بعض، والقدح فى بعضه قدح فى كله، فما

كان جوابك عن هذا التناقض الذى فى الإنجيل، فهو جوابنا عن التناقض الذى بين التوراة والقرآن. ونكون قد سامحناك فى هذا لأن ما أوردناه عليك من تناقض كتابك وارد عليك ولازم لك، وما أوردته أنت علينا من تناقض التوراة والقرآن ليس لازماً لنا، لأنا نحن نقول: القرآن حق وصدق، والتوراة التى احتججت علينا بها - لا أقول التى أوتيها موسى - كذب وزور

(١) الكلام عن قول إبراهيم: إن امرأته أخته فى الأصحاح الثانى عشر من سفر التكوين. وعن قول إسحق فى الأصحاح السادس والعشرين من سفر التكوين.

(٢) فى ترجمة البروتستانت: الأصحاح التاسع.

(٣) لوقا ٩: ٤٩ - ٥٠.

(٤) عبارة مرقس فى الأصحاح التاسع الآية الأربعون ونصفها:

«لأن من ليس علينا فهو معنا» وعلى هذا النص لا تناقض. وإذا أردت معرفة أكثر من مائة مثال على التناقض فى الأناجيل فاقرأ كتاب إظهار الحق لرحمت الله الهندى.

ومحال وافتراء على الله ورسله. وأنت لا يمكنك أن تقول: إن إنجيل لوقا حق وصدق، وإنجيل مرقس كذب وزور، أو بالعكس، لأن أناجيلكم الأربعة هى كتاب واحد. وإنما اختلفت بالزيادة والنقص والرواية بالمعنى، وما فيها من الاختلاف والتناقض.

فإن قلت: إن الذى أوردته على من تناقض إنجيل لوقا وإنجيل مرقس ليس تناقضاً فى الأصل، بل هو من قلم الناسخ فهو خطأ فى صورة الخط، لا فى حقيقة النبوة.

قلت: هذا نفسه جوابنا عما أوردته من تناقض التوراة والقرآن فى قصة موسى، وهو أن نضيف الخطأ إلى قلم الناسخ وصورة الخط فى التوراة وهى أولى بذلك من القرآن لتقادم عهدها وتغير التراجم واللغات فيها، بل وأولى من الإنجيل لأنها قبله.

فإن قلت: أنا ما أوردت تناقضاً بين التوراة والقرآن، بل كذبت القرآن بالتوراة.

قلت: هذا هو معنى التناقض. ثم جوابك ما سبق من أنه ليس تكذيب القرآن بالتوراة أولى من تكذيب التوراة بالقرآن، بل هذا أولى لما بيناه غير مرة، والله أعلم: هذا تفصيل جوابه على ما ذكر هو فى كتابه. أما ما رأيناه فى التوراة مما يدل على وفاق القرآن نذكر أن طولنا منه إن شاء الله تعالى.

قال: وفى سورة النساء بعد ذكر اليهود: وقولهم **﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾** (١) وذكر كلاماً لابن عطية فى تفسير قوله «شبه لهم» وأن شبه المسيح ألقى على صاحب له يقال له: جرجس باختياره على أن يكون رفيق المسيح فى الجنة.

قال: «ويتمسك المسلمون بهذا فى القطع على أن المسيح ما صلب. وذلك باطل بالتواتر عند الأمتين: اليهود والنصارى. ومؤرخى المجوس على صلب المسيح، وبعض الكتب المقدسة».

وذكر كلام أشعياء ودانيال، وما فى إنجيل متى مما يدل على ذلك وأن المسيح صلب ومات وقبر وقام حياً فى اليوم الثالث وظهر لتلاميذه مراراً كثيرة.

ولما تكلم «السهروردى» فى كتاب «التنقيحات» فى التواتر وشروطه فى أصول الفقة تعرضت له قصة الصلب فقال: «لو لم يصلب عيسى لم يبق على المحسوسات اعتماد».

قلت: هذا حاصل ما أورده على هذا السؤال والجواب.

---

(١) النساء: ١٥٧.

أما الآية الكريمة المخبرة بنفى قتل المسيح وصلبه فنعتقد أنها حق وصدق ونتمسك بها على القطع بذلك لأنها عندنا صادر عن الحكمة والعلم الإلهيين بواسطة العصمة النبوية وهى منقولة إلينا بالتواتر.

وأما ما حكاه عن «ابن عطية» فى تفسير قوله «شبه لهم» فذاك مما لم يختص بنقله «ابن عطية» بل ذكره جميع مفسرى القرآن قديمهم وحديثهم على اختلاف بينهم فى ذلك. فقال ابن سمعان ومحمد بن إسحق: «إن الذى ألقى عليه شبه عيسى هو رجل من أصحابه يقال له جرجيس» وقال وهب بن منبه: «هو يهوذا الذى أسلمه، ودل عليه، وهو الذى اسمه فى الإنجيل يهوذا الإسخريوطى».

قلت: وهذا أشبه. لأن عادة الله - سبحانه - جرت فى أنبيائه أن يرد كيد من عاداهم عليهم، كنوح أنكره قومه فنجا وغرقوا. وإبراهيم إذ ألقى فى النار فكانت عليه برداً وسلاماً.

وموسى إذ عاد مكر فرعون عليه فأغرقه (فرعون) وقارون إذ قذف موسى بالزنا ليقتله، أو يغض منه فخسف به. وعيسى مكربه يهوذا فعاد مكره عليه - ومحمد ﷺ إذ قال الله - سبحانه - له: «﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [1] وقال الله - سبحانه - : ﴿وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ﴾ [2] وقال فى قوم صالح حين أرادوا تبييته: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ (٥٠) فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [3].

وأما قوله: «إن ذلك باطل بالتواتر عند الأمتين اليهود والنصارى ومؤرخى المجوس».

فجوابه: أن المدعى تواتره عند اليهود والنصارى: ما هو: صلب إنسان مطلق؟ أو صلب إنسان مقيد بأنه المسيح؟ الأول مسلم، ونحن أيضاً نوافق عليه، وهو جرجيس [4]، أو هو ذاك

---

(١) الأنفال: ٣٠. (٢) فاطر: ٤٣. (٣) النمل: ٥٠ - ٥١.

(٤) فى الإنجيل: يهوذا وقول المؤلف: أو هو ذاك ما سبق عن ابن إسحق ووهب يدل على اضطرابه هو فى الأسماء، فإنه عند ابن إسحق جرجيس، وعند وهب يهوذا بحسب نقله، واعلم أن المؤلف يدعى رفع المسيح إلى السماء بجسده، وروحه لكن الحق أن اليهود لما ائتمروا مع الرومان على القبض على المسيح، فر المسيح من بين أيديهم إلى جهة يقال إنها بلاد كشمير، وأنا أعتقد أنه توجه إلى مصر، وبها عاش إلى أن جاءه الأجل ومات ودفن فى الأرض، وارتفعت روحه كما ترتفع أرواح الشهداء (انظر الفتاوى للشيخ شلتوت) وفى إنجيل برنابا أن شبه المسيح ألقى على يهوذا، وصلب يهوذا لا المسيح عليه السلام ولم يذهب المسيح إلى مصر صغيراً لأن الإنجيل أثبت وجوده فى أورشليم، يتعلم العلم فى هيكل سليمان وكان من المفسرين المتفرغين لطلب العلم والعبادة.

ما سبق عن ابن إسحق ووهب، والثانى ممنوع، وهو محل النزاع وسنبين مستند المنع فى آخر هذا الجواب.

وأما مؤرخو المجوس فالجواب عن تأريخهم بذلك من وجوه: **أحدها:**

أنهم لم يكونوا حاضرى قصة المسيح ولا أحد منهم. فمدار اعتقادهم صلبه على خبركم وخبر اليهود ولا حجة فيه لأن الأمر اشتبه على من حضر القصة بأن أظلمت الأرض ظلمة شديدة صرح بها الإنجيل (١) وغيره ففى تلك الظلمة أطلقت الملائكة المسيح وربطت الذى ألقى عليه شبهه مكانه، فاعتقدتم أنتم: أن المسيح صلب. وقوى ذلك الاعتقاد فى نفوسكم: حنقكم على اليهود، وحب تقرير العلم للعدوان عليهم، واعتقدت ذلك اليهود كما اعتقدتموه، وحملهم على ذلك الاعتقاد: حب الغلبة والظفر بمن اعتقدوه عدواً لهم ولو وفقوا لتابعوه فعليهم وعليكم من الله ما تستحقونه.

الوجة الثانى: أنا أجمعنا وإياكم على ضلال المجوس، وسخافة عقولهم حيث عبدوا النار التى يوجدها الحطب، ويعدمها الماء والتراب، وانقطاع مادة الوقود فعقول هذا شأنها كيف تكون حجة على العقلاء؟ وإن كانوا عندكم عقلاء فاعبدوا النار معهم، وإذا كنتم أنتم أصحاب الدعوى، ندعى نحن: أن الأمر اشتبه عليكم والتبس، فما الظن بقوم جهال أجانب من القضية سمعوكم واليهود ترجفون بشئ فقلدوكم فيه، وتابعوكم عليه، كما قلدوا آباءهم فى عبادة النار.

الوجه الثالث: أن المجوس أعداء للمسلمين والنصارى واليهود مثلكم وشأن العدو أن يطلب لعدوه العثرات، ويتبع منه العورات، ولا شك أنهم تتبعوا عثراتكم. وعثرات اليهود فوجدوها. أما عثراتكم فدعواكم التثليث وإلهية المسيح، وغير ذلك من سخافاتكم. وأما عثرات اليهود فأكثر من أن تحصى على ما دلت عليه كتب الأنبياء المتقدمين والمتأخرين كقتلهم الأنبياء بغير حق وتعديهم حدود الله، وإبائهم عن الانقياد له ولرسله وكيدهم المسيح وبغضهم عليه مع إظهاره العجائب والبينات. ومعصيتهم الله - سبحانه - سلط على أوائلهم فرعون فسامهم سوء العذاب، خمس مائة (٢) عام حتى استنقذهم الله بموسى، ثم كان له معهم من التعب ما لا يخفى. وأما المسلمون فلم يجدوا لهم عثرة يقدحون بها فيهم، فقووكم على صلب المسيح ليوهموا بذلك القدح فى القرآن كيداً للمسلمين ولو لم يكن إلا مجرد احتمال هذا للقصد منهم، كان ذلك تهمة لهم تقتضى عدم الالتفات إلى مقالهم (٣).

---

(١) الظلمة التى صرح بها الإنجيل: كناية عن شدة الأمر (انظر متى ٢٧).

(٢) خمس مائة عام تقريباً (انظر التواريخ فى كتابنا يوحنا المعمدان بين الإسلام والنصرانية).

(٣) فى الكتب التاريخية النصرانية: أن المسيح لم يقتل ولم يصلب، وقد بينا ذلك فى غير هذا الكتاب.

وأما ما ذكره من نص الكتب المقدسة. ككتاب أشعياء ودانيال وإنجيل **متى فجوابه من** وجوه:

أحدها: الجواب العام من عدم الوثوق بهذه الكتب لتقادم عهدها ونقلها من لغة إلى لغة وتهمة اليهود والنصارى عليها خصوصاً الإنجيل. فإنا قد بينا فى التعليق عليه ما يقيم عذرنا فى عدم الوثوق به، من الاختلاف والتناقض.

ونص كلام أشعياء: «لكن أحزاننا حملها، وأوجاعنا تحملها. ونحن حسبناه مصاباً مضروباً من الله ومذلولا. وهو مجروح لأجل معاصينا، مسحوق لأجل آثامنا، تأديب سلامنا عليه، وبحبره شفينا، كلنا كغنم ضللنا. ملنا كل واحد إلى طريقه، والرب وضع عليه إثم جميعنا. ظلم أما هو فتذلل ولم يفتح فاه، كشاة تساق إلى الذبح، وكنعجة صامته أمام جازيها، فلم يفتح فاه. من الضغطة ومن الدينونة أخذ، وفى جيله من كان يظن أنه قطع من أرض الأحياء. أنه ضرب من أجل ذنب شعبى، وجعل مع الأشرار قبره، ومع غنى عند موته، على أنه لم يعمل ظلماً، ولم يكن فى فمه غش».

وقوله:«ويساق إلى الذبح، وكنعجة صامته أمام جازيها، فلم يفتح فاه» لا حجة فيه على وقوع القتل، بل على القود إلى القتل. ونحن نقول به، فإنهم قادوه ليقتلوه، فخلصه الله بما ذكرناه، وكم من قيد إلى القتل ثم نجا، فلم يقع به القتل.

قلت: وفى كلام أشعياء هذا تصريح بالإخبار بقتله ودفنه. لكن عليه إشكالان:

أحدهما: أن فى أول هذا الفصل بعينه، وهو النبوة فى المسيح:«إن عبدى ليفهم ويرتفع ويتعظم ويتعالى جداً، حتى يتعجب منه كثير من الناس» (١) وساق صفاته إلى أن اتصل بذكر قتله ودفنه، فهذا تصريح بأن المسيح عبد الله، وأنتم تقولون: هو الله، أو ابن الله، كما صرح به الإنجيل. فإن قلتم بمجموع الأمرين أعنى عبوديته وقتله، فقد خالفتم دينكم فى القول بالعبودية. وإن ألغيتم الأمرين ولم تعتدوا بهما فقد سقط عنا إشكال الإخبار بالقتل. وإن قلتم بأحدهما دون الآخر وهو القتل كان ذلك ترجيحاً من غير مرجح، واحتجاجاً بكلام تقدحون فى (بعضه) ثم نقابلكم بمثله، فنقول بالعبودية دون القتل.

فإن قيل: ذكر العبودية باعتبار ناسوت المسيح، وإلهيته حتى باعتبار لاهوته.

قلنا: هذا هوس، وأنتم عند التحقيق عاجزون عن إثباته. وقد وجهت ذلك فى التعليق على الإنجيل.

---

(١) النص فى الأصحاح الثانى والخمسين من أشعياء. «هو ذا عبدى يعقل يتعالى ويرتقى ويتسامى جداً جداً» وبعده نص كلام أشعياء الذى ذكره المؤلف.

الإشكال الثانى: أن أشعياء قبل المسيح بخمس مائة عام أو نحوها، وهو يحكى ما جرى للمسيح بلفظ الماضى حيث قال: «أما هو فتذلل، ولم يفتح فاه، كشاة تساق إلى الذبح وكنعجة صامتة أمام جازيها» ونحو ذلك من صيغ الماضى وحقه أن يذكر بصيغة المستقبل. وهذا يدل على اضطراب هذه الأخبار، وكونها مدخولة.

قلت: لكن عند الإنصاف، هذا الإشكال لا ينجيه لأن إخبارات الله - سبحانه - كثيراً ما جاءت عن المستقبل بصيغة الماضى، وقد وقع مثله فى القرآن كثيراً. والمعول عليه فى الجواب عما تضمنته الكتب القديمة من قبل المسيح هو الوجه الأول، وهو القدح فى صحتها، ودعواهم بتواترها ممنوعة، وإثباته عليهم شديد.

الوجة الثانى: أن هذا الخصم قدح فى قوله: «ورفع أبويه على العرش» وفى قصة زواج موسى على أن يؤجر نفسه ثمانى حجج بأن ذلك لم يذكر فى التوراة فنحن أيضاً نقدح فى دعواه صلب المسيح وقتله بعين ذلك، وهو أنه لم يذكر فى التوراة، حيث جمع إسرائيل بنيه بمصر قبل موته، وأخبرهم بما يكون لكل منهم فى مستقبله [١].

فإنه أفاض على «رويبل» وقال له: «نجست فراشى» - يعنى كونه وطئ سرية أبيه - وقال: «لا يفقد الملك من سبط يهوذا والنبوة والكهنوت من بين فخذيه. حتى يأتى من هو له، وإياه تنتظر الشعوب. الرابط فى الشجرة جحشه. وفى القضيب ابن أتانه مسودة من الخمر عيناه، وأشد بياضاً من اللبن أسنانه».

وهذه صفات [٢] المسيح بلا شك. ولم يذكر أنه يقتل ولا يصلب. فإن قيل: ثبت قتله بزيادة مقبولة من الأنبياء كما ذكر عن أشعياء ودانيال والإنجيل.

---

(١) فى الأصحاح التاسع والأربعين من سفر التكوين: «ودعا يعقوب بنيه. وقال اجتمعوا لأنبئكم بما يصيبكم فى آخر الأيام، اجتمعوا واسمعوا يا بنى يعقوب. واصغوا إلى إسرائيل أبيكم. راوبين أنت بكرى، قوتى، فضل الرفعة، وفضل العز فائرا كالماء لا تتفضل لأنك صعدت على مضجع أبيك. حينئذ دنسته. على فراشى صعد».

ثم قال عن «يهوذا»: «هوذا جرو أسد. من فريسة صعدت يا ابنى جثا وربض كأسد وكلبوة. من ينهضه؟ لا يزول قضيب من يهوذا ومشترع من بين رجليه حتى يأتى شيلون وله يكون خضوع شعوب. رابطاً بالكرمة جحشه، وبالجفنة ابن أتانه غسل بالخمر لباسه، وبدم العنب ثوبه، مسود العينين من الخمر، ومبيض الأسنان من اللبن».

(٢) هذه ليست صفات المسيح، فإن الملك لم يزل من اليهود على يديه، والشريعة لم تنسخ على يديه، هذه نبوءة عن محمد ﷺ وضحها كثيرون من العلماء. انظر على سبيل المثال إظهار الحق لرحمت الله الهندى.

قلنا: ورفع أبوى يوسف على العرش وإيجار موسى نفسه ثمانى سنين تثبت بزيادة مقبولة على لسان محمد فى القرآن. وهى زيادة مقبولة.

فإن قيل: لكن زيادة قبل المسيح يثبت على لسان من اتفقنا على نبوته وصدقه [١] وزيادة رفع أبوى يوسف، وإيجار موسى نفسه يثبت على لسان من اختصصتم اعتقاد نبوته، وخالفناكم نحن فيها، ولم نوافقكم عليها.

قلنا: هو كذلك لكن عدم موافقتكم على صدقه لا يقدح فى نبوته وصدقه لأنكم أنتم وافقتم اليهود على صدق موسى والتوراة، وخالفوكم فى صدق المسيح والإنجيل. ولم يكن ذلك قادحاً فى صدقهما. باتفاق منا ومنكم.

فإن كان عدم وفاقكم لنا على صدق محمد قادحاً فيه، لزمكم أن يكون عدم وفاق اليهود لكم على صدق المسيح قادحاً فيه، والجواب مشترك.

وأما ما ذكر عن «السهروردى» عن قوله: «لو لم يصلب عيسى، لم يبق على المحسوسات[٢] اعتماد» وهو من أكابر فلاسفة الإسلام **فليس صحيحاً** عن السهروردى. وإنما حكى ذلك حكاية عن بعض من نازع فى بعض أحكام التواتر فى نظر ذلك فى كتابه وجده، ولم يتفق لى حكاية لفظه.

وبتقدير صحته عنه. فالجواب عنه من وجوه:

أحدها: أن هذا الرجل المذكور رجل غلبت عليه الفلسفة، ثم انسلخ منها إلى الزندقة، حتى قتل فى «حلب» بسيف الشرع، فليس قوله حجة على الله ورسوله، والقرآن وإجماع المسلمين.

وقوله: «كان من أكابر فلاسفة الإسلام» غلط. فإن الفلسفة التى كان يتعاناها هذا وأصحابه ليست من الإسلام فى شئ [٣]. وكيف تكون من الإسلام وهى تقدح فيه، وتقوض مبانيه؟

---

(١) اليهود السامريون ينكرون نبوة أشعياء وأرمياء ودانيال ويرفضون كتبهم.

(٢) بعض مؤرخى النصارى ينفى صلب وقتل المسيح، وقد نقل ذلك عنهم جرجى زيدان والمستشرق سيل وغيرهما فعلى رأى البعض يكون الحس مختلفاً فى نقله فالذى لا يبقى عليه الاعتماد هو النقل لا الحى نفسه.

(٣) المؤلف قسم الفلسفة إلى نوع مذموم ونوع محمود، فالتى كان يتعاناها السهروردى وابن عربى وغيرهما من المتصوفين الأراذل من النوع المذموم، وأما الفلسفة بمعنى توضيح الفكرة وإقامة الدليل عليها، فإنها لا تذم ولا ترفض.

وإنما الإسلام انقياد واستسلام لأحكام العزيز العلام، وسنة محمد - عليه السلام - واتباع لا ابتداع. وإنما هؤلاء القوم زنادقة، ينتمون إلى الإسلام لحفظ رياساتهم ودمائهم والإسلام فسيح واسع يقبل منهم الظاهر، والله أولى بالسرائر. فهم فى الظاهر منه، وفى الباطن منسلخون عنه.

الثانى: أن قوله«السهروردى» إن كان حجة علينا فليكن قول كل من أسلم من النصارى، ثم عاد بالقدح على دين النصرانية حجة عليكم، وإنما تقوم الحجة بقول المعتبرين منا، كالخلفاء الأربعة (١) والقراء (٢) السبعة. والأئمة الأربعة (٣) أو من هو معتبر فى الإجماع من أهل الحل والعقد (٤) كما لا تقوم حجتنا عليكم إلا بمن تعتبرون قوله منكم.

الثالث: أن «السهروردى» لم يكن عالماً بأصول الشرائع والنبوات على الوجه المعتبر فيها، حتى يكون قوله حجة لها وعليها. إنما كان علمه فلسفة محضة وعقليات صرفة وليس له تصنيف إلا فى ذلك كاللمحات والألواح والإسراف وغيرها. وهذه «التنقيحات»، لا يعتمد عليها من المسلمين فى أصول الفقه إلا من هو على طريقه فى الإنحراف إلى الفسلفة، والخلو من علم النبوة وقد رأيتها وهى كثيرة التشكيك، لا يكاد يبنى شيئاً إلا ويهدمه، ولا ينصر قولاً إلا ويخذله وأنت أيها الخصم قد قدمت عند ذكرك ضرورة الخلق إلى النبوة ومنفعتها: أن العقل لا يستقل بإدراك الأمور الإلهية بدون تأييد إلهى.

الرابع: قوله: «لو لم يصلب المسيح لم يبق على المحسوسات اعتماد» إن أراد لم يبق عليها اعتماد مع عدم المعارض لها فلا نسلم أن ذلك لازم لعدم صلب المسيح، وإن أراد مع وجود المعارض فهو صحيح، فإن مدارك العلم إما حس أو عقل أو مركب منهما. وكلها قد تخلف مع وجود المعارض أما الحس فكما فى التخييلات السحرية والشعبذية وكعدم إدراك الصوت للصمم، والريح للجسم والطعم للمرة، واللمس لفساد فى اللثه، أو لعله فى محله، وأما العقل فكما يعرض للإنسان عند غلبة السوداء أو الحزن أو الفرح المفرطين أو السكر ونحوه من المغيبات

---

(١) الشيعة لا يعتبرون أقوال أبى بكر وعمر وعثمان حجة. ويتجرأون على ذمهم وأما أهل السنة فإنهم يكفرون من يسب الصحابة، ويعتبرون أقوالهم المروية عنهم برواية صحيحة، حجة. ويرد عليهم الشيعة بأن معاوية وأصحابه سبوا علياً وأصحابه فلماذا لا تكفرون معاوية بسبه علياً؟(انظر كتاب مؤتمر علماء بغداد - تأليف مقاتل بن عطية).

(٢) تنكر الشيعة جمع القرآن فى عهد أبى بكر وعثمان، ويقولون جمع القرآن وكتب فى حياة النبى ﷺ.

(٣) يقول الشيعة بأن جعفر الصادق أستاذ للأئمة الأربعة، وعلى قولهم يكون مذهبهم الفقهى المروى عن جعفر أقوى من مذهب مالك وأبى حنيفة والشافعى وابن حنبل.

(٤) لا تعتقد الشيعة إلا فى آل البيت النبوى.

كالنوم والإغماء فإنه يرى الحقائق منقلبة، والأمور مضطربة، وأما المركب منهما فكخبر الواحد وإذا كان فى طريقة كذاب. وكالتواتر إذا فقد فيه شرط.

وأما البرهان على أن المسيح لم يصلب ولم يقتل فهو: أن قتله إن لم يكن كولادته من غير ذكر، فهو مثله فى الشهرة، ولابد. ثم إن ولادته من غير ذكر لما كان له وجود، تواتر تواتراً، لم يختلف فيه اثنان منا ومنكم، فلما اختلفنا فى قتله، دل على أنه لم يبلغ تلك المرتبة من التواتر، فلم يثبت بمجرد الدعاوى أو الحجج الضعيفة وإنما كان الأمر فى ذلك مشتبهاً كما نص عليه القرآن فاشتبه عليكم.

يؤكد ذلك: أن المسيح طبق ذكره الآفاق، لما ظهر على يده من الخوارق وقتل مثل هذا لا يقبل بمثل هذا النزاع لما يجب له فى مطرد العادات من الشهرة والغلبة، وإذا كان يحيى وزكريا دونه فى الشهرة بكثير، ثم لم يختلف فى قتلها [١]. فما الظن بالمسيح الذى أجمعنا على أنه أفضل أبناء إسرائيل [٢] وأنتم تدعونه إلهاً؟

* * *

قلت: «وفى سورة الكهف عند ذكر ذى القرنين. قال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [٣] قال ابن عطية: على وزن فعِله أى ذات حماة، وقرأ أبو بكر عاصم والباقون: «فى عين حامية» وذكر حديث أبى ذر قصافى ذلك. قال: «فدل على أن العين هناك حارة».

قال: «وفى سورة يس مثل هذا حيث يقول: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ [٤] الآية وذكر حديث البخارى عن أبى ذر حيث قال له النبى ﷺ أتدرى أين تذهب هذه؟ قلت: الله ورسوله أعلم قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها» [٥].

---

(١) بين القرآن أن يحيى مات موتاً عادياً، وليس كما يزعم النصارى أنه قتل لقد أثبت القرآن الموت للمسيح، ونفى القتل، وكذلك أثبت الموت ليحيى. قال تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ (مريم ١٥).

(٢) المسيح من فضلاء أنبياء بنى إسرائيل، ومن فضلاء أبناء إسرائيل.

(٣) سورة الكهف ٨٦ وما بعدها. وقرأ ابن عاصم وعامر وحمزة والكسائى: «حامية» أى حارة، والباقون: «حمئة» أى كثيرة الحماة وهى الطينة السوداء، وقد يجمع بين القراءتين فيقال كانت حارة وذات حماة (عن القرطبى). (٤) سورة ياسين: ٣٨.

(٥) لفظ البخارى عن أبى ذر قال النبى - ﷺ - لأبى ذر حين غربت الشمس تدرى أين تذهب؟ «قلت: الله=

قال: «وهذا كله بين البطلان لكل من له أدنى (نظر) فى الهيئة، لأن الشمس تدور أبداً فى فلكها، وهو الفلك الرابع، ولا تغرب فى عين حامية ولا تجرى لمستقر لها، لأنها ليس لها قرار[١]».

قلت: الجواب عن هذا السؤال:

أما القراءتان: «حمئة، من الحماة» و«حامية» من الحرارة، فهما قراءتان صحيحتان، والأولى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو، والثانية قراءة الباقين. والخبط فى نقل مذهب القراء فيهما لا أدرى هل هو من هذا الخصم أو من غيره[٢]» وقد روى ابن عباس عن أبى بن كعب: أن النبى ﷺ قرأ: «فى عين حمئة»[٣] رواه أبو داود والترمذى. وقال حديث غريب. قال والصحيح: أنها قراءة ابن عباس لأنه اختلف هو وعمرو بن العاص فيها، وترافعا إلى كعب الأحبار، ولو كان عنده فيها رواية لاكتفى بها.

ووجه الجمع بين القراءتين: أن تلك العين حارة، وهى ذات حماة، فإن اجتماع الأمرين جائز غير ممتنع، وأما حديث أبى ذر فلفظه على ما رواه الترمذى وغيره قال: «دخلت المسجد حين غابت الشمس، والنبى ﷺ جالس. فقال: «أتدرى يا أبا ذر أين تذهب هذه؟ قال: «قلت الله ورسوله أعلم. قال: فإنها تذهب فتستأذن فى السجود فيؤذن لها وكأنها قد قيل لها: اطلعى من حيث جئت. فتطلع من مغربها» قال: ثم قرأ وذلك «مستقر لها» قال: وذلك قراءة عبد الله الترمذى: هو حسن صحيح. وأخرجاه فى الصحيحين، ورواه أبو داود والنسائى. ووصف

= ورسوله أعلم - قال: «فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، فلا يؤذن لها، يقال لها: ارجعى من حيث جئت فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: «والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم».

(١) قال بعض العلماء: ليس المراد أنه انتهى إلى الشمس مغرباً ومشرقاً، حتى وصل إلى جرمها ومسها؛ لأنها تدور مع السماء حول الأرض من غير أن تلتصق بالأرض، وهى أعظم من أن تدخل فى عين من عيون الأرض، بل هى أكبر من الأرض أضعافاً مضاعفة، بل المراد أن انتهى إلى آخر العمارة من جهة المغرب ومن جهة المشرق، فوجدها فى رأى العين تغرب فى عين حمئة. كما أنا نشاهدها فى الأرض الملساء كأنها تدخل فى الأرض (من تفسير القرطبى) ومعنى «المستقر لها، قيل: إلى انتهاء أمدها عند انقضاء الدنيا (القرطبى).

(٢) النصرانى نقل من كتب التفسير نقلاً صحيحاً. فالتبعة إن تكون ، تكون على المفسرين.

(٣) قال ابن عباس: هى «حمئة» وقال معاوية «حامية» لحكم كعب الأحبار بأنها تغرب فى عين سوداء، فوافق ابن عباس (نقلاً عن القرطبى) وهذا فى نظرنا من عبث المفسرين، لأن ألفاظ القرآن منقولة بالتواتر ومضبوطة ضبطاً دقيقاً ومن عبثهم أنهم نقلوا عن ابن مسعود وابن عباس «والشمس تجرى لامستقر لها» وهذا باطل ومردود على من نقله. وهم بهذا العبث يعطون للأعداء الكلام الذى يطعنون به فى الدين.

الشمس بالسجود وخطابها من الحقائق الإلهية التى لا يستقل العقل بدركها؛ فيجب تلقيها عن أصحاب الشرائع بالقبول [١]، كما سبق تقريره فى المقدمة الثانية فى صدر الكتاب.

وأما معنى غروبها فى عين حامية، ففيه تأويلات:

أحدها: أنها تغرب فيها فى رأى العين. لا الحقيقة كما يرى كأنها تغرب فى البحر أو من وراء الجبل، بل من وراء جدار صغير، بحسب اختلاف مناظرها وأوضاع الناظرين إليها.

الثانى: أن «فى» بمعنى . أى تغرب على عين حامية، أى تكون مقابلة لها، وحروف الصفات يقع بعضها موقع بعض كما قال تعالى: ﴿لأصلبنكم فى جذوع النخل﴾ أى عليها وقال عنتره:

بطل كأن ثيابه فى سرجه ∴

أى عليها:

وعلى بمعنى فى، كقول أبى كبير الهذلى:

ولقد سريت على الظلام بمعشم ∴

أى فى الظلام.

الثالث: أنها بمعنى عند. أى تغرب عند عين حامية. وقد ترد بمعنى عند، ومع، فى العربية. فكلام يحتمل لهذه التأويلات السابقة فى اللغة التى ورد بها، لا ينبغى أن يتهجم على القدح فيه.

وقد نقل بعض المفسرين عن كعب أنه قال: «فى التوراة أنها تغرب فى ماء وطين» [٢].

وأصحاب الهيئة يعترضون على هذا بناء على ما قرروه من أن الشمس مثل كرة الأرض مائة وواحدة وستين مرة ونصف وربع فكيف تسعها عين من عيون الأرض؟ والجواب بما سبق. وأما قوله: «إن هذا كله بين البطلان، لمن له أدنى معرفة بالهيئة» فجوابه: إن علم الهيئة مبنى على مقدمتين:

---

(١) كيف يتلقى هذا الخبر بالقبول، وهو ثابت بأحاديث آحاد والواقع يكذبه والمعنى: أن الشمس تستقر عند انتهاء الدنيا، ومعنى تجرى أى تدور بسرعة، وتستمر فى الدوران إلى قيام القيامة وقال المؤلف بعد قليل من هذا الكلام: «وخبر الآحاد إنما يفيد ظناً ضعيفاً».

(٢) أثبت علماء الهيئة كذب كعب الأحبار، وفى حياته كذبه معاوية بن أبى سفيان كما حكى البخارى، وفى كتب التفاسير خرافات كثيرة منقولة عنه.

أحدهما: أن حركة الأفلاك متصلة متشابهة يستحيل أن يعرض لها البطء والسرعة أو الرجوع أو الانقطاع.

والثانية: اعتبار الرصد.

وقد قدح: المحققون فيهما بما لا يسع هذا المكان ذكره. ومنه: أن حاصل الرصد: الاعتماد على أبصار الآحاد [١] والبصر لا يفيد اليقين لكثرة ما يعرض للبصر من الغلط، خصوصاً مع البعد المفرط، وخبر الآحاد إنما يفيد ظناً ضعيفاً ودعوى أهل الهيئة: أن علمهم ثابت بالبراهين الهندسية كذب وزور وبهتان. إذ لو كان كذلك لما وقع الخلاف العظيم بينهم فى تفاصيل علمهم وجمله.

وإذا اتجه القدح فى مقدمات الهيئة لم يبق بها وثوق، وصار خبر [٢] الشرع أوثق منها، على ما قدمت أنت أيها الخصم فى بيان ضرورة النبوة من كلام «أرسطو» وغيره.

ثم نقول: إن علم الهيئة على تقدير صحته وثبوته لا ينفى ما فسرنا به كيفية غروب الشمس فى العين الحامية.

وأما قوله: «إن الشمس تدور أبداً فى فلكها، وهو الرابع، ولا تجرى لمستقر لها» لأنه ليس لها قرار.

فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن يقال له: أنت إما أن تكون فيلسوفاً محضاً، أو مشرعاً تقول بصحة الشرائع، وما جاءت به النبوات. فإن كنت فيلسوفاً، ورد عليك كثير مما تقول به من أحكام التوراة والإنجيل مما تعتقد الفلاسفة فسادها.

منها: دعواك فى المسيح أن لاهوت الله اتحد بناسوته، فصارا حقيقة واحدة، أو أن الله - سبحانه - واحد بالذات متعدد بالأقانيم [٣] التى هى الله والابن وروح القدس. وإن كنت مشرعاً فيلزمك تجويز أن الشمس يمكن أنها تستقر وتقف، فإنه قد ثبت باتفاقنا: أن يوشع ابن

---

(١) يعتمدون على المناظير المكبرة، لا على البصر وحده.

(٢) خبر الشرع أوثق إذا كان من القرآن الكريم والسنة المفسرة العلمية.

(٣) الأقنوم هو الشخص الكبير فى اللغة السريانية. وأقانيم الكاثوليك أشخاص آلهة هى الآب (الله) والابن (المسيح) والروح القدس (عمل إلهى للإلهام) وكل إله مستقل بذاته، وعلى المجاز الأقنوم مرحلة من المراحل لذات واحدة وعلى المجاز تكون أقانيم الأرثوذكس مراحل لذات الله تعالى أى هو الآب قبل أن يتجسد فى شكل عيسى، ويصير ابنا بعد التجسد، ويصير الروح القدس بعد رفعه إلى السماء.

نون وقفت له الشمس عن مسيرها ليلة السبت [١]، حتى فرغ من قتال الجبارين، وقد ذكرته أنت فى كتابك هذا عند بيان وجود النبوة.

وثبت أيضاً فى الأصحاح الثامن والثلاثين من مصحف أشعياء [٢] أن الله سبحانه رد الشمس إلى خلفها عشر درجات علامة لحزقيا ملك بنى إسرائيل على أنه ينفس له فى عمره خمس عشرة سنة بعد أن حضره الموت مشهورة. ومثل هذا لا يصح فى علم الهيئة بناء على المقدمة المذكورة، وأن حركة الأفلاك متصلة. ويقال: إن من حين وقوف الشمس لهذين النبيين تخبط حساب المنجمين، واختلط رايهم . فالله أعلم.

وأما أنك تكون تارة فيلسوفاً وتارة مشرعاً. فهذا مما لا يمكن، لأن الفلسفة والتشريع لا يجتمعان [٣] وقد حاول قوم منهم أبو الوليد بن رشد الجمع بينهما فلم يحصل إلا على الحيرة، وظهر أمره فكاد أهل المغرب يقتلونه وأحسبه مات فى حبس الشرع، وأنا أحسبك أيها الخصم حائراً متردداً لا نصرانياً ولا مسلماً، ولا فيلسوفاً.

الوجة الثانى: إن قوله: «المستقر لها»، له أربع محامل صحيحة:

أحدها: أن «اللام» بمعنى فى: أى تجرى فى مستقر لها، وهو فلكها، تجرى فيه ما بين طرفى مشارقها، ومغاربها من ناحية الشمال والجنوب، لا تجاوز ذلك.

الثانى: أن تكون بمعنى إلى، أى تجرى إلى مستقر لها، وهو حين تستقر زوال حركتها عند قبض الله السموات والأرض وتكوير الشمس والقمر وانكدار النجوم عند خراب العالم على ما جاء به شرع الإسلام وأخبر به النبى الصادق ﷺ وأشار إليه المسيح فى الإنجيل حيث يقول: «إذا جاء ابن الإنسان فى مجده على الغمام، والملائكة حوله هنالك من عرفنى اليوم عرفته ومن أنكرنى أنكرته» [٤].

---

(١) «فدامت الشمس ووقف القمر» يشوع ١٠ :١٢.

(٢) فى الأصحاح الثامن والثلاثين من سفر أشعياء: «فصار قول الرب إلى أشعياء قائلا: اذهب وقل لحزقيا هكذا يقول الرب إله داود: قد سمعت صلاتك قد رأيت دموعك. هأنذا أضيف إلى أيامك خمس عشرة سنة ومن يد ملك أشور أنقذك وهذه المدينة، وأحامى عن هذه المدينة. وهذه لك العلامة من قبل الرب على أن الرب يفعل هذا الأمر الذى تكلم به. هأنذا أرجع ظل الدرجات الذى نزل فى درجات آحاز بالشمس عشر درجات إلى الوراء فرجعت الشمس عشر درجات فى الدرجات التى نزلتها» أ ش ٣٨: ٤ - ٨.

(٣) إذا أعمل المسلم فكره فى تعليل أحكام الشريعه وبيان أهدافها والغرض منه بالحق، فهذا المسلم فيلسوف، لأن الفلسفة هى إقناع الناس بفكرة ما بأسلوب واضح وحجج مقبولة. أما فلسفة ابن رشد والسهروردى فكالمثل: جعجعة ولا أرى طحناً.

(٤) الأصحاح الخامس والعشرون من إنجيل متى، وعبارة المسيح لا تدل على يوم القيامة (انظر البشارة بنبى الإسلام فى التوراة والإنجيل).

معنى هذا الكلام ويكون هذا معنى قوله - سبحانه وتعالى: ﴿ **وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لأَجَلٍ مُسَمًّى**﴾ (١).

الثالث: أن بعض أئمة السلف قرأ هذه الآية «والشمس تجرى لا مستقر» أى لا تقف ولا تفتر، وهو معنى قوله تعالى: ﴿**وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ**﴾ (٢) أى لا يفتران من الدأب، وهو السعى الشديد، وتكون هذه القراءة مفسرة للمراد من الأخرى.

وكل هذا محتمل لا يقدح بمثله فى فروع شريعة، فضلاً عن أصولها (٣).

الرابع: أن يكون مستقرها موضع سجودها. كما جاء فى الحديث، وقد بينا جواز وقوفها عن السير، بقصة يوشع وحزقيا، وأن هذا مما يجب أن يتسلم عن النبوات ويتلقى بالقبول، و لا يقابل بشبه العقول القاصرة عن إدراك الحقائق الإلهية. والله أعلم.

* * *

قال: «وفى سورة الصف قال: ﴿**وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِى إِسْرَائِيلَ إِنِّى رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنْ بَعْدِى اسْمُهُ أَحْمَدُ**﴾ (٤).

وفى سورة الأعراف قال: ﴿**الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِىَّ الأُمِّىَّ الَّذِى يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ**﴾ (٥) ولا نجد ذكراً لمحمد فى التوراة والإنجيل.

قال: «ولعل قائلاً يقول: نزع اسمه منهما. أو هكذا يقول. وأما جوابه عن ذلك بأن ظهور محمد، إما أن يكون بخير أو شر، وعلى التقديرين يجب إبقاؤه، ولا فائدة فى نزعه».

قال: «ولم لم ينزع أسماء الأنبياء الذين كان يخبر بعضهم ببعض، سابقهم بلاحقهم كيحيى بن زكريا. ولم لم ينزع اسم الشيطان والدجال»؟

والجواب عن ذلك: أن فى التوراة نبوءات كثيرة عن محمد ﷺ.

ومنها ما جاء فى سفر تثنية الاشتراع: «أقيم لهم نبياً من وسط إخوتهم مثلك وأجعل كلامى فى فمه، فيكلمهم بكل ما أوصيه به» فإن من وسط إخوتهم يدل على أنه سيكون من

---

(١) الرعد: ٢

(٢) إبراهيم ٢٣.

(٣) علقنا على هذا بالقدح من الأعداء إذا لم نحذفه من كتب التفاسير.

(٤) الصف: ٦.

(٥) الأعراف: ١٥٧.

بنى إسماعيل ﷺ وأجعل كلامى فى فمه يدل على أنه نبى أمى، لا يقرأ ولا يكتب. وقال فى نهاية التوراة لن يقوم نبى فى بنى إسرائيل مثل موسى.

وأما فى الإنجيل . فحيث يقول فى بشارة يوحنا:

«والبرقليط الروح القدس، الذى سيرسله أبى باسمى، هو يعلمكم كل شئ وهو يذكركم بكل ما قتله لكم [(١)]» وحيث يقول: «إنه خير لكم أنى أنطلق لأنى إن لم أذهب لم يأتكم البرقليط، فإذا انطلقت أرسلته لكم، وإذا جاء ذلك، فهو يوبخ العالم على الخطية وعلى البر وعلى الحكم. أما على الخطية فلأنهم لم يؤمنوا بى.. وأما على الحكم فلأن أركون هذا العالم يدان» [(٢)] ثم قال: «إذا جاء روح الحق ذاك فهو يرشدكم إلى جميع الحق لأنه ليس ينطق من عنده بل يتكلم بكل ما يسمع، ويخبركم بما يأتى، وهو يمجدنى لأنه يأخذ مما هو لى ويخبركم» [(٣)].

قلت: وإذا تأملنا هذه الإشارات وجدناها مطابقة لصفات محمد ﷺ لأنه لم يأت بعد المسيح من ادعى النبوة ومجد عيسى وبالغ فى تمجيده وصدقه فى نبوته، ووبخ العالم على خطية الكفر وقتل اليهود وغيرهم على تكذيب المسيح وعبادة الأوثان، وأخبر بأن الناس يدانون يوم القيامة ويحاسبون، وعلم الآداب ومكارم الأخلاق وظهر ناموسه واشتهر فى البدو والحضر كظهور نواميس الأنبياء قبله إلا محمد ﷺ وإن لم يكن محمد هو الذى أشار إليه لزم القدح فى صدق وعده بالبرقليط [(٤)]، لأن من المحال عادة إن عاد أحد يظهر بما ظهر به محمد، ويتم له.

---

(١) يوحنا ١٤: ٢٦.   (٢) يو ١٦: ٧ - ١١.

(٣) يو ١٦: ١٣ - ١٥.

(٤) البرقليط: بكسر الباء اسم أحمد ﷺ. والنصارى يعترفون بأن البرقليط بكسر الباء اسم أحمد لكنهم ينطقون البرقليط بفتح الباء، وإذا كانت الباء مفتوحة لا تدل على اسم أحمد، بل تدل على صفة هى: النائب عن المسيح عوضاً عنه، ليعزى بنى إسرائيل فى فقدهم الملك والشريعة.

وكلمة البرقليط كلمة عبرانية، وتترجم فى اليونانية بيركليتوس والنصارى بحسب النطق يترجمونها باركليتوس. ومن المعلوم أن حرف السين فى اللغة اليونانية لا يضاف إلا إلى الأسماء وأن حروف المد وهى الألف والياء والواو فى اللغة العبرانية لم توضع إلا فى القرن الخامس الميلادى. وهذا يعنى أن بيرقليط اسم أحمد صراحة.

ويؤكد أن بيرقليط اسم أحمد: الأوصاف الواردة للاسم وهى تبكيت العالم على الخطايا...إلخ ويؤكده أيضا: أن النصارى يفسرون البيرقليط بالإله الثالث وليس فى التوراة والإنجيل إلا إله واحد (انظر كتابنا أقانيم النصارى).

فإن قيل: قد ذكره «البرقليط» فى الإنجيل بصفات غير هذه مما لا يطابق صفات محمد، فيحمل ما ذكرتموه عليه.

قلنا: مع المسامحة نقول لكم: إذا كان ما فى الإنجيل حق عندكم فيجب اعتباره ما أمكن، وحيث ذكر «البرقليط» تارة بما يوافق صفات محمد، وتارة بما يخالفها فاجعلوه من باب اللفظ المشترك والبرقليط الذى ذكرناه ﷺ والذى ذكرتموه اجعلوه من شئتم، ويحصل لنا المقصود. وقد بينت وجه دلالة هذا الفصل على المطلوب، وما عليه من سؤال وجواب فى التعليق على الإنجيل، فاكتفيت به هناك عن تكراره هاهنا. والله أعلم.

وأما قوله:«لعل قائلاً يقول: نزع اسمه منهما أو هكذا يقول. وأما جوابه عن ذلك بأن ظهور محمد إما أن يكون بخير أو شر. وعلى التقديرين يجب إبقاؤه ولا فائدة فى نزعه.

فجوابه: إن هذا إنما يصح أن يحتج به من علم منه العدل والإنصاف وطلب الحق وكمال العقل. واليهود والنصارى ليسوا كذلك حتى يصح احتجاجهم بهذا أما اليهود فإنهم تعدوا على أنبيائهم وبغوا عليهم وقتلوهم، وكفروا بالمسيح مع ظهور صدقه بالخوارق على يده لكل عاقل منصف. فكفرهم بمحمد ككفرهم بالمسيح. وإنكارهم لاسمه وصفته كإنكارهم لصفة المسيح المذكورة فى التوراة فى كلام إسرائيل لما جمع بنيه، وأخبرهم ما يكون منهم على ما سبق بيانه آنفاً فى الجواب عن صلب المسيح - لكن اليهود علموا من صفة محمد أنه يظهر بقوة وشوكة، لا يقدرون معها على قتله وصلبه - كما زعمتم وإياهم فعلوا بالمسيح - فغيروا اسمه وصفته فى التوراة لئلا يتحقق عنادهم بقيام الحجة عليهم من كتابهم ورأوا أن العناد بشبهة أولى منه بلا شبهة.

وأما النصارى فلأن الإنجيل الذى صرح فيه بذكر محمد ليس هذا الذى بأيديهم [١] بل هو كتاب نزل على المسيح من السماء كتوراة موسى وقرآن محمد ولكنه عدم فلم يظهر.

وأما الأناجيل التى بأيديهم فهى سيرة المسيح وحكاية ما جرى له، وفيها شئ من حكمه ومواعظه، فهو بمثابة ما نقل عن الأنبياء من كلام أنفسهم، كالأخبار المروية عن محمد - عليه السلام - وغيره من الأنبياء. وكذلك التوراة التى بأيدى اليهود اليوم [٢]، على أنا قد بينا أن فى فصل البرقليط من بشارة يوحنا ما يكفى فى الإشارة إلى ذكر محمد بصفته.

---

(١) هو الذى بيد النصارى الآن، لأن الأناجيل التى بأيديهم أقرتها المجامع النصرانية من قبل ظهور محمد ﷺ والمؤلف اعترف بذلك فى قوله:«على أنا قد بينا أن فى فصل البرقليط من بشارة يوحنا..».

(٢) والتوراة التى فيها ذكر لمحمد عليه السلام هى التى بيد اليهود الآن، لأنها أقرت رسمياً فى العالم من زمان عزرا الوراق، وكان قبل عيسى بما يقرب من خمسمائة عام.

وأيضـــــاً: فإن المسيح كان آية من آيات الله - سبحـانه - أضل بها من شاء مـن خلقه فعصمـهم. الله به مدة مقامه بين أظهرهم، فلمـا ارتفع عنهم، وقع فى دينهم الدخل والتلبيس من شياطين الجن والإنس، كما نبينه فى «الفوائد والتعليق على الإنجيل» وذكره هنا يطول.

وأيضاً: انضم إلى ذلك فى حق الطائفتين أن محمداً جاءهم بترك المألوف من دينهم وذلك شديد على النفوس لا يثبت له إلا كاملو العدل والعـقل، وقد بينا عدم العدل فى اليهود، وعدم العقل فى النصارى حيث اعتقـدوا أن الله خالق السموات والأرض خرج من بطن مريم ثم أسلم نفسـه للقتل والصلب ليـستنقـذ الخطاه فى بنى آدم، وقد كـان قادراً على استنـقاذهم بدون هذا التعب، وعقول تخيل لأهلها اختراع مثل هذا جديرة بأن تخيل لهم الاستمرار عليه حتى يحرفوا لأجله أسماء الأنبياء وينازعوا فى الحق ويعاندوه.

وحـاصل ما نقـول فى جـوابه: أن محمداً كـان ظهوره بخير عظيم وبركة عمـيمة ولكنهم غيروه حسداً له، واستبقاء للرئاسة فيهم، وغيرة عليها أن تخرج منهم وينالها غيرهم.

وإذا كان إخوة يوسف همـوا بقتل أخيهم يوسف ثم لما رفقوا به باعـوه على الكفار ورموه فى رق العبودية حتى لقى من مرارة التهم والسجن ما لقى حسداً له على ما ظنوه من تأويل رؤيا يجوز أن تقع وأن لا تقع مع كـونهم من صلب نبى معصوم، وهم مـعاشرون له صبـاح مساء، فما الـظن باليهود والنصارى البـغاة الجهال، وقـد مضى منهم الزبد، وبقى منهم الغثـاء وسفلة العالم وسقطهم فيما علموه بالوحى الإلهى.

وأيضاً إذا كانت «سارة» المرأة الصالحة المحفوظة بمعاشرة النبى المعصوم «إبراهيم» - صلوات الله عليه - قالت له: اخـرج بابن الأمة - تعنى إسماعيل ابن هـاجر - عنى لئلا يرث مع ابنى إسـحـاق [(١)]، كما نص عليه فى التـوراة غيرة منها أن يشارك ابنها فى رئاسـة أبيه، فما الظن باليهود والنصارى على ما عرف منهم؟

---

(١) النص: «فـقالـت لإبراهيم: اطرد هذه الجـارية وابنها لأن ابـن هذه الجارية لا يرث مع ابـنى إسحـاق» تك ٢١: ١٠.

وقد رد الله عليه بقـوله: «بإسحاق يدعى لك نسل وابن الجارية أيضاً سـاجعله أمة لأنه نسلك» تك ٢١: ١٢ - ١٣.

فقد ثبت أن إسماعيل وارث لأبيه فى النبوة. ويؤكد إرثه أن الله تعالى قال عنه لأبيه: «وأما اسماعيل فقد سمعت لك فيه، ها أنا أباركه وأثمره وأكثره كثيراً جداً. اثنى عشر رئيساً يلد وأجعله أمة كبيرة» تكوين ١٧: ٢٠.

فقد أثبت لإسمـاعيل بركة، والبركة يفسرونهـا بالملك والنبوة. وقد نبهت التوراة على قيـام نبى من إخوة اليهود وهم بنو إسمـاعيل لتحقق البـركة فيـهم فى هذا النص: «يقيم لك الرب إلهك نبيـاً من وسطك من إخوتك مثلى له تسمعون. . . إلخ» تثنية ١٨: ١٥.

وأما قوله: «لم لم ينزع أسماء الأنبياء الذين كان يخبر بعضهم ببعض سابقهم بلاحقهم كيحيى ابن زكريا، ولم لم ينزع اسم الشيطان والدجال» [(١)].

فالجواب: أن الفرق بين أولئك الأنبياء ومحمد عليهم السلام من وجهين:

أحدهما: أن موسى لم يأت بعده نبى إلا بتقرير أمر التوراة ومتابعتها، فكانوا فى المعنى نواب موسى وخلفاءه، كالتلاميذ الاثنى عشر لعيسى، ومحمد عليه السلام جاء بنسخ الشرائع[(٢)] كلها وأحكام التوراة والإنجيل وغيرهما، واستئناف شريعة مبتدأة من عند الله. ولهذا لما جاء المسيح بإبطال السبت وأشياء مما تخالف حكم التوراة تعصبوا عليه وقتلوه - كما زعمتم وإياهم.

الوجه الثانى: أنهم كانوا يعلمون أن أولئك الأنبياء ضعفاء لا شوكة لهم فلم تكن لهم حاجة إلى نزع أسمائهم، بل إن رأوا منهم ما يوافقهم وإلا قتلوهم كما فعلوا بيحيى وزكريا والمسيح وغيرهم من الأنبياء - كما حكوا.

ومحمد - عليه السلام - علموا أنهم لا يقدرون عليه، كما قدروا على غيره، فنزعوا اسمه ليصير شبهة فى خلافه - كما سبق.

قال: وفى سورة النور: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ**﴾ وفى سورة الفرقان: ﴿**وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا**﴾ وفى سورة الروم: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ**﴾ وفى سورة فاطر: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ**﴾ وفى سورة الأنبياء: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾ وهذا بين التناقض، والكذب لازم فى إحدى القضيتين وخلاف هذا فى التوراة، حيث يقول: إن الدواب خلقت من التراب والإنسان من الماء، وخلاف ذلك أيضاً فى الوجود، إذ بعض الأشياء مخلوقة من الأرض وبعضها من الماء.

قلت: الجواب: أنه لا تناقض فى هذا ولا كذب - بحمد الله - عند من عرف وتبين ذلك ببيان معنى كل «آية» على انفرادها، ثم بيان الجمع بين الجميع.

أما قوله: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ**﴾ [(٣)] فنقول: الدابة فى وضع اللغة كل ما دب

---

(١) الدجال اسم وضعه النصارى فى الأناجيل للتشويش على نبوة محمد ﷺ ويعنون به محمداً ﷺ.

(٢) شريعة موسى كانت ناسخة لما قبلها من الشرائع ولم يأت بعد موسى ناسخ لشريعته إلا محمد - عليهما السلام - والإنجيل معناه: البشرى المفرحة. وفيه: أن يعمل أتباع عيسى - عليه السلام - بأحكام التوراة، حتى يأتى النبى المبشر به، فيسمعون له ويطيعون.

(٣) النور ٤٥.

ودرج. وفى عرف الاستعمال اللغوى: مختص بدواب الأربع كالفرس ونحوه، فإن حمل لفظ الدابة على هذا المعنى العرفى فلا إشكال فى أنها من ماء، وهو الماء الذى ينزله الذكر فى الأنثى وتنزله هى عند الوقاع.

وإن حمل على الوضع اللغوى فالجواب من وجوه:

أحدها: أن «من» فى قوله «من ماء» للسببية بمعنى أن للماء مدخلاً وتأثيراً بحقيقتة أو بما هو من طبيعته فى وجود كل دابة. وهذا صحيح. فإن كل دابة هى حيوان، وكل حيوان لابد فيه من رطوبة مائية بها تتقوم حياته، فيدخل فى ذلك العقارب والخنافس، ونحوها من الحشرات التى يقال إنها تتولد من التراب، لأنها وإن كانت متولدة من التراب إلا أنها لا تستغنى عن رطوبة، هى من طبيعة الماء تقوم حياتها.

الوجه الثانى: أن نقول فى الدابة وضعاً ما قلناه فى الدابة عرفاً، وهو أن سائر أشخاصها مخلوقة من «ماء» الوقاع، لأن فيها ذكوراً وإناثاً قطعاً، ولا فائدة للصنفين المذكورين إلا التناسل المعتاد بين سائر أصناف الحيوان، وما يقال: من أن بعض الدواب تخلق من التراب، فلا شك أنه قد قيل، ولكنا لم نشاهده فلا يقلد فيه. ولا عليه دليل قاطع من جهة العقل، فإن شاهدناه أجبنا حينئذ بحسب ما ينبغى.

والذى رأيته فى هذا: ما ذكر فى تواريخ الأولين: أن الملك «سنحاريب» رأى فى منامه أن عقرباً صعدت على سريره فلدغته، فوقع عنه. فاستدعى بعض المعبرين فسأله عن رؤياه، فقال له: إنها تدل على أنه يغلب على ملكك رجل لا أصل له، لأن العقرب لا أصل لها، وإنما تخلق من التراب، فكان تأويله أن غلب فرعون على سنحاريب وأخذ ملكه، ولم يكن لفرعون أصل فى الملك وإنما كان أبوه راعى غنم. هكذا قيل. لكن فى هذا مناقشات كثيرة لا يعتمد عليها معها.

الوجه الثالث: إن ثبت أن بعض الدواب مخلوقاً من غير الماء، كان قوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾ عاماً مخصوصاً بذلك، أى أنه أطلق العام وأراد الخاص وهو كثير كقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [1] وخص بالعقل ذاته وصفاته تعالى.

وقوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [2] - يعنى الريح العقيم - وخص بالعقل السموات والأرض وغيرهما مما لم تدمره. وقوله ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [3] - يعنى بلقيس - وخص بالعقل ما

(١) الزمر ٦٢.

(٢) الأحقاف ٢٥.

(٣) النمل ٢٣.

لم تؤته من ملك سليمان وغيره. والتخصيص لازم فيما حكاه الخصم من قوله فى التوراة. إن الدواب خلقت من التراب [١]، لأنا نقول: أى الدواب تريد؟ إن أردت مجموع جنسها أولاً وآخراً فى جميع أزمنة الوجود فهذا يكذبه العيان، لأنا نشاهد الدواب تتكون من ماء الذكر والأنثى. وإن أردت أنواع جنس الدواب الأول التى هى لأنواعها كآدم لنوع البشر، وهو المراد، لأن هذا الكلام فى سفر الخليقة، وهو إنما يذكر فيه أوائل الموجودات، وحينئذ يلزم التخصيص إن أريد باللام فى «الدواب» الاستغراق. وإن أريد العهد يعنى أوائل أنواع الدواب من التراب. والقرآن تضمن أن كل دابة خلقت من «ماء» فيخص أحد الكتابين الآخر، إن سلمنا صحة التوراة، وإلا لم يلزمنا ما فيه، بناء على ما سبق.

وأما قوله: ﴿خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾ [٢] فإن حملنا لفظ (الدابة) على المعنى الوضعى دخل فيه البشر، واتفقت الآيتان، وإن حملناه على العرفى لم يتناول البشر، وكان فى هذه الآية مفرداً بالذكر على وفق ما ذكر فى الدابة من الخلق من الماء، والمراد أنه خلق الإنسان من الماء يعنى «منى» الزوجين، وهو مشاهد.

وأما قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [٣] فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن «من» فيه للسببية والتقرير ما سبق فى الوجه الأول من جواب قوله **﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾** وأيضاً: فإن حياة كل حى إما كاملة كحياة الإنسان وغيره من الحيوانات، أو قاصرة كحياة الزرع والنبات، وكل ذلك لابد فى تحقق حياته من الماء على ما هو مشاهد.

الثانى: أن كل حى مخلوق من ماءالوقاع كما سبق فى الوجه الثانى من جواب الآية المذكورة ويمكن أن يحمل على إرادة الخاص بالعام كما سبق فى الوجه الثالث هناك على تقدير أن يثبت أن من الأحياء ما ليس من الماء.

وأما قوله ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [٤] فالمراد خلق أباكم - يعنى آدم - من تراب بناء على نص الله علينا فى كتابه، وأجمع عليه المسلمون من أن آدم خلق من تراب، وإنما خاطبنا بذلك، لأنا نسل آدم وولده، وحيث كنا كامنين فيه بالقوة كان خلقه من تراب كخلقنا من تراب، وإذ تقرر الكلام على الآيات مفردة ظهر وجه الجمع بينهما وأن لا تناقض فيها.

فقوله فى سورة الروم: **﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾** يعنى أصلكم وأباكم آدم، وقوله فى الفرقان: **﴿خَلَقَ مِنَ مَاءٍ﴾** يعنى المنى من الذكر والأنثى **﴿بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾** وهو لا ينافى الخلق

(١) التكوين ١ : ٢٤.

(٢) الفرقان ٥٤.

(٣) الأنبياء ٣٠.

(٤) فاطر ١١ والروم ٢

من تراب، لأن المخلوق من الماء غير المخلوق من التراب - على ما بيناه - ويدل عليه ما فى سياق آية فاطر حيث يقول: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [١].

أى خلق أباءكم آدم من تراب ثم خلقكم منه ومن غيره من ذريته من نطفة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ﴾ يعنى آدم ﴿مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ أو يكون المراد الإنسان ذريته خلقوا من سلالة وهى المنى المستل من الأصلاب لكن أصل تلك السلالة من طين باعتبار آدم ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ﴾ يعنى الإنسان غير آدم ﴿نُطْفَةً﴾ وهو المنى ﴿فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ وهو الرحم ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ [٢] الآية.

وقوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾ ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ قد سبق وجه المراد منهما. فحصل من ذلك: أنه لا تناقض فى هذه الآيات، ولا كذب.

وأما قوله «هذا تناقض، والكذب لازم فى إحدى القضيتين» [٣] فهذا قول من لا يعلم ما التناقض؟ ولا ما الكذب؟ فإن التناقض هو تقابل القضيتين بالسلب والإيجاب مع اتفاقهما فى الجزء والكل والقوة والفعل والشرط والزمان والمكان والإضافة، ومتى اختل شئ من ذلك أمكن الجمع ولم يلزم التناقض، وأين اتفاق هذه الآيات كلها فى هذه الأمور؟. والله أعلم.

* * *

قال: وفى سورة الحج ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [٤].

وذكر ما حكاه ابن عطية وغيره فى التفسير [٥] من أن النبى ﷺ كان يتمنى أن يتبعه قومه

---

(١) فاطر ١١.

(٢) المؤمنون ١٢.

(٣) التوراة تصرح بأن آدم مخلوق من التراب (تكوين ١: ٢٤و٢٦).

(٤) الحج ٥٢.

(٥) خالف ابن عطية كثيرون من المفسرين، ففى القرطبى عن القاضى عياض «إن هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه بسند صحيح سليم متصل: ثقة. وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم، ويقول القرطبى نفسه: «الأحاديث المروية فى نزول هذه الآية ليس منها شئ يصح. وكان مما تموه به الكفار على عوامهم قولهم: حق الأنبياء ألا يعجزوا عن شئ، فلم لا يأتينا محمد بالعذاب، وقد بالغنا فى عداوته؟ وكانوا يقولون أيضاً: ينبغى أن يجرى عليهم سهو وغلط، فبين الرب - سبحانه - أنهم بشر، والآتى بالعذاب هو الله تعالى على ما يريد، ويجوز على البشر السهو والنسيان والغلط إلى أن يحكم الله آياته وينسخ حيل الشيطان» أ . هـ

ويؤثر هدايتهم، ولكثرة تمنيه ذلك ألقى الشيطان على لسانه فى تلاوة سورة النجم حين قال: (ومناة الثالثة الأخرى: تلك الغرانيق العلى، إن شفاعتهم لترتجى) ففرح المشركون وقالوا: قد ذكر آلهتنا بخير فلانوا له وكفوا عن أذاه وأذى أصحابه، فاتصل بمهاجرة الحبشة - الهجرة الأولى - أن قريشاً أسلمت، فجاءوا فوجدوا ما ألقاه الشيطان قد نسخ وعادت قريش إلى غلظتها وشقاقها، فعاد الذين جاءوا من الحبشة إليها. وذلك سبب الهجرة الثانية.

ولما علم النبى ﷺ أن ما كان قاله من مدح الأصنام من إلقاء الشيطان اغتم لذلك فأنزل الله - سبحانه - تسلية له: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ**﴾ الآية.

قال: فتضمنت هذه القصة باطلين:

أحدهما: الافتراء على الرسل فى وصفهم بهذه المثلية من أن الشيطان تلبس عليهم فى وحى الله - سبحانه - بما يقع به الغواية والإضلال للناس، وحاشا الأنبياء من أن يكون للشيطان عليهم سلطان، خصوصاً فى تخليط الوحى عليهم.

والثانى: إخباره بأن للأصنام شفاعة، ومدحها بذلك ثم ذكر حديثاً زعم أن البخارى ذكره فى باب العيدين ولم أجده فيه - فلعله قلد فى نقله غيره، لكن الحديث صحيح فى الشريعة. عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال: «إن الشيطان عرض لى فى الصلاة ليقطعها علىَّ، فأمكننى الله منه، ولقد هممت أن أوثقه إلى سارية حتى يصبحوا فينظروا إليه. فذكرت قول سليمان: «رب هب لى ملكاً لا ينبغى لأحد من بعدى».

قال: «فمن له هذا السلطان على الشيطان، كيف يتسلط عليه الشيطان فيعبث به هذا العبث، ويخلط عليه الوحى؟» قال: «وقد تضمن الحديث أن الشيطان متجسم. لقوله: «هممت أن أربطه إلى سارية، وهذا باطل لأن الشيطان بسائط مجردة عن المادة كالملائكة والنفوس. وهذا قول الأنبياء والفلاسفة».

هذا ما ذكره فى هذا السؤال.

والجواب عنه: أما قصة إلقاء الشيطان على لسانه. ما ذكر فى سورة النجم فقد استفاض نقلها بين الأمة [1]، ورواها الثقات ويدل على صحتها ما رواه البخارى والترمذى وصححه عن

---

(١) استفاض نقلها بين العلماء الذين لا يخافون الله واستفاض ردها بين الراسخين فى العلم، وكيف لا ترد؟ وقد أجمعت الأمة فيهما طريقة البلاغ على أن النبى ﷺ معصوم فى البلاغ عن الإخبار بشئ بخلاف ما هو عليه من الله لا قصداً ولا عمداً، سهواً أو غلطاً.

عكرمة عن ابن عباس: «سجد الرسول ﷺ فى سورة النجم فسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس».

قلت: فسجود المشركين كان السبب المذكور لأنهم ظنوا أنه قد وافقهم بمدحه آلهتهم وصار الدين واحداً، أو أنهم سجدوا لآلهتهم إعظاماً لما سمعوا من مدحها. وأما الجن فلعلهم جاءوا يستمعون القرآن كما حكى عنهم فيه، ولا محذور فى هذه القضية بوجه من الوجوه لأن الأنبياء فى الحقيقة بشر يجرى عليهم الخطأ والنسيان ويتطرق عليهم الشيطان [١].

وقد اختلف العلماء فى أنهم معصومون من المعاصى مطلقاً أو من الكبائر فقط أو منها عمداً أو من الصغائر كذلك؟ وجوز بعض الناس عليهم الكفر بناء على أن مطلق المعصية جائز عليهم وهى كفر، فى خلاف كبير، لكن اتفقوا على أنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الوحى بحيث لا يلحقهم فيه خطأ، وإن لحقهم فيه خطأ بسهو منهم أو تلبيس من شيطان إنسى أو جنى، نبهوا عليه، ولم يقروا عليه، وهكذا جرى فى هذه القصة، وأخبر الله أنه يحكم آياته وينسخ ما يلقى الشيطان.

وأما تشنيعه بقوله «حاش الله ومعاذ الله أن يتسلط الشيطان على الأنبياء بمثل هذا» فلعمرى أن هذا ليس غيرة منه على الأنبياء ولا تعظيماً لهم. فإن اضطرابه فى هذا الكتاب بين الفلسفة والشرع يدل على أنه محلول الرابطة بالكلية أو مذبذب لا إلى هذا ولا إلى هذا. ولكن عناداً للإسلام كما قيل:

وما من حبه يحنوا عليه   ولكن بغض قوم آخرينا

ولعمرى أن منصب الأنبياء محفوظ، ولكن هذا أمر جائز عليهم عقلاً، ولسنا نعطيهم ما ليس لهم ولا هم يرضون بذلك.

ولهذا قال نبينا ﷺ: «لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى بن مريم» يعنى حيث اتخذوه إلهاً، ولكل واحد رتبة لا يتجاوزها فرفعه عنها إفراط ووضعه عنها تفريط. أما جواز ذلك عليهم عقلاً فلأنه لا يلزم منه محال لذاته ولا لغيره. وأما جوازه شرعاً فثبت فى شرعنا: أن إبليس سلط على آدم فأخرجه من الجنة، وما ذكر فى التوراة من أن الحية أغوته [٢] لا ينافى ذلك. لأن إبليس دخل فى فم الحية إلى الجنة فأغواه [٣].

---

(١) إنهم معصومون من الخطأ فى تبليغ كلمات الله.

(٢) التكوين ٣: ١.

(٣) هذا التوفيق لا مبرر له، لأن دفاعنا عن التوراة - إن بذلنا قصارى الجهد - لا يجدى لكثرة الاختلافات فيها

وورد فى الآثار: أن موسى لما ذهب لمناجاة ربه على الجبل كان إبليس يدور حوله، فقال له بعض ملائكة الرب: ويحك إبليس بم تطمع من موسى وهو فـى هذا المقام؟ قال: بم طمعت به من أبيه، حين أخرجته من الجنة [١].

وسلط على أيوب حتى أتلف جسده وماله امتحاناً من الله له بالصبر [٢] وسلط بعض الشياطين على سليمان فأخذ خاتمه وألقاه فى البحر بعد أن ألقى عليه شبه سليمان، فجلس على كرسيه أياما [٣] وذلك تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [٤]. وكان سليمان مسلطاً على أصناف العالم.

---

(١) هذا الأثر من الإسرائيليات. (٢) انظر سفر أيوب. (٣) هذا الخبر من الإسرائيليات.

(٤) ص ٣٤ واعلم أن المؤلف رحمه الله ساير بعض المفسرين فى قولهم: إن الشيطان أخذ خاتم سليمان عليه السلام وجلس على كرسيه ووطء نساءه. وهذا من الخرافات التى جاءت بها كتب التفاسير، وقد تجرأ كثير من العلماء على نقد هذا الخبر، والتمسوا تفسيرات لفتنة سليمان، ففى تفسير فخر الدين الرازى: أن سليمان ابتلى بمرض شديد، ضنى منه، حتى صار لشدة المرض كأنه جسد، أو جسم بلا روح «ثم أناب» أى رجع إلى حالة الصحة. ذكر ذلك عنه صاحب قصص الأنبياء الشيخ عبد الوهاب النجار. وفى القرطبى: «وقيل: إن الجسد كان سليمان نفسه، وذلك أنه مرض مرضاً شديداً حتى صار جسداً، وقد يوصف به المريض المضنى، فيقال: كالجسد الملقى».

ويقول الشيخ النجار:

«أقول: وعندى وجه لم يذكره أحد من العلماء. وهو أن كرسى داود إنما هو كرسى سليمان. لأن داود كان يرشح سليمان الملك والجلوس على كرسيه. وقد قام أبشالوم بن داود وثار على والده وانتزع الملك من داود وجلس على الكرسى – الذى هو فى الواقع كرسى سليمان – وهرب منه داود إلى شرق الأردن، وسرح الجيوش لمقاتلته، وباشر أبشالوم الحرب بنفسه، فقتل أبشالوم إذ مر به بغلة تحت بطعة فتعلق فى أغصانها من شعره فأتى رئيس الجند يوآب وقتله، وعاد سليمان إلى كرسيه بعد أن تزعزع بفعل أخيه أبشالوم. وتضرع إلى الله وساله ملكاً لا ينبغى لأحد من بعده.

لا شك فى أن سليمان فى تلك البرهة كان يعتقد اعتقاداً جازماً لا شك فيه: أن الكرسى الملكى أفلت من يده، ولا راد له سوى الله تعالى، فاستغفره تعالى لما قد أسلف من هواجس نفسية لا يخلو منها من كان مثله فى سن الصبا» أ . هـ

وعندى أنا تأويل لفتنة سليمان عليه السلام شبيه بما ذهب إليه الشيخ النجار، وفى اعتقادى أنه أقرب إلى الصواب مما ذهب إليه. ففى الأصحاح الحادى عشر من سفر الملوك الأول أن سليمان أحب نساء لسن من بنى إسرائيل، وكانت له سبع مئة من النساء والسيدات وثلاث مئة من السرارى. وتذكر التوراة أن نساءه أملن قلبه، ولم يتبع الرب تماماً كداود أبيه – ونحن ننزه سليمان عن ذلك – وتذكر التوراة أن الرب أقام خصماً لسليمان هو «مدد الأدومى» وخصماً آخر هو «رزون بن أليداع» وخصماً آخر هو «يربعام بن ناباط» وهؤلاء الخصوم ناوئوا سليمان فى حياته، وأخذ يربعام من مملكة سليمان عشرة أسباط بعد موته، وترك لابن سليمان سبطان يحكم عليهما.

وبهذا يحصل الجواب عما ذكره فى سياق حديث البخارى.

وقوله فيما سيأتى من كلامه: «هذا من الخرافات التى جاء بها القرآن» دعوى مجردة عامة مستندة فيها سكوت التوراة وكتب الأوائل عنها، وذلك فى الحقيقة استدلال على نفى العلم الوجودى بالجهل العدمى، وهو قلة معرفة بالمناظرة.

وقد صح عندكم فى الإنجيل: أن المسيح لما اعتمد يوحنا المعمدان سلط عليه الشيطان امتحاناً له. فقال له: «إن كنت محفوظاً فالق نفسك أعلى هذا الهيكل. فقال له: مكتوب لا تمتحن ربك. وقال له: تسجد لى وأعطيك ممالك العالم كلها - وكانت قد رفعت له - فقال له يسوع: مكتوب أعبد ربك وحده» (١).

معنى القصة هذا. وإذا جاز أن يتعرض الشيطان للأنبياء ويسلمون منه، فما المانع من أن يتعرض لهم، وينال منهم. بل هذا ألزم عليكم. لأن المسيح عندكم هو الله أو ابن الله، وقد عارضه الشيطان حتى لقى منه شدة على ما أشار إليه الإنجيل، أو صرح به، فالأنبياء لا يبعد أن ينال منهم، ثم يتداركهم الله بعصمته. وقد سحر نبينا محمداً ﷺ بعض شياطين اليهود حتى أثر ذلك فى أفعاله، ثم شفاه الله من ذلك، وأنزل عليه المعوذات (٢).

وبالجملة. الأنبياء بشر، والبشر عرضة لهذه الآفات وغيرها. ثم يتدارك الله بعصمته من شاء. وإذا كان إلهكم المسيح سلط عليه شياطين اليهود، الذين كيدهم دمر كيد الشيطان الحقيقى بكثير، فصلبوه وأهانوه ودفن ثم بعث بعد ثلاثة أيام - على زعمكم - فكيف لا يتطرق على الأنبياء الذين هم دون رتبة الألوهية بكثير شيطان الجن الذى هو أقوى كيداً من شياطين الإنس بكثير؟ هذا مما لايحله عاقل ولا عادل.

ثم نقول لهذا الخصم: ما نرى مثلك فى تنزيهك للأنبياء عما ذكرت إلا ما حكى عن بعض النساء الخفرات أنها مرت على رجال فاستحيت منهم، فكشفت ثوبها عن استها حتى غطت وجهها، وكرجل قال لرسوله: إذا وصلت إلى فلان فسلم لى عليه وصك لى قفاه. فإنك تنزه الأنبياء عن أن يتعرض لهم الشيطان تعرضنا مأمون العاقبة متداركاً بالعصمة الإلهية. ثم إنك تصدق ما فى التوراة من أن روبيل بن يعقوب وطئ سرية أبيه، ونجس فراشه (٣).

---

(١) متى: ٤ :١ - ١٠.

(٢) أنكر كثير من العلماء أن النبى سحر - وإنكارهم فى موضعه لان الله تعالى يقول عنه: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]ولو صدقنا سحر النبى ﷺ، لجاز الشك فى الوحى، إذ من المحتمل أن يترك من الوحى شيئاً، أو يتهاون فيه، وهذا هو غرض واضعى الحديث.

(٣) التكوين ٣٥: ٢٢

وأن يهـــوذا [١] وجد كنته زوجـة ابنه على الطريق فى صورة زانية، فزنـا بها بجدى، ثم رهنها به خاتمه وعمامتـه وقضيبا كان فى يده، ثم إن لما ظهر حملها أمر بحرقـها فلما عرفته أن الحمل منه وأرته العـلامة أمر بتـركها. وأن «شكيم» زنا بـبنت يعقوب، ثم خطبـها، وأن ذلك أغضب إخـوتها حتى خدعـوهم باقتراح الختـان عليهم، ثم دخلوا وهم مرضى من ألم الخـتان فـقتلوهـم، وأخذوا أمـوالهم [ط]. وأن لوطا لما نجا من عـذاب قومه أسـقته ابنتاه الخـمر، ثم ضاجعتاه فوطئهـما فأحبلهما [٣]. وهذا منصوص مصـرح به فى التوراة التى بأيديكم وأنتم مع ذلك تحتـجون علينا بما فـيها. وهذه حكايات - والله - يتنزه سـوقة الناس ورعـاعهم وأراذلهم عنها. بل عما هو دونـها ،وأنتم تنسبونها إلى الأنبياء. فلعـن الله من قال ذلك، ومن يصدقه، فما أسرع ما نسيتم العدل والإنصـاف الذى أمركم به المسيح فى الإنجيل. لقد أطعتموه فى ذلك كمـا أطاعته اليهـود حيث فعلوا به مـا فعلوه من الإهانة والصلب، فعلـيكم جميعـاً من الله ما تستحقونه.

فإن صدقت بما فى التوراة من هذا الهذيان فيكفيك ذلك جهلاً وحمقاً وقلة عقل، وسخافة رأى وزندقة حـيث تنسبـون الأنبيـاء المعصـومين المعظمـين إلى المكر والخداع والزنا بـالأجانب وبالبنات وسرارى الآباء، وإن لم تصدقوه، فكيف تحتجون علينا بكتب فيها مثل هذا الفشار؟

وقوله: «تضمنت هذه القصة باطلين. أحدهما: نسبة الرسل إلى هذه المثلية والافتراء عليهم بذلك».

قـلـنـا: قد بينا أن هذا لا غضاضـة عليهم فيه، وليس هذا افتراء عليـهم لأنه نبى معصوم مثلهم. وقد أخبر عنهم بما أوحى إليه.

وأما الباطل الثـانى وهو إخباره بأن للأصنام شفاعة فليس ذلك من إخـباره، وإنما الشيطان أخبر به على لســانه. وقد بينا أن لا محذور فى ذلك، ثم نسخه الله. وإنما كـان يتجه القدح أن لو لم ينسخ واستمر، لكنه لم يستمر بحمد الله.

وفسر بعض العلماء إلقـاء الشيطان فى أمنيته وعلى لسانه بأنه نطق ما نـطق به مقارناً لنطقة

---

(١) التكوين ٣٨.

(٢) الأصحاح الرابع والثلاثون من التكوين.

(٣) الأصحاح التاسع عشر من التكوين

فاشتبه صوته بصوته. وهو أول ما يقال. وبهذا يكتفى المحذور بالأصالة جداً، ثم بينه هاهنا لدقيقة، وهى أن قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ لا يقتضى كل رسول ونبى تمنى، وألقى الشيطان فى أمنيته بل يقتضى أن من وجد منه التمنى كما وجد منك «ألقى الشيطان فى أمنيته» كما ألقى فى أمنيتك وذلك لأن الإلقاء وقع فى جواب إذا الشرطية التى ينتفى مشروطها لانتقاء شرطه، فحينئذ نقول: قد يوجد التمنى من بعض الأنبياء فيوجد الإلقاء من الشيطان وقد لا يوجد التمنى فلا يوجد الإلقاء. هذا مقتضى الآية لفظاً.

أما عقلاً فيقتضى أن كلهم تمنوا، وكلهم ألقى فى أمنيته لأن الله سبحانه بعثهم رحمة للخلق، فمن المحال عادة أن نبياً يبعث إلى أمة، ولا يتمنى رشادها وهداها واتباع ما جاء به من الحق، وترك هواها.

وأما قوله فى حديث البخارى: «من له هذا السلطان على الشيطان؟ كيف يعبث به الشيطان هذا العبث؟» فقد سبق جوابه عند ذكر عبث الشيطان بسليمان، ونزيد هاهنا بأن نقول: هو وإن كان له على الشيطان هذا السلطان لكن يجوز أن يسلط عليه الشيطان بإذن الله لحكمة. وقد بين الله سبحانه الحكمة فى ذلك حيث يقول: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ يعنى الكفار والمنافقين كانوا قد أيسوا من محمد أن يعبد آلهتم أو يسكت عن ذمها، وقد ضجر بعضهم وهم أن يدخل فى الإسلام فألقى الشيطان على لسانه مدح الأصنام ليظنوا أنهم منها على شئ فيتمسكوا بعبادتها، وأن لها قدراً عند محمد، فيطمعون فى إجابته إلى عبادتها أو الكف عنها، فأمسك من كان أراد الدخول فى الإسلام عنه بهذا السبب، حتى مات كافراً، وظنوا أن رجوع محمد عن مدحها بعد إلقائه على لسانه عناد لها ورجوع عن الحق فى أمرها. وهذه الآية من أكبر الأدلة على إثبات القدر. وسيأتى عند ذكر هذا الخصم له.

وأما قوله: «تضمن هذا الحديث أن الشيطان متجسم».

قلنا: نعم. وقوله هذا باطل وهو أن الشياطين بسائط مجردة عن المادة .

قلنا: أعن المادة العنصرية الكثيفة التى هى كمواد الآدميين؟ أو عن المادة مطلقاً؟ الثانى ممنوع. والأول مسلم فإن لهم مادة لطيفة، وكذا الملائكة فإن الشياطين خلقوا من نار، والملائكة من نور، كما صح فى السنة النبوية. ثم كيف يصح دعوى تجردهم عن المادة مطلقاً. وقد ذكر فى الأناجيل فى نحو عشرين موضعاً. منها: أن المسيح كان يخرج الشياطين من الناس، وأن

بعض الشياطين استغـاث منه، وقال: «مالنا ولك يامسيح بن الله» [١] وأنه أخرج الشـياطين فى بعض المرات إلى قطيع خنازير فأخـذوها حتى رموها فى البحـر فغرقت [٢]، وأنه أخـرج من «مريم المجـدلية» سبع شيـاطين، ولذلك لازمت خدمتـه حتى مات، وكـانت أول من رآه بعد قيامه من الأموات. وبشـرت به التلاميذ [٣] فهل يصح عند عاقل أن يدخل فى الحيوان ويخرج منه ويستغيث ويصوت إلا جسم؟

وأما قوله: إن هذا هو قول الأنبـياء والفلاسفة. فهو كذب ، وافتـراء على الطائفتين، أما على الأنبياء فلأن إبراهيم وإسـحق ويعقوب كانوا يرون الملائكة أجسامـاً. وقد صرح فى التوراة أن «يعقوب» لما عاد من «حوران» إلى «كنعان» عـرض له عند قرية «بالق» رجل فصارعه إلى أن أسفر الصبح، وقال له فى آخر القصة: «أنت إسرائيل لأنك قاومت الملاك والرجل[٤]». فنقول: هذا إمـا [٥] ملاك أو شيطان، وأيهما كان، بطلت دعـوى هذا فى أن ما ذكره مذهب الأنبياء. لكنى رأيت بعض النصـارى قد تدمغ وزعم أن المصـارع ليعـقوب هنا كـان هو الله، وهذا رأى المجانين، وهو نظير قولهم إن المسيح هو الله، وبذاك استدل على هذا، يعنى: أن الله سبحانه لا يظهر للناس حتى يتـأنس بهم، ويظهر فى مظاهرهم. وأما على الفلاسفـة فلأنهم يزعمون: أن الملائكة قوى الأفلاك، والشياطين قوى النفوس الأمارة والله أعلم.

* * *

قال: «ولقد نقل فى أخباره عن ملك سليمان خرافات. أفصح بها القرآن من ذلك فى سورة النمل: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ و﴾ [٦] إلى قوله : ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وذكر كلاما يتعلق بتفسير ذلك عن ابن عطية حكاه عن ابن سلام وابن عباس وغيرهما.

ثم قال: «فانظر بعقلك أيها المسترشد إلى هذه الحكاية، وما تحتوى عليه من الأمور التى لو

---

(١) الأصحاح الخامس من إنجيل مرقس

(٢) مرقس ٥ .

(٣) «وبعد ما قام باكراً فى أول الأسبوع ظهر أولاً لمريم المجدلية التى كان قد أخرج منها سبعة شياطين» (مرقس ١٦: ٩).

(٤) الأصحاح الثانى والثلاثون من سفر التكوين.

(٥) المصارع ليعقوب ملك من الملائكة لأنه فى سفر هو شع عن يعـقوب: «فى البطن قبض بعقب أخيه، وبقوته جاهـد مع الله، جاهد مع الملاك وغلب بكى واسـترحـمه. وجـده فى بيت إيل، وهناك تكلم مـعنا» (هو ١٢: ٣ - ٤).

(٦) سورة النمل ١٦ وما بعدها.

كانت لسليمان أو بعضها لسبق ذكر ذلك فى المصاحف لأنها من العجائب التى تتوفر الدواعى على نقلها. فعلم أن تلك خرافات موسوسة».

قلت: أما ما ذكره ابن عطية وغيره من المفسرين فلسنا بصدد الجواب عنه، لأنا لسنا على يقين من صحته، وهم ليسوا معصومين [١] وإنما نحن بصدد الجواب عن القرآن الكريم، الصادر عن المعصوم، على لسان المعصوم بواسطة المعصوم.

والجواب: إن ما ذكر فى سورة النمل وغيرها من سور القرآن من الحكايات والقصص والعجائب ممكن أخبر به الصادق [٢]، وكل ممكن أخبر به الصادق فهو حق واقع. فما ذكر فى سورة النمل وغيرها حق واقع أما إمكانه فلا نزاع فيه من سمعه من العقلاء. إذ الممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه محال.

وأما كون الذى أخبر به صادق فلوجوه:

أحدها: ظهور المعجزات الخوارق على يديه. وسنذكرها وبرهان إثباتها فيما بعد، عند قدحك فى القرآن فى شرط المعجز.

الثانى: ما اشتهر من أن قريشاً ما كانت تسميه منذ كان صبياً حتى ادعى النبوة إلا «الأمين» وإنما كذبوه فيما بعد ذلك، لكونه أخبرهم بحقائق إلهية لم تدركها عقولهم. وذلك جهل منهم بأحكام الشرائع. وأنت قد قدمت عند بيان ضرورة النبوة: أن العقل لا يستقل بمعرفة الحقائق الإلهية، بدون تأييد إلهى، ولتكذيب اليهود للمسيح، وكان صادقاً.

الثالث: الطريق التى استدل بها« هرقل» ملك الروم على صحة نبوته. وأنا أسردها بكمالها تكميلاً لفائدتها:

قال البخارى: حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع، قال: أخبرنا شعيب عن الزهرى، قال:

---

(١) قول المؤلف رحمه الله: إنه ليس على يقين من صحة كلام المفسرين، وهم ليسوا معصومين: قول حسن. ولماذا لم يمش فى كل الردود عليه؟

(٢) أخبرت التوارة عن عجائب سليمان والنصرانى يغالط، والمؤلف لم يكلف نفسه أن ينظر فى التوارة. ومن نصوصها: «وسمعت ملكة سبأ بخبر سليمان لمجد الرب، فأتت لتمتحنه بمسائل. فأتت إلى أورشليم بموكب عظيم جداً بجمال حاملة أطياباً وذهباً كثير جداً وحجارة كريمة وأتت إلى سليمان وكلمته بكل ما كان بقلبها، فأخبرها سليمان بكل كلامها. لم يكن أمر مخفياً عن الملك لم يخبرها به فلما رأت ملكة سبأ كل حكمة سليمان والبيت الذى بناه، وطعام مائدته ومجلس عبيده وموقف خدامه وملابسهم وسقاته ومحرقاته التى كان يصعدها فى بيت الرب لم يبق فيها روح بعد.. إلخ» (الملوك الأول ١٠ وأخبار الأيام الثانى ٩).

أخبرنى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره، أن أبا سفيان ابن حرب أخبره:

أن هرقل أرسل إليه فى ركب من قريش، وكانوا تجار بالشام، فى المدة التى كان رسول الله ﷺ حاد فيها أبا سفيان وكفار قريش، فأتوه وهم بإيلياء، فدعاهم فى مجلسه وحوله عظماء الروم، ثم دعاهم ودعى بالترجمان. فقال: أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذى يزعم أنه نبى؟ فقلت: أنا. قال: أدنوه منى، وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره. ثم قال الترجمان قل لهم: إنى سائل عن هذا الرجل، فإن كذبنى فكذبوه، فوالله لولا الحياء من أن يؤثروا على كذباً لكذبت عنه. ثم كان أول من سألنى عنه أن قال: كيف نسبه فيكم؟ قلت: هو فينا ذو نسب. قال: فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله؟ قلت: لا. قال: فهل كان من آبائه من ملك؟ قلت: لا. قال: فأشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم؟ قلت: بل ضعفاؤهم. قال: أيزيدون أم ينقصون؟ قلت: بل يزيدون. قال: فهل يرتد أحد منهم لدينه بعد أن يدخل فيه؟ قلت: لا. قال: فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قلت: لا. قال: فهل يغدر؟ قلت: لا ونحن منه فى مدة لا ندرى ما هو فاعل فيها. قال: ولم تمكنى كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه الكلمة. قال: فهل قاتلتموه؟ قلت: نعم. قال: فكيف كان قتالكم إياه؟ قلت: الحرب بيننا وبينه سجال، ينال منا، وننال منه. قال: ماذا يأمركم؟ قلت: يقول:

اعبدوا الله وحده، ولا تشركوا به شيئاً ،واتركوا ما يقول آباؤكم ،ويأمرنا بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة.

فقال الترجمان: قل له: سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب وكذلك الرسل تبعث فى نسب قومها. وسألتك: هل أحد منكم قال هذا القول؟ فذكرت أن لا. فقلت: لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت رجل يأتسى بقول قيل قبله. وسألتك: هل كان من آبائه ملك؟ فذكرت أن لا، فلو كان من آبائه من ملك، قلت رجل يطلب ملك أبيه. وسألتك: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فذكرت أن لا. فقد أعرف أنه لم يكن ليذر الكذب على الناس ويكذب على الله. وسألتك: أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم؟ فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه، وهم أتباع الرسل. وسألتك: أيزيدون أم ينقصون؟ فذكرت أنهم يزيدون، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم وسألتك: أيرتد أحد سخطة لدينه، بعد أن يدخل فيه؟ فذكرت أن لا وكذلك الإيمان حين يخالط بشاشة القلوب. وسألتك: هل يغدر؟ فذكرت أن لا، وكذلك الرسل لا

تغدر. وسألتك بم يأمركم؟ فذكرت أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وينهاكم عن عبادة الأوثان ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف. فإن كان ما يقول حقاً فسيملك موضع قدمى هاتين. وقد كنت أعلم أنه خارج، ولم أكن أظن أنه منكم، فلو أنى أعلم أنى أخلص إليه لتجشمت لقاءه، ولو كنت عنده لغسلت قدمه.

قلت: فهذا حديث صحيح ثابت بإجماع المسلمين [١] ويستحيل عادة اختلاق مثله، ثم لو سلم أنه مختلق، لكن هذه القضايا التى فيه مشهورة. مثل أنه لم يكن فى قومه ولا ملك، وأنه غير كاذب ولا غادر ونحوها.

ووجه الاستدلال منها ظاهر جداً، فلو وفق النصارى كلهم لما وفق له هذا الملك، لأفلحوا كل الفلاح، ثم مقصودنا منه: استدلاله على صدقه بقوله: «لم يكن ليدع الكذب على الناس ويكذب على الله».

وهكذا النجاشى ملك الحبشة لما سمع ما أنزل على محمد فى سورة مريم من صفة المسيح حيث يقول: ﴿إِنِّى عَبْدُ اللَّهِ آتَانِىَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا﴾ [٢] الآيات قال: «ما عدا المسيح ما قال هذه» يعنى عوده فى يده، وفى أصحابه وبكى فى حديث طويل، وهو حديث أم سلمة عند هجرتهم إلى الحبشة، وفيه وفى أصحابه أنزل الله سبحانه: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ [٣].

فهؤلاء ملوك النصارى يعترفون بالحق، ويصيرون إليه، فلا عبرة بقدح حثالتهم ورعاعهم.

---

(١) هذا الحديث فى البخارى، وهو من أحاديث عمل البخارى. فإن البخارى عنده فى صحيحه سم موضوع فى العسل، ولا أدرى هل هو متعمد وضع السم فى العسل، أم أن الرواة ضحكوا عليه؟ وهذه المسألة لم ابحثها بعد. ومن أحاديث سم البخارى: أن النبى ﷺ سحره يهودى من يهود بنى زريق يقال له لبيد ابن الأعصم، حتى يخيل إليه أنه كان يفعل الشئ ولا يفعله، فمكث كذلك ما شاء الله أن يمكث- فى غير الصحيح: سنة - ثم قال يا عائشة أشعرت أن الله أفتانى فيما أستفتيه فيه: أتانى ملكان، فجلس أحدهما عند رأسى، والآخر عند رجلى. فقال الذى عند رأسى للذى عند رجلى: ما شأن الرجل؟ قال: مطبوب قال: ومن طبه؟ قال لبيد بن الأعصم. قال: فى ماذا؟ قال: فى مشط ومشاطة وجف طلعة ذكر، تحت رعوفة فى بئر ذى أوران فجاء البئر واستخرجه.

(٢) مريم: ٣٠

(٣) المائدة ٨٢

وإنما قلنا: إن كل ممكن أخبر به الصادق فهو حق واقع لوجهين:

أحدهما: أنه لو لم يكن كذلك لم يكن لأحد وثوق بإخبارات الله ورسله وليس كذلك.

الثاني: لو لم يكن كذلك لم يكن المخبر صادقاً. لكنا فرضناه صادقاً. هذا خلف.

وأما قوله: «لو كانت هذه لأمور لسليمان ذكرها في المصاحف» فجوابه سبق في غير موضع. وهو أن هذا الاستدلال على الوجود المحض بالعدم المحض وهو جهالة.

وكم من واقعة عظيمة وغيرها قد وقعت في ملك الله لم تذكر في التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن. وقد قال الله سبحانه لمحمد - عليه السلام - في القرآن **﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً﴾** [1] وقال اليهود لما سألوه عن الروح : **﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾** [2].

* * *

قال: وفي سورة الأحقاف: **﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَراً مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾** [3] وفي سورة الجن: **﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾** [4] الآيات وذكر ما ذكره ابن عطية وغيره في تفسير هذا من رمي مسترقي السمع لمبعثه ﷺ وأنهم تفرقوا ينظرون ما السبب؟ فوجدوا النبي - عليه السلام - يقرأ فعلموا أنه سبب منعهم وذكر حديث مسلم من رواية ابن مسعود قال: فقدنا النبي ﷺ ذات ليلة فقلنا: اغتيل، أو استطير، فلما كان الصبح إذا هو يجئ من قبل حراء، فقال: إنه «أتاني داعي الجن فأتيتهم فقرأت عليهم القرآن» قال: فانطلق بنا، فأرانا آثارهم، وآثار نيرانهم. قال الشعبي: سألوه الزاد وكانوا من جن الجزيرة فقال«لكم: كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحما، وكل بعرة علف لدوابكم» قال: «ولا تستنجوا بهما، فإنهما زاد إخوانكم من الجن» [5] رواه أحمد.

قال: «وقد تقدم العلم بأن الشياطين بسائط مجردة عن المادة، فكيف يصطلي بالنار ويركب الدواب، ويغتذي بنخر العظام؟ وافقك عقلك على أن هذا حق فتزحزح عن الآدميين، وألحق بالبهائم».

قلت: الجواب عن هذا من وجوه:

---

(١) النساء: ١٦٤.

(٢) الإسراء ٨٥.

(٣) الأحقاف: ٢٩.

(٤) الجن: الآية الأولى.

(٥) الحديث كتبه القرطبي في تفسير سورة الجن.

أحدها: أنا قد بينا فيما تقدم: أن الشياطين ليست مجردة عن المادة مطلقاً بل إن صح أن لها تجرداً عن المادة فعن الكيفية وحينئذ يجوز أن يرد عليها هذه الأفعال بحسب مادتها. ودلالة الإنجيل قاطعة فى نحو عشرين موضعاً منه على عدم تجردها . كما سبق.

الثانى: أن البارى - سبحانه وتعالى- إن قلتم ليس مجرداً عن المادة، فقد جعلتم الملائكة والشياطين أكمل منه، وإن جردتموه عن المادة فقد جوزتم بالشبه بالإنس حتى يمازجهم ويظهر فى مظاهرهم كظهوره فى ناسوت المسيح حتى صار يأكل ويشرب ويتغوط ويقتل ويصلب ويرد الحمار ويشرب الخمر ويحيى العظام النخرة فيجعلها أوفر ما كانت لحما ويصلى ويتعبد، فجواز ذلك على الجن الذين هم بعض خلق الله سبحانه يقدر به عليهم، ويصرفه فيهم أولى وحينئذ لا يمتنع أن الجن إذا أرادوا الطعام خلق الله لهم على ما وجدوه من العظام لحماً يأكلونه، وإن كنا نحن لا نرى ذلك إذ لا حاجة بنا إليه فلا يوجد اللحم حين نراها.

فإن قيل: المسيح كان يفعل ما ذكرتم من الأفعال بناسوته لا لاهوته.

قلنا: هذا باطل. فإنكم صرحتم بأن المسيح هو مجموع اللاهوت والناسوت وأن المسيح هو الله، وأنه إنما ظهر ذلك المظهر بطريق التأنس بالإنس، والانتقال من حال إلى حال.

كذا قرره«ابن الأمثل» مطران «حمص» منكم، بنحو عشرين حجة من التوراة والإنجيل.

منها: أن الله - سبحانه - ظهر ليعقوب حين قدومه من عند خاله فصارعه إلى الصبح. وهذه من جملة الحجج عليكم.

الثالث: أن هذا وأمثاله من الحقائق الإلهية التى لا يستقل العقل بدركها فيجب علينا تسلمها عن الشرائع. وإنما ينكر هذا فيلسوف لم يرض نفسه فى علوم الشرائع.

على أنى أراك أيها الخصم مذبذباً. تارة فيلسوفاً صلفاً وتارة مشرعاً جلفاً فأراك كما قال بعضهم لامرأته:

إنى رأيتك فى الهوى ذواقة ... لا تصبرين على طعام واحد

* * *

قال:«وانظر أيضاً إلى قوله فى سورة الرحمن يصف نساء الجنة، الحور العين: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جَانٌّ﴾ قال ابن عطية فى التفسير: «قال مجاهد: الجن قد يجامع نساء الإنس مع أزواجهن، إذ لم يذكر الزوج: الله تعالى» فنفى فى هذه الآية جميع المجامعات. قال ضمرة ابن

حبيب: «الحق فى الجنة لـهم قـاصـرات الطرف» يعنى النسـاء من الجن، فـنفى فى هذه الآية الافتضاص بالبشريات والجنيات».

قلت: وهكذا وجدت كلامه، وهو مخبط لا يظهر منه وجه الإشكال [١].

لكنا نقول: أما قول مجاهد وضـمرة بن حبيب فلسنا منه فى شئ ولا يرد علينا لو عارض غيره [٢] وأما معنى الآية فهو: إن لمن خاف مقام ربه فى الجنة نساء أبكاراً لم يفتضضهن قبلهم أحد، إنسى ولا جنى. ثم تلك النسـاء يجوز أن يكن نساءهم فى الدنيا، يعدن أبكاراً كـما قال تعالى: ﴿ **كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ** ﴾ [٣] ويجوز أن يكون منشئات من الجنة.

وذكر حديث «إذا أذن بالصلاة أدبر الشيطان له ضراط» الحديث.

وحديث: «إذا أكـل أحدكم فليأكـل بيمينـه ويشرب بيمـينه، فإن الشـيطان يأكل بشـماله، ويشرب بشماله».

قال: «وهذا كله تصريح باعتداء الشياطين وجماعها».

قلت: هذا كله إشكال يورده بناء على ما قـرره من أن الشياطين بسائـط مجردة عن المادة، ولا يتأتى منها ذلك.

قلت: وكأنه يورد تناقضا [٤] آخر بين قوله: ﴿ **لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ** ﴾ وبين قول

---

(١) وجه الإشكال: أن القرآن أثبت للجن جـماعاً مثل جماع الإنس، وبذلك يكون أجسـاماً. والنصرانى ينفى عنهم الجسمية ويثبت أنهم بسائط مجردة عن المادة.

(٢) فى تفسير القرطبى: قال مجاهد: إذا جامع الرجل ولم يسم انطوى الجان على إحليله، فجامع معه، فذلك قوله تـعالى: ﴿ **لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنـسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ** ﴾ وذلك بأن الله تبارك وتعالى وصـف الحور العين بأنه لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جـان. يعلمك أن نساء الآدميات قد يطمثهن الجـان، وأن الحور العين قد برئن من هذا العيب وتنزهن والطمث الجماع»، وعن أبى هريرة قال النبى ﷺ: «كـان أحد أبوى بلقيس جنيا» ذكره القرطبـى فى سورة النمل. ونحن لا نصـدق هذا الحديث. ولكن نعـتقد صـحة معنـاه وهو أن رجالا من الإنس، قد يجامعـون نساء من الجن، ورجال من الجن قد يجامعون نسـاء من الإنس والواقع يشهد بذلك. وقال التـرمذى الحكيم: فللجن مسامـاة بابن آدم فى الأمور والاختـلاط فمنهم من يتزوج فيـهم» (القرطبى ١٠: ٢٨٩) والمؤلف يعتـرف بذلك فى قوله فـيما بعـد: «وهذا لا ينفى أن الجن يجامـعون نسـاءهم أو نساء غيرهم فى الدنيا أو فى الآخرة».

(٣) الأنبياء ١٠٤.

(٤) النصرانى لا يـورد تناقضا كـما فهم المـؤلف - رحمه الله - بل يثـبت أن علماء المسلمين من أثبت للجن جماعاً للإنس، كما أثبت القرآن فى قوله «لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان» فالآية تثبت أن الجن يطمث لكن فى نساء الحور العين لا يطمث.

مجاهد: «الجن قد يجامع نساء البشر» وقول ضمرة بن حبيب: «الجن فى الجنة لهم قاصرات الطرف».

قلت: وجوابه من وجهين:

أحدهما: منع التناقض بما بيناه من أن المراد بالآية أن كلا من أهل الجنة له زوجات أبكار، لم يطمثهن قبله غيره. وهذا لا ينفى أن الجن يجامعون نساءهم أو نساء غيرهم فى الدنيا أو فى الآخرة.

الثانى: أن التناقض بين قول الله سبحانه وأقوال المفسرين لا يلزمنا. لأن الخلاف بينهم كثير، فإن التزمنا ذلك طال علينا. ولأنهم ليسوا معصومين فيجوز أن يخطئوا.

* * *

قال: «وفى البخارى من حديث أبى هريرة عن النبى قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فليستتر ثلاثاً. فإن الشيطان يبيت على خيشومه» وفيه: «لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس وغروبها، فإنها تطلع بين قرنى الشيطان».

قلت: وجه سؤاله من هذا ما قدمه من أن الشيطان بسيط مجرد عن المادة فكيف يبيت على خيشوم الأدمى؟ وذلك يستدعى أن يكون جسماً. وكيف يكون له قرنان؟ وأيضاً: الشمس مثل الأرض مراراً كثيرة فكيف تطلع بين قرنى شيطان؟.

والجواب [1]: قد تكلمنا قبل على بساطة الشيطان وتجرده عن المادة، ومنعناه مطلقاً. بل هو مجرد مقيد - كما سبق.

وحينئذ يصح منه المبيت على خيشوم الآدمى وأم رأسه، ليزين له النوم ويثقله فيه، كى لا يستيقظ بالليل فيصلى. كما ذكر فى حديث آخر: «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد، فكلما أراد أن يستيقظ قال له: نم عليك ليل طويل. فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة. وإن توضأ انحلت عقده، وإن صلى انحلت عقده، فأصبح نشيطاً. وإلا أصبح خبيث النفس كسلان».

---

(١) أحسن ما يقال فى الإجابة: إنها أحاديث للترغيب فى صالح الأعمال والترهيب من النار، وليست على الحقيقة. وقريب من هذا قول المؤلف إنها على التمثيل. وأما كراهة الصلاة حال طلوع الشمس وغروبها. فهذا ليس محل إجماع من فقهاء أهل السنة كما جاء فى كتاب فقه السنة، وفى كتاب تسهيل الأحكام للشيرازى الشيعى ليس من إشارة إلى أوقات الكراهة.

وهذا من الأسرار الإلهية التى اعترف الخصم فى أول كتابه: بأن العقول لا تستقل بدركها.

وقد ذكر فى الإنجيل: أن المسيح بعد قيامه من الأموات صار روحاً مجرداً يظهر لمن شاء، ويختفى عمن شاء [1] فكذلك الملائكة والشياطين فى ظهورهم واستخفائها. وأما قوله: «تطلع بين قرنى الشيطان» فقال بعض أهل العلم، بغريب الحديث: أى ناحيتى رأسه وجانبيه.

قلت: وهذا لا ينافى عظمها فى نفسها، كما تقول خرجت بين الجبلين والجدارين، كما سبق فى قوله «تغرب فى عين حمئة» ومعناه: أن الشيطان يقارنها على جهة المسامتة، لا الملاصقة، كما تقارن بعض الكواكب السبعة بعضاً، وإن كانت فى أفلاكها مساعدة المراكز والذوات ليزين للكفار السجود لها.

وقال بعضهم: القرن: القوة. أى حين تطلع يتحرك الشيطان ويتسلط فيكون كالمعين لها، وقيل: بين قرنيه أى أمتيه الأولين والآخرين من الساجدين لها، المطيعين له فى ذلك، أى أن عادة الكفار مستمرة فى عبادة الشمس عنه طلوعها أو غروبها، فلا تصلوا حينئذ لئلا يصير فيكم شبه منهم. وهو عليه السلام من شرعه: بغض الكفار والتشبه بهم جداً، حتى أنه يحسم مواد ذلك بكل ممكن كما ذكره فى شرعية الصلاة إلى محراب فيه نار تتقد لئلا يشبه فعل المجوس. وأن لا يشد وسطه فى الصلاة بما يشبه شد الزنار، لئلا يشبه فعل النصارى ولا يتعمم غير(   ) لئلا يشبه عمامة اليهود. وأشباه ذلك كثير. قال بعضهم: وكل هذا تمثيل لمن يسجد للشمس عند طلوعها، فكأن الشيطان مقترن بها، فيسول له ذلك.

قلت: ومثل هذه الإشارات كثيرة فى كلام العرب خصوصاً فى كلام هذا النبى، فإنه كان أفصح العرب وأبلغها، فليس ينبغى لعلوج النصارى وأعاجمهم أن يناقشوه فى ظواهر العبادات، حتى يعلموا لغته، فيكونوا مثله. والله أعلم.

* * *

قال: «وفى كتاب مسلم عن أبى هريرة قال رسول الله ﷺ «ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن. قالوا: وإياك يا رسول الله. قال: وإياى إلا أن الله أعاننى عليه فأسلم، فلا يأمرنى إلا بخير» وقال: «إن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم».

قلت: ومن سبب هذا الحديث ما رواه الترمذى من حديث مخالد عن الشعبى عن جابر

(١) آخر كل إنجيل.

عن النبى ﷺ قال: «لا تلجوا على المغيبات، فإن الشيطان يجرى من أحدكم مجرى الدم. وقالوا: ومنك؟ قال: ومنى ولكن الله أعاننى عليه فأسلم» (١).

والمغيبات: اللاتى غاب عنهن أزواجهن وفى لفظ مسلم: «لا يبيتن أحد عند امرأة إلا أن يكون ناكحاً أو ذو رحم محرم».

قلت: ومسنده فى إنكار هذا ما قدمه من أن الشيطان بسيط مجرد عن المادة، فلا يوصف بأنه يجرى مجرى الدم من ابن آدم. لأن ذلك يوجب جسميته ونحن قد منعنا ذلك عليه فى موضعه. وبينا قواطع الإنجيل فى جسمية الشيطان لكنها أجسام لطيفة، للطافة مادتها، وبذلك يصح عليها أن تجرى من ابن آدم مجرى الدم وغيره، كالأرواح والرياح، فإنه قد قال بعض أهل العلم: «إن الروح جسم لطيف سار فى هذا الهيكل الكثيف على شكله، والهوى يتخرق نواحى البدن، حتى قال بعضهم: الروح هو الهواء المتردد فى مخاريق البدن، على أنه يجوز أن يكون أراد بالشيطان هنا: النفس الأمارة، أو الهوى لأن هذين يوافقان الشيطان على ما يريده، وإذا اتجه ما قلناه، واحتمل ما عليه حملناه، لم يبق للاعتراض به وجه.

وروى عبد الرزاق فى تفسيره. قال: أخبرنا معمر عن قتادة فى قوله: ﴿قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ﴾ (٢) قال: «قرينه: الشيطان».

* * *

قال: «وفى سورة غافر يصف الملائكة حيث يقول: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٣).

قال ابن عطية فى التفسير: روى جابر بن عبد الله أن النبى قال: «أذن لى أن أحدث عن ملك من حملة العرش: من شحمة أذنه وعاتقه، مسيرة سبعمائة سنة (٤).

قلت: إن كان إنكاره من هذا للإخبار بالعرش، أو لحملته، أو لاستغفارهم للمؤمنين،

---

(١) ومثله عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال: «إن عفريتاً من الجن تفلت على البارحة - أو كلمة نحوها - ليقطع على الصلاة فأمكننى الله تبارك وتعالى منه وأردت أن أربطه إلى سارية من سوارى المسجد حتى تصبحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخى سليمان عليه الصلاة والسلام ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لاَّ يَنبَغِي لأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾.

(٢) ق : ٢٧.

(٣) غافر: ٧.

(٤) هذا من الأحاديث التى كتبها القصاص والوعاظ.

فهذا من الأسرار الإلهيـة التى لا يستقل العقل بدركها، كما سبق فى المقدمـة، فيجب تسلمها عن أهل الشرائع كمـا تلقيتم عن المسيح أنه بعد بعـثه من الأموات صعد فـجلس عن يمين أبيه [(١)]. وأنه يأتى يوم القيامة فى مجد أبيـه على السحاب، وحوله الملائكة. وإن كان إنكاره لعظم خلقة هذا الملك المذكور فنقول له:

أولاً: إن هذا حديث لم نعرفـه إلا فى كتاب «العظمه» لأبى جعفر بن حـيان، وليس مثله مما تصادم به الشريعة.

وثانيـــاً: إن هذا أمر ممكن قـد أضيف إلى قدرة الله، وأخـبر به الصادق، فـما ينكر من وقوعه؟ ثم إن الجـبال والبحار، بل كـرة الأرض، بل كرة العالم جمـيعه بأفلاكـه ونجومه خلق عظيم من خلق الله فلا فرق بينه وبين هذا الملك إلا الشكل والحياة.

على أن الفلاسفة يرون الأفلاك ونجومها أحياء ناطـقة متحركة بالإرادة، فلا فرق إذن بينهما وبين الملك المذكور، وهذه مشاهدة لكل بصير مستبـصر، فما وجه إحالة مثل هذا حتى يقدح به فى كلام الأنبياء.

قال: «وفى سورة القصص: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [(٢)] -يعنى الله سبحانه - فجعل الفناء شاملا لما سوى الله تعالى من الملائكة والنفوس».

قلت: كأن وجه إيراده: إن الملائكة والنفوس مجردات عن المادة لا يتصور فناؤها بناء على ما تقدم من ذلك. وقـد سبق جوابه، وهو أن الهلاك ممكن فى الجميع، ثم ينشـئه الله تعالى - كما أخبر - ثانيـا. أو نقول: ليس المراد بالهلاك العدم المحض، بل هلاك هذه الهيئة التـركيبية، كما أن الوعاء من زجاج أو ذهب إذا انكسـر فقد هلكت وعائيته، لا زجاجيـته وذهبيته. وهذان قولان مشهوران للمتكلمين، وهو أن الأجساد تعدم عدمـاً محضاً ونفياً صرفاً أو تتفرق مع بقاء أجزائهـا المفردة. والمسـألة مبنيـة على مسـألة الجوهر الفـرد، وهو الجزء الذى لا يتـجزأ، وهى مشهورة بين الفلاسفة والمتكلمين.

* * *

قال: «وفى أول سورة فاطر: ﴿ جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾.

قلـت: كأنه ينكر الأجنحة للملائكة لاستلزامها الجـسمية بناء على ما سبق من تجردها عن

---

(١) انظر قانون إيمان النصارى.

(٢) آخر القصص.

المادة. وقد سبق جوابه كافياً. وقد دفع الله سبحانه هذه الشبهة بقوله متصلاً بالكلام المذكور: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ أي لا تستغربوا ملكاً له جماعة أجنحة فإن لله التصرف والقدرة على ما يشاء.

* * *

قال: وفي سورة الزمر: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللَّهُ﴾ [1] وذكر قول ابن عطية عن السدي: «استثنى جبريل وميكائيل وملك الموت، ثم أماتهم بعد».

قال: «فصرح في هذه المواضع: أن الملائكة مجسمة وأن لها أجنحة، وهي كما ينزهن عند العلماء: عقول بسيطة مجردة. والموت عند مفارقة الروح الجسد، ولا أجساد للملائكة».

قلت: جواب هذا كله سبق عند أول مكان ادعى تجرد الملائكة والشياطين عن المادة.

وبينا أن ذلك لا مذهب الأنبياء ولا الفلاسفة.

ثم يقال له: التجرد عن المادة إن كان صفة نقص وجب تنزيه الملائكة عنها لأنهم أولى بالكمال فيلزم أن يكونوا ذوي مادة، وإن كان صفة كمال. فالله سبحانه إن لم يكن متجرداً عن المادة فقد جعلتم الملائكة أكمل منه، وإن كان متجرداً عن المادة فقد جوزتم عليه التلبس بالمادة حيث اعتقدتم ثم اتحاد لاهوته بناسوت المسيح، أو جعلتم الثلاثة واحداً.

وقد سبق جميع هذا. وإنما أعدناه بنياناً.

* * *

قال: «ومما روي عنه من أوصاف الله سبحانه».

وذكر حديث «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا» وحديث جهنم «فيضع الرب قدمه فيها فتقول: قط» وحديث: «يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة» وحديث المعراج «فدنا رب العزة حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى» وحديث «رأيت ربي في أحسن صورة، ووضع يده بين كتفي. حتى وجدت برد أنامله..» وحديث أم الطفيل امرأة أبي بن كعب أنها سمعت النبي يذكر أنه رأى ربه في صورة شاب موقر. على رأسه فراش من ذهب، وفي رجليه نعلان من ذهب».

قال: ««فتقرر بهذا كله: إن الله جسم، وهذا مخالف للعقل ولمصاحف الأنبياء.

(١) الزمر: ٦٨.

ويمتنع أن يكون الله سبحانه جسماً لوجهين:

أحدهما: لو كان كان جملته معلولاً لأجزائه ومفتقرة إليها، وما علل بغيره جاز عدمه عند عدم علته، وواجب الوجود هو ما لا يعدم لعدم غيره، بل لعدم ذاته.

الثانية: أن الجسم مركب من الصورة والهيولى فينعدم بانعدام كل منهما. والواجب لا ينعدم لانعدام غيره. كما سبق.

وأما بيان ذلك فى كتب الأنبياء، فإن فى الإنجيل: «الله روح» (١).

قلت: هذا حاصل ما ذكر فى هذا السؤال، وقدر به، ولعمرى إن هذا مما لا يقتضى منه العجب من هذا الشخص. فإن التوراة والإنجيل مملوءان من التجسيم.

فإن فى أول التوراة: «وكانت روح الله ترف على الماء» (٢) والروح فيما نشاهده جسم، والحجج على جسميتها كثيرة، لكن نكتفى منها بحجة طبيعية ذكرها الأطباء، وهو اضطراب الصدر وحركته لها عند النزع.

فإن قال: «إن روح الله ليست جسماً، وإن كانت روح غيره جسما.

قلنا: فقد أجبت عنا. كذلك كل ما حكى فى دين الإسلام من صفات الله تعالى ليست على المتعارف من صفات الآدميين، ويسقط هذا التشنيع، خصوصاً وقد ذكرت أنت فى بيان ضرورة النبوة عن «أرسطو» وغيره ما ذكرت من أن الحقائق الإلهية لابد فيها من التوقيف الشرعى.

وفى التوراة: «قال الله: نخلق بشراً على صورتنا كشبهنا وأسلطه على سمك البحار وطير السماء» إلى أن قال: « وخلق الله آدم بصورته، صورة الله خلقه ذكراً وأنثى، خلقهما الله وبارك عليهما» (٣).

وفيها: أن آدم وامرأته «سمعا صوت الرب يمشى فى الفردوس فاستترا من بين يدى الرب بين شجر الفردوس، وقال الله لآدم: أين أنت؟ فقال: سمعت صوتك يمشى فى الفردوس

---

(١) يوحنا ٤: ٢٤.

(٢) «وكانت الأرض خربة وخالية وعلى وجه القمر ظلمة وروح الله يرف على وجه المياه» وفى التوراة السامرية: «وريح الله».

(٣) «وقال الله: نعمل الإنسان على صورتنا كشبهنا فيتسلطون على سمك البحر، وعلى طير السماء وعلى البهائم وعلى كل الأرض، وعلى جميع الدبابات التى تدب على الأرض، فخلق الله الإنسان على صورته. على صورة الله خلقه. ذكراً وأنثى خلقهم وباركهم الله» (تكوين ١: ٢٦ - ٢٨).

ورأيت أنى عريان فاستترت. فقال الله الرب: ومن أراك أنك عريان؟ لعلك أكلت من الشجرة التى نهيتك عنها» [١].

وهذا فيه تشانيع. منها: وصفه بالمشى حتى يسمع صوت مشيه فى الفردوس وهو من خواص الأجسام، وأصعب من النزول المذكور فى السنة الإسلامية.

ومنها: قوله: «من أراك أنك عريان؟ لعلك أكلت من الشجرة» فإن ذلك ظاهر فى أن الله سبحانه لم يعلم أين هو؟ ولا هل أكل من الشجرة أو لا حتى أعلمه آدم».

وفيها: «وأكمل الله أعماله فى اليوم السادس، واستراح فى اليوم السابع» [٢].

والاستراحة من لواحق الأجسام، وهذا فى التوراة كثير.

وأما فى الإنجيل فقولكم: لما اعتمد المسيح من يوحنا المعمدان، ثم صعد من الماء، جاءه روح القدس فى جسد حمامة بين السماء والأرض، وسمع قائلاً يقول: «هذا ابنى الحبيب الذى به سررت» [٣].

ثم إنكم تقولون: «الآب والابن وروح القدس: إله واحد، وهذا مستلزم للجسمية لوجهين: [٤].

أحدهما: أن الصوت لا يتصور عقلاً وحساً إلا من جسم إذ هو عرض لا يقوم بنفسه.

والثانى: أن الآب والابن والروح فى هذه الحال - أعنى صعود المسيح من الماء - بعضهم منفصل عن بعض حساً وحقيقة وإنكاره مكابرة. فإن كان ذلك بعد اتحاد الروح والمسيح بالله فقد انفصل عنه جسمان، فيكون هو جسماً لأن بعض الجسم جسم، وإن كان قبل الاتحاد، وأن إيجادهم حدث بعد ذلك، فقد اتحد بذات الله جسمان: جسد الحمامة الذى هو الروح، وجسد الابن الذى هو المسيح، ولا يتحد بالجسم إلا جسم. هذا على قول من يقول منكم: إن المسيح ابن الله.

أما من يقول: هو الله، فالأمر فيه واضح.

وقرر ذلك «ابن الأمثل» مطران «حمص» بأن قال: «إن الله لا يمكن ظهوره إلى العالم

---

(١) الأصحاح الثالث من سفر التكوين.

(٢) «وفرغ الله فى اليوم السابع من عمله الذى عمل، فاستراح فى اليوم السابع» (تك ٢ : ٢).

(٣) متى ٣ :١٧.

(٤) اقرأ للإيضاح كتاب (الإعلام بما فى دين النصارى من الفساد والأوهام) للقرطبى.

حتى يتأنس ويتحد بهم، وله مظاهر يظهر فيها، كما ظهر فى حقيقة كبش فدى به ولده، وليعقوب فى حقيقة رجل فصارعه، فكذلك ظهر فى حقيقة المسيح».

وفى الفصل الخامس من إنجيل متى: «لا تحلفوا بالسماء فإنها كرسى الله. ولا بالأرض فإنها موطئ قدميه» (١).

وفى السادس والخمسين منه (٢): «من حلف بالسماء فهو يحلف بكرسى الله والجالس عليه» فوصفه بالقدمين والوطء بهما، وبالجلوس على الكرسى. وذلك من خواص الأجسام، وإن لم يكن هذا تجسيماً، فما فى الوجود تجسيم أصلاً. وإذا كان هذا مضمون كتبكم المعتمدة، وتقرير أئمتكم وفضلائكم، فكيف تنكرون علينا ما هو دونه فى ذلك بكثير. وعذرنا فيه أوسع من عذركم على ما سيأتى:

ولكن فى المثل: «رمتنى بدائها وانسلت»

وفى الشعر

لا تنه عن خلق وتأتى مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم

فابدأ بنفسك فانهها عن غيها ... فإذا انتهت عنه، فأنت حكيم

وأما الأحاديث التى ذكرت فصحيحة ثابتة (٣) إلا حديث أم الطفيل فإنه حديث موضوع لا أصل له. حكم بذلك أئمة الحديث. ثم لو صح لكان محمولاً على رؤية المنام، كحديث «رأيت ربى فى أحسن صورة» فإنه إن كان مناماً باتفاق علماء المسلمين. صرح الترمذى وغيره بأنه كان مناماً.

وأما حديث النزول والقدم والساق وغيرها من أحاديث الصفات (٤) فلطوائف المسلمين فيها ثلاثة أقوال:

---

(١) متى ٣٤- ٣٥.

(٢) فى التراجم الحديثة: الأصحاح الثالث والعشرون والآية المذكورة رقم اثنان وعشرون.

(٣) ثابتة عند المؤلف، ولا يحتج بها على رأيه فى العقائد، لأن العقائد لا تثبت بأحاديث الآحاد.

(٤) هذا الموضوع من باب المحكم والمتشابه. وبيانه هكذا: قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] محكم، لأن له معنى واحداً وهو عدم المماثلة. وقول الله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] متشابه، لأن له معنيين: الجلوس على الكرسى. أو الملك التام والسيطرة التامة على العالم.

ولما كان له معنيان صار من المتشابه، فلو أردنا معرفة مراد الله تعالى من المتشابه ننظر فى الآية المحكمة ونعرف المعنى التى تدل عليه ثم ننظر فى معنى المتشابه، والمعنى الذى يكون من المتشابه متفقاً مع المحكم يكون هو مراد الله تعالى. والجلوس على الكرسى ليس هو مراد الله تعالى لأنه يستلزم المماثلة. والله ليس كمثله شئ. وعلماء السلف يقولون نحن نؤمن بالآيات المتشابهة ولا نفسرها، ويقولون لله يد ليست كأيدينا، فهم

أحـدها: اعتقاد مفهومها المشـاهد منها. وهو قول المجسمة وهم عندنا فى ذلك كالنصارى واليهود فى ذاك.

والثاني: تأويلها على ما يصح فى الشاهد، ولو كان بعيداً، كالنزول، على نزول العلم أو الرحمـة، أو نزول ملك ينادى، أو فعل من أفـعال الله. والقـدم على قوم يقدمـهم إلى النار، والساق على شـدة الأمر وكـرب المحشر، ودنو الله سـبحانه على تعطفـه، ورؤية بعيـدة ونحو ذلك، وهو مذهب الأشعرية والمعتزلة ونحوهم.

والثالث: اعتقاد ما يليق بجلال الله سبحانه منها، مع القطع بتنزيه الله سبحانه عن مشابهة مخلوقاته أو بعضها، بوجه من الـوجوه، اعتماداً على قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيـرُ﴾ فأول الآية تنزيه، والثانى إثبات، فهو أولـى من الإثبات المفضى إلى التمثيل، والتنزيه المفضى إلى التـعطيل وهذا هو الذى أقول به، ولى أن ألتزم القول قـبله فى هذا المقام، لأنى وهذا الخصم، نبحث فى دينين متقـابلين، لا فى مذهبى دين واحد، على أنى أى القولين التزمت لا يلزمنى من قبح التجسيم ما لزمك.

وأما ما ذكرت من الحجتين على نفى الجسمية فقد سبقك إليه الفلاسفة والمتكلمون.

وقد قرر المسلمون فى ذلك براهين كثيـرة، فلم تأت أنت بغريبة ولا بشئ نازعناك فيه، بل نحن أحق به منك، فأيـاً نحن يمكننا الجمع بينه وبين مـا عندنا من آيات الصفات وأخـبارها بما قدمنـاه من القولين المخـتارين. وأنت لا يمكنك الجـمع بينه وبين أن المسيح هـو الله، أو القول بالثالوث إن كنت نصـرانياً حقـاً وإن كنت فيلسوفـاً، فمالك ولمذهـب النصارى. تكلم فى رأى أرسطو ونحوه.

ودع عنك الشرائع لست منها ❊ ولو غبرت وجهك بالتراب

فإن رجلاً مذبذباً بين الرأيين، كالشاة العائرة بين الغنمين.

وأما قوله: «إن هذا مخالف للعقل، ولمصاحف الأنبياء».

= يثبتون وينفون فى نفس واحد. وهم قد منعوا التأويل لأن الباطنية فى زمانهم اتخـذوا التأويل المبالغ فيه وسيلة للطعن فى الدين. وأنا قـد أجهدت نفسى لأحـولها إلى مذهب السلف، وما تيـسر لى. لأن الأدلة على التأويل والتنزيه تمنع من الركون إلى كـسل العقل وغفلته. وقد وضحنا ذلك فى كـتابنا الله وصفاته فى اليهودية والنـصرانية والإسلام وفى كتـابنا أقانيم النصارى وذكرنا آيات التـوراة والإنجيل التى تدل على نفى التجسيم وأقوال علماء اليهود والنصارى فيما يوهم التجسيم.

فإن أراد أن المخالف لذلك كـون الله جسماً فهو صـحيح ونحن نقول به. وإن أراد وصف الله سبحانه بنحو النزول والقدم والساق فباطل من الأنبياء. فإن فى أول الأصحاح الخامس عشر من كتاب أشعياء [١]:

«هذا اسم الرب جاء من بعـيد، يشتـعل غضبه، والحـريق عظيم، شفتـاه ممتلئتان غضـباً، ولسانه كـالنار المتقدة، ونفـخته كنهـر غامر يبلغ إلى الرقـبة لغربلة الأمم بغـربال السوء، وعلى فكوك الشعوب رمن مضل».

فإن قلت: هذه صفات اسم الرب، لا صفات الرب.

قلت: الاسم إن كان هـو المسمى، فهـذه صفات الرب بلا شـك، وإن كان غيـره فالاسم معلوم الحقيـقة، وهو لا يتصف بهذه الصفات، ويجب رجـوعها إلى الرب. ويكون ذكر الاسم صلة كقول القائل:

إلى الحول، ثم اسم السلام عليكما.

وقول الآخر:

تناديه باسم الماء، وهو كثير

وفى الأصـحـاح الثـالث [٢] والعشـرين منه: «اسمع قـولى يا يعقـوب، وإسرائيل الذى دعوت. أنا الأول وأنا الآخر، ويدى أصلحت أساس الأرض، ويمينى بسطت السماء».

وفى الأصحـاح التاسع [٣] عشر منه: «هذا الله الرب، يأتى بعـزه، وذراعه بقوة، ثوابه معـه، وعمله بين يديه» إلى أن قـال: «وشبَّر السمـاء بشبره، وكـال تراب الأرض بكفه، ووزن الجبال بالثقال، والآكام بالميزان».

وهذا كثيـر فى كتب الأنبياء، لو تتـبعته لطال. وهذه صـفات ظاهرها المتعارف التـجسيم، فجوابك عنها هو جوابنا عما ذكرت من الأقاويل.

قـال: «ومن هذه الأوصاف الواردة فى حق الله تعالى عنها ما جاء فى سورة البقرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ، خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [٤] الآية.

---

(١) هذا النص فى الأصحـاح الثلاثين من سـفر أشعـياء ترجمـة البروتسـتـانت بمصر سنة ١٩٧٠ الآية السـابعة والعشرين وما بعدها.

(٢) هذا النص فى الأصحاح الرابع والأربعين من سفر أشعياء.

(٣) هذا النص فى الأصحاح الأربعين من سفر أشعياء.

(٤) البقرة (٦، ٧).

وفي صورة النساء: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ [١] الآية.

وفي الإسراء: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [٢].

وقال: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [٣] وقال: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [٤] والقرآن مصرح فى مواضع كثيرة غير هذه بأن أفعال الخلق خيرها وشرها هى بإرادة الله وخلقه، لا بإرادة الخلق وفعلهم.

ثم ذكر أحاديث القدر من الصحيحين، وهى مشهورة. ثم قال: «فثبت بهذه الأحاديث ما ثبت بالآيات المذكورة آنفاً: من أن الله سبحانه خالق جميع أفعال العباد من الخير والشر، كالقتل والكذب والربا وغير ذلك، وهو الذى يعاقب ويثيب. وهذا مذهب أهل سنة الإسلام.

وحجتهم عليه: ما أوردناه من الآيات والأحاديث. وإذا تبين لهم فساد هذا المذهب وشناعته، وأن هذا الذى يصفون به الله لا يوصف به إلا الشيطان لجأوا إلى التمسك بهذه الآية: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [٥].

قال: «والدليل على فساد هذا المذهب الحجة: فمن وجهين:

أحدهما: ما تقرر فى المعقول من أن مريد الخير خير، ومريد الشر شرير ومريد العدل عادل، ومريد الظلم ظالم، فلو كان الله سبحانه مريداً للشر والظلم لكان موصوفاً بالخيرية والشرية، والعدل والظلم وذلك محال. وشنع فى حق الله تعالى.

الوجه الثانى: أن كل من أمر بشىء فهو مريده، فيستحيل من الله تعالى أن يأمر عبده بالطاعة ثم لا يريدها. والجمع بين اقتضاء الطاعة وطلبها بالأمر بها، وبين كراهة وقوعها جمع بين نقيضين. وذلك بمثابة الأمر بالشىء والنهى عنه فى حالة واحدة».

هذا تلخيص حجته. ثم ذكر كلاماً بعده يرجع إليه.

وأما التنزيل: وهو الوجه الثانى - فقول الله فى التوراة لقابيل: «إن أحسنت جوزيت، وإن أسأت سيطلع على إساءتك لأنك مالك إرادتك، وأنت مسلط عليها بالاختيار» [٦].

وقول داود النبى فى المزمور: «روحى فى يدى أبداً» [٧] يعنى بحسب قدرتى.

---

(١) النساء (٨٨).
(٢) الإسراء (٦٠)
(٣) الصافات (٩٦).
(٤) النساء (٧٨).
(٥) الأنبياء (٢٣).
(٦) التكوين ٤: ٧
(٧) مزمور.

وقول سليمـان: إن الله صنع الإنسان مستقيماً» (١) يعنى بإرادته المخصوصة. ثم ضرب مثلاً، وهو «من أوثق إنساناً؟ شداً وكتافاً، ثم ألقاه من جبل. وقال له فى حال هويه: إن لم تقف أو ترجع إلىَّ، وإلا فعلت بك وفعلت» فهذا سفه وحمق، وتكليف ما لا يطاق.

وحكى قول الزمخشرى فى الكشاف: «إن كان الله ينهى عن الذنب، ثم يلجئ إليه. ويعاقب عليه، فأنا أول من يقول: إنه شيطان وليس بإله (٢).

هذا تلخيص ما ذكره فى هذا السؤال من غير إخلال.

---

(١) أمثال ٤ : ١١

(٢) يقول الزمخشرى - رحمه الله تعالى - فى تفسير ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ فى الآية ٧ من سورة البقرة ما نصه:

«فإن قلت: فلم أسند الختم إلى الله تعالى، وإسناده يدل على المنع من قبول الحق والتوصل إليه بطرقه، وهو قبيح. والله يتعالى عن فعل القبيح علواً كبيراً، لعلمه بقبحه وعلمه بغناه عنه. وقد نص على تنزيه ذاته بقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ ونظائر ذلك مما نطق به التنزيل؟

قلت:

١ - القصد إلى صفة القلوب بأنها كالمختوم عليها. وأما إسناد الختم إلى الله عز وجل، فلينبه على أن هذه الصفة فى فرط تمكنها وثبات قدمها كالشىء الخلقى غير العرضى. ألا ترى إلى قولهم: فلان مجبول على كذا ومفطور عليه: يريدون أنه بليغ فى الثبات عليه. وكيف تتخيل ما خيل إليك، وقد وردت الآية ناعية على الكفار شناعة صفتهم وسماجة حالهم. ونيط بذلك الوعيد عذاب عظيم؟

٢ - ويجوز أن تضرب الجملة كما هى، وهى ختم الله على قلوبهم مثلاً. كقولهم: سال به الوادى إذا هلك، وطارت به العنقاء: إذا طال الغيبة وليس للوادى ولا للعنقاء عمل فى هلاكه، ولا فى طول غيبته وإنما هو تمثيل. «مثلت حاله فى هلاكه بحال من سال به الوادى، وفى طول غيبته بحال من طارت به العنقاء، فكذلك مثله حال قلوبهم فيما كانت عليه من التجافى عن الحق بحال قلوب ختم الله عليها» نحو قلوب الأغنام التى هى فى خلوها من الفطن كقلوب البهائم، أو بحال قلوب البهائم أنفسها، أو بحال قلوب مقدر ختم الله عليها، حتى لا تعى شيئاً ولا تفقه.

وليس له عز وجل فعل فى تجافيها عن الحق ونبوها عن قبوله. وهو متعالٍ عن ذلك.

٣ - ويجوز أن يستعار الإسناد فى نفسه من غير الله: لله فيكون الختم مسنداً إلى اسم الله على سبيل المجاز، وهو لغيره حقيقة. تفسير هذا: أن للفعل ملابسات شتى. يلابس الفاعل والمفعول به، والمصدر والزمان والمكان، والمسبب له. فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل فى ملابسة الفعل، كما يضاهى الرجل الأسد فى جراءته فيستعار له اسمه. فيقال فى المفعول به: عيشة راضية وماء دافق، وفى عكسه: سيل مفعم، وفى المصدر شعر شاعر وذيل ذائل، وفى الزمان: نهاره صائم وليله قائم، وفى المكان: طريق سائر ونهر جار، وأهل مكة يقولون: صلى المقام، وفى المسبب: بنى الأمير المدينة، وناقة ضبوث وحلوب. وقال: =

والجواب من وجوه:

أحــــدها: أن هذا الخصم بـصدد القدح فى النـبوة. وإيرادك هذا السؤال لا يـحصل لك المقصود، لأنه ليس كل طوائف المسلمين يقولون بهذه المقالة.

فان نظرت فى هذا معتزلياً [(١)] لخالفك فى الإسلام ووافقك فى القول بالقدر فانقطعت فى

= إذا رد عافى القدر من يستعيرها

فالشيطان هو الخاتم فى الحقيقة أو الكافر. إلا أن الله - سبحانه - لما كان هو الذى أقدره ومكنه أسند إليه الختم، كما يسند الفعل إلى المسبب.

ووجه رابع : وهو أنهم لما كانوا على القطع والبت ممن لا يؤمن ولا تغنى عنهم الآيات والنذر ولا تجدى عليهم الألطاف المحصلة ولا المقربة إن أعطوها لم يبق بعد استحكام العلم بأنه لا طريق إلى أن يؤمنوا طوعاً واختياراً، طريق إلى إيمانهم إلا القسر والإلجاء، وإذا لم تبق طريق إلا أن يقسرهم الله ويلجئهم، ثم لم يقسرهم ولم يلجئهم لئلا ينتقض الغرض فى التكيف، عبر عن ترك القسر والإلجاء بالختم، إشعاراً بأنهم الذين ترامى أمرهم فى التصميم على الكفر والإصرار عليه إلى حد لا يتناهون عنه إلا بالقسر والإلجاء، وهى الغاية القصوى فى وصف لجاجهم فى الغى واستشرائهم فى الضلال والبغى.

ووجه خامس: وهو أن يكون حكاية لما كان الكفرة يقولونه تهكماً بهم، من قولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ ونظيره فى الحكاية والتهكم قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ ا . هـ.

ويقول الزمخشرى فى تفسير: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ الآية ١٣ من سورة السجدة ما نصه: ﴿لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ على طريق الإلجاء والقسر، ولكننا بنينا الأمر على الاختيار دون الاضطرار، فاستحبوا العمى على الهدى فحقت كلمة العذاب عن أهل العمى دون البصراء. . إلخ».

(١) الخلاف بين المسلمين فى «أفعال العباد» مرده إلى قوله الله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾فهذا القول ومثله فى القرآن كثير يثبت أن الإنسان حر فى اختيار أفعاله. وإلى قول الله تعالى : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ فهذا القول ومثله فى القرآن كثير يثبت أن الإنسان يفعل ما قدره الله عليه فى الأزل، ولا حرية له ولا اختيار، ومن الممكن حسم هذا الخلاف إذا تعين المحكم والمتشابه. والمحكم هو: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾لانه يدل على ثواب للمحسن وعقاب للمسئ، وإذا كان الإنسان مجبراً على أفعاله لا يكون لإرسال الرسل فائدة، ولا للجنة والنار معنى، ويكون من العبث ذم أصحاب الأهواء والشهوات. وفى عصر الإمام على - رضى الله عنه - سأله شيخ من أنصاره بعد رجوعه من صفين، فقال له: أخبرنا عن مسيرنا إلى الشام، أكان بقضاء الله وقدره أم لا؟ فقال له الإمام على:«والذى فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطئنا موطئاً ولا هبطنا وادياً إلا بقضاء الله وقدره» فقال الشيخ: عند الله أحتسب عناى. ما أرى لى من الأجر شيئاً.

ثم إن الإمام أوضح له المراد من القدر فقال:«أيها الشيخ لقد عظم الله أجركم فى مسيركم وأنتم سائرون، وفى منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا فى شئ من أحوالكم مكرهين ولا مضطرين» فقال الشيخ: كيف والقضاء والقدر ساقانا. فقال:«ويحك لعلك ظننت قضاء لازماً وقدراً حتماً، لو كان ذلك لبطل الثواب=

هذا المقام. وأنا الذى قد تصديت لمناقضتك لو التزمت مذهب القدرية فى هذا، لشاع لى فى حكم النظر، لأن البحث بين مسلم ونصرانى لا بين قدرى وسنى.

=والعقاب والوعد والوعيد والأمر والنهى ولم تأت لائمة من الله لمذنب ولا محمدة لمحسن، ولم يكن المحسن أولى بالمدح من المسئ، ولا المسئ أولى بالذم من المحسن.

ثم قال الإمام: «إن الله أمر تخييراً، ونهى تحذيراً، وكلف تيسيراً، ولم يعص مغلوباً، ولم يطع كارهاً، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عبثاً، والقضاء والقدر هما الأمر من الله والحكم، وأمر الله لا يوجب إلجاء العبد، وسلب اختياره، فالله سبحانه يأمر ويحكم وللعبد حريته وإرادته فى الإطاعة والعصيان».

وأما المتشابه به فقوله: «وما تشاءون إلا أن يشاء الله» فإنه يحتمل معنيين، الأول: سلب مشيئة الإنسان، وهذا هو الجبر. والثانى: إثبات قدرة الله لا غير بدون سلب لمشيئة الإنسان، لأنه يقول: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً﴾، يثبت للإنسان مشيئة، وتوضيح المراد من هذا المعنى هكذا: لما قال: ﴿فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً﴾وهذا القول يثبت مشيئة الإنسان. أراد الله لمنع توهم أن الإنسان قد يقدر على أن يعجز الله وأن يغلبه فى أحكامه. أراد لمنع توهم ذلك إثبات كامل القدرة له على كل شئ إذا أراد. ولبيان مراد الله تعالى من المتشابه فرده إلى المحكم، وحيث المحكم يثبت أن الإنسان مختار فى أفعاله إذن المراد من التشابه هو إثبات قدرة الله لا غير.

ومن المتشابه قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا﴾ فإنها تحتمل أن كل شئ مقدر فى اللوح المحفوظ، والإنسان ينفذ المكتوب عليه فى هذا اللوح. وتحتمل معنى آخر وهو: أن الله تعالى كون السماء والأرض والإنسان على نظم وقوانين محكمة لا تتغير، وهذه النظم والقوانين ثابتة فى كتاب، فما يقع فى الأرض وفى الناس من أثر النظم والقوانين هو من قدر الله أزلاً فى تكوين السماء والأرض والإنسان.

ومثال ذلك حدوث الصيف والشتاء، فإنهما يحدثان بحسب تكوين الله الأزلى للأرض والسماء، ولا يتغيران، وما يترتب على الحر الشديد من ضرر للإنسان لم يستطع منه وقاية، هذا الضرر هو المعبر عنه بالمصيبة المكتوبة من قبل أن تكون بحسب الأسباب المودعة فى الكون؛ والمعنى الآخر هو مراد الله تعالى لاتفاقه مع المحكم، ولأنه جاء بعده ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ فإن الأمر بقيام الناس بالقسط يدل على أن الناس ليسوا بمجبورين على أفعالهم. ولأنه علل عدم الحزن والفرح بقوله: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ ولولا أنهم قادرون على الحزن والفرح لما نهاهم عنهما.

وقد حكى فخر الدين الرازى -رحمه الله - فى تفسيره: أن الفلاسفة ربطوا حدوث الأفعال الإنسانية بالتصورات الذهنية والتخيلات الحيوانية، ثم ربطوا تلك التصورات والتخيلات بالأدوار الفلكية التى لها مناهج مقدرة، ويمتنع وقوع ما يخالفها. وحكم عليهم فخر الدين بأنهم جبرية، وما هم بجبرية - فى نظرنا - لأنهم يحكون عن الواقع المألوف. فتصرف الناس أيام الحر والبرد مثلاً يدور حول اتقاء ضررهما. ومن الممكن التنبؤ عما سيتخذه الناس إزاء الحر والبرد فى العام القادم قياساً على العام الحالى. لكن ليس معنى هذا سلب الاختيار عن الإنسان لتأثره بالبيئة وعوامل الطبيعة. فإننا نشاهد من يخرج على سنن الطبيعة بمحض إرادته، نشاهد كثيراً من الناس لا يتزوجون، ونشاهد دعاة مصلحين نبذوا عادات الآباء والأجداد، وهكذا مما يدل على أن للإنسان حرية على فعل الشئ وتركه.=

الوجة الثانى: أن هذه مسألة من فروع الشريعة تثبت بثبوت أصلها، وتنتفى بانتفائها، فهى تابع لا مقصود، فيغنيك عنها القدح فى أصل الدين ولا يثبت لك. وإنما ذكرك لمسألة القدر فى هذا المقام كمن يقدح فى دين النصرانية بفتح التعميد، وبناء المديح، وتقريب القربان، فإنك أنت كنت تقول له: تكلم فيما هو فوق هذا. ثم انزل إليه.

الوجة الثالث: أما الآيات والأحاديث فصحيحة. ونحن نقول بها على وجه نقرره، وهو أن المسلمين أجمعوا على أن القرآن حق وصدق، وأن بعضه يوافق بعضاً، فما أوهم منه

= هذا هو حكم الله العام فى خلقه، وقد شاءت إرادة الله أن يصطفى من البشر أنبياء ويربيهم بعنايته ويرسلهم إلى خلقه، وهذا يدل على الجبر فى الظاهر لكنه فى الحقيقة سبق اصطفاء»، وشاء الله أن يقيم الأدلة على وجوده وقدرته بالمعجزات وببعض الحوادث التى تحدث للأمم والأفراد تنبيهاً على وجوده وقدرته لغرض تغيير عاداتهم وتقاليدهم إذا كانت سيئة. ولنوضح ذلك بقولنا: «إن الإنسان لو نشأ على عادات معينة لا يصعب عليه أن يعلم ما يصيبه بسبب هذه العادات، فإنه - مثلا - لو كان مجرماً فإن سلوكه يتحدد على عادته فى الإجرام، وسيعلم ما يحدث له فى المستقبل لأنه سيحصل على جزاء. ولو أنه غير العادات لتغير سلوكه، وأتت له نتيجة عمله بحسب العادات الجديدة التى يمارسها وهذا من معنى قوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾**.

فقد بين أن مستقبلهم مرتهن بماضيهم فى العادات. وإذا غيروها غير لهم نظم الأفعال الإنسانية بالتصورات الذهنية، والتخيلات الحيوانيه، ثم ربطوا تلك وفى هذا أيضا قوله تعالى: **﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾** فقد بين أنه طبع على قلوبهم لأنهم كفروا. وإن لم يكونوا كافرين لم يكن من الله طبع على القلوب.

وما يحدث من الرؤى والأحلام فإنه من نتيجة عادات الإنسان وتفكيره، وإذا تحققت الرؤيا لا تدل على غير ما قلناه، فإن ساقى الملك والخباز فى سورة يوسف، جاء تعبير رؤيا كلاً منهما على حسب ماضيه، ورؤيا الملك أيضاً على حسب عادات المصريين آنذاك فى النفاق وإهمال العمل. ورؤيا يوسف على حسب سلوك إخوته معه ومع غيره، وأنه سيكون مرضياً لله وعاملاً على طاعته، وهكذا يكون التأمل فى آيات القرآن الكريم والعلم لله.

وفى التوراة وفى الإنجيل آيات للجبر وآيات للاختيار. ففى التوارة يقول تعالى: «أنا الرب وليس آخر، مصدر النور، وخالق الظلمة، صانع السلام وخالق الشر. أنا الرب صانع كل هذه» (أشعياء ٤٥: ٦ - ٧) ويقول أشعياء: «اطلبوا الرب ما دام يوجد، ادعوه وهو قريب ليترك الشرير طريقه، ورجل الإثم أفكاره وليتب إلى الرب فيرحمه وإلى إلهنا لأنه يكثر الغفران» (أشعياء ٥٥: ٦ - ٧).

وفى الإنجيل يقول بولس فى رسالته إلى أهل رومية: «من أنت أيها الإنسان الذى تجاوب الله؟ ألعل الجبلة تقول لجابلها: لماذا صنعتنى هكذا؟ أم ليس للخزاف سلطان على الطين أن يصنع من كتلة واحدة إناء للكرامة وآخر للهوان؟ . . إلخ» (رومية ٩ : ٢٠) ويقول بولس نفسه: «لا تجازوا أحداً عن شر بشر، معتنين بأمور حسنة قدام جميع الناس، إن كان ممكنا فحسب طاقتكم سالموا جميع الناس، لا تنتقموا لأنفسكم أيها الأحباء. . إلخ» (رومية ١٢ :١٧) أما عن المسيح عيسى بن مريم عليه السلام فمن أقواله الغراء: «إن كل كلمة بطالة يتكلم بها الناس، سوف يعطون عنها حساباً يوم الدين» (متى ١٢: ٣٦).

التعارض تلطفوا للجميع بينه بما أمكن من الأسباب الجائزة. ثم إنهم رأوا الآيات المتضمنة لأفعال العباد موهمة للتعارض. تارة تضاف الأفعال فيها إلى الله، نحو ﴿واللَّه خلقكمْ وما تعْملُونَ﴾ (١) وقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (٢)، ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (٣) وأصله: الله على علم ونحوها.

وتارة تضاف إلى العباد نحو ﴿ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ (٤) ، ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٥) ، ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٦)؟

ونحوها. وهى من الطرفين كثيرة. ففى هذا المقام انقسم المسلمون إلى ثلاث فرق، فرقة قالت بمقتضى القسم الأول، وألغت الثانى وهم الجبرية. زعموا أن الله موجد أفعال خلقه استقلالاً، والعباد فى وقوعها على جوارحهم مضطرون إليها، كاضطرار السعفة إلى الحركة فى الريح العاصف، وسلبوهم الاختيار.

وفرقة قالت بمقتضى القسم الثانى وهم القدرية: زعموا: أن العباد موجدون لأفعالهم استقلالاً، وأن الله لا تعلق له بها بخلق ولا إرادة. وفرقة توسطت الطرفين المنحرفين (٧) ، وقالت بمقتضى القسمين. فنسبوا الأفعال إلى الله إرادة ولا خلقاً، وإلى العباد اجتراحاً وكسباً، وفسروا الكسب بأنه أثر القدرة القديمة فى محل القدرة الحادثة، وساعدهم على ذلك ظواهر نصوص الكتاب والسنة من الطرفين. وورد على كل واحدة من الفرقتين الأوليين ما قالت به الأخرى. فاحتاجت إلى تأويله، والتعسف فى تبطيله، فلزم الجبرية التجوير، والقدرية تعجيز القدير، والإشراك معه فى آثار المقادير. ولهذا سموا مجوس الأمة، تشبها بالمجوس القائلين بخالقين.

إذا عرفت هذا فنقول: إنا إذا اشتققنا اسم فاعل من فعل أو صفة نحو شرير وظالم وضارب وقاتل، فتارة يراد به موجد ذلك الفعل وخالقه وعلة وجوده، وتارة يراد به كاسبه

---

(١) الصافات: ٩٦. (٢) الزمر: ٦٢. (٣) الرعد: ٣٣.

(٤) المائدة: ٣٨. (٥) الواقعة: ٢٤. (٦) المطففين: ٣٦.

(٧) المتحرفون هم الأشعرية القائلون بالكسب والكسب هو المذهب الأول مذهب الجبرية لأن القدرة القديمة وهى قدرة الله إذا اقترنت بالقدرة الحادثة وهى قدرة العبد فإن قدرة الله لابد غالبة، وهذا هو مذهب الجبرية لكن بدون تصريح به، وإذا تساوت القدرتان وهو مستحيل صار الأشعرية شبيهين بالمجوس القائلين بخالقين. وإذا تغلبت قدرة العبد يكون الله عاجزاً - وحاشاه من ذلك - لأنه قادر وعادل ترك للعبد بمحض إرادته حرية كاملة فى اختيار الفعل ولم تقترن القدرتان.

وسببه. فقولك: لو كان الله مريداً للشر، والظلم لكان شريراً ظالماً إن عنيت بالشرير والظالم كاسب الشر، ومسببه فلا نسلم، إنما ذاك الآدمى.

وإن عنيت خالقه فهو صحيح، لكن يكون فى إطلاق الشرير عليه إساءة أدب. إذ لم ترد الشرائع بإطلاق مثل هذا عليه.

والأشهر عندنا: أن أسماء الله توقيفية لا قياسية وبهذا التفصيل يندفع ما ذكرته من المحال والتشنيع.

وأما قولك: «كل من أمر بشئ فهو مريد له، فممنوع. فإن هذا محل وهم، ومزلة قدم وذاك لأن الإرادة تستعمل تارة بمعنى الطلب، وتارة بمعنى رجوح وجود الممكن فى نفس المرجح. فالأول ترجيح طلبى بمعنى الأمر، والثانى ترجيح وجودى، وهو موضوع الإرادة فى الأصل. وأحد الأمرين يشتبه بالآخر، لأن الأول أثر الثانى، فإنه إنما يصدر الطلب غالباً بعد رجحان الوجود فى النفس، وحينئذ نقول: ما تعنى بقولك«كل من أمر بشئ فهو مريد له؟» الإرادة الطلبية أو الوجود به؟ الأول مسلم. لكن هذا يصير كقولك كل من أمر بشئ فهو أمر به لأن الإنسان قد يقول لصاحبه أو لعبده: أطلب منك، أو آمرك أن تفعل كذا. وأريد منك أن تفعل كذا بمعنى. والثانى ممنوع، فلا يصلح قولك: كل من أمر بشئ فهو مريد له، أى مرجح لوجوده.

وقد ضرب الأصوليون لهذا مثلاً، وهو: من أمر عبده بما لا يريده منه تمهيداً لعذره عند من لامه على ضربه. فإن هذا جائز عقلاً. وفيه حكمة مقصودة، فجاز أن يكون لله سبحانه فى الأمر بالشئ، وعدم إرادته حكمة، وإن لم ندركها.

وقد ذكر «بقطينوس الحكيم» - وهو من فضلاء النصارى وعلمائهم - من شأن الله سبحانه مع ملائكته ما إن صح، صلح أن يكون حكمة لهذا. وقد أشرت إليه فى التعليق على الإنجيل. ولا يسهل على الآن ذكره.

وحينئذ لا يلزم التناقض بين اقتضاء الطاعة وطلبها وبين كراهة فعلها لأن اقتصاءها خطابى وكراهتها نفسية. وقد يوجد هذا من البخلاء كثيراً حيث يقول أحدهم لصاحبه: إذن فكل معى بحمده وهو يكره ذلك منه لئامة وبخلا، وبهذا يظهر الفرق بين هذا وبين الأمر بالشئ والنهى عنه. لأن الأمر والنهى خطابان محلهما اللسان، نحو افعل لا تفعل. بخلاف الكراهة فإن محلها النفس، فلا تناقض الأمر.

وأما ما ذكر من نصوص كتب الأنبياء فحق نقول به. وقد ورد به شرعنا، فإن الإنسان له

قدرة واختيار يـكتسب بهما، لكنهما تابعان لقدرة الله واختـياره، فهما ناقصان نقص الـتبعية، وكون الشئ ناقصاً لا يقدح في وجود مسماه، إنما يقدح في تمامه وكماله.

وأمـا المثل الذى شنع به من ربـط الشـخص وإلقـائه من جـبل. ثم يقـال له: ارجع وإلا عاقبتك، فليس نظير ما نحن فيه، لأن هذا إلجاء مـحض، وقسر صرف، وصاحبه جائر قاسط، وتعالى الله وحاشاه أن يفعل هذا، وإنما الله سبحانه لطيف لما يشاء، فتلطف على بلوغ مراده من شقاوة من أراد شقوته من خلقه على وجه لا يلجـئهم إلى مراده، ولا يهملهم حتى يخرجوا من تحت قهره وقدرته، وسلط على عبده نفساً أمـارة، وهوى داعياً، وشيطاناً مزيناً للشهوات، وفى مقابلة هذه روحـاً وعقلاً وديناً، فالقبـيلان كجيشـين متضادان على فعل الشـر وتركه، ويترجح أحدهما بالتوفيق أو الخذلان.

ثم قطع حجته بأن قال: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ ⑧ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ⑨ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [(١)] يعنى طريق الخير والشر، ليجتلب ويجتنب فإذا أراد الله سبحانه شقاوة عبده، خذله فيرجح جيش شيطانه، وإذا أراد إسعـاده وفقه فيرجح جيش عقله، والتوفـيق والخذلان للإنسان فى مدة عمره، كالخفير، وقاطع الطريق فى مسـافة سفره، فكما أنك إذا استرشدك من لك به عناية عن طريق، أريته جهته، ثم سيرت معه غلامك، أو سرت معه، بنفسك، فخفرته فيها من أن يضل عنها، أو يطأ فيها مهلكاً، أو يقع فى مغارة، حتى يقطعها إلى مقصده.

وإن لم يكن لك به عناية، قلت له: هذا الطريق. ثم تركتـه بلا تخفير، فمـر على عماه، فوقع على سبع فافتـرسه، أو لص فقتله، أو مهلك فتلف فيه، أو مفـازة فمات عطشاً. كذلك الله سبحـانه إذا اعتنى بعبده جـعل التوفيق له إلى الموت حليـفه، يمنعه من مفـارقة الطاعات، ومقارفة المعاصى، وإذا غضب عليه لم يصحبه التوفيق، وذلك هو خذلانه له، فقارف المعاصى، وفارق الطاعات، فكان شقياً.

فحقيقة القدر إذا حققت وجدت عدمـية، وهى كون الله - سبحانه - لا يتفضل على عبده بالتوفـيق العاصم من الهلاك، وليس عليـه - سبحـانه - ذلك بناء على أصلنا فى أنه لا يجب عليه رعاية الأصلح لخلقـه، بل يتفضل به تفضلاً، فالله - سبـحانه - لا يلجئ أحداً إلى شر، لكن يخلى بينه وبين الشر.

وفرق بين أنك تترك تخفير رجل فى الطريق فيقتل وبين أن تقطع عليه الطريق فتقتله، وبين

---

(١) سورة البلد: ٨ - ١٠.

أنك تراه يريد أن يلقى نفسه من جبل فلا تمنعه، وبين أن تدفعه عنه فيقع. فإن الأول ترك يقع، وهو عدم محض، والثانى فعل ضرر محض، ولهذا أجمع الفقهاء: على أن من أخذ شخصاً فغطسه فى الماء حتى اختنق يقاد به، وعلى أن من رأى إنساناً فى الماء قد كاد أن يغرق، وقدر على تخليصه فلم يخلصه حتى غرق، لا يقتل. لكن فى ضمانه له الدية، خلاف الأصح أيضاً النفى، وما ذاك إلا لما ذكرنا من الفرق.

وأصل هذه المسألة إذا حققت رعاية الأصل.

وقد أشير فى نبوءة أرمياء إلى حقيقة القدر، حيث يقول الرب - سبحانه - لعصاة بنى إسرائيل: «كما لا يقدر الهندى أن يغير سواد جلده، والنمر تبقيعه، كذلك أنتم لا تقدرون على الإحسان والخير، لأنكم قد تعودتم الشر» (١).

وتقرير هذا: أن البارى - سبحانه - ركز فى طباع العالم وجبلاتهم، الميل إلى أفعالهم من خير وشر، كما ركز الإحراق فى طبيعة النار، والإغراق فى طبيعة الماء، وكما وضع السواد فى الجسم، والتبقيع فى النمر والفهد والغراب الأبقع والسم فى الحية والظلم والاستيلاء فى طبع السبع، لكنه أجرى فعل تلك الطبائع على كسب أهلها. فعلى الكسب يترتب الجزاء، وعلى ركز الفعل فى الطبع، وتحريك الداعى له، وهو خلقه المنسوب إلى الله سبحانه يترتب التسليم، والله بكل شئ عليم.

وقد استقصيت القول فى مسألة «القدر» فى كتاب مفرد، سميته: «درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح» على وجه بليغ واضح، لمن عقل الأسرار الإلهية . والله أعلم.

وأما ما حكى عن الزمخشرى، فهو صحيح. لكنه أسرف فى تغليط العبارة فإنا ننزه الله - تعالى - عن أن يعاقب على فعل ألجأ إليه - كما بينا.

ثم نقول: إن الزمخشرى رجل معتزلى عال فى الاعتزال، حرف القرآن عن مواضعه (٢) ليوافق مذهبه، واضطره ذلك - فيما حكى عنه السخاوى - حتى حمل قوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِعْ

---

(١) النص فى ترجمة البروتستانت بمصر سنة ١٩٧٠ م هكذا: «وإن قلت فى قلبك: لماذا أصابتنى هذه؟ لأجل عظمة إثمك، هتك ذيلاك. وانكشف عنفاً عقباك. هل يغير الكوشى جلده، أو النمر رقطه؟ فأنتم أيضاً تقدرون أن تصنعوا خيراً أيها المتعلمون الشر» (ارمياء ١٣: ٢٢ - ٢٣) وليس فى هذا النص جبر بل الاختيار واضح. ولاحظ أن نص المؤلف «لا تقدرون».

(٢) هذا عيب من المؤلف فإن أحداً لو حمل اللفظ العربى على المجاز، وحمله آخر على الحقيقة، لا يكون أحدهما محرفاً للكلم عن مواضعه إذا كان سياق الكلام يوجب ذلك. إن المؤلف لو فسر يد الله بمعنى اليد الحقيقة مع عدم التمثيل، وفسر الزمخشرى - طيب الله ثراه - اليد بالقدرة، هل نقول: إن الزمخشرى - طيب الله ثراه - حرف القرآن عن مواضعه؟ لو قلنا بذلك، فإن المؤلف قال به أيضاً فى مواضع، وقال=

من أغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا﴾ [(١)] على معنى: «أصبناه غافلا، كما يقال: أجبنت الرجل إذا وجدته كذلك، ونسى قوله: ﴿اتَّخَذَ إِلَهَهُ هواهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [(٢)] الآية ونظائرها.

وها هنا إشكال إذا ضويق القدرية فزعوا إليـه، وهو: أن الله - سبحانه وتعالى - إذا خلق الفعل، فـإما أن يمكن العبـد تركه، أو لا، والأول تعجيـز للرب حيث لم يتم مـراده، والثانى إلجاء للعبد، إذ لا يعنى بالإلجاء إلا اضطراره إلى الفعل على وجه لا يمكنه التخلص منه.

ونقول: إن الله - سـبحانه - إنما يخلق أسبـاب الفعل ودواعيه الأوليـة. ثم حقيقـة الفعل توجد بكسب العبد مرتبة على تلك الأسباب، والإلجـاء لا يعرفه إلا بالمباشرة كما مثلتم فى من ربط شخصاً، وألقـاه من جبل ثم توعده على السقوط. أما حتم وقوع الأسباب والوسائط فلا نراه إلجاء فإن سميتموه إلجاء فـهو نزاع فى العبارة، ثم يلزمكم أن لا يستحق على الطاعة ثواب لأن فاعلها ملجأ إليها، والثواب إنما هو لمن أطاع اختياراً.

وذلك لأن الطاعـات مترتبـة بكسب الآدمى على أسبـابها المخلوقـة لله، كمـا أن المعاصى كذلك.

والقدرية يجعلون ثواب الطاعة مستحقاً عليها ومعلولا لها.

ثم يقال لهم: هل يلزم من خلق الـفعل والعقوبة عليـه غير القبح والتـجوير؟ ثم هو لازم على قولكم فى خلق القدرة على الفعل، فإن الله - سبحـانه - يخلقها، ويتسبب بها إلى إيقاع المعاصى من خلقه، ولو لم يخلق لهم قدرة عليها لم تقع منهم.

وأجمع العـقلاء على أن التسبب إلى القـبيح قبيح، وإذا لزم القـبح على المذهبين لم يكن أحدهما أولى بالفساد من الآخر، ثم يرجع إلى نصوص الشرع وهى فى طرفنا . والله أعلم.

= بالحقيقـة فى شبهه فى مواضع من هذا الكتـاب. أن الزمخشرى رجل عالى الهمـة يحترم النص ويحث العقل على الفهم، وليس مثل السلفيين يؤمنون بالنصوص ولا يحثـون العقل على فهمها. إن السلفيين بهذا يقتربون من العامة، ويبتعدون عن الراسخين فى العلم.

(١) الكهف ٢٨ ونص عبارة الكشاف هى: «من أغفلنا قلبه» من جعلنا قلبه غافلا عن الذكر بالخذلان» أو وجدناه غافلا عنه، كقولك: أجبنته وأفحمته وأبخلتـه، إذا وجدته كذلك. أو من أغفل إبله، إذا تركها بغير سمة، أى لم نسـمه بالـذكر، ولم نجـعلهم من الذين كـتـبنا فى قلوبهم الإيمـان، وقد أبـطل الله توهم المجبـرة بقوله: «واتبع هواه» وقرىء. «أغـفلنا قلبه» بإسناد الفعل إلى القلب، على معنى حسـبنا قلبه، غافلين، من أغفلته إذا وجدته غافلا» أ . هـ واعلم أن عبارة السخاوى غير واضحة القراءة فى المخطوطة.

(٢) الجاثية ٢٣ وفى تفسير الكشاف للزمخشرى ما نصه:

«واضله الله على علم» وتركه عن الهـداية واللطف وخذله على علم، عالماً بأن ذلك لا يجـدى عليه، وأنه ممن لا لطف له: أو مع علمه بوجود الهداية، وإحاطته بأنواع الألطاف المحصلة والمقربة«فمن يهديه من بعد» إضلال «الله».

القسم الثانى من شرط الصدق
ثانياً: تكذيب النصرانى لأحاديث نبوية

قال: «نبذ من صحيح الحديث تنضم إلى ما نحن فيه» - يعنى من القدح فى الصدق - ذكر منها قوله - عليه السلام - : «إذا وضعت الجنازة فاحتملها الرجال على أعناقهم، فإن كانت صالحة قالت: قدمونى، وإن كانت غير صالحة قالت: يا ويلها، أين تذهبون بى؟ يسمع صوتها كل شئ إلا الإنسان، ولو سمعه لصعق».

قال: «وهذا أبين من أن يتكلم على بطلانه، إذ كيف يكون لميت صوت تسمعه البهائم والجمادات دون الإنسان، ولأن شرط المسموع أن يكون صوتاً خارجاً، يتموج به الهوى فيقرع صماخ الأذن، فهل للبهائم والجمادات أسماع فضلاً عن أن تكون أفضل من الإنسان؟».

هذا حاصل ما قرره فى هذا السؤال، مع تشنيع يسير ذكره.

قلت: الجواب العام [1] عن كل حديث ذكره فى هذا الكتاب: أنه من أخبار الآحاد التى توجب العمل لا العلم، فلا يثبت بها أصل، ولا يقدح بها فى أصل، وإنما يقدح فى الشرائع ما تثبت بمثله الشرائع، وقد قرر هذا فى المقدمات، وفى آخر شرط الصدق بعد هذا.

ولكننا نتبرع بالجواب، وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الكلام فى هذا وأمثاله من الحقائق الإلهية التى يقصر العقل عن إدراكها، فرع على ثبوت النبوة وتابع لها، كمسألة القدر، فحق الكلام أن يكون فى مرتبة قبلها. وأنت قد قدمت من كلام «أرسطو» وغيره، أن نسبة إدراكاتنا إلى المبادئ الأولى كنسبة الخفاش إلى ضوء الشمس، ثم إنك فى الاعتراض على هذه الأخبار غير محق. فأنت هناك مشرع جامد، وهاهنا فيلسوف مخلول، وحالك لا ينضبط.

الثانى: أن العلماء نقلوا عن موسى، أنه لما ناجاه ربه أمر الريح فأخذت على أسماع الناس، ولولا ذلك لماتوا من صوت الله تعالى، ونحن عندنا أن الكلام والإدراكات ليس من شرطها الأدوات، بل يجوز أن يخلقها الله تعالى فى الجمادات، كما قال الله سبحانه: ﴿ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ [2].

---

(١) كلام المؤلف هذا يغنينا عن التعليق، وكان عليه أن يكتفى به، ولا يتبرع بأكثر منه.

(٢) الإسراء ٤٤

وهو عند المحققين على حقيقته التى تليق بكل شئ بحسب قوته واستعداده وما يهيئه الله له، فكذلك نجيز أن ينطق الله تعالى الميت، كما أحيى الموتى لعيسى، ويحجب صوته عن الإنسان لئلا يصير إيمانه بهذه الحقائق الغائبة ضرورياً، فتبطل فائدة التكليف بالإيمان بالغيب، ويسمع صوتها غير الإنسان على حسب ما يليق بالأشياء، لأنها ليست مكلفة فلا محذور.

وإذا كان الله - سبحانه - هو خالق الذوات من حيوان ناطق وصامت وجماد، فهو خالق صفاتها وإدراكاتها، وكما أخرج تلك القوى، والإدراكات من العدم إلى الوجود، كذلك هو قادر على أن يقوى ضعيفها ويضعف قويها، حتى يبلغ مراده، وهو بالغ أمره، وكل ما ينسب إلى قدرة الله تعالى من الممكنات لا ينبغى أن يصادم بالإنكار، خصوصاً إذا اقترن به إخبار أهل النواميس الدالة على صدق أصحابها، وليس فى هذا وأمثاله من الاستبعاد إلا كونه غير مدرك لنا، ولو أدركناه لزم الاستبعاد، كما أننا لو لم تثبت عندنا معجزات الأنبياء، كقلب العصا حية، وتفجير الماء من الحجر، وإخراج ناقة عظيمة من جبل، وإحياء الموتى ونحوه، لما صدقت به العقول بادئ الرأى إلا بعد نظر دقيق واستدلال.

وهكذا ما نحن فيه، لما نظرنا فيه قد اتجه إمكانه، وأما وقوعه فيعتمد خبر الصادق، وقد بينا صدقه، وسنبينه.

ويجوز أن يحمل قوله: «سمع صوتها كل شئ إلا الإنسان» على السماع التقديرى، أى لو كانت هذه الأشياء مما يسمع لسمعته، ويكون فائدة ذلك: الإخبار بصياح الميت عن ولع وحرقة، تنبيهاً على أسفه وشدة ندمه ليتعظ به الأحياء، كما قال الشاعر فى صفة الفرس:

وشكى إلى بعبرة وتحمحم

وقال فى صفة الحوض:

امتلأ الحوض وقال: قطنى مهلا رويداً، قد ملأت بطنى

أى لو كان ممن يتكلم لقال ذلك، وأنتم تستبعدون هذا التقدير، لأن لغتكم وأذهانكم غلف مثلكم، مقصورة على إرادة الحقائق، وليس فيها توسع فى المجاز، على أن المجازات فى كتب الأنبياء كأشعياء وغيره كثيرة جداً، وهو خفى بعيد حتى أنه فى بعض المواضع رمز عقدتموه.

* * *

ومنها قوله فى حديث ابن عمر «الميت يعذب ببكاء أهله عليه» وأنكرت ذلك عائشة وقال: «إنما قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه» قال: «وهذا باطل لأن الله تعالى لا يعذب أحداً بفعل غيره».

قلت: هذا اعتراض صحيح، لكنه ليس على النبى ﷺ بل على الراوى الذى روى عنه. فإن هذا الحكم على خلاف نص القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾(١) ومن المحال عادة أن من يقرر ناموساً وشريعة يخالف ما يدعى أنه أنزل عليه بما يقوله، ونسبته فى ذلك إلى الغلط والوهم ممتنع عادة، لأن هذا مما لا يخفى عن عاقل، فضلا عن ذى ناموس.

فالحاصل: أن راوى هذا الحديث، وهم فى روايته، وقد صح عن عائشة أنها قالت: «وهل أبو عبد الرحمن - تعنى ابن عمر-؟ إنما مر رسول الله ﷺ بقوم يبكون على يهودى، أو يهودية، فقال: «إنهم ليبكون عليها، وإنها تعذب فى قبرها».

فالبكاء والعذاب فى هذا الحديث ليس بينهما ارتباط سببى، بل هو اتفاقى اتفق أن بكاءهم عليها صادف وقت تعذيبها. هذا على أن لحديث ابن عمرو وجهاً صحيحاً فى التأويل، وهو أنه محمول على من وصى أن يناح عليه، أو علم من أهله أنهم ينوحون عليه فلم ينههم، وكان ذلك عادة العرب، وزجرهم عليها بهذا، لأن النوح على الميت يدل على التسخط بقضاء الله - سبحانه - فيكون الميت والحالة هذه متسبباً إلى إيقاعه لوصيته به وإقراره عليه، والعذاب يترتب على التسبب كما يترتب على المباشرة، وقد قررت هذا الحكم فى القواعد.

ومنها: حديث عائشة أن يهودية دخلت عليها، فذكرت عذاب القبر، فسألت عائشة النبى ﷺ عن عذاب القبر، فقال لهما: «عذاب القبر حق» قالت عائشة «فما رأيت النبى ﷺ صلى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر».

وذكر حديث أنس فى عذاب القبر، وسؤال الملكين للميت فيه إلى قوله فى الكافر «يضرب بمطرقة ضربة بين أذنيه، فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين».

قال: فتأمل هذا الحديث المصرح بعذاب القبر، وكيف ثبتت عليه هذه الأضحوكة من كلام اليهودية مع عائشة؟ وكيف يسمع صياح الميت من يليه إلا الثقلين؟ وكيف يسمع من لا يسمع، ولا يسمع من يسمع؟ ولا يحتاج من له أدنى مسكة من تمييز إلى أن يتبين له ما فى هذا من الافتراء».

قلت: هذان الحديثان صحيحان. وأجمعت الأمة المحمدية على إثبات عذاب القبر إلا قليلاً منهم، وهم بعض المعتزلة الموافقين للنصارى فى ذلك وفى القدر - كما سبق -.

ويكفى أهل السنة من المسلمين فضيلة: إن كلام أعداء الإسلام إنما يتجه معهم وعلى

---

(١) فاطر ١٨ والنجم ٣٨.

رأيهم، وأن أهل البدع لا يتجه عليهم لموافقتهم أعداء الدين فإن هذا العلج لما قدح فى النبوة، إنما وجه شبهة إلى أهل الحديث.

قلت: والجواب عن هذا من وجوه:

إحداها: أنك لو ناظرت فى هذا معتزليا [١] لسلمه لك، وخالفك فى دعوى الإسلام، فيكون قد أجابك بالقول الموجب فتنقطع فى هذا المقام. ولنا أن نلتزم مذهبه فى جدالك، لأنه على كل حال من فرق الإسلام، وإن كان مسلماً نجساً، كما أنك أنت نصرانى نجس لأنك تارة تثبت الشرائع وتارة توغل فى الفلسفة والتعطيل، العائدة على النبوات والتبطيل.

---

(١) الخلاف بين علماء المسلمين فى السؤال فى القبر، والنعيم أو العذاب فيه. مرده إلى المحكم والمتشابه فى آيات القرآن الكريم ومن الآيات المحكمة قول الله تعالى: ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** ﴾فإن معناه: أن المرء يوفى جزاء عمله يوم القيامة. ومن الآيات المتشابهة قول الله تعالى عن قوم نوح: «أغرقوا فأدخلوا نارا» فإن له معنيين. الأول دخول النار بعد الغرق مباشرة، والثانى: دخول النار بعد مكث طويل، طول بقاء الدنيا، والمعنى الثانى هو المراد لاتفاقه مع المحكم. وعليه أيضاً تحمل الآية: ﴿ **وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ** ﴾ فإن كلمة «اليوم» لو لم تكن الآيات المحكمة هانت تدل على عذاب القبر، لكن لوجود المحكم صارت متشابهة تحتمل إما اليوم الذى هو بعد الموت مباشرة، وتحتمل يوم القيامة، وكيف تحتمل يوم القيامة، وما يزال بعيداً؟ تحتمله لأن الإنسان إذا مات، قامت قيامته، كما ورد فى حديث نبوى صحيح فى نظر رواته، وليس المراد القيامة الحقيقة، بل المراد أن طول المدة من الموت إلى يوم القيامة كأنه يوم أو بعض يوم. فقوله«اليوم تجزون» يشير إلى القيامة باعتبار قصر المدة من الموت إلى القيامة. ويوضح هذا المعنى: أن أهل الكهف المؤمنين بربهم قاموا من الموت بعد ثلثمائة وتسع سنين، ولم يحسوا بطول المدة، وقالوا: «لبثنا يوما أو بعض يوم» وأن الكفار يوم يبعثون إلى لقاء الله يسألهم الله تعالى: «كم لبثتم فى الأرض عدد سنين؟» فيجيبون: «لبثنا يوماً أو بعض يوم» وهذا يدل على أن المؤمنين والكفار لم يحسوا بطول المدة ولم يحدث لهم نعيم ولا عذاب فيخبرون به. وكذلك الآية الكريمة ﴿ **النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ** ﴾ فإن كلمة «النار» قد تدل على نار جهنم، وهذا قد يكون هو المراد لو لم تكن الآيات المحكمة، التى تنفى العذاب فى القبر. وقد تدل على عذاب الدنيا قبل غرق فرعون وآله، وهذا هو المراد لاتفاقه مع الحكم، فإن الله يقول: «ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات» وعذابهم بالجوع يسمى ناراً على طريق المجاز، كما سمى الله الزروع والثمار جنات على طريق المجاز فقال تعالى على لسان نوح - عليه السلام - ﴿ **اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا(١٠)يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا(١١)وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا** ﴾ فكما أن سعة الرزق جنة، كذلك ضيق الرزق نار.

هذا هو أصل الخلاف والجدال فيه، ولم نشر إلى الأحاديث النبوية الواردة فى السؤال فى القبر وفى عذاب القبر، أو نعيمه لأنها أحاديث آحاد وباتفاق العلماء لا نثبت بها عقيدة، ولأنها ما دخلت فى المحكم والمتشابه من باب التقوية، ما دخلت إلا لتخويف العوام وزجر الفسقة

الثـــانى: أن هذا الحكم من فروع الشريعــة، ولهذا يذكره الفقهاء فى كتــب الفقه عند ذكر مشروعية التلقين، فهو تبع لا مقصود.

الثـالث: أن جوابه التفصيلى هو جواب تكلم الجنازة بعـينه. من حيث التوجيه، ثم نجيب عن كلماته التى أساء بها أدبه.

قـوله: «أثبت هذه الأضحوكة بكلام يهودية» **قلـنا**: هذه أضحوكة عند عقلك. لأن الله - سبحانه- يريد ضـلالك، حتى يوقعك فيها، ومـا ينفعك السيد المسيح. ثم إنه لم يثبـتها بقول يهودية، بل بالوحى الصادق النازل على سبب إخبــار اليهودية. والقرآن والوحى كان ينزل على أسباب ووقائع تقتضيه.

ودليل عذاب القبر فى القرآن نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [١].

﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ [٢]: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [٣].

قـوله: «كيف يسمع صيــاح الديك من يليه إلا الثقلين؟» **قلـنا**: كما وجهناه فـيما سبق. **قوله**: «كيف يسمع من لا يسمع؟» **قلنا**: يخلق الله قوة السمع فيه. **قوله**: «وكيف لا يسمع من يسمع؟». **قلنا**: يخلق الحجاب المانع للسمع على سمعه، كما سبق فى مناجاة موسى. **قوله**: «لا يحتــاج من له أدنى تمييز إلى أن يتـبين له أن هذا افتــراء» قلنا: أما هذا فـلا يشك عاقل أنه ممكن وقد أخبر به الصادق

وأما ما يدعـيه من إلهية المسـيح أو نبوته، واتحاد الأقانيم، ونحو ذلـك فلا يشك عاقل أنه افتراء على الله ورسله، وأول خـصم يكون لك يوم القيامة: المسـيح على ذلك. وأنت شخص متحير متردد، لا مسيحى ولا فيلسوف. بل كما قال القائل:

حدى باسمك الحادى، وناحت حمامة   فلم أدر أى الداعيين أجيب؟

* * *

ومنها: فى كتاب الزكاة.

حديث أبى هريرة: «ما من صاحب ذهب، ولا فضــة، لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامه صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها فى نار جهنم، فتكوى بها جنبه وجبينه».

(١) طه ١٢٤. والمعيشة الضنك فى الدنيا (راجع تفسير الطبرى).

(٢) التوبة ١٠١ والعذاب مرتين فى الدنيا قد يكون المراد به مرات مثل: ثم أرجع البصر كرتين» .

(٣) غافر ٤٦.

وفى الحديث الآخر: «من آتاه الله مـالاً، فلم يؤد زكاته. مثل له يوم القيامة شـجاعاً يأخذ بلهزميتـه. ثم يقول له: أنا مالك. أنا كنزك. ثم تلا: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الَّذين يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ الآية.

وفى حديث أبى ذر: «ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم، لا يؤدى حقها إلا بطح لها يوم القيامة بقاع قرقر، تطؤه بأخفافها، وتنطحه بقرونها حتى يقضى بين الناس» وحديث أبى سعيد: «تكون الأرض يوم القيامة جيرة واحدة، يتكفأها الجبار بيده، كما يتكفأ أحدكم جيرته فى السفر نزلاً لأهل الجنة. فأتى رجل من اليـهود. فقال: بارك الرحمن عليك يا أبا القـاسم. ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة؟ قال: بلى تكون الأرض جيرة واحدة، كما قال النبى ﷺ فنظر النبى ﷺ إلينا وضحك حتى بدت نواجذه. ثم ذكر أن إدامهم بالام ونون وهما.

وحديث: «يحشـر الناس على ثلاث طرائق راغبين واهبين، واثنان علـى بعير، وثلاثة على بعير، وأربعـة على بعير، وعشـرة على بعير، ويحشـر النار، تقبل معهم حـيث قالوا، وتمسى معهم حيث أمسـوا» وفيه «تقتص الشاة الجماة من القرناء، والعـود كم خدش العود؟» وحديث ابن عباس وعائشة: «يحشر الناس حفاة عراة غرلا» وحديث أبى هريرة: إذا كان يوم القيامة دفع إلى كل مسلم يهودياً أو نصرانياً «فيقول هذا فداؤك من النار».

ثم قال: «فانظر إلى هذه الأحـاديث، وما تضمنته من الأخبار بأن مـال الإنسان الذى يبخل به يصير صفائح من نار، ويصير أيضاً شجاعـاً أقرع. وكيف أخبر عن حشر الحشرات والبهائم والعبدان، وأن الله يـقضى بينهن وكيف تمشى الجمـال والبقر على الناس؟ وكيف يحـشر الناس على الجمال ركاباً ؟»

قلت: والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أن كل هذا ممكن، لا شك فى إمكانه، وقد أخبر به الصادق، فيجب قبوله.

الثانى: أنه ليس عندك فى إنكار إلا كونه لم يذكر فى كتابك ونحوه.

وقد قـدمنا: أن هذا استناد إلى الجهـالة، واعتمـاد على الضلالة، ونحن عندنا أن محـمداً ﷺ أكمل الأنبياء وأشرفهم، فلا يمتنع أن يختص من العلم بما لم يعلموه، على أن أصول دين الإسلام مشتركـة بين سائر الأديان لقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الـدِّيـنِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [1].

---

(١) الشورى ١٣

ولكن ذلك بدل وغير فى كتبكم لتطاول العهد، واعتوار اللغات والألسنة عليه.

الثالث: أن هذا من الأمور الإلهية التى اعترفت أنت وحكيت عن أرسطو: «إن قوتنا بالنسبة إلى إداركها، كإبصار الخفاش إلى الشمس» وأن فائدة النبوات تعريف مثل ذلك، فليس لك أن تعترف بقصور عقلك عن أمر ثم تعود فتنكره، بناء على أن عقلك لا يدركه، بل إن اعترفت بأن الشرائع وردت بما يقصر عنه العقل البشرى. لزمك تسليم مثل هذا إذا أخبر به صادق، ولا يبقى لك نزاع إلا فى صدقه وعلينا بيانه، وإن أنكرت ذلك فلست من أهل الشرائع حتى نتكلم معك، لأن أهل الشرائع أجمعوا على خلافك.

الرابع: أن العالم بأسره لما أنكر عليكم دعواكم: أن الله هو المسيح، وأنه عبارة عن ثلاثة أقانيم: الآب والابن والروح القدس، إله واحد، لجأتم إلى إمكان ذلك فى قدرة الله، مع أن دعواكم إذا حققت كانت باطلة قطعاً عند كل عاقل، وتمحلتم لإثباتها بتشبيهه بالشمس المتحدة فى نفسها، المشتملة على جرم وضوء وشعاع، وبالحديدة المحماة المشتملة مع وحدتها على حديد ونار وشرر، وأشباه هذا من الأشياء التى لا حاصل لها، واستروحتم إلى ذلك، مع أنه مكابرة جبناء فنحن أولى أن نلجأ فى هذه الأمور الغائبة عنا، الممكنة فى نفسها بلا خلاف إلى قدرة الله سبحانه.

الخامس: أن هذه الأحاديث ممكنة، وفيها فوائد وحكم، ومن أتى بشئ ممكن فيه حكمة وفائدة وجب قبوله منه، نبياً كان أو غيره، ما لم يقم دليل إلى بطلانه.

أما إمكانها فظاهر، وأما فائدتها.

أما فى حديث الصفائح والشجاع الأقرع، فتخويف الناس وحضهم على أداء حقوق الفقراء من أموالهم.

وفيها: حق الله، وهو تعبدهم بإخراج المال المحبوب، ووجه الجمع بينهما إما بأن يحمل على أن بعض الناس يكوى بماله، وبعضهم يمثل له شجاعاً، أو بأن مال الإنسان الواحد يكوى به تارة، ويمثل له شجاعاً أخرى، ومعنى تمثيله له شجاعاً أن الله - سبحانه - يرسل عليه حية يعاقبه بها على ترك الزكاة.

وقوله: «أنا مالك، أنا كنزك» أى عقاب مالك، وجزاء منع حق كنزك أو أن الله يخلق من الذهب والفضة شكل حية، ثم ينفخ فيها الروح فتفعل ذلك، كما أنه نفخ الروح فى عصا بيد موسى، فصارت حية تلقف ما صنعوا.

وأما نطح صاحب الأنعام بها، فظاهر الإمكان وفائدته: ما ذكر وأما حديث «تكون الأرض

جيرة» فهو شئ قد أخبر به النبى ﷺ ووافقه عليه حبر من أحبار اليهود، ولهذا فرح النبى - عليه السلام - بموافقته، لئلا يستبعد ذلك منه جِلف مثلك، وذلك يدل على أن اليهود يجدون ذلك فى التوراة وهى حجة عليك.

فإن قلت: لم نجد هذا فى التوراة عندنا الآن، ثم يجوز أن اليهودى واطأه على ذلك، أو خاف من مخالفته لئلا يقتله.

قلت: الجواب عن الأول:

أن التوراة حرفت عما كانت فى ذلك العصر، فلا يلزم من عدم وجدانكم له عدمه حينئذ.

وعن الثانى:

بأن اليهود كانوا يوردون عليه المسائل ويمتحنونه، ويصدقونه فى شئ، ويكذبونه فى أشياء، وما نقل عنه: أنه قتل منهم على ذلك أحداً، بل إنما كان يقتلهم فى المحاربة، ولو كان قاتلا أحداً منهم على شئ من ذلك لقتل «ابن صياد» لما قال له: «أتشهد أنى رسول الله؟» قال: أنت رسول الأميين. ثم قال له ابن صياد: أتشهد أنى رسول الله؟ فقال: «آمنت بالله ورسوله» فقال له عمر بن الخطاب: دعنى أقتله يا رسول الله - وكانوا يرونه الدجال [١] - فقال «لا، إنه إن يك هو فلن تسلط عليه، وإن لم يكن هو فلا خير فى قتله».

ولقتل «لبيد بن الأعصم» الذى سحره [٢] حتى اضطرب حالة السحر، ثم لما ظهر عليه عفى عنه، وكم بلغه السب والشتم من اليهود وغيرهم، فعفى عنهم عن قدرة.

وأما حشر الناس على الإبل والدواب، واقتصاص بعضها من بعض فتحقيقاً لإقامة العدل، فى كل شئ من خلقه، والآخرة لا تقلب الحقائق، فكما يركب الناس الدواب الآن يركبونها هناك. وهذا يكون فى الأرض، لأن الله - سبحانه - يطوى السموات والأرض بيمينه، ويبدل الأرض غير الأرض.

وأما حشر الناس حفاة غرلا، فتحقيقاً لقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا﴾ [٣].

وأما كونه يدفع إلى كل مسلم يهودى أو نصرانى، يكون فداه من النار، فلأن اليهود قتلوا

(١) كثيرون من العلماء المستنيرين ينكرون ظهور الدجال فى آخر الزمان، وظهور المهدى المنتظر - وأنا منهم - لأن القرآن سكت عنهما. وعقيدة الدجال عقيدة نصرانية، والدجال عندهم هو محمد ﷺ، ويخافون التصريح أمام المسلمين (انظر الفتاوى للشيخ شلتوت).

(٢) حديث السحر موضوع.

(٣) الأنبياء (١٠٤).

الأنبياء وكذبوهم، وصلبـوا إلهكم المسيح بعد ظهور الخوارق على يده، والنصارى ادعـوا إلهيته وإنما هو نبى كريم. فأولئك فرطوا فـيه، وهؤلاء أفرطوا فيه، وكفرتم جميـعاً بمحمد ﷺ. بعد مجيئه بالبينات والهدى ومـا جزاء من يفعل ذلك إلا النار. وأنا أرجو أن تكون أيها العلج فداى من النار، لما حصل بينى وبينك من النظر والجدال فى الله، فنحن خصـمان اختصما فى ربهم. إن شاء الله تعالى.

* * *

ومنها: حديث: «الشهداء خمسة: المطعون والمبطون، والغريق، وصاحب الهدم، والشهيد فى سبيل الله».

وفى سورة آل عـمران: ﴿**وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ**﴾ [(١)] **وذكر عن تفسير** ابن عطية، حديث: «إن أرواح الشـهداء على باب الجنة فى أجواف طير خضر» فى أشياء مما يتعلق بها.

قلـت: وذلك مما لا إشكال فيه. فإن الأرواح عندنا أجسـام لطيفة فلا يمتنع أن يكرم الله الشهداء بأن يعلقها بأشكال الطيـور، ليدوم نعيمها حتى القيامـة جزاء على جودهم بأنفسهم فى سبيل الله.

وأما بقية الشـهداء، فهم شهداء التسميـة: إما باعتبار أن لهم كأجر الشـهداء فى سبيل الله تفضلاً، أو لأن ملائكة شهداء المعركة تشـهدهم، أو غير ذلك. لا حكما. بدليل أحكام شرعية افترق فيهـا القتيلان، كالغسل والصلاة ومغـفرة الذنب بأول قطرة من دم، حتى الدين يعفى له عنه، على مقتضى حديث روى [(٢)] فى ذلك، دون بقية الشهداء.

* * *

ومنهـا: حديث المعراج والبراق، وما جرى فـيه من العجائب، وخلاف الناس فى دخوله بيت المقدس أم لا؟ وأن المعراج هل كان بشخصه أم بروحه مناماً؟

قلت: حديث المعراج أجمع المسلمون على صحته [(٣)]. والمعتمد عليه منهم على أنه كان

---

(١) آل عمران (١٦٩).

(٢) هذا الحديث ذكره القرطبى فى تفسيره، وقال فى نهايته: إن الترمذى قال عنه: «هذا حديث حسن غريب»

(٣) قال القرطبى فى تفسيره:

ذهبت طائفة إلى أنه إسراء بالروح ولم يفارق شخصه مضجعه، وأنها كانت رؤيا رأى فيها الحقائق ورؤيا الأنبياء حق، ذهب إلى هذا معاوية وعـائشة وحكى عن الحسن وابن إسحق ويقـوى رأيهم هذا قول الرسول ﷺ: «بينا أنا عند البيت بين النائم واليقظان» أى فى شبه رؤيا المنام. لا أن الإسراء بالروح والجسد.

بروحه مناماً، مرة، ثم كان شخصه يقظة أخرى. وكانت الأولى تمهيداً للثانية، وأنه عليه السلام دخل بيت المقدس.

وحديث المعراج، وما جرى فيه مما يجب تسليمه عن صاحب الشريعة، إذا لا طريق إليه إلا جهته، كما كان يخبر موسى بما جرى له مع ربه على الطور [١]، وكما أخبر المسيح أنه يصعد إلى أبيه فيكون عن يمينه، وأنه فى آخر الزمان يأتى فى مجد أبيه، والملائكة حوله [٢].

ومنها: الآيات والأحاديث المتضمنة لذكر ما فى الجنة من مأكول ومشروب ومنكوح. وذكر من الأحاديث ما هو صحيح وباطل. وأنكر ذلك واستعظمه. **بناء على شبه:**

إحداهن: ما نقل عن الإنجيل: أن المسيح قال فى القيامة: «لا يتزوجون ولا يأكلون ولا يشربون، ولكنهم مثل ملائكة الله فى السموات» وذكر عن جماعة من الأنبياء أنهم سألوا الابتهاج بوجه الله - معنى فلا يكون بغيره.

الثانية: أن الطعام والشراب فى الدنيا لضرورة بقاء الأبدان، لأنها بدونهما تهلك، وهناك يصيرون كالملائكة لا يخشى عليهم الهلاك، لأنها دار السعادة الكاملة.

الثالثة: ما ذكره «أبو على بن سينا» فى «التنبيهات» حيث تكلم فى «البهجة والسعادة» وحاصله: أن اللذة ليست منحصرة فى الحياة، بل الإنسان قد يترك الحياة لتحصيل لذة الغلبة، ولو فى أمر ما، خسيس، كالشطرنج، أو فى تحصيل ذكر جميل بعده، يقتحم لأجله الأخطار، وليس ذلك من اللذات العقلية، فما ظنك بالعقلية؟

هذا حاصل ما ذكره فى هذا السؤال، وإن كان قد انتهب فيه وأطال.

والجواب: أما اللذات الحسية من مأكل ومشرب ومنكح، وكل ما يشتهيه الإنسان من اللذات الممكنة التى لا تغذى فيها، فهو مجمع على حصوله فى الآخرة بين المسلمين.

وأما شبه هذا الخصم على بطلان ذلك:

أما الأولى: فلا شك أنهم نقلوا فى الإنجيل عن المسيح: أن الصدوقين المنكرين للقيامة سألوه عن سبعة إخوة تزوجوا امرأة واحداً بعد واحد، ويموتون عنها، فلمن تكون فى الآخرة؟ فأجابهم بما ذكر ها هنا، وهو: أن الناس فى الآخرة كالملائكة لا يأكلون ولا يتزوجون [٣]، لكن

(١) سفر الخروج.

(٢) هذا تفسير النصارى للآية الحادية والثلاثين من الأصحاح الخامس والعشرين من إنجيل متى وهو ليس بصحيح، كما بينا فى فصل ابن الإنسان فى كتابنا: «البشارة بنبى الإسلام فى التوراة والإنجيل».

(٣) متى ٢٢: ٢٣ إلخ.

هذا ينافيه ما فى الفصل التاسع والعشرين[١] من إنجيل مرقس: أن المسيح قال لرجل: «بع كل مالك واعطه للمساكين واكنزه فى السماء[٢]» فصعب على الرجل، فقال له بطرس: ها نحن قد تركنا كل شئ وتبعناك، فقال يسوع: «الحق أقول لكم: إنه ليس أحد ترك بيوتاً أو إخوة أو أخوات أو أباً أو أماً أو امرأة أو بنين أو حقلاً لأجلى، ولأجل البشارة إلا وهو يأخذ مائة ضعف الآن فى هذا الزمان وإخوة وأخوات وأمهات، وبنين وحقولاً، مع اضطهادات. وفى الدهر الآتى الحياة المؤبدة، ولكن أولون كثيرون يكونون آخرين، وآخرون أولين»[٣].

قلت: فهذا نص فى أن الناس فى نعيمهم فى الآخرة، كهم فى الدنيا، وصرح بذكر المرأة. وفائدتها: النكاح، وبالحقل فائدته: الأكل، وكذا قال فى آخر الفصل التاسع والعشرين من إنجيل مرقس: «من ترك شيئاً لى أخذ أضعافه فى الحياة الدائمة»[٤].

وهو عام فى كل ما ترك من الدنيا، فيتناول المطعم والمشرب والمنكح. فهذا قص المسيح، على خلاف ما ذكرتم عنه فى جواب الصدوقيين، فأحد النصين كذب قطعاً، وحينئذ يسقط الوثوق بالإنجيل لوقوع الكذب فيه.

وأما جوابه للصدوقيين بما ذكرتم، فإن صح فهو محمول على قيامة الموت[٥] لأن قيامة كل أحد موته، لأنه أول منازل القيامة مكانه. يقول: إذا مات الشخص تجرد روحه من بدنه، فكان كالملائكة، حتى يبعث جسده يوم القيامة فيعطى أضعاف ما ترك لأجلى فى الدنيا، جمعاً بين نصيبه، وإلا فالحكاية موضوعة مختلقة، ويدل على ذلك: أن سؤال الصدوقيين له، إنما هو على جهة الإيراد على دينه، والإلزام له على ما أشار إليه سياق الإنجيل ولا يتم لهم ذلك إلا بعد علمهم بأن من عين موسى والمسيح ثبوت النعيم الحسى فى الآخرة، فجوابه لهم بما ذكرتم عنه يكون موافقة ومساعدة لهم.

وقد استوفيت الكلام على ذلك فى «التعليق على الإنجيل».

وأما سؤال الأنبياء للابتهاج بوجه الله - سبحانه - فلا يبقى ما يدعيه لجواز أن تكون البهجة بالأمرين، أعنى النظر إلى وجه الله، والتمتع باللذات الحسية، وهذا عين ما نقوله. وقد

---

(١) فى التراجم الحديثة: الأصحاح العاشر.

(٢) مرقس ١٠: ٢١.

(٣) مرقس ١٠: ٢٨ - ٢١.

(٤) النص فى متى ١٩: ٢٩ وفى لوقا ١٨: ٣٠ وفى مرقس ١٠: ٣.

(٥) لم لم يقل المؤلف هذا التعليل فى سؤال القبر؟

سأل النبى ﷺ فى دعائه التمتع بالنظر إلى وجه الله الكريم، وأجمع على جوازه ووجوبه المسلمون.

وفى القرآن الكريم: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [1] وأجمع المفسرون على أن المراد بالزيادة: النظر إلى وجه الله - سبحانه -.

وأما الثانية: فمثبته على التى قبلها وقد بطلت، ثم لا نسلم: أن الطعام والشراب فى الدنيا لضرورة بقاء الأبدان على الإطلاق، لأن ذلك إنما تصح دعواه فيما يقيم الرمق ويحفظ البنية، فما قولك فيما زاد على ذلك كأنواع المآكل والمشارب من اللحوم والحلاوات وأنواع الأشربة. ولهذا من يترهب من النصارى والمسلمين يقتصر على البلغة، ويدع ما سواها مما يتناول للتنعم. وإذا كانت الدنيا مع أنها دار فناء ونفاد، فيها هذا النعيم، فالدار الآخرة الباقية الدائمة المأمونة الزوال أولى بذلك. ثم هب أن المأكول والمشروب لضرورة بقاء البدن، فما تقول فى النكاح مع أن البدن يبقى بدونه؟ فهو من باب النعيم لا محالة.

وأما الثالثة: فهى مبنية على رأى «أبى على» فى أن المعاد لا يكون إلا روحانياً، فلا يتصور اللذات الحسية. إذ شرط إدراكها تعلق النفس بالبدن وحجته على ذلك، على ما حكاه الإمام

---

(١) يونس (٢٦) وتفسير الزيادة برؤية الله تعالى بالأبصار فى الآخرة تفسير مردود، ليس من المعتزلة وحدهم، بل من كثيرين من الصحابة والتابعين. ففى تفسير القرطبى: قال مجاهد: الحسنى حسنة مثل حسنة، والزيادة مغفرة من الله ورضوان. وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: الحسنى الجنة، والزيادة ما أعطاهم الله فى الدنيا من فضله لا يحاسبهم به يوم القيامة.

وموضوع رؤية الله تعالى من المحكم والمتشابه، والمحكم قوله تعالى: ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ فهو نص فى نفى الرؤية، ولا يحتمل غير هذا فى نظر المستنيرين من العلماء. والمتشابه قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ فإنه يحتمل معنيين الأول النظر إلى ذات الله تعالى، والثانى النظر إلى نعم الله وفضله وكرمه والمتشابه يرد إلى المحكم، والنظر إلى نعم الله هو المتفق مع المحكم فيكون هو المراد. وكذلك يقال فى قوله تعالى عن الكافرين: ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ والمفهوم منها: ان المؤمنين يرون ربهم. وهذا القول متشابه يحتمل إما نفى رؤية الذات وإما نفى رؤية النعيم والخيرات، وإذا نفى رؤية النعيم والخيرات عن الكافرين أثبتها للمؤمنين. وهذا المعنى هو الذى يتفق مع المحكم.

وفى تفسير القرطبى فى تفسير «إلى ربها ناظرة» وقيل إن النظر هنا انتظار ما لهم عند الله من الثواب. وروى عن ابن عمر ومجاهد. وقال عكرمة: تنتظر أمر ربها. وفى تفسير القرطبى عند «إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون».

قال مجاهد فى قوله تعالى: «لمحجوبون»: اى عن كرامته ورحمته ممنوعون. وقال قتادة: هو أن الله تعالى لا ينظر إليهم برحمته ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم.

فخر الدين. فى المباحث المشرقية: «إن البدن لو أعيد، لكان إما أن يعاد فى زمن ابتدائه، أو فى غيره. فإن أعيد فى زمن ابتدائه، لزم اتحاد الزمنين، مع ما بينهما من الفواصل الكثيرة والأزمنة المتعددة، وهو محال. وإن أعيد فى غيره لم يكن المعاد هو عين المبتدأ».

قلت: وهذا وهم قبيح من مثل ذلك الفاضل العلامة. لأنه كان يوهم أن الزمان داخل فى حقيقة البدن، أو أن اتحاد الزمن شرط فى صحة الإعادة. وليس كذلك، ولا دليل عليه.

ومذهب المسلمين قاطبة: القول بالمعاد البدنى، وإدراك اللذات الحسية والعقلية. ولذلك مناسبة حسنة، وهى: أن العالم على ثلاثة أضرب. عقل محض كالملائكة، وشهوة محضة كالبهائم، ومركب من الأمرين وهما الثقلان. فالطرفان لا مشقة عليهم. أما الملائكة فلعدم الشهوة المعارضة لعقولهم، وأما البهائم فلعدم التكليف. والثقلان واسطة عليها المشقة لتنازع العقل والشهوة فى مراديهما. فيبعث الإنسان بينهما كالمخلص بين متخاصمين. فلا جرم أن الملائكة لما عبدوا الله بالعقل المجرد الخالى عن معارضة الشهوة كانت لهم اللذة العقلية، والبهجة الروحانية. والبهائم لما خلت عن عقل تعبد الله به تمتعت باللذات الحسية الشهوانية مدة بقائها فى استعمال المكلفين لها ثم يوم القيامة، تصير تراباً بعد أن يقتص لبعضها من بعض، لأنه لا عبادة لها تستحق بها يوم القيامة لذة عقلية ولا حسية.

وعند مصيرها ترابا يقول الكافر: ﴿يَا لَيْتَنِى كُنتُ تُرَابًا﴾ (١) وبنو آدم لما تعبدوا فيما بين العقل والشهوة وجب بمقتضى هذه المناسبة أن يجمع لهم فى الآخرة بين اللذتين العقلية بمقتضى العقل الذى عبدوا الله وعرفوه به، والحسية بمقتضى الشهوة التى صبروا على خلافها فى طاعة الله - سبحانه - ولو فى التوحيد وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾(٢) أى بما صبروا على الطاعات وعن الشهوات.

هذا آخر الجواب عما يستحق، أن يجاب عنه من هذا السؤال من الآيات والأخبار الصحيحة فأما ما ذكره من ضعيف الأخبار. وكلام «أبى حامد» وغيره، فلا يلزمنا الجواب عنه، ولا هو ممن يستحق ذلك (٣).

قال: وفى سورة الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (٤).

---

(١) آخر النبأ. (٢) الإنسان (١٢).

(٣) فى تحقيقنا لكتاب نفخ الروح والتسوية لأبى حامد الغزالى وضعنا تقديماً عن البعث بالروح وبالجسد عند اليهود والنصارى والمسلمين، وكذلك فى تقديمنا لكتاب يقظة أولى الاعتبار لصديق حسن خان.

(٤) الأعراف (٥٤).

وقال فى سورة فصلت: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِى خَلَقَ الْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِى كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾ (١).

فبمقتضى هذه الآية الثانية أن السموات والأرض خلقتا فى ثمانية أيام ألا ترى أنك لو قلت:

بنيت بيتاً وأسسته فى يومين، وأقمت حيطانه فى أربعة أيام، وسقفته فى يومين، لم يشك عاقل، يسمع قولك فى أن مدة إقامتك البيت بجملته ثمانية أيام. ولهذا يلزم محمداً ﷺ إن كان صادق الإخبار فى الأولى، فالثانية بالضرورة كاذبة. وبالعكس وذلك مطلوبنا.

قلت: الجواب عن هذا. أن الآيتين لا تناقض فيهما، ولكن هذا الشخص لم تكن له معرفة بالقرآن ولا لغة العرب وتنزيل الألفاظ منازلها وجدير بمن يتكلم، فيما لا يعلم، أن يخطئ ويتلعثم. وبيان ذلك:

أن القرآن مصرح فى أكثر من ستة مواضع بأن الله خلق السموات والأرض فى ستة أيام. فهذه نصوص لا تحتمل التأويل. وهذه الآيات التى فى سورة فصلت. فيها نوع إجمال. والمراد بها ما فى تلك النصوص، ولا يبين ذلك إلا بالتأويل، والتوفيق بين الكل، ومن قواعد الأصوليين، حمل المجمل على المبين، والظاهر على النص، والمطلق على المقيد، والعام على الخاص، فهذا مجمل، أو محتمل نحمله على ذلك النص الصريح. وبيانه:

أن اليومين المذكورين فى قوله: **﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِى خَلَقَ الْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾**؟ داخلان فى الأربعة المذكورة فى قوله: **﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِىَ مِنْ فَوْقِهَا، وَبَارَكَ فِيهَا، وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾** والدليل على ذلك من وجوه:

أحدها: ان الله سبحانه - يقول فى سجدة ﴿الٓمٓ﴾ وغيرها: **﴿اللَّهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾** (٢) ثم ثبت بهذه الآية المتنازع فيها أن خلق السموات فى يومين، فتعين أنه خلق الأرض بما فيها من الجبال والشجر والبحار والأقوات وغيرها فى أربعة أيام، لأن هذه الأشياء إما من حقيقة الأرض، أو مما بينها وبين السماء. فتعين بما ذكرناه أنها داخلة فيما خلق فى أربعة الأيام التى منها اليومان الأولان.

الوجه الثانى: إن قوله: **﴿فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾** إما أن نعلقه بتقدير الأوقات فقط، أو به وبما قبله من خلق الأرض وجبالها، والبركة فيها. والأول باطل. لأنه يلزم أن يكون فعل ما قبل ذلك،

---

(١) فصلت (٩ - ١٢).

(٢) سورة السجدة (٤).

لا فى زمان، وهو محال. فتعين الثانى، وهو أن أربعة الأيــام متعلقة بجميع ما تقدم، من قوله ﴿خَلَقَ الأَرْضَ﴾ إلى قوله ﴿أَقْوَاتَهَا﴾ وعلى هذا اعتراض لا يخفى.

الوجه الثالث: أن محمداً ﷺ لم يشك أحد فى حكمته وفصاحته، ولهذا نسبه الأعداء إلى أنه إنما أقام ناموســه بالحكمة والسيف. ومن يكون من الحكمة فى هــذه الرتبة لا يناقض ما صرح به فى ستة مواضع بما يقــوله فى موضع، ولا يخفى عليه ذلك. فدل هذا على أنه أراد بما فى هذه الآية مــا فى تلك الآيات. وذلك إنما يصح بجعل اليــومين الأولين داخلين فــى الأربعة الثانية ويصــير هذا كما لو قلت: سرت من «القاهرة» إلى «بيت المقــدس» فى عشرة أيام، وإلى «دمشق» فى عشرين. فى أن العشرة داخلة فى العشرين.

أما ما ذكــرته من أن قول القائل: بنيت بيتاً فــأسسته فى يومين، وأقــمت حيطانه فى أربعة أيام، وسقفته فى يومين: يفيد أن الجملة ثمــانية أيام. فجوابه أن فرضك لهذه الصورة مع تقدير تقدم النص من القائل بأنه أقــام جملة البيت فى ستة أيام، أو مع عــدم تقدير ذلك. فإن قلت: تقدير تقدم النص المذكور كان كمسألتنا. فلا نسلم استفادة ثمانية أيام من القول المذكور، بل ستة كالمنصوص. ويكون ذلك النص قــرينة فى هذا التأويل، أعنى حمل الثمانيــة الظاهرة على الستة المنصوصــة. وإن قلت: مع عدم النص، فليس ذلك مثــل مسألتنا، إذ لا نص مــعنا يكون قرينة نحــمل بها الظاهر عليــه، وحينئــذ لا يلزم ما ذكــره من كذب إحــدى الآيتين، ولا يحــصل له مطلوب.

* * *

ومنهــا: ما رواه مالك فى «مــوطأة» بسنده إلى أبى بكر فى كتاب «الجنائز» قــال: سمعت رسول الله ﷺ: «ما دفن نبى قط إلا فى مكانه الذى توفى فيه» [1] فحفر له فيه.

قــال: «وهذا افتراء وقول باطل. فإن «يعقوب» توفى بمصر، وحمل إلى مقبرة أبيه إبراهيم فدفن فــيهــا، وكذلك «إبراهيم» و«إسحــق» دفنا هناك، ولم يدفنا فى مكانيهــما من داريهــما، وكذلك «داود» و«سليمان» إلى غيرهما من الأنبياء ماتوا بأماكنهم، ودفنوا فى غيرها.

وبالجملة: مــا دفن نبى من الأنبياء فــى مكانه الذى توفى فيه، فــضلا أن يكونوا أجمــعون دفنوا حيث ماتوا».

(١) ظهر لبعض العلماء: أن علماء اليهود والنصارى الذين دخلوا فى الإسلام للكيد له. ألفوا أحاديث ونسبوها إلى النبى ﷺ عالمين أنه بعد مــدة من الزمان ستكون لهذه الأحاديث مكانة بين المسلمــين، وإذا عزموا على ردها. يختلفون فيها ويتقاتلون. وإذا لم يستطيعوا ردها وبقيت فيهم. يطعنون بها فى دين الإسلام. وواجب العلماء إزاء هذه الأحاديث: ردها بعــبارات صريحة لا لبس فيها ولا غــموض. وقد أحسن المؤلف فى رده لهذا الحديث. وليس معنى رد الحديث تكذيب النبى ﷺ، بل الرد لتكذيب الرواة.

قلت: الجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أن ما ذكره من دفن يعقوب فى غير موضع موته، مأثور عن التوراة، والتوراة فيها من التحريف والتهافت والتناقض ما يمنع الوثوق بها - كما سبق.

الثانى: ذكر فى التوراة أن يعقوب بقى بمصر يبكى عليه سبعين يوماً [1]: ولو بقى ذلك القدر غير مدفون لأنتن وأراح إذ هو بشر على كل حال. وذلك إهانة للميت.

ولهذا جاء فى شرعنا: أن من إكرام الميت أن يبادر بدفنه، فدل على أنهم دفنوه حتى انقضت مناحتهم، ثم استخرجوه فنقلوه إلى آبائه. وحينئذ لا يكون نقله منافياً لدفنه حيث مات.

فإن قيل: لعلهم صبروه حتى مكث تلك المدة، ولم يحتج إلى دفن.

قلنا: هذا لم ينقل فى التوراة ولا غيرها ومجرد احتماله لا يكفى فى التصديق به، وما ذكر فيها من تحنيطه لا يدل على تصبيره، إذ كل الموتى يحنطون عند الإمكان.

الثالث: أنك ناف، ونحن مثبتون، والإثبات مقدم على النفى، إذا استوى المخبران، فكيف والمخبر بالإثبات ذو ناموس عظيم. وأنت فيلسوف علج.

الرابع: - وهو المختار عندى فى الجواب - منع صحة الحديث، فإنى كشفت عنه فى كتاب «الجنائز» من «الموطأ» فلم أجده، ولم أعلم أحداً رواه إلا «أحمد» قال: حدثنا عبد الرزاق قال: حدثنا ابن جريج، قال: أخبرنى أبى: أن أصحاب النبى ﷺ لم يدروا أين يقبروه؟ حتى قال أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لم يقبر نبى إلا حيث يموت» فأخروا فراشه وحفروا له تحته.

قلت: وفى هذا الحديث جهالة وإرسال، لأن أبا ابن جريج لا يعلم حاله فى الرواية، وقد أرسله عن الصحابة، فلا نعلم هل سمعه منهم أو من غيرهم عنهم؟

ورواه ابن هشام فى السيرة من وجه لا يسكن إليه أيضاً. وروى الترمذى من حديث عائشة قالت: لما قبض رسول الله ﷺ اختلفوا فى دفنه. فقال أبو بكر سمعت من رسول الله ﷺ شيئا ما نسيته، قال: «ما قبض الله نبياً إلا فى الموضع الذى يحب أن يدفن فيه» ادفنوه فى موضع فراشه، وهو حديث غريب. وفى إسناده عبد الرحمن بن أبى بكر المليكى، وهو يضعف. كيف وقد روى ابن مكة فى «أماليه» والسهيلى فى «الروض»: أن النبى ﷺ لما مات قالوا له: كيف

---

(١) نص التوراة: «وأمر يوسف عبيده الأطباء أن يحنطوا أباه، فحنط الأطباء إسرائيل، وكمل له اربعون يوماً، لأنه هكذا تكمل أيام المحنطين، وبكى عليه المصريون سبعين يوما» (تكوين ٥٠: ١ - ٣).

نصلى عليك؟ قال: «إذا وضعتمونى على شفير قبرى فى بيتى فاخرجوا عنى، فإن الملائكة تصلى على أولا، وساق الحديث. فمع هذا النص كيف يكون الخلاف فى موضع دفنه؟ فهذا مما يدل على ضعف ذلك الحديث.

قال: ومن هذا القبيل من الإخبار عما يستقبل ما أخرجه مسلم عن أبى سعيد عنه قال: «لا تأتى مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة» هذا باطل للعيان، فها نحن على وجه الأرض أكثر من العالم فى ذلك الزمان. وقد أتت المائة سنة التى ذكرها، وبعدها مئون».

قلت: هذا جهل بمراد هذا الحديث، وإنما المراد به ما تبين فى حديث أبى سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ما على الأرض نفس منفوسة - يعنى اليوم - يأتى عليها مائة سنة» رواه مسلم والترمذى.

وعن ابن عمر قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء فى آخر حياته فلما سلم قال: «أرأيتم ليلتكم هذه؟ على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد» (١).

قال ابن عمر: فوهم الناس فى ذلك فيما يتحدثونه من هذه الأحاديث عن مائة سنة، وإنما قال رسول الله: «لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد»(٢) يريد أن ينخرم ذلك القرن.. أخرجاه فى الصحيحين، ورواه أبو داود والنسائى والترمذى. وقال حديث حسن صحيح. فحديث أبى سعيد إن لم يكن فيه هذا التأييد فهو محمول عليه بهذين النصين.

قال العلماء: وفائدة إخبارهم بذلك: أن يبادروا بالعمل ويغتنموا مدة المهل.

ولعمرى أن هذا النصرانى معذور فى سوء فهمه لهذا الحديث، إذ كان بعض الصحابة وهم فيه. ثم العجب ممن يفهم من هذا الحديث غير ما ذكره، مع أنه ﷺ وعد بأشياء تكون عند اقتراب الساعة كالدجال (٣) ويأجوج ومأجوج ونحوها من نفخ الصعق، والقواطع الدالة على بقاء العالم، لكن الوهم لم يسقط عن أحد. والله أعلم.

* * *

قال: وفى كتاب «الطلاق» من البخارى عن سهل بن سعد الساعدى قال: قال رسول الله: «بعثت أنا والساعة كهاتين» مشيراً بالسبابة والوسطى. ومن باب قرب الساعة من البخارى

(١و٢) تنص التوراة على أن الإنسان لا يزيد عمره عن مائة وعشرين سنة [تكوين ٦ : ٤] والواقع يكذب التوراة.

(٣) أحاديث الدجال والمهدى من الخرافات. انظر الفتاوى للشيخ شلتوت.

ومسلم عن عائشة: أن رجالاً من الأعراب كانوا يأتون النبى ﷺ فيسألونه عن الساعة فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول: «إن يعش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم».

قلت: أما الحديث الأول فصحيح المعنى، إذ معناه أنه بعث قريباً من قيام الساعة، لكن البعد والقرب إضافيان، فقد يكون الشئ قريباً بالنسبة إلى أبعد منه، بعيداً بالنسبة إلى أقرب منه، والتفاوت بين الوسطى والسبابة نحو سبعها تقريباً، ومنذ بعث آدم إلى حينئذ نحو سبعة آلاف سنة - على خلاف فى ذلك - [١].

ومن عهد النبوة إلى الآن قريب من ألف سنة، فهذا تقريب صحيح. ووقت القدح فى هذا الحديث لم يأت بعد [٢]. فإن تمادى العالم نحو ألف أو ألفى سنة أخرى قد يتجه للقادح أن يقدح أو يجيب بجواب آخر.

وأما الحديث الآخر فصحيح أيضاً، والمراد بقيام ساعتهم فيه: موتهم، لأن من مات فقد قامت قيامته، لأنه يصير إلى أوائل أوقات القيامة، إذ القبر أول منازل الآخرة. ثم هذا معارض بما فى آخر الفصل الرابع والعشرين من إنجيل مرقس. والتاسع والعشرين من إنجيل لوقا حيث يقول المسيح: «إن ها هنا قوماً من القيام لا يموتون حتى يعاينوا ملكوت الله» [٣].

ومراده بملكوت الله: القيامة، كما فى سائر المواضع من الإنجيل، ولا يصح حمل ملكوت الله ها هنا على الآيات والمعجزات، لأنهم كانوا قد عاينوها.

* * *

قال: وفى تفسير ابن عطية لسورة القمر، قال أنس: خطب رسول الله وقد كادت الشمس تغيب فقال: «ما بقى من الدنيا فيما مضى إلا كمثل ما بقى من هذا اليوم فيما مضى» وقال: «إنى لأرجو أن يؤخر الله أمتى نصف يوم».

قلت: هذا حديث له أصل فى الرواية لكن لا نحقق صحته كغيره، لكن رواه النسائى وابن ماجة والترمذى وحسنه، فلا يلزمنا الجواب عنه، بل الأحاديث الثابتة فى الرواية كأحاديث البخارى ومسلم لا يلزمنا الجواب عنها فى هذا المقام، لأنها آحاد، والآحاد غايتها أن تثبت بها أحكام الفروع لا أن تورد نقضاً على أصول الشرائع. ولهذا قال أكثر طوائف المسلمين: «لا تثبت بأخبار الآحاد صفة الله، لأن مسائل الأصول القطعية لا تثبت إلا بقاطع» وإنما نحن تبرعنا بالجواب عن تفاصيل هذه الأحاديث تبرعاً.

---

(١) انظر التواريخ فى كتاب إظهار الحق.

(٢) لم يقتصر المؤلف على البعد والقرب الإضافيان؟

(٣) مرقس ١٣ : ٣٠ لوقا ٢١ : ٣١ - ٣٢ وليس المراد بملكوت الله القيامة. المراد البشارة بنبى الإسلام.

وهذه قاعـدة نافعة فى هذا الباب - وقـد سبقت فى أول الكتاب - ثم إن تبـرعنا بالجواب عن هذا كما تبرعنا به عن غيره. فمعنى قوله «ما بقى من الدنيا فيما مضى إلا كمثل ما بقى من هذا اليوم فيما مضى» هو قريب من قوله: «بعثت أنا والساعة كهاتين».

والمعنى الجامع بيـن الحديثين بقليل مـا بقى من الدنيا بالإضـافة إلى ما مـضى منها، وهذ صحيح، فإنه عليه السلام أخبر بجملة من أشراط الساعة [1]. وقد ظهر كثير منها، فما عادت تتأخر، ولو عاش هذا الخصم لا يضر.

وأما قوله: «إنى لأرجـو أن يؤخر الله أمتى نصف يوم» فالمراد بالـيوم يوم من أيام الآخرة، وهو ألف سنة لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنـدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾[2] ولا شك أن علم وقت الساعة من كنوز الغيب الذى اسـتبد الله بعلمه لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[3] وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [4].

فالنبى ﷺ ما كان يعلم عين وقت الساعة، لأنا لم نعتقده إلهاً، كما اعتقدتم إلهية المسيح، بل هو رسول كريم يعلم ما علمه الله - سـبحانه - كما قال ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [5] فكان يعلم أمارات الساعة وقد أخبر بها ووقع بعضها ونحن ننتظر الباقى لا عين وقتهـا ولذلك قال: «إنى لأرجو أن يؤخر الله أمتى نصف يوم» يعنى خمسمائة سنة وها قد أعطاه الله رجاءه وزيادة. فهذا اليوم سبعمائة سنة وسبع سنين»[6]. وفى الزمان تراخى.

قـال: وفى كتاب «الطب» من البخارى عن عائشـة قالت: سمعت النبى يقول: «إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام».

قلت: هذا الحديث صحيح متفق عليه، وفى لفظ البخارى عن ابن أبى عتيق قال: «عليكم بهذة الحبة السوداء، خذوا منها خمسـاً أو سبعاً فاسحقوها، ثم اقطروها فى أنفه - يعنى المريض - بقطرات زيت فى هذا الجانب فإن عائشة حدثتنى أنها سمعت النبى ﷺ يقول. الحديث.

* * *

وعن قتادة قال: حدثت أن أبا هريرة قال: «الشونيز دواء من كل داء إلا السام، قال قتادة:

---

(١) كيف يعترف المؤلف بأشراط للساعة. وفى القرآن الكريم: «لا تأتيكم إلا بغتة»؟

(٢) الحج (٤٧) والسجدة (٥).　　(٣) لقمان (٣٤).

(٤) الأعراف (١٨٧).　　(٥) الجن: (٢٦و٢٧).

(٦) يشير المؤلف إلى عصره والحديث يدخل فى الآحاد، ولا داعى لتبرعه.

يأخذ كل يوم إحدى وعشرين حبة، فيجعلهن فى خرقة، فلينقعه، فليستعطيه كل يوم فى منخره. الأيمن قطرتين، وفى الأيسر قطرة، والثانى فى الأيسر قطرتين وفى الأيمن قطرة. والثالث فى الأيمن قطرتين وفى الأيسر قطرة.

قلت: فالظاهر أن هذا عن توقف فلا ينبغى أن يقدح فى هذا الخبر حتى يجرب على هذه الصفة، فإن صح فقد حصل المقصود، وإلا أمكن الجواب من وجوه:

أحدها: أن أثر الشئ قد يتخلف لمانع، فربما تخلف أثر الشونيز لعدم معرفة المستشفى به فى تلقى خبر الشارع، ولا شك أن الشارع لم يبعث طباً ولا طبيباً، وإنما يصف ما يصف من هذا على جهة التبرك باختياره، فيصير كالأدعية التى أمر بها، وقد صح عنه أنه قال: إذا دعيتم الله فادعوه وأنتم موقنون بالإجابة، فإن الله لا يسمع دعاء من قلب غافل لاهٍ[1] أو لغير ذلك من الموانع.

الثانى: حمل الخبر على التقييد بما إذا كان المعالج به النبى ﷺ كرامة له وإعجازاً.

الثالث: تقييده بما إذا ركب مع أدوية خاصة تركيباً خاصاً أو فى زمن خاص أو فى مزاج خاص. وليس هذا بأول لفظ قيد من ألفاظ الأنبياء، فإن الإطلاقات فى كلامهم كثيرة والعلماء يقيدونها. ثم ماذا ينكر من الخبر. وقد ذكر الأطباء للشونيز منافع كثيرة؟

قال «ابن جزلة» فى «المنهاج»:

«الشونيز» حار يابس فى الثالثة مقطع البلغم، جلا محلل للرياح والنفخ، ويقطع الثآليل والخيلان والبهق والبرص والجرب، وينفع من الزكام البارد، وخصوصاً مقلواً مجموعاً على خرقة كتان ويطلى به جبهة من به صداع بارد ويفتح السدد والسعوط به، ينقع ابتداء الماء، وشربه ينفع من انتصاب النفس ويقتل الديدان، ولو طلى على البيرة وبذر الحيض وبالماء والعسل للحصاة، ويحل الحميات البلغمية والسوداوية، ودخانه مطرد الهوام، وهو ينفع من لسع الزنبادا، وقدر ما يؤخذ منه إلى درهم».

وذكر غيره له غير ذلك من المنافع. ثم إنه إذا كان حاراً يابساً فى الثالثة فاتجاه مضمون الحديث منه معقول. وذلك لأنه متمكن فى طبع الحياة وهو الحرارة. فهذا أصل يبنى عليه، ثم المرض ينقسم بانقسام العناصر الأربعة فى كيفياته، وهى معروفة.

---

(١) لا يقبل الله الدعاء من أى إنسان إلا إذا عمل الإنسان الأسباب التى تؤدى إلى النتائج التى يرجوها ويدعو لها، فإن النبى ﷺ قد جيش الجيوش وأعد العدة للعرب ثم دعا الله أن ينصره فاستجاب دعاده.

وتقرر أن العلاج قمع الشئ بضده، فإن كان المرض بارداً رطباً، فالشونيز مضاد له فيصلح دواء له. وإن كان بارداً يابساً فقد تضادا فى الحرارة واشتراكهما فى اليبوسة يعدل بالمرطبات، وكذلك إن كان المرض حاراً رطباً أو يابساً تضادا فى الحرارة. وما اشتركا فيه يعدل على ما شرحته الصناعة.

وبهذا التقرير يصح أن فيه دواء من كل داء.

بقى أن يقال: فعلى هذا تبطل فائدة التخصيص بالشونيز، لأن هذا متجه فى كل حار يابس أو رطب فيقال: يجوز أنه خصه بالذكر لما اختص به من خواص لا يشارك فيها، وأنه كان أعم وجوداً عندهم أو أن هذا مفهوم لقب فلا يكون حجة على انتفاء الحد فى غيره.

الشرط الثانى
الطهارة

قـــال: «وإذ قد فرغنا من امـتحان الشرط الأول وهو الصدق. وحـصلنا من ذلك على ما اتضح وظهر. فلندخل إلى امتحان الشرط الثانى وهو الطهارة فلنأمل ما صح عنه من ذلك».

قلت: قوله: «وحصلنا من ذلك على ما اتضح وظهر» يوهم أنه حصل على مطلوب ولم يحصل بما أجبنا به على شئ فليجمع خاطره.

* * *

قــال: «فمن ذلك حديث البخارى عن أنس قــال: كان النبى يدور على نسائه فى الساعة الواحدة من الليل والنهــار - وهن إحدى عشرة - قيــل له: وكان يطيقه. قال: كنــا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين».

ثم ساق أحاديث عشرة النبى ﷺ لنسائه واستمتاعـه بهن، نحو ما روت عائشة أن رسول الله كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها، وقولها: «خالط ريقى ريقه فى آخر أيام الدنيا، وكان يأمرنى وأنا حائض فأتزر ويباشرنــى» وقصة تزوجه زينب. وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [1].

وقول عائشة حين نزلت ﴿تُرْجِي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾ [2] وما أرى ربك إلا يسارع فى هواك. وما ذكره المسلمون من أن من خـصائصه أنه كان إذا وقع بصره على امرأة ورغب فيـها وجب على الزوج طلاقهـا، وأنه لما رأى زينب حاسرة قـال: «سبحـان الله مقلب القلوب» وأن صفية صــارت لدحية فوصفت لرسول الله ﷺ فبعث إلى دحـية فأعطاه ما أراد ثم أخذها فقال لأم أنس: «أصلحيها».

وذكر السبب فى قـوله تعالى : ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾[3] وأشباه هذا. ولم يذكر فى هذا الشرط تشنيعـاً بناء على ما قدم فى أول الكتاب من كلام موسى بن عبـيد الله وغيره: إن حـاسة النكاح عار فهـذه مقدمة. ثم أثبت هنا أن مـحمداً كان مـولعاً بحاسة النكاح فانتظم له الدليل فصار فى التقدير تقريره هكذا:

(١) الأحزاب (٢٧).

(٢) الأحزاب (٥١).

(٣) أول التحريم.

محمد كان مولعاً بحاسة النكاح، وحاسة النكاح عار، فمحمد كان مولعاً بالعار ومن كان مولعاً بالعار لا يكون طاهراً. والنبى من شرطه أن يكون طاهراً، فمحمد ليس بطاهر فلا يصلح أن يكون نبياً.

والجواب عن هذا قد سبق أول الكتاب تاماً كاملاً، لكن نبين هنا وجه بطلان شبهته، وذلك بمنع أن حاسة النكاح عار، بل هو من أحسن الأفعال، وجيد القرب، لأن فيه مصلحتين عظيمتين.

إحداهما: وجودية. وهى إقامة النوع الإنسانى بتكثير العباد والعباد.

والثانية: عدمية، وهى إعدام الزنا بالاكتفاء بالحلال، ولهذا قال النبى ﷺ لأصحابه: «فى فعل كذا صدقة، وفى كذا صدقة، وفى بضع أحدكم صدقة» قالوا يا رسول الله: أيأتى أحدنا شهوته ثم يثاب؟ قال: «أرأيتم لو وضعها فى حرام أكان يعاقب؟ قالوا نعم. قال فكذلك».

ثم يقال: إن كان هذا عاراً فالأنبياء المتقدمون أولى به، فقد كان لسليمان ألف من بين زوجة وسرية [1] وطاف فى ليلة واحدة على سبعين امرأة، فكانت له امرأة يحبها فعبدت صورة ابنها فى داره بغير علمه، فعاقبه الله على ذلك بأن نزع عنه الملك أربعين يوماً.

وكان لداود تسع وتسعون امرأة [2]، ثم صعد يوماً السطح فرأى امرأة أوريا الحثى تغتسل،

(١) أول الأصحاح الحادى عشر من سفر الملوك الأول.

(٢) تنص التوراة نبأ زواج داود عليه السلام من امرأة أوريا الحثى فى الأصحاح الحادى عشر من سفر صموئيل الثانى. وخلاصتها أن داود رأى امرأة أوريا وهى تستحم، كانت المرأة جميلة المنظر جداً، فأرسل زوجها إلى (يوآب) قائد جنده ليجعله فى وجه الحرب الشديدة ليموت، ولما مات أوريا ووصل الخبر إلى امرأته ندبت بعلها (ولما مضت المناحة أرسل داود وضمها إلى بيته، وصارت له امرأة وولدت له ابنا).

وفى الأصحاح الثانى عشر: أن الله تعالى أرسل (ناثان) إلى داود ليخبره عن سخطه عليه «فجاء إليه وقال له: كان رجلان فى مدينة واحدة، واحد منهما غنى والآخر فقير، وكان للغنى غنم وبقر كثيرة جداً. وأما الفقير فلم يكن له شئ إلا نعجة واحدة صغيرة قد اقتناها ورباها وكبرت معه ومع بنيه جميعاً. تأكل من لقمته وتشرب من كأسه وتنام فى حضنه، وكانت له كابنه. فجاء ضيف إلى الرجل الغنى فعفا أن يأخذ من غنمه ومن بقره ليهيئ للضيف الذى جاء إليه فأخذ نعجة الرجل الفقير، وهيأ للرجل الذى جاء إليه فحمى غضب داود على الرجل جداً. وقال لناثان حى هو الرب. إنه يقتل الرجل الفاعل ذلك، ويرد النعجة أربعة أضعاف لأنه فعل هذا الأمر، ولأنه لم يشفق».

فقال ناثان لداود: «أنت هو الرجل... قد قتلت أوريا الحثى بالسيف وأخذت امرأته لك امرأة وإياه قتلت بسيف بنى عمون».

وفى نفس الأصحاح أن الولد الأول لداود من «بثشبع» امرأة «وريا» قد مات عقوبة لداود؛ وولدت بعده «سليمان» عليه السلام.

هذا ما فى التوراة عن فتنة داود عليه السلام .

وكان من فرسانه وقواده فأرسل فشدد عليه فى الجهاد حتى قتل ثم تزوج امرأته فكانت هى أم سليمان، وكانت تلك خطيئته. ومحمد ﷺ إنما أخذ امرأة من زوجها باختياره بإذن الله.

وفى التوراة أن «إيمالخ» أشرف يوماً على «إسحق» وهو يلاعب امرأته «رفقة» (١) وأن «لوطاً» أسكرته ابنتاه حتى أحبلهما (٢) وأن «روبيل» ابن «يعقوب» وطئ سرية أبيه ونجس فراشه(٣)، وأن «يهوذا ابن يعقوب» زنا بكنته على الطريق ورهنها عمامته وخاتمه وقضيبه على جدى يعطيها إياه (٤).

فأى العارين أشد؟ من ينكح النساء حلالاً أم من ينكحهن زناً؟

على أننا لا نصدق هذا فى الأنبياء، بل هو عندنا محرف مبدل، لكنه لازم لكم لأنه فى التوراة، وأنتم تحتجون علينا بها.

ثم إنا نقول لهذا النصرانى: إن أول من نكح النساء «آدم» ثم تتابع بنوه فى النكاح، الأنبياء والأولياء والصالحون والطالحون. فكيف يكون هذا عاراً فى حق بعضهم دون بعض؟ وهل هذا إلا عناد؟

ولأجل هذا السؤال الفاسد أنزل الله على نبيه ﷺ: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً**﴾ (٥).

ولعلك حيث إن المسيح لم ينكح النساء يلزم العار جميع الأنبياء. وذلك لا يلزم، فإن المسيح - على رأيك - كان هو الله، أو ابن الله، فلا يجوز عليه النكاح.

وعلى رأينا: أن ذلك كان منه زهداً وعزوفاً عن الدنيا، ولو تزوج وأولد لكان أكمل له، وعلى رأى بعض الناس: أنه كان حصورا كيحيى بن زكريا لا يقدر على إتيان النساء.. وعلى رأى آخرين ان ذلك كان آية، كما كان وجوده لا من بشر آية. فإلزامك على طريق المسيح ما يعود بالقدح على النوع الإنسانى على الإطلاق لا يجوز ولا يسمع (٧).

---

(١) التكوين ٢٦ - ٨.
(٢) التكوين ١٩ - ٣٠ - ٣٨.
(٣) التكوين ٣٥ - ٢٢.
(٤) التكوين ٣٨ - ١٨.
(٥) الرعد (٣٨).
(٦) الصحيح أنه كان حصوراً، أى منذوراً من الصغر، والمنذور فى شريعة بنى إسرائيل لا يتزوج.
(٧) المؤلف لم يرد على الإتهام رداً مباشراً، وسنرد على الآيات. أما قوله (فلما قضى زيد منها وطراً... إلخ) فيفهم من الآيات أن الرسول ﷺ أراد أن يتزوج «زيد» وهو عبد عتيق من «زينب» وهى حرة ذات حسب ونسب. ولم يوفق هذا الزواج لأن الكفاءة فى النسب من أسباب دوام النكاح. ويفهم منها أن عادة كانت شائعة فى الجاهلية وهى اعتبار الابن المتبنى بمنزلة الابن من الصلب وقد أراد الرسول - عن أمر من الله تعالى - الزواج من «زينب» بعد طلاقها من «زيد» ليبين أن لابن المتبنى غير ابن الصلب؛ ولا يفهم أن الرسول زاغت عينه على زينب، فهذا من افتراء المفترين.

= وأما آية ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ففيها أقوال كثيرة ذكرها القرطبى فى تفسيره.

وأما آية (ترجى من تشاء.. إلخ) فتفسيرها مرتبط بما قبلها من الكلام وهو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ... إلخ﴾ والخطاب ليس للنبى ﷺ وحده، بل لأتباعه معه والمعنى: يحل لكل إنسان أن يتزوج المرأة بمهر وأن يتمتع بالجوارى بالمال الذى يدفعه فى شرائهن ويحل لكل إنسان أن يتزوج من أقربائه من بنات العم وبنات العمة. إلخ ويحل له أن يتزوج من الغرباء. وإذا رغبت امرأة أن تتنازل عن مهرها لرجل يتزوجها، فالزواج جائز ويأخذ حكم (الهبة).

ثم بين الله تعالى أن للرجل النظر إلى النساء فى الزواج فيؤوى إليه من يشاء بالزواج فى الحال - فالإيواء فى الآية بمعنى الزواج.. وقد يتمنى الرجل الزواج من امرأة فيؤخر العقد عليها إلى حين - وهذا معنى الإرجاء - أى أن النساء أمام الرجل كالسلع فى الأسواق، يأخذ السلعة التى يرغب فيها الآن ويقدر على شرائها ويترك السلعة التى يرغب فيها أيضاً لحين القدرة على شرائها وإذا ابتغى الرجل زوجة كان قد عزلها أى طلقها، يصح له أن يتزوجها إلا إذا طلقها ثلاثاً فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره.

ثم بين الله تعالى أن هذا تشريع منه ولا يصح للرسول ﷺ ولا لأحد من أتباعه أن يتزوج امرأة حرة كافرة ولو كانت حسناء إلا الجوارى فله أن يتمتع باليهودية والنصرانية والكافرة بملك اليمين، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِن بَعْدُ﴾ أى من بعد تشريعنا هذا.

ومن الواضح أن الآيات لا يقيدن عدد النساء الحرائر، ولا الجوارى، فللرجل أن يتزوج أى عدد من النساء بشرط القدرة عليهن في الصحة والمال وقد حرم الله علي الضعفاء والفقراء الزواج حتى تتحسن أحوالهم فقد قال تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾.

ولو كان هذا المعنى واضحاً للعلماء لما اختلفوا فى قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ على أقوال منها:

١ - قال بعضهم لا يزيد الرجل عن أربعة وإذا رغب فى خامسة فليطلق واحدة من الأربعة أو ينتظر حتى تموت منهن واحدة.

٢ - وقال بعضهم: يصح للرجل أن يتزوج تسعة، يسكن جميعاً على ذمته إذا أراد، لأن اثنين زائد ثلاثة زائد أربعة يكونون تسعة.

٣ - وقال بعضهم: يصح للرجل أن يتزوج ثمانى عشرة امرأة ويكن جميعاً على ذمته إذا أراد، لأن مثنى اثنين اثنين، وثلاث: ثلاث ثلاث، ورباع: أربعة أربعة فالمجموع ثمان عشرة امرأة.

٤ - وقال بعضهم للرجل أن يتزوج أى عدد من النساء بدون تحديد لأن العدد فى الآية لا يراد به التقييد، بل هو للإطلاق ورأى البعض هذا هو الموافق لآيات سورة الأحزاب.

وقد فهم البعض قوله تعال: ﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بأن المرأة التى تهب نفسها لرجل متنازلة عن مهرها لا تصح لغير النبى وهذا فهم خاطئ لأن عقد البيع شبيه بعقد النكاح وكما للبائع الحق في التنازل عن ثمن سلعته برضاه، يجوز للمرأة التنازل عن صداقها برضاها وقوله ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ معناه أن زوجات الرسول ﷺ نزل فيهن من القرآن ﴿ولا تنكحوا أزواجه من بعده أبداً﴾ فالمرأة التى وهبت نفسها للنبى صارت له خالصة من دون المؤمنين لأن زوجات الرسول وهى منهن - خالصات له من دون المؤمنين.

الشرط الثالث
الإعجاز

قال: (الشرط الثالث) الإعجاز ولم يأت محمد بمعجز، ولا خارق من خوارق العادة.

قال: والدليل على ذلك: ما جاء فى كتب «السير» أن أشراف قريش اجتمعوا عند الكعبة. فقالوا: يا محمد ما أدخل أحد على قومه ما أدخلت علينا لقد شتمت الآباء وعبت الدين وسببت الآلهة فإن كنت تريد السيادة سودناك، أو المال أغنيناك أو كان بك جنون بذلنا أموالنا وأبرأناك فقال: «لا شيء من ذلك كله، بل الله أرسلنى إليكم بشيراً ونذيراً» قالوا: فإن كنت غير قابل ما عرضناه عليك، فقد علمت أنه ليس أحد من الناس أضيق نكداً منا، ولا أشد عيشاً فسل ربك - إن كنت نبياً - فليسير عنا هذه الجبال التى قد ضيقت علينا، وليبسط لنا بلادنا، وليخرق فيها أنهاراً، كأنهار الشام والعراق، وليبعث لنا من مضى من آبائنا، وليكن فى من مضى منهم «قصى بين كلاب» فإن كان شيخ صدق، فنسألهم عما تقول، فإن صدقوك وصنعت ما سألناك صدقناك، وعرفنا لك منزلتك من الله. وأنك رسوله.

فقال لهم: «ما بهذا بعثت إليكم إنما جئتكم من الله الذى بعثنى به» قالوا: فسل ربك أن يبعث معك ملكاً يصدقك فيما تقول، ويراجعنا عنك رسله فليجعل لك خياماً وقصوراً وكنوزاً من ذهب وفضة يعينك بها عما نراك تبتغى بالأسواق وتلتمس المعايش، كما نلتمسها.

قال: «ما أنا بفاعل. ولا أسأل ربى هذا، وما بعثت إليكم بهذا، ولكن الله بعثنى بشيراً ونذيراً».

قالوا: فأسقط السماء علينا كسفاً. وقالوا كثيراً حتى انتهى مقالهم إلى أن قالوا: أما علم ربك أنا سنسألك عنه فيعلمك بما تراجعنا به، ويخبرك بما هو صانع، إذا لم نقبل منك ما جئتنا به.

قد بلغنا: أنه إنما يعلمك رجل باليمامة يقال له: الرحمن وإنا - والله - لا نؤمن بالرحمن أبداً.

ثم انصرف محمد حزيناً إلى أهله.

قال: «أفلا ترى كيف سألوه عن جملة معجزات، فلم يأت بواحدة، فظهر أنه كان يعلمه القرآن: الرحمن. الذى ذكروه، لا غير».

قــلــت: أما قوله: إن محمداً لم يأت بمعجزة فسنذكر من معجزاته ما يكتفى ببعضه العاقل[(١)] وأما ما ذكر من أنه لم يجب قريشاً إلى ما سألوه من المعجزات فجوابه من أربعة أوجه:

أحدها: أنه علم أنهم معاندون، وأنه لو أتاهم بذلك لم يؤمنوا. والدليل على ذلك فى كلاهم. فإنهم قالوا له: أزل عنا هذه الجبال، وأخرق لنا الأنهار فى أرضنا، وأوسعها علينا، وأبعث لنا آباءنا مع «قصى» فإن صدقوك وصنعت ما سألناك صدقناك.

فعلقوا تصديقهم له على شرطين: إزالة الجبال ونحوها، وتصديق الموتى له، ولم يكتفوا بأحد الشرطين. ولا شك أن من له نية فى متابعة الحق يكتفى ببعض ذلك. فإن بعد تصديق الموتى له فى ذلك لا يبقى إلا العناد. فلما علم عنادهم لم يجبهم إلى ذلك. ولهذا أوحى الله إليه: **﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾**.

وكذلك كان. فإنه لم يؤمن من قريش إلا يسير، أول الأمر.

الوجه الثانى: أنه علم باستقراء أحوال الأمم الخالية مع أنبيائهم أنه إن عاجلهم بإظهار الآيات مع ما علمه منهم من العناد، أنهم يهلكون، كما هلك قوم فرعون بعد إظهار موسى آياته وعاد وثمود وغيرهم، وكما مسخ قوم من قوم المسيح: خنازير، لما لم يؤمنوا بعد نزول المائدة، ونحو ذلك، فأراد التمادى بهم رجاء أن يفيئوا إلى الحق.

وقد جاء فى الحديث. أنه ﷺ قال: «خيرت بين أن يجعل الله لى الصفا ذهبا ثم إن لم يؤمنوا هلكوا، وبين أن ينظروا حتى أدعوهم إلى الإسلام، فاخترت أن ينظروا» معنى الحديث هذا، وهو ﷺ كان حريصاً على إسلامهم، لا على تعجيل هلاكهم، ولهذا قال الله، سبحانه -: **﴿وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلاَّ تَخْوِيفاً﴾** [(٢)].

(١) إن الذى يدل على صدق محمد ﷺ فى دعوى النبوة هو (القرآن الكريم) لا غير، لأنه كتاب يعجز الأنس والجن على أن يأتوا بمثله، وقد كان هو أمياً لا يقرأ ولا يكتب، أما المعجزات الحسية مثل انشقاق القمر وحديث الضب وحنين الجذع فقد اعترف بها قوم وأنكرها آخرون. وحجة المنكرين: أن المعجزات الحسية لم تكن سبب هداية للأمم السابقة، وعلى ذلك لا داعى لظهورها على يد نبى جديد فقد فقال تعالى: **﴿وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ﴾** ويرد المعترفون بها على المنكرين بأن الآيات الممنوعة هى الآيات التى اقترحتها قريش مثل قلب جبل الصفا ذهباً. والحق أن المعجزات الحسية لم تحدث سواء المقترحة والتى زعموا حدوثها من غير اقتراح: لأن القرآن صريح فى نفيها، لتكذيب الأولين بها، ولأن الإعجاز كما هو للمعاصرين للنبى ﷺ هو أيضاً لكل مسلم إلى يوم القيامة، ولا يشاهد الآن أحد معجزات حسية.

(٢) الإسراء (٥٩).

أى إلا أن كذب بها الأولون فأهلكناهم، وأنت استأنيت بقومك فأجبناك إلى ذلك. ولهذا لما آتاهم بعد ذلك بالخوارق كانشقاق القمر، وتسليم الشجر وعجزوا عن معارضة القرآن، ولم يؤمنوا جاءهم العذاب، فاستؤصلوا بالسيف يوم بدر وغيره.

الوجه الثالث: أنهم سألوه ما يسقط فائدة التكليف بالإيمان بالغيب وبيانه أنهم سألوه إحياء الموتى. فلو بعثهم لهم لأخبروهم بصحة ما وعدهم، وأوعدهم من ثواب وعقاب، وجنة ونار، فكان يحصل لهم بذلك العلم الضرورى بما هناك فيصير إيمانهم كإيمان فرعون، لما عاين الملك ليقبض روحه. قال: ﴿آمنت﴾ ﴿**فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا «بَأْسَنَا»**﴾ [١].

والمقصود: إنما هو الإيمان الاختيارى، لا الضرورى. وما يفضى إلى سقوط فائدة التكليف لا تجوز الإجابة إليه. وكذلك إنزال الملك عليهم يسقط فائدة التكليف.

الرابع: المعارضة بما فى الفصل الحادى والعشرين من إنجيل متى: أنهم سألوا المسيح آية، فلم يأت [٢] بها. والجواب مشترك.

ومما يدل على جهلهم وعنادهم فى سؤالهم له: أنهم أنكروا عليه فقره، وابتغاءه الرزق بالأسواق. وقالوا: قل لربك يجعل لك خياماً وقصوراً وكنوزاً من ذهب يغنيك عن ذلك.

وهل فى ابتغاء الرزق عيب عند أحد من العقلاء؟ وقد كان الأنبياء يبتغونه برعاية الغنم وغيرها وهل علم من حال أحد من الأنبياء أن الله جعل له خياماً وقصوراً وكنوزاً من ذهب. إنما فعل ذلك بالفراعنة ليطغيهم لقارون وفرعون وهامان ونظرائهم. ولذلك عاب الله عليهم قولهم حيث قال: ﴿**وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا**﴾ الآيات إلى قوله: ﴿**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا**﴾ [٣] ثم قال: ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا (١٠) بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ**﴾ [٤] وأما قولهم: أما علم ربك أنا سنسألك عما سألناك، فيخبرك بما تراجعنا به، وبما يفعل بنا إذا لم نقبل منك؟ فإنا نقول تحذيره الذى راجعهم به، هو الذى أمر به. إذ كان لا ينطق عن الهوى. ﴿**إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾ [٥] وقد كان يتوعدهم بما سيجرى لهم كقوله: ﴿**وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ**﴾ [٦] وقوله: ﴿**إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ**﴾ [٧] ونحو ذلك كثير.

---

(١) آخر غافر.

(٢) متى ١٦ : ٤ ولوقا ٢٣ : ٨ ولاحظ: أن أرقام الفصول فى الترجمة التى كانت زمن المؤلف تختلف عن الترجمة التى فى زماننا.

(٣) الإسراء (٩٠ - ٩٣). (٤) الفرقان (١٠ - ١١).

(٥) النجم (٤). (٦) آخر ص. (٧) سبأ (٤٦).

وقولهم وقوله: إنما يخبره بذلك ويعلمه رحمن اليمامة. الجواب عنه من وجوه:

أحدها: أنه لم يصح لنا عن محمد ﷺ أنه دخل اليمامة ليجتمع بترجمانها ولا جالس أحداً من علماء الأولين، ولا الكهان بمكة ولا غيرها. فهذا كذب منهم وافتراء وإنما هذا منهم كان على وجهة الاستهزاء، لما قال لهم: ﴿**اسْجُدُوا لِلرَّحْمَن**﴾ (١) يعنى: الله قالوا: إلا رحمن اليمامة. أنسجد له؟

كما أنه لما توعدهم بالزقوم، قال لهم «أبو جهل»: أتدرون ما الزقوم الذى يتوعدكم به محمد؟ إنما هو الزبد بالعسل. أما والله لئن رأيناه لتزقمناه تزقما. ولذلك يقول الله له: ﴿**وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ**﴾ (٢) وقال: ﴿**وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لأَرْتَابَ الْمُبْطِلُون**﴾ (٣).

الثانى: أن محمداً ﷺ كان أمياً لا يكتب، يتيما لا أب له، مستضعفاً بين قريش وجبابرتها، فكيف يختصه رحمن اليمامة بالتعليم دون غيره من أصحاب الكتابة والقوة؟

الثالث: أن الذى نسبه إلى التعلم من رحمن اليمامة إنما هم نفر يسير من قريش، من جبابرتها وجهالها، على ما ظهر من جبروتهم وجهلهم فى سؤالهم فكيف اختص هؤلاء بعلم ذلك دون بقية سادات العرب الذين اتبعوه من سائر القبائل كأبى بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم؟

مع أن المسيح يقول فى الإنجيل: «ما من خفى إلا سيظهر، ولا مكتوم إلا سيعلن» (٤) فلو علم بقية العرب ذلك، وصح عندهم لما تابعوه، ولكان مع الذين خالفوه وهذا وفى هذا ما تتوفر الدواعى على نقله وظهوره، فاختصاص نفر يسير به، دون سائر العرب محال عادة.

الرابع: أن علماء العرب وعقلاءهم كانوا يصدقونه فى دعواه، كورقة بن نوفل وأبى طالب حيث يقول:

وعرضت دينا ، لا محالة أنه ... من خير أديان البرية دينا

إلى إن قال: ... ولقد صدقت وكنت قدم أمينا

ورأى ابنه «علياً» يصلى مع رسول الله فقال: يا بنى ما هذا؟ قال: علمنيه محمد، فقال: يا بنى تابع ابن عمك، فإنه لا يرشدك إلا إلى خير.

وإنما منع أبا طالب من الإسلام، ما ذكره فى شعره، حيث يقول:

---

(١) الفرقان (٦٠). (٢) الأنعام (١٠٥).
(٣) العنكبوت (٤٨). (٤) متى (١٠:٢٦).

لولا الملامة، أو حذارى سبَّة   لوجدتنى سمحاً بذاك مبينا

وكزيد بن عمـرو بن نفيـل

ومن الكهان الذين بشـروا بنبوته: «سطيح» و«شق» و«خطر» كـاهن ذكره الديار بكرى فى تفسير قوله: ﴿إلاَّ مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ﴾ [1] وذكر له حكايات عجيبة.

ومن الرهبان: «بحيراً» و«سلمان» وأصحابه وغير هؤلاء كثير.

الخـامس: إن رحمن اليمامة إن كان قـد كان عالماً بمثل هذا العلم الغزير، كيف لم يدع به النبوة، ويستغنى عن واسطة غيره؟ مع أن مثل منصب النبـوة مما لا يؤثر به أحداً غيره، ويجتهد أن لا يستقر لغيره، لما علم من حب النفوس للرياسة.

وقد كان أمية بن الصلت يطمع فى النبوة، فلما لم تحصل له مات غيظاً وحسداً، ولم يتابع محمداً، على أن المعـروف أن رحمن اليمامة هو «مسيلمـة» وقد أظهر الله فضيحتـه يوم اليمامة فقتل، ولما رهقـته السيوف قال له أصـحابه: ما أوحى إليك ربك؟ فقال: قـاتلوا عن أحسابكم وحريمكم، واعترف الكذب على الله.

السادس: إن هذا السؤال ألزم للنصارى منه المسلمين، لأن محمداً كان أمياً، لا يختلف فى ذلك اثنان. فإتيانه بمثل هذا العلم والناموس، إن سلمتم أنه لم يستفده من مشير غيره فهو معجز فى نفسه، وإن اتهمتـموه بأنه يعلمه من غيره، فالمسيح أولى بالتهمـة، لأنه علم الكتابه صغيراً، وجالس العـلماء وسمع منهم وكـانوا يتعـجبون مـن فرط ذكائه وإدراكـه فى «هيكل أورشليم» وغيره، كما ذكر فى الإنجيل.

وحينئذ يتسع لقائل أن يقول: إن حكمة المسـيح كانت من العلماء والكتب ومعجزاته كانت شعبذة وتخـييلاً، كما نسبه إلى ذلك الـيهود. فأنتم فى الطعن على محمد كـاليهود فى الطعن على المسيح، فإن صدقوا صدقتم. وإن كذبوا كذبتم، والفرق عليكم متعذر غير يسير.

* * *

قال: ومن الأدلة على كونه لم يظهر معجزة: ما قال فى سورة الإسراء: ﴿وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ إلى قوله ﴿سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَرًا رَّسُولاً﴾ [2] أو قوله: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ﴾ [3] وحسبك شهادة أنه لم يرسل بالآيات.

---

(١) الحجر (١٨).

(٢و٣) الإسراء (٩٠ - ٩٣ - ٥٩).

قلت: لقد أبان هذا السائل فى هذا السؤال عن بلادة عظيمة وسوء فهم، مع أنه متفلسف، والمعهود من الفلاسفة جودة الذهن وحسن الفهم.

أما قوله: ﴿قُلْ: سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَراً رَّسُولاً؟﴾ فليس فيه ما يدل على أنه لم يأت بمعجز، بل فيه اعتراف بالبشرية والرسالة والعبودية بين يدى ربه عز وجل.

والحسن يقول: «إن المعجز يخلقه الله على يدى أنبيائه، لا أنهم هم يخلقونه على أيديهم».

وقد روى« ويثمة» فى القصص قال: قال سعيد عن قتادة عن الحسن: أن موسى لما غشيه فرعون تقدم إلى البحر فقال له: إن الله أمرنى أن أسلك فيك طريقاً، وضرب بعصاه البحر من غير أن يوحى إليه، فأنطق الله البحر فقال له ياموسى أنا أعظم منك سلطاناً وأشد منك قوة. وأنا أول منك خلقاً وكان على عرش ربنا وأنا لا أدرى قعرى، ولا أترك أحداً يمر على إلا بإذن ربى وأنا عبد مأمور ولم يوح إلى فيك شئ. ولم ينفرق له حتى أوحى الله إليه بذلك [(١)].

وذكر أيضاً قال: قال خارجة بن مصعب عن أبى إلياس عن وهب: أن موسى كان يضرب الحجر بالعصى فتنفجر الأنهار لبنى إسرائيل، فقالوا يوماً: لو ضاعت العصى أو الحجر متنا عطشاً. فأراد الله أن يريهم قدرته وسوء ظنهم فأوحى إلى موسى فأخبره بذلك وقال: الآن لا تضرب الحجر بالعصا ولكن كلمه واعزم عليه باسمى فإنه يطيعك، فغضب موسى من كلام بنى إسرائيل، ونسى ما قال له ربه، فضرب الحجر بالعصا فلم تنفجر الأنهار على عادتها. فذكر عهد ربه فأقسم على الحجر باسمه فأجاب وقال: أما تستحى ياموسى أن تنسى عهد ربك؟ هل كان هذا قبل الآن؟ ثم تفجرت منه الأنهار [(٢)].

فالأنبياء بشر وليسوا - كما اعتقدتم - فى المسيح أنه إله يفعل الأشياء بنفسه، فمعنى قوله: ﴿هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَراً رَّسُولاً﴾: أى لا آتى بالمعجز إلا أن يأذن فيه ربى، وأنه لم يأذن له فى ذلك الوقت، للوجوه التى بيناها قبل.

وهذا أيضا معنى قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللَّهِ﴾ [(٣)] أى أن إظهارها متوقف على إرادته.

وأما قوله: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ﴾ فليس إخباراً بنفى الإرسال فى عموم الأوقات، حتى انقضى عهده النبوة، بل ينفيه فى وقت خاص وهو فى أول الأمر ثم أرسل بها بعد ذلك

---

(١) هذا الخبر من الإسرائيليات.

(٢) هذا الخبر من الإسرائيليات.

بدليل قوله: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وانشقَّ الْقَمَرُ ۝١ وإن يروْا آيةً يُعْرِضُوا ويَقُولُوا سحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ (١) إلى قوله: ﴿ولَقَدْ جاءَهُم مِّنَ الأَنباءِ ما فيهِ مُزْدَجَرٌ ۝٤ حِكْمَةٌ بالغةٌ فما تُغْنِ النُّذُرُ﴾.

* * *

قال: «ولما أشرف عليهم فى طلب اعترافهم له بالنبوة، وألحوا عليه فى طلب الآيات، وهو لا يظهر منه غير تلاوة القرآن عليهم، عظم ضجرهم حتى ضجوا منه واستغاثوا، فقالوا فى سياحهم: ﴿اللَّهُمَّ إن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٢).

قال: فلم يأتهم بآية ولا لحقهم ضرر، فلما رأى ذلك اعتذر بأن تلى عليهم: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأَنتَ فِيهِمْ﴾ (٣) الآية.

قلت: وهم فى هذه الحكاية، وهى حجة عليه.

والصواب فيها: أن قريشاً والنبى ﷺ لما التقوا يوم بدر، استفتح عليه المشركون أبو جهل والنضر بن الحارث وغيرهما. فقالوا: اللهم إنا لا نعرف ما جاء به محمد، فافتح بيننا وبينه. وقال أبو جهل: اللهم انصر أحب الطائفتين إليك اللهم (٤) أقطعنا للرحم. وأظلمنا لصاحبه، فانصره عليه. فقتل أبو جهل والنضر فى سبعين قتيلاً، وأسر مثل ذلك فى ذلك اليوم. فكان هذا استفتاحهم عليهم.

ثم لو سلمنا من أنهم قالوا ذلك لضجرهم منه، لكن قد أتاهم العذاب الأليم يوم بدر وغيره وأى عذاب يكون أشد من أن يقتل الشخص ذليلاً حقيراً، ثم يصير إلى العذاب الأليم؟

وأما قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ قال الكلبى: معناه: لو أراد أن يعذبهم أخرجك من بينهم.

قلت: لأن الأنبياء رحمة، لا عذاب. فلا يعذب من هم فيه. ألا ترى أن لوطاً لم يعذب قومه، حتى خرج عنهم، ونوحاً وصالحاً وموسى وغيرهم من الأنبياء وكذلك. فهكذا محمد لم يعذب أهل مكة حتى خرج منها.

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ، وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ فيه قولان:

---

(١) أول سورة القمر. (٢) الأنفال (٣٢).

(٣) الأنفال ٣٣ ومعنى (وأنت فيهم) أى مسلمون عاملون بالقرآن الكريم، ومستغفرون من ذنوبهم، وهذا معنى عام يشمل المعاصرين للنبى ﷺ وجميع الناس من بعده فإن القرآن نائب عن النبى ﷺ (انظر القرطبى).

(٤) راجع القرطبى فى الآية ١٩ من الأنفال.

أحدهما: وفى أصلابهم من سبق فى علم الله، أنه سيوجد، فيكون من المؤمنين المستغفرين.

والثانى: وبين أظهرهم مؤمنون مستخفون يستغفرون، فلما خرجوا من بينهم غلبوا بفتح مكة، وقيل: بيوم بدر.

قال: «فإذا كان أعداؤه المكذبون له لا يعذبون وهو فيهم. فكيف عذب أصحابه يوم «أحد» وهزموا. وقتل منهم جماعة».

والجواب: أن ما جرى لهم يوم «أحد» ليس عذاباً، بل شهادة. بدليل قوله تعالى: **﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾** [(١)] وقوله: **﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾** [(٢)] وهى فى شهداء أحد ولئن كان قتل المؤمنين فى سبيل الله عذاباً فليكن قتل يحيى[(٣)] وزكريا وصلب المسيح (على زعمكم) عذاباً. ونعم الله -سبحانه - على خلقه تارة تكون بأسباب سهلة كالأكل والشرب والنكاح. وتارة بأسباب شاقة كالشهادة والعبادات والرياضات. كما أن صحة البدن تارة تكون بتناول الأغذية والأشربة المستلذة، وتارة بتناول الأدوية المستكرهة كالصبر ونحوه.

* * *

قال: وجاء فى السير: أن زينب بنت الحرث أهدت لمحمد شاه أكثرت من السم فى الذراع، لأنه كان يحبها، فلاك منها مضغة فلم يسغها، ومعه بشر بن البراء بن معرور فأساغ منها لقمة فهلك. ولفظ محمد لقمته. وقال: «إن هذا العظم ليخبرنى أنه مسموم» وساق القصة (يريد نفى المعجزات الحسية).

قال: وقد كان[(٤)] (محمد يقول: «ما من نبى إلا قد أولى») من الآيات ما آمن على مثله البشر. وإنما كان الذى أوتيته وحياً أوحى الله إلى وأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة».

قال: «فمن حاول التعصب له، ورام الانتصار بشهوة نفسه بالتمسك بنقل الآحاد للمعجزات المردودة عند علماء المسلمين فقال: إن فعل وصنع شيئاً من المعجزات، فهو مكذب لقرآنه، وحديثه الصحيح» (وقد بينا بنص القرآن أنه لم يأت بمعجز).

قال: «وقوله فى هذا الحديث: «إنى لأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة» مسلم له.

---

(١) آل عمران (١٤٠).   (٢) آل عمران (١٦٩).

(٢) قلنا فى تعليق سابق: أن يحيى مات ولم يقتل.

(٤) هنا ورقة ضائعة وقد وصلنا الكلام.

فإن جميع أهل الباطل والكذب متبعوه إلى يوم القيامة. وأهل الحق الذين هم قليلون بالنسبة إلى هؤلاء - يتبعون سيدنا المسيح إلى الحياة الدائمة».

قلت: قوله: «قد بينا بنص القرآن أنه لم يأت بمعجز» قد بينا نحن أنه لم يبين شيئاً من ذلك. وإنما مادة كلامه أمران: هوى وقصر باع فى العلم وسوء فهم.

وأما قوله فى حديث مسلم: «وإنما كان الذى أوتيته وحياً» فجوابه عن وجهين:

أحدهما: أنه يجوز أن هذا الحديث قاله فى أول الإسلام قبل تكامل معجزاته.

الثانى: أن الأصوليين اختلفوا فى «إنما» هل تقتضى الحصر أم لا؟

بل الإثبات المؤكد وهو الذى يدل عليه الدليل، وحينئذ لا يفيد هذا الحديث انحصار معجزة فى القرآن على أنه لو أفاد لكان فيه كفاية، كما سنبين.

فتقدير الكلام إذن وإن الذى أوتيته كان وحياً، وإنما خصه بالذكر لأنه أول ما ظهر على يديه ورأى بسببه الملائكة وهو قديم(1) على أصل أهل السنة، وسائر معجزات الأنبياء مخلوقة، وهو المتواتر اللفظى، فلهذه الخصائص خصه بالذكر.

---

(1) يشير المؤلف إلى الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة فى القرآن الكريم هل هو قديم على رأى أهل السنة أم مخلوق حادث على رأى المعتزلة والشيعة؟ إن أصل هذه المسألة يرجع إلى أفعال العباد، هل الله قدرها على العبد من قبل ولادته، وما يفعله العبد ما هو إلا صورة المقدر عليه أزلاً ومكتوب عليه فى اللوح المحفوظ؟ إن كان هو المعتقد الصحيح، وما بصحيح، فالقرآن قديم باعتبار أنه كلام الله وصفة الكلام فيها خلاف نذكره بعد - وباعتبار أنه مكتوب فى اللوح المحفوظ من قبل نزوله على محمد ﷺ بزمان طويل. وإن كانت أفعال العباد مخلوقة لهم والله كتبها عليهم سلفاً - وهذا المعتقد صحيح. فإن القرآن حادث. باعتبار أنه تحدث عن أمور هى فى الزمان قد حصلت من قبل الحديث كغزوة بدر الكبرى فإنها حصلت ثم بعد حصولها نزل فى شأنها قرآن فلو كان القرآن قديماً لكانت غزوة بدر مقدرة على المسلمين والكفار من قبل أن يخلقوا. وكيف يحاسبون على شئ قدر عليهم من قبل ولادتهم ولا حيلة لهم فيه؟ هذا هو أصل الخلاف.

وقد عقد الأشاعرة صفات الله تعالى تعقيداً لا يليق بجلاله، ذلك لأنهم زعموا أنها (زائدة) على ذاته تعالى وفى الوقت نفسه (غير منفكة) عنها كيف تكون زائدة وغير منفكة؟ إن هذا تعبير ينقض بعضه بعضاً ككلام النصارى يقول الكاثوليك منهم بثلاثة أقانيم، أى آلهة، ثم يقولون ومع الثلاثة هم واحد كيف يكونون ثلاثة وكيف مع الثلاثة هو واحد؟ إن هذا القول عجيب. ولا يقولون بخلق القرآن، بل يقولون بقدمه، لأنه كلام الله وصفة الكلام غير منفكة عن الذات. والحق فى هذه المسألة. أن الله تعالى إله واحد وهو الأول الذى ليس قبله شئ، وصفاته فى ذاته. وهو قادر على الكلام مثلا وقلما يتكلم نقول: إنه واحد وفيه صفات الجمال والكمال، فإذا تكلم نقول إنه متكلم، وإذا تكلم بعد مئات السنين نقول إنه متكلم، ولا نسوى كلامه قبل مئات السنين بكلامه بعد مئات السنين فى الزمن لاختلاف الأزمان. وإنما نقول هو متكلم وقادر على الكلام اليوم وغداً ومن قبل ومن بعد. ولا نقول إنه أنشأ كلماته كلها ووضعها فى اللوح المحفوظ، ثم سكت عن الكلام بذاته وما فى اللوح هو الذى يخرج إلى الوجود، لأننا بهذا القول تثبت له الفجر من حيث تثبت له القدرة وإنما نقول: هو قادر على إنشاء الكلام كما يريد فالتوراة التى أنزلها على موسى =

وقوله «فمن حاول التعصب له ورام الانتصار بشهوة نفسه بالتمسك بنقل الآحاد للمعجزات المردودة عند علماء المسلمين فقال: إنه فعل وصنع شيئاً من المعجزات فهو مكذب القرآن وحديثه الصحيح».

فجوابه: أنا قد بينا أن القرآن والحديث الصحيح لا يدلان على أنه لم يأت بمعجز».

وأما قوله: «بنقل الآحاد للمعجزات المردودة عند علماء المسلمين» فهذا عدم علم بأصل المسلمين واصطلاحهم فى دينهم، **فيحتاج أن نشرح ذلك ببيان، لنعرفه من وقف عليه ممن لم يعرفه فنقول: أعلم أن الخبر إما متواتر، أو آحاد المتواتر لفظى أو معنوى.**

فالمتواتر هو الخبر الذى ينقله عدد لا يتواطأ مثلهم على الكذب لكثرتهم عن مثلهم عن مثلهم إلى محل صدوره، يستوى طرفاه، ووسطه فى ذلك، ويستند فى أصله إلى حس، لا إلى نظر واللفظى منه: ما كان الاتفاق فيه على قضية واحدة معينة «يخبر بها هؤلاء القوم بالشرط المذكور، كطوفان نوح، واعتراف فرعون. وقلب عصا موسى حية، وإحياء المسيح الموتى. وقول محمد: إنى رسول الله، وتحديه العرب بالقرآن، ونحو ذلك.

=أنشاها إبتداء فى زمان موسى عليه السلام. وبعدها بمئات السنين أنشأ كلاماً أنزله على عيسى عليه السلام، وبعده بمئات السنين أنشأ القرآن وأنزله على محمد ﷺ و(كل يوم هو فى شأن) ولكل شأن كلام وإذا قلنا: إن الله تعالى برأ الأكوان بكلمته، فمعنى ذاك: أن الله إذا أراد شيئاً قال له (كن) فيكون. لا أن الكلمة هى الخالقة. وقد ادعى النصارى أن الله خلق كل شئ بكلمته، وكلمته قديمة وتجسدت فى جسد المسيح ابن مريم، فالمسيح إله قديم ونحن لا نقر بذلك فإن كلام الله كثير وهو قادر عليه، وينشؤه إنشاء يقولون فى بدء إنجيل يومنا: (فى البدء كان الكلمة والكلمة كان عند الله. وكان الكلمة الله والكلمة صار جسداً وحل بيننا» (يو ١: ١و١٤).

وفى القرآن الكريم أدلة على كون الكلام حادثاً منها قوله تعالى ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ وقوله ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له. كن. فيكون﴾ وكلمة «كن» عبارة عن جملة كلامه المتأخر عن إرادته وقوله. ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ «وإذ» من ظروف الزمان، والواقع فى هذا الظرف لابد وأن يكون زمانياً حادثاً.

ويرى المعتزلة والشيعة الإمامية رأينا هذا، فقد ذهبوا إلى أن كلام الله هو الألفاظ والحروف الموجودة فى التوراة والإنجيل من قبل التحريف - وفى القرآن وقد خلقه فى أذهان الأنبياء والملائكة المبلغين، وصفة التكلم من الصفات الإضافية التى يوصف بها بعد وجود منشئها كالخلق والرزق، فإنه يقال خالق ورازق بعد حدوث الخلق والرزق وإن كان هو فى الأزل قادراً على كل شئ.

والعجب من المتكلمين أصحاب الحديث: أنهم يعكسون الكلام فى الرؤية والكلام، فيثبتون أن الله تعالى يرى مع أن القرآن ينص على نفى الرؤية فى قوله «لا تدركه الأبصار» وينفون الكلام الذى حدث فى زمانه، مع أن القرآن يثبته فى قوله «وكلم الله موسى تكليماً» وموسى فى الزمن من بعد ما خلق الله السموات والأرض بكلمته.

والمعنوى: ما كان إخبار المخبرين فيه عن عدة قضايا جزئية تشترك فى كلى واحد، كسخاء حاتم، وشجاعة على. فإنه التواتر لم يوجد فى قضية واحدة من مكارم حاتم، ولا من شجاعة على، بل نقل قوم: أن حاتماً وهب يوماً فرساً ويوماً قطيع إبل، ويوماً قطيع غنم، ويوماً باع نفسه ببعيرين، نحرهما لضيفه.

فى قضايا كثيرة حصل التواتر بمجموعها لا بواحدة واحدة منها، وكذلك فى شجاعة «على» ما صح عنه - أنه كان يوم بدر، أول مبارز. ويوم أحد أول مقاتل، ويوم الخندق بارز عمرواً، وقد نكل عنه الناس: ويوم خيبر خصه النبى ﷺ بالراية، وبعد رجوع الشيخين بها، لم يصح عليهما، فقتل مرحباً فى جماعة، واليهود وكان الفتح على يده: وفى يوم حنين قتل ذا الحمار مراراً. وفر الناس عن النبى ﷺ فلم يبق معه إلا وهو سابع سبعة، وأنه لم يرجع عن مقبل، ولا تبع مدبراً ونحو ذلك مما حصل بمجموعة العلم بشجاعته.

وإن شئت فسم الأول تواتراً منفرداً، والثانى تواتراً مركباً، أعنى من مجموع قضايا. وإن شئت سم الأول كلياً، والثانى جزئياً لا حجر فى شئ من ذلك.

وأما الآحاد: فما رواه العدل الضابط عن مثله إلى محل صدوره، ثم ينقسم إلى مستفيض وغيره، فالمستفيض أعلى من الآحاد، ودون التواتر.

فإذا عرفت هذا.

فمعجزات النبى ﷺ متواترة.

لكن القرآن تواتره لفظى: وما عداه منها تواتره معنوى، على ما بينا وسنبين، بضرب المثال وحينئذ يتبين أن قوله: «إن ما عدا القرآن من معجزاته آحاد مردودة، عند علماء المسلمين» كلام شخص غير محصل، وإنما المردود عندهم هو إخبار الواحد عن الواحد أو الاثنين فى قضية واحدة فهذا يوجب العمل، ولا يفيد العلم، ولا يثبت به أصل من أصول الشريعة ولا يرد به عليها قدح. وقد بينا - فيما سبق -: أن جميع ما أورده هذا الخصم من جميع الآحاد التى زعمها قادحة فى الشريعة لا ترد علينا ولا يلزمنا الجواب عنها، وإنما أجبنا عنها فى أماكنها تبرعاً.

إذا عرفت هذا. فالقرآن معجز ثابت بالتواتر اللفظى، كما سنبين. وباقى المعجزات بالتواتر المعنوى. وقد صنف الناس فيها كتباً ضخمة. كـ «الشفاء» للقاضى «عياض» و(الوفا بفضائل المصطفى) لـ (أبى الفرج ابن الجوزى) و(دلائل النبوة) لـ (البيهقى) و(البشر بخير البشر) لـ (ابن ظفر)

ورأيت لبعض المغاربة (دلائل النبوة ومعجزاتها) عشر مجلدات، وغير ذلك مما لم أقف عليه كثير.

وإنما أذكر منها هنا جملة، منبهة على غيرها.

فمنها: ما أخرجاه في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال: انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ شقتين حتى نظروا إليه فقال رسول الله اشهدوا.

والروايات بانشقاق القمر في الصحيح، عن ابن عمر. وابن عباس وأنس ومنها: ما روى جابر بن سمرة. قال: قال رسول الله ﷺ «إن بمكة» حجراً كان يسلم على ليالى بعثت إنى لا أعرفه الآن. رواه مسلم والترمذى. وقال: حسن غريب.

ومنها: ما روى على بن أبى طالب قال: (كنت مع النبى ﷺ بمكة، فخرجنا فى بعض نواحيها، فما استقبله جبل ولا شجر، إلا وهو يقول: «السلام عليك يا رسول الله» رواه الترمذى. وقال حديث غريب.

ومنها: ما روى أنس أن رسول الله ﷺ خطب إلى لزق جذع، واتخذوا له منبراً، فخطب عليه، فحن الجذع حنين الناقة، فنزل النبى ﷺ، فسكن. رواه الترمذى، وقال: حسن صحيح ورواه أحمد والبخارى بألفاظ متعددة.

ومنها: ما روى ابن عباس، قال: جاء أعرابى إلى رسول الله ﷺ فقال بم أعرف أنك نبى؟ قال: «إن دعوت هذا العذق من هذه النخلة، تشهد أنى رسول الله» فدعى رسول الله، فجعل ينزل من النخلة، حتى سقط إلى النبى ﷺ، ثم قال له: «ارجع» فعاد. فأسلم الأعرابى - رواه الترمذى. وقال حسن صحيح. والعذق: شمراخ النخل الذى فيه الرطب.

ومنها: ما روى «يعلى بن مرة» قال: خرجت مع النبى ﷺ ذات يوم إلى الجبانة، حتى إذا أبرزنا، قال: «انظر ويحك هل نرى من شئ يوارينى، قلت: ما أرى شيئاً يواريك إلا شجرة، ما أراها تواريك. قال: «فما قربها» قلت: شجرة مثلها، أو قريب منها قال: «فاذهب إليها فقل: إن رسول الله يأمركما أن تجتمعا بإذن الله» قال: فاجتمعتا، فبرز لحاجته ثم رجع فقال: «اذهب إليهما فقل لهما»: إن رسول الله يأمركما أن ترجع كل واحدة منكما إلى مكانها فرجعتا.

قال: وكنت معه ذات يوم جالساً إذ جاء جمل يخب، حتى برك بين يديه ثم ذرفت عيناه فقال «ويحك انظر لمن هذا الجمل إن له لساناً» قال: فسألت فوجدته لرجل من الأنصار فدعوته إليه فقال: «ما شأن جملك هذا؟ قال لا أدرى عملنا عليه، ونضحنا، حتى عجز عن السقاية،

فاتمرنا البارحة أن تنحره ونقسم لحمه قال «فلا تفعل هبه لى، أو بعنيه» قال: بل هو لك يا رسول الله. قال فوسمه بسمة الصدقة ثم بعث به.

ومنها: أنه صح أن «قتادة بن النعمان» قلعت عينه فى حرب، فقال: يا رسول الله إن لى امرأة وأنا أحبها، وأخاف أن تبغضنى لعورى، أو كما قال، وكانت قد سالت على خده. فأعادها النبى ﷺ إلى مكانها، فكانت أحسن عينيه بعد.

وروى «البكرى» فى سيرته: أن جابر بن عبدالله الأنصارى دعا النبى ﷺ إلى بيته فى حفر الخندق «وقد ذبح له شاة وطبخها، وكان له ابنان صغيران، فقال أحدهما للآخر: قم حتى أفعل بك، كما فعل أبونا بالشاة، فذبحه ثم جاز ليجعله فى التنور، وهو مسجور، فوقع الآخر على رأسه فيه فاحترق، فوقع الصراخ فى دار جابر. فأخبر النبى بذلك فدعا بهما، فشملهما بكساء أو نحوه، ثم توضأ وصلى ودعا الله، فقاما حيين.

إلا أن هذا لم يثبت ثبوت غيره من الخوارق.

ومنها: أنه عليه السلام يوم حنين لما ولى أصحابه نزل عن البغلة، ثم قبض قبضة من تراب الأرض، ثم استقبل به وجوههم فقال «شاهت الوجوه» فما خلق الله منهم إنساناً إلا ملأ عينيه تراباً بتلك القبضة، فولوا مدبرين فهزمهم الله. وقسم رسول الله غنائمهم بين المسلمين - رواه مسلم.

وفى بعض الروايات أنه قال لبغلته: الصقى بالأرض. فلصقت، فأخذ تراباً ثم قامت. وهذا لا ينافى قوله فى رواية مسلم: نزل عن البغلة، لأنها لما لصقت بالأرض صار كالنازل عنها بالأرض، فشبه على الرواى فظنه نزولاً حقيقياً خصوصاً فى ذلك الوقت الذى تشتبه الحقائق فيه على الإنسان لاشتغاله بالحرب والقتال.

ومنها: قوله لأصحابه: « إنى لأراكم من وراء ظهرى».

ومنها: ما تواتر عنه من نبع الماء من بين أصابعه كالعيون فى مرات كثيرة يطول علىَّ ذكرها.

ومنها: ما أخرج مسلم فى إفراده من حديث أبى هريرة قال: كنا مع النبى ﷺ فى مسير، فنفدت أزواد القوم، حتى هموا بنحر بعض جمالهم. فقال عمر: يا رسول الله، لو جمعت ما بقى من أزواد القوم فدعوت الله عليها ففعل قال فجاء ذو البر ببره وذو التمر بتمره، فدعى عليها حتى ملأ القوم أزودتهم. فقال عند ذلك: «أشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله. لا يلقى الله بهما عبد، غير شاك فيهما، إلا دخل الجنة».

وفى إفراده أيضاً: من حديث سلمة بن الأكوع قال: خرجنا مع رسول الله فى غزاة فأصابنا جهد، حتى هممنا أن ننحر بعض ظهرنا، فأمرنى الله فجمعنا بزوادنا فبسطنا له قطعاً فاجتمع زاد القوم فإذا هو كربضة المنز ونحن أربع عشرة مائة. قال: فأكلنا حتى شبعنا جميعاً.

قلت: وهاتان قضيتان لوجهين:

أحدهما: أن الحديث الأول كان بإشارة عمر، وهذا كان ابتداء من النبى ﷺ على ظاهر الحديث.

الثانى: أنه يبين فى غير هذا الطريق بأن إشارة عمر كانت فى غزوة تبوك، وكان عسكرهم فيها فوق ثلاثين ألفاً، وهذا الحديث أخبر أنهم كانوا أربع عشرة مائة.

إلى قضايا كثيرة غير هذه، حصل لنا من مجموعها العلم الجازم بظهور الخارق المطلق على يديه، وإن لم يحصل العلم بوجود كل واحدة واحدة من هذه القضايا الحرية بعينها، فهذا هو التواتر المعنوى. وهذا المذكور فى إطعام الخلق الكثير من زاد قليل، أعظم مما حكاه النصارى فى الإنجيل عن المسيح أنه أطعم خمسة آلاف رجل وامرأة من خمس خبزات وحوتين، وفضل اثنتى عشرة سلة [1]، لأن العسكر كان فى «تبوك» فوق ثلاثين ألفاً.

فإن قيل: هذا إنما تواتر عند المسلمين، ولم يتواتر عندنا.

قلنا: لا يخلو إما أن تشترطوا فى التواتر ما اشترطه اليهود من أن المخبرين به لا يجمعهم دين واحد أو لا تشترطوا ذلك، فإن اشترطتموه لئلا يلزمكم تواتر هذه الخوارق لمحمد، لزمكم مثله لليهود، فإنهم يقولون: ما تواترت عندنا خوارق المسيح. والنصارى متهمون. وإن لم تشترطوه فهذه خوارق قد تواترت عند المسلمين فى شرق الأرض وغربها، فيلزمكم التصديق بها.

ثم نفرض الكلام معكم فى هذا الخارق الخاص: هو إطعام الخلق الكثير من الطعام اليسير.

فنقول: كما لم يتواتر ذلك عندكم عن محمد، كذلك لم يتواتر عندنا عن المسيح، بل فى إنجيلكم رأيناه، فإن سلمتم سلمنا، وإن منعتم منعنا.

فإن قلتم: نمنع وتمنعون، ثم نرجع إلى ما سلمتموه من إحياء الموتى ونحوه فأنتم إلى ماذا ترجعون؟

قلنا:

(١) انظر الأصحاح السادس من إنجيل يوحنا

أمـا أولا: فنحن ما سلمنا معـجزات المسيح المطلق الذى تعتـقدونه أنتم: إلهاً أو ابن إله. وتعتقده اليهود: ابن يوسف النجار، أو لغيه[1]، وإنما سلمنا معجزات المسيح، الذى بشر بمحمد وشهد له بالرسالة، وأمر من أدركه منكم باتباعه. أما مسيحكم الذى تعنونه فلا نسلم أنه كان له وجود، فضلاً عن أنه بمعجز أو غيره.

ولو سلمنا ذلك لكم للزمنا أن نعتقـد إلهيته كما اعتـقدتم. وذلك خروج عن دين الإسلام والسلام.

وأما ثانيا: فإنا نرجع إلى القرآن، وسنبين وجه كونه معجزاً.

وقوله: «إن أهل الباطل والكذب متبعوه إلى جهنم يوم القيامة».

قلـنا: هذا سوء أدب لا يليق على عامة الناس، بل أشرافـهم، وفضلاً عن الأنبياء أرباب الأديان العامة والنواميس المشـهورة. ولكن هذا النصرانى قد يعذر طبعاً فى هذا السـفه، فإنه قد عاش فى أرض الإسلام عمـره ذليلاً مهاناً عليه الجزية، ملتزمـاً أحكام الملة، لم يقدر على شفاء غيظ، ولا إراقة فيض، فشفا غيظه بالسفه خفية، كما قال بعضهم:

أوسعتهم سباً، وراحوا بالإبل

وكما قالت العامة فى المثل: ألستم فى الهوى، والصفع فى القفا؟

قوله: «وأهل الحق القليلون بالنسبة إلى هؤلاء يتبعون سيدنا المسيح إلى الحياة الدائمة».

قلنا: هذا مستدرك من وجهين:

أحـدهـمـا: قولك: إنكم قلـيلون بالنسبة إلى المسلمـين. إن عنيت فى دار الإسلام فـهو صحيح. لكن مرادك خلافـه بمقتضى كلامك يتبعون سيـدنا المسيح. فإن هذا يعم - بزعمك - كل نصرانى ينتحل دين المسيح، فيكون التهافت على هذا التقدير بين لفظك ومرادك. وإن عنيت مطلقاً، فـالنصارى أكثر الأمم، فـإنهم استقلوا بالبـلاد الشاميـة، وأطراف السواحل، وهم أهل الحبشة وملاكها، وبهم وبيأجوج ومأجوج تمتلئ جهنم إن شاء الله.

الوجه الثانى: قولك: «سيدنا المسيح».

من سيدك المسيح؟ لعمرى إنه مع التحقيق سيدك المسيح ضاع. لأن المسلمين قالوا: ما قتل ولا صلب، بل رفعه الله إليه. وأنتم تقولـون: قتل وصلب ودفن وقام بعد ثلاث من الأموات، واليهود وافقوكم على صلبه، وخالفوكم فى قيامـه. فعلى قولهم سيدكم المسيح قد صار رميماً،

(١) يزعم بعض اليهود: أن المسيح ابن «باندارا» وهو عسكرى رومـانى اختلى بمريم - وهذا من كذب اليهود فى التلمود.

ثم إذا كان يوم القيامة كان لكم أشد الناس خصما لكذبكم وافترائكم عليه واتخاذه إلها، ومخالفتكم لوصاياه من بعده.

ثم يلزمه من هذا الكلام تناقض آخر: وهو أنه قد سبق منه إنكار النعيم الحسى فى الآخرة من الأكل والشرب والنكاح.

ثم قد أثبت هاهنا جهنم، وذكر فى الإنجيل فى مواضع كثيرة، تارة بلفظه، وتارة بمعناه، فنقول: «هنالك تكون الظلمة، وصرير الأسنان» [1] وهذا عذاب حسى. فالحكمة تقتضى اتحاد جنس الثواب والعذاب فإما أن يكونا حسيين، وهو نقض لما سبق منه من إنكار النعيم الحسى، وإما عقليين، كما احتج عليه فى طرف النعيم بقول «ابن سينا» فى «الإشارات» فيلزمه أن يكون العذاب عقلياً، كما قرره الفلاسفة. وفى ذلك ترك ما صرح به الإنجيل من العذاب الحسى.

* * *

قال: «وإذ فرغنا من الكلام فى أنه لم يتحل بمعجزة قدمها بين يدى دعواه، ولا أظهرها بعد ذلك، فلا متمسك لمنازع إلا أن يقول: القرآن معجزة لفصاحته».

قال: «ولا حجة فى ذلك، لأن الفصاحة هى التقرب من البغية، والتباعد من حشو الكلام. وقيل: دلالة اللفظ على المعنى بشرط إيضاح وجه المعنى ونظامه، وقلة الألفاظ واختصارها، وإذا تأملت جميع القرآن وجدت أكثر عباراته لا توضح وجه المعنى، ولا تتأتى معانيه على نظام، والدليل على ذلك: أن المفسرين مع كثرة عددهم يفنون أعمارهم فى الاختلاف فى تأويله، ويصنفون فيه التصانيف الطويلة، ويقع بينهم الشر والخلافات، ولا ينفصلون عن معارك النزاع والتضاد فى تفسيره، ويتفرقون فرقاً ما فيه. كالعلوية والبكرية، والمعتزلة والأشعرية وغيرهم من طوائف عديدة، يكفر بعضهم بعضاً ويفضح قوم مذهب قوم ولا يقعون على تفسير يتفق أهل الملة بجملتهم عليه ولا شطرها ويكفيك فى ذلك شهادة القرآن لما قلناه. حيث يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [2].

قلت: قد بينا: أن محمداً ﷺ تحلى بالمعجزات، وأما القرآن فهو معجز عظيم لفصاحته، واشتماله على الإخبار بالغيوب، وإفحامه العرب العاربة. أهل الفصاحة.

وأما ما ذكره من حد الفصاحة أولاً، فهو جيد، وهو موجود فى القرآن فإن معانيه إلى الفهم تسبق ألفاظه إلى السمع.

---

(١) متى ٢٥: ٣٠.

(٢) آل عمران (٧)

وأما ما ذكره ثانياً فـفاسد. لأنه لا خـلاف عند أحد من (أهل) العالم: أن العرب كانوا فصحاء فـى نثرهم ونظمهم. مع أن فى كلامهم الفصـحيح ما هو مجمل، لا يتضـح فيه وجه المعنى.

ثم إنك أنت نصرانى علج، أقلف اللسان، مـالك وللفصاحة والبلاغة، لهـما قوم تكلموا فيهما.

فقـالوا: **الفصـاحة:** خلوص اللفظ من التعقيد، الموجب لقرب فـهمه، ولذاذة استماعه. وذلك باشتماله على صفـات ذكرت فى مواضعها، **والبـلاغـة:** كون الكلام الفصـيح موصلا للمتكلم إلى أقصى مراده، وقال أمير المؤمنين على عليه السلام : **«البلاغة:** مارضيته الخاصة، وفهمته العامة».

وقالوا فى لفظ آخر: **البلاغة:** أن تقول فلا تبطئ، وتصيب فلا تخطئ وهذا كله موجود فى القرآن.

وقـــوله: «عبـارة القرآن لا توضح وجـه المعنى، ولا تأتى على نظام مناسب» سـوء فهم وقصور فى اللفظ، ويكفى فى بطلان قوله: إن عامة الناس وخاصتهم يفهمونه إذا سمعوه.

وأما اختـلاف المفسرين [1] فى بعضه فليس لما ذكر، بـل تارة للخلاف فى أسبابه، وتارة لاختلاف مذاهبهم، فيطلبون تأويله عليـها، وتارة لإجمال فى ألفاظه. وذلك من وجوه إعجازه حيث كـان فصحيـاً، بالنسبة إلى كل قوم يفـهمون منه مـا يدعونه، وليس من شرط الفصـاحة النصوصية على المراد. ألا ترى إلى شعر امرئ القـيس ونحوه من الشعراء الجاهليين، لا خلاف فى فصاحته مع كثرة احتمالاته وإجمالاته.

وأما تكفير بعض الطوائف فليس سـببه اشتباه القرآن، بل ذلك لمواد عقليـة وفلسفية دخيلة على الإسلام، كما عرف عن مذهب المعتزلة ونحوهم.

وأما قوله: «لم يتفقوا على تفسير شئ منه» فـباطل. بل قد اتفقوا على كثير منه، والخلاف فيما اختلفوا فيه منه، ليس لأمر عائد إلى لفظه ولا بد. بل وإلى أمور خارجة.

وبالجملة: فإن توقف الأمر معك على ثبوت فصاحة القرآن، استرحنا لأن الفصاحة يرجع فيها إلى أهلها. وقد اتفقوا على فصاحته.

وقـوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾ ليس فى جميع القـرآن. كيف؟ وقد ادعى أن الناس

(١) لقد قرأتم تفاسير النصارى للإنجيل كتباً كثيـرة، وإيت فيها من الخلافات حول العبارة الواحدة الشئ الكثير، وهذا هو سبب تعدد طوائفهم.

صنفوا فى تأويله التصانيف الكثيرة. وهل يصنف أحدهما ما لا يعلمه؟ وإنما ذلك فى ما تشابه منه حيث قال الله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذى أنـزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ﴾.

يعنى تأويل للتشابه اتفق العلماء على أن هذا مراده.

ثم إن ما ذكره فى القرآن والمسلمين لازم عليه فى الإنجيل والنصارى. فإن فى الإنجيل إجمالات كثيرة تتوجه إليها الاحتمالات، ولذلك اختلفت النصارى حتى كانوا يعقوبية، وملكانية، ونسطورية. وغير ذلك، يكفر بعضهم بعضاً.

* * *

قال: «وجدت أيضاً ألفاظه قليلة الاختصار، كثيرة التكرار فى إيراده القصص وغير ذلك كسورة (قل يا أيها الكافرون) وسورة (الرحمن) فإنك تجد فيها ما يغنيك، وتقمع به معاديك».

قلت: هذا كلام من لا يعلم، وهو جدير أن يتعلم ثم يتكلم.

أما تكرار القصص فله فائدتان:

إحداهما: أن القرآن كان ينزل شيئاً فشيئاً، ويحتاج أن يحمل إلى أقطار الأرض لينتفع الناس بما فيه من أمر ونهى، ووعد ووعيد. ووعظ وأخبار ونحوه، وكان المهم دعاؤهم إلى الإسلام، وذلك بترهيبهم مما جرى للمخالفين من الأمم قبلهم وترغيبهم فيما فاز به المؤمنون، فكررت القصص وكانت مختلفة الألفاظ ليتفرق فى البلاد كذلك، فيسمعه الناس فى الأقطار وتكون باختلاف ألفاظها أدعى إلى القبول، لأن النفوس مشغوفة بمعادات المعادات، كما قد أنكرت أنت التكرار.

الفائدة الثانية: إن إعادة القصة الطويلة فى مواضع مع اتحاد معناها، واختلاف لفظها طولاً وقصراً، أدل على الإعجاز وقدرة المتكلم على الكلام. وأما ما ذكر من التكرار فى بقية السور، فالقول المفصل فيه قد ذكرته فى (الإكسير) مستوفى، وذكره الناس كثيراً، فلا يخفى على ذكره هنا.

ولكن أذكر فيه قولاً مجملاً، وهو أن التكرار كما يستغنى عنه فى بعض المواطن قد يحتاج إليه فى بعضها للتأكيد والتقرير والتنبيه على الاهتمام بالأمر، فيكون بركة، والله أعلم.

* * *

قـال: «ونجده أيضاً غير خارج عـلى نظام متناسب لقوله فى سورة النساء ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [١].

قـال: «ولا مناسبة بين العدل فى اليتامى، وبين نكاح النســاء. ولهذا وغيره يتبين أنه كلام منثور، لا نظام له، ولا تأليف».

قلـت: هذا الخصم معذور فى استشكاله هذا الكلام، لأنه من المشكلات التى تخفى على كثيـر من علماء الإسلام، لكنه ملوم فى إيراده طعـناً على القرآن قبل أن يبحث هل له مـحمل على الصـواب أم لا؟ ولا شك أن العلمـاء ذكـروا لارتبـاط بعض هذا الكلام ببـعض وجـوهاً صحيحة مناسبة:

أحـدها: ما روى عن عائشة أنها قالت: نزلت هذه الآية فى اليتـيمة تكون فى حجر وليها فيرغب فى مـالها وجمالها فينكحـها بدون صداق مثلها، فنهوا أن ينكحـوهن حتى تقسطوا فى الصداق، وأمروا أن ينكحوا من شاءوا من النساء غيرهن.

الثـانى: ماروى عن ابن عباس قال: كان الرجل فى الجاهليـة يتزوج العشر من النساء فما زاد، فإذا أعدم مال على مال اليـتيم فأنفقه، فأمروا بالاقتصار على العـدد الخاص لئلا يحتاجوا إلى الميل على مال اليتيم.

الثـــالث: ما روى عن سعيـد بن جبير أنه قال: كانوا يخافـون ألا يقسطوا فى اليتامى، ويتحرجون من ذلك، فنزلـت الآية ومعناها: خافوا من عدم القسط فى النســاء ما خفتم منه فى اليتامى.

قلت: هو من باب قوله:

لا تنه عن خلق وتأتى مثله

أن لا تتحرجوا من الجـور على اليتامى، وتجورون على النساء، فهو كمـا تقول لصاحبك: إن كنت تخشى الله فى ظلم زيد، فـلا تظلم عمرواً. وإن تحرجت من أخـذ أموال الناس، فلا تأخذ أعراضهم. كذلك هذا.

الرابـع: ما ذكره الحسن البصرى، وهو أن معنى الكلام: إن تحرجتم من الميل على اليتامى فتحرجوا من الزنا بنكاح ما أحل الله لكم من امرأة أو اثنتين أو أربع، لتقمعوا داعية الزنا الحرام بالنكاح الحلال.

---

(١) النساء (٣).

قلت: والمعنى، لا تتحرجوا عن معصية، وتواقعوا أخرى، فتكونوا كالذى تسامح فى الزنا، وتحرج من العزل، أو ترك الغسل.

فهذه أربعة أوجه محتملة احتمالاً ظاهراً [ومناسبة] مناسبة صحيحة معقولة فالمبادهة بإنكار ماله هذا التوجيه، قبل استيفاء النظر فيه، إما جهل أو عناد، والله أعلم.

وقد استقريت الأناجيل الأربعة، وأوردت عليها من الأسئلة ما لا أظن أن على وجه الأرض نصرانياً يقدر على أن يجيب عن شئ منها بمثل هذه الأجوبة عن آية النساء، فضلاً عن أوضح منها. فإن لزم بذلك الطعن على القرآن فهو على الإنجيل ألزم.

* * *

قال: «ثم هو متناقض. ينقض بعضه بعضاً، ولكن مع وقوفك على هذا الإلماع.

تقول: أبو جهل أعظم من جهل. لمن ادعى أن إعجاز هذا الكتاب فى إثبات النبوة كانقلاب الجماد حيواناً، والبحر يبساً، والحجر الصلد عيناً لموسى وكإحياء الموتى وإبراز الأكمه والأبرص للمسيح. إن هذا الجاهل مائق».

قلت: أما دعواه التناقض فى القرآن، فوهم، **وقد أورد الزنادقة صوراً كثيرة ظنوها تناقضاً، فأجيبوا عنها.**

صنف فى ذلك الإمام أحمد وغيره. **فمن جملتها:**

قوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾** [١] مع قوله: **﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾**[٢].

قالوا: هذا تناقض، وذلك جهل منهم لأنه يقال فى لغة العرب: **أقسط فهو مقسط** إذا عدل، وقسط فهو قاسط إذا جار، وهذا يكفى فى السخرية بهم.

وأما هذا الخصم فما أورد شيئاً من التناقض حتى نجيب عليه.

وأما قوله: «إن إعجاز هذا الكتاب لا يساوى إعجاز بقية المعجزات لموسى وعيسى».

فنقول له: قد بينا لك أول الكتاب: أن المعجز هو الأمر الممكن الخارق للعادة، المقرون بالتحدى، الخالى عن المعارضة، والقرآن يشارك جميع المعجزات فى هذا، لأنه كما عجز فرعون عن قلب عصا حية حتى عدل إلى تجييش الجيوش، وإيقاد الحرب، كذلك العرب عجزت عن معارضة القرآن بعد أن تحداهم بمثله، ثم خفف عنهم فتحداهم بعشر سور مثله، ثم خفف عنهم

(١) الحجرات (٩)

(٢) الجن (١٥)

فقال بسورة مثله، وينزل معهم هذا النزل، فعدلت إلى الحرب، والتحام الطعن، والضرب، وزاد القرآن على ما ذكرتم من المعجزات بوجهين:

أحدهما: أنه صفة قديمة من صفات الله تعالى، وتلك المعجزات محدثة، بلا خلاف ولو لم يكن إلا وقوع الخلاف فى قدم القرآن وحدوثه بين المسلمين لكان له مزية على سائر المعجزات.

الثانى: أنه كلام برئ من أن ينسب إلى أنه سحر، لأننا لم نعلم أن السحر كلام قط. نعم يكون بالكلام، فلا يلتبس عليك، وإنما عرفنا السحر أفعالاً محسوسة، فتطرق نسبة السحر إلى ما أتى به موسى وعيسى أقرب من تطرقها إلى ما أتى به محمد، ولهذا قال فرعون: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [1] وفى موضع: «إن هذان لساحران» وفى موضع: ﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾[2] يعنى موسى وهرون، وقالوا للسحرة حين اعترفوا بالغلبة: ﴿إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِى عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾[3]، وكان أكثر السحرة من بنى إسرائيل فنسبوهم إلى مواطأته، لكونه منهم، وإنما يظهر الفرق بين القرآن وغيره من حيث أنه مسموع وهى مبصرة على حسب التفاوت بين المسموعات والمبصرات، وذلك لا تأثير له فى حقيقة الإعجاز.

والسبب الموجب لهذا التفاوت: هو أن الله - سبحانه - أرسل كلا من رسله، بما كان غالباً على قومه تحقيقاً لإعجازهم، فبعث موسى إلى قوم مهروا فى السحر، وأعجزهم بالعصا ونحوها، والمسيح إلى قوم أهل كهانة وطب وحكمة فأعجزهم بما أيده به [4]، وصالحاً إلى قوم أهل إبل فأعجزهم بناقة خرجت من جبل. فكذلك لما أرسل محمداً إلى قوم أهل فصاحة يعدون الفصاحة والخطابة من أكثر مآثرهم، ويتنافسون فيها، وكانت الفصاحة بعيدة عن نسبة السحر، بعثه بالقرآن الفصيح، ويكفى الطاعن فى فصاحة القرآن بعد عجز العرب عن معارضته: أن «الوليد بن المغيرة» حكيم قريش وفيلسوفها لما سمعه أنصت له ثم استعاده فأعيد عليه.

ثم قال: والله ما هو بسحر، ولا شعر، ولا كهانة، ولقد سمعنا ذلك كله، وما هو بشئ منه، وإن أسفله لمغدق، وإن أعلاه لمثمر: وما هو بقول بشر، ثم قال له الكفار: فما ترى أن تقول فيه؟ قال: قولوا: إنه ساحر.

---

(١) الأعراف (١٠٩). (٢) القصص (٤٨).

(٣) طه (٧١).

(٤) سبب معجزات عيسى غير هذا، وقد ذكرناه بإيضاح فى غير هذا الكتاب. وباختصار كان علماء اليهود يوهمون المرضى بالشفاء بواسطة التمائم والأحجبة والتفل فى الماء. وكان المسيح يشفى بمجرد الطلب من الله، فعلموا أنه نبى لمخالفته عادات العلماء.

فأنزل الله - سبحانه -: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ إلى قوله: ﴿«إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ» سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ (١).

* * *

قال: «وإن بقى التباس فى هذا على مسكين ناقص الفطرة. **قلنا له:** تعال نفرض أن القرآن فصيح. لا تكرار فيه ولا تناقض، وأنه جار على نظام واحد فى معانيه، ونجعل ذلك إعجازاً له. أليس من شرط المعجز أن يكون من غير جنس الأفعال المعتادة؟ إذ هو كلام لا يفضل جميع الكلام، وإنما يختلف بالأقل والأكثر، وتقع فيه المماثلة والمفاضلة فهو جنس واحد، وبحسب التفاضل بينه وبين كلام سائر الخطباء والبلغاء من العرب والمجيدين تتوزع النبوة على كل فصيح بليغ بمرتبة من الفصاحة فينال من النبوة ما تستوجبه فصاحته».

قلت: الجواب على هذا.

أما أولا: فإنه ناقض فى كلامه. لأنه طلب شرط الإعجاز على تقدير ثبوت الإعجاز، والمشروط لا يثبت إلا بعد تكامل شروطه. فمن هذه الحيثية يلزم وجود شرطه، ومن حيث طلب شرطه. يلزم أن شرطه لم يوجد، وذلك تناقض ولا محالة.

لكن لا يستبعد مثل هذا ممن يقول: إن الله هو المسيح، وأنه فى السماء حالة كونه فى الأرض.

وأما ثانيا: فقوله: «شرط المعجزات أن تكون من غير جنس الأفعال المعتادة» فجوابه من وجهين:

أحدهما: أنا نقول: من شرط هذا الشرط؟ ومن سلمه لك؟ أنت شرطته وبحثته مع نفسك تقريراً لعنادك وهواك، وفساد دعواك. ونحن قد بينا آنفاً وفى مقدمة الكتاب، حيث ذكرت أن الذى اتفق عليه المحققون فى المعجز: أنه الأمر الممكن الخارق للعادة المقرون بالتحدى، الخالى عن المعارض. وبينا ما فيه من القيود والاحترازات وبينا أنه موجود فى القرآن.

الثانى: أن الإعجاز بالمعتاد أبلغ من الإعجاز بغير المعتاد بالضرورة. لأنه إذا عجز عما هو من عادته، وهو متدرب فيه عارف بأصوله وقواعده، فهو عما لا علم له به أعجز، وذلك كما إذا قيل للنجار: اعمل مثل هذا الباب. فلم يقدر. فإنا نعلم بالضرورة أنه عن صناعة الزركش، وخياطة الثياب الرفيعة، ونسخ الخط المحرر، إذا لم يكن ذلك من صناعته أعجز، وأعجز.

ولهذا لما تحداهم بسورة منه فعجزوا. دل على أنهم عن معارضة سورتين فأكثر أعجز.

(١) سورة المدثر (١١).

وأما ثالثا: فقوله: «هو كلام لا يفضل جميع الكلام فهو جنس واحد».

قلنا: الجواب من وجهين:

أحدهما: لا نسلم أنه لا يفضل جميع الكلام، بل يفضله بخصيصة الإعجاز، كما بينا وذلك مدرك بالحس والاستدلال. أما الحس فإن كل من سمعه يحس من نفسه إدراك أنه ليس بكلام آدمى، وأما الاستدلال فبعجز العرب عن معارضته.

الوجه الثانى: إن سلمنا أنه مع الكلام جنس واحد. فكذلك قلب العصا؛ وإحياء الموتى مع جنس الفعل جنس واحد، وإنما اختصصنا عليه بخصيصة الإعجاز لذلك القرآن. والله أعلم.

وأما رابعاً: فقوله: «تتوزع النبوة على كل فصيح بليغ بمرتبته من الفصاحة فينال من النبوة ما يستوجبه».

جوابه من وجوه:

أحدها: أنا لا نسلم إيجاد الجنس فى القرآن وسائر الكلام لأن هذا صفة للإله القديم وذاك صفة المخلوق المحدث، وإنما يطلق عليهما كلام، وكلام. كما يطلق على البارى - سبحانه - وما سواه موجود وموجود، وحينئذ لا يلزم التماثل فلا يلزم التوزيع.

الثانى: أن المسيح عندكم إله، أو ابن الإله، وأجمعنا على أن الأنبياء سألوه فى جنس الخارق فلزمكم هذا المساق أن توزعوا الإلهية أو النبوة عليهم فيحصل لكل نبى قسط من الإلهية، أو بنوة الإله فى مقابلة قسط من ظهور الخارق على يديه.

الثالث: أن آدم شارك المسيح فى أنه ليس من بشر ذكر، وسائر بنى آدم شاركوه فى أنهم من أم. فيجب أن توزع الإلهية أو النبوة بينهم، فيحصل لكل من بنى آدم منها بحسب ما شاركه فيه.

الرابع: أن إعجاز القرآن ليس بمجموع مفهوم الفصاحة، ولا بالقدر المشترك منها بينه وبين سائر الكلام وإنما إعجازه بفصاحته الخاصة به [١]، وهى القدر الزائد على نهاية فصاحة البشر، وذلك ليس مشتركًا بينه وبين غيره حتى يتجه التوزيع فى النبوة بحسبه، وهذا كما تقولون أنتم: إن خصوصية المسيح على سائر الأنبياء هو اتحاد كلمة الله به أو ظهور اللاهوت فى ناسوته، وليس ذلك لأحد غيره.

---

(١) بفصاحته ومعانيه معاً.

قال: «فإن قلت: إعجاز من جهة أنه لم يعارضه أحد من الناس ولم يأت بسورة من مثله.

قلنا: إن محمداً لم يقل للناس فى قرآنه: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ (١). وقوله: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ (٢) إلا بعد ان تأسست رياسته، وظهر سلطانه. فمن كان يقدم على معارضته وأسيافه تقطر دماء لذلك لما شرع النضر ابن الحرث فى معارضته أنهض إليه على بن أبى طالب فقتلة شر قتله.

وأما بعد موته فالحمية عنه عظيمة تسوق ملوك المسلمين لا يقدم أحد معها على ذلك، وقد عارضه أبو العلاء المعرى، والعبسى بعد موته عارضه، ومن معارضته له: «إنا أعطيناك الجماهر، فصل لربك وهاجر، ولا تطع كل كافر وساحر» ولأجل ذلك صلب على العود. وقيل له، وهو فى الصلب: «إنا أعطيناك العمود، فصل لربك على العود، وأنا ضامن عنك أن لا تعود».

قلت: الجواب عن هذا.

أما قوله: «إن محمداً لم يتحد الناس بالقرآن إلا بعد تأسيس رياسته، فلم يقدم أحد على معارضته» فهو كذب وافتراء، بل هذه سورة البقرة من أوائل ما نزل من القرآن، وفى أولها: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ وتلا «حم» سجدة على «عتبة بن ربيعة» حتى بلغ قوله: ﴿فإن أعرضوا فقل: أنذرتكم صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود﴾ فقال له: حسبك يا ابن أخى. نشدتك الله والرحم إلا سكت، ثم رجع إلى أصحابه، وكانوا بعثوه إليه. ليستنزله عما يقول. فقالوا: نقسم بالله. لقد جاءكم أبو الوليد بغير الوجه الذى فارقكم به، وكان ذلك انبهاراً منه بالقرآن، وخشية أن تأخذه الصاعقة.

وسمعه الوليد بن المغيرة يقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ (٣) الآية. فقال فيه ما قدمنا ذكره. وقال: وما هو قول بشر، وكلهم كانوا يعرفون عجزهم عن مثله. وهو بينهم وحيد مستضعف، حتى أنهم أخرجوه إلى الطائف، ثم عاد فاستجار بـ«المطعم بن عدى» حتى بلغ القرآن، وكان يقول: «من يمنعنى من قريش. فإنهم قد منعونى أن أبلغ كلام ربى»؟

فلو أمكنهم معارضته ما كان لهم منه مانع ثم سلمنا أنه لم يتحد به إلا بعد ظهور سلطانه. فقد كانت طوائف العرب كثيرة، وأكاسرة الفرس، وقياصرة الروم موجودين فقد كان لمن له قوة المعارضة أن يأوى إلى منعه منهم، ثم يعارضه فإذا أتى بمثله بطل كونه معجزاً، ثم كان من تابعه

(١) الإسراء (٨٨).

(٢) البقرة (٢٣).

(٣) النحل (٩٠).

يتخلى عنه، ومن خالفه يشتد عليه حتى يؤول أمره إلى الانحلال والاضمحلال، كما آل أمر «مسيلمة الكذاب» و«الأسود العنسى» و«طليحة الأسدى» والأنبياء الكذبة من بنى إسرائيل. وما رأينا كذلك. بل لم يزل الناس يدخلون فى دينه حتى طبق المشرق والمغرب.

وأما قوله: «قتل النضر بن الحرث، حيث شرع فى معارضته» فليس بصحيح أيضاً، بل إنما قتله بعد أن أسره يوم بدر فى جملة الكفار، ولا شك أنه كان يرد على الفرس فى بلادهم فحفظ شيئاً من أخبار «رستم» و«اسفنديار» فكان يقول لقريش: أنا أحدثكم كما يحدثكم به محمد، ويحدثهم بذلك، وهو فى عزة ومنعة من أهله بمكة قبل بدر بحين، ومحمد بينهم مستضعف فلو كان ما عنده مما يصلح معارضاً لاستفاض واشتهر، وملأ البدو والحضر، ومع هذا فإنه أساء إلى النبى غير ذلك كثيرًا، ثم لما قتله وسمع ما قالت أخته «قتيلة بنت الحرث» فى مرثيته واستعطاف النبى عليه. قال: «لو سمعت شعرها قبل أن أقتله لما قتلته».

وأما حماية ملوك المسلمين عنه، فلا تمنع من معارضته المعارضين لجواز أن يعارضوه سراً، ثم يموتوا فتظهر معارضتهم كما ظهرت معارضات المعرى والمتنبى وغيرهم من الزنادقة، بل هذا الخصم بعينه صنف هذا الكتاب فى الطعن على الإسلام مستخفياً، ثم إنه على طول الأيام ظهر ونوقض، وليس عند أحد من رؤساء الإسلام منه خبر حتى الآن.

وهذا الكلام يحققه قول المسيح فى الإنجيل: «ما من مكتوم إلا سيظهر ولا خفى إلا سيعلن» (١).

وأما معارضة المعرى وأضرابه من الزنادقة، فهى ركيكه تشبه لحاهم. ولو كانت مساوية للقرآن فى صفاته لظهر لها عصابة من المسلمين ينصرونها.

ثم اختلفت كلمة الإسلام، كما أن مناقب أبى بكر وعلى لما كانا متساويين أو متقاربين اختلفت الأمة فيهما على قولين: أيهما أفضل؟ وفضائل مروان بن الحكم ومعاوية وعمرو ابن العاص، بل سلمان، وعمار، بل غالب الصحابة. لما لم تقارب مناقب هذين الرجلين لم تختلف الأمة فيهم فكما أنه ليس كل فضيلة توجب النزاع فى صاحبها وغيره. كذلك كل معارض لا يصلح أن يكون معارضاً مفرقاً للناس.

وأيضاً. فإن كل من عارض القرآن إنما سرق بعض الفاظه، وتابع أسلوبه فلم يلحق به لأنه مادته، كما أن التلاميذ لما كانت مادتهم فى التأييد من جهة المسيح لم يفضلهم أحد عليه، ولم يسوهم به، وأما «العبسى» الذى صلب على العود فلا أحقق لفظه لأنه مشتبه الصورة فى الكتاب الذى نقلت منه.

---

(١) متى ١٠: ٢٦.

فإن أراد الأسود العنسى - بعين مهملة ونون وسين مهملة - فذاك قتل غيلة، ولم يعلم أنه صلب، وإن أراد العبسى أو غيره من الألفاظ فلا نعلم من هو إلا أن يكون مسيلمة الكذاب، ولم يعلم أنه صلب أيضاً، ومن قرآنه: «ضفدع بنت ضفدعين. نقى كما تنقين. أعلاك فى الماء وأسفلك فى الطين» - «والزارعات زرعاً، فالحاصدات حصداً، فالطاحنات طحناً، والخابزات خبزاً، والآكلات أكلاً، فاللاقمات لقماً، إهالة وسمناً، لنا نصف الأرض ولقريش نصف الأرض، ولكن قريشاً قوم لا يعدلون».

وهذا مع كونه منسوجاً على أسلوب سورة «والمرسلات عرفا» فهو ضحكة مثل قائله.

وكذا قول القائل: «إنا أعطيناك الجماهر» وقول بعضهم: «إنا أعطيناك اللقلق، فصل لربك وازعق، إن شانئك هو الأبلق» فإن هذا منسوج على منوال: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (١).

ولقد عدم أهله من يضحك عليهم، فضحكوا على أنفسهم. ولعمرى إن قول القائل: «إنا أعطيناك العمود» إلخ خير وأفصح وأرشق من هذا كله (٢) وشعر الشعراء المجيدين كجرير والفرزدق وذى الرمة، ومن المحدثين أبو تمام والبحترى والمتنبى خير من هذه المعارضات بما لا يتناهى، وهى دون القرآن بما لا يتناهى، والله أعلم.

* * *

قال: «ومن لم يقنع بهذه الأدلة التى أوردناها، وبقى له نزاع أو جدل فى شئ من دين محمد مع إيضاح فساده وبيانه وتمسك بعلاقة منازعة فهو كالحية قطع رأسها وبقى ذنبها يتحرك».

قلت: قد بينا أن ما أورده شبه صادرة عن سوء فهم، وضيق علم، وأنها كحبال سحرة فرعون، وما تكلمنا به عليها كعصا موسى تلقف ما يأفكون.

---

(١) سورة الكوثر.

(٢) المؤلف يتهكم بهم.

الشرط الرابع
اختبار الشريعة

قال: «الشرط الرابع حسن الشريعة والدين، وكمالها فى الخير والفضائل والعدل، وذلك أن يتضمن دينه حض الأمة على حب الله وتوحيده والعمل الصالح وحسن العبادة وموالاة الله، وأن يحب الإنسان لغيره ما يحب لنفسه فليختبر دين هذا الرجل هل هو موافق الدين الطبيعى المذكور وشرائع الله التى أرسل بها رسله كموسى وغيره؟ وهل هى جارية على هذا المنزع أم لا؟»

قلت: أما هذه الخصال التى ذكرها فهى منصوص عليها وعلى غيرها من خصال الخير فى دين الإسلام، والكتاب والسنة بهما مملوءان، ولولا أن ذكر ذلك يستدعى كتباً ويخرجنا عما نحن بصدده من مناقضة هذا الخصم لذكرته.

وأما قوله: «حض الأمة على حب الله وتوحيده» فهو تمويه وزور، أين النصرانى من التوحيد مع قوله بالتثليث؟ وأما اشتماله على مصالح العباد العامة والخاصة، الضروريات وغيرها، فأمر لا شك فيه، على ما أشرنا إليه فى القاعدة الأولى من القواعد الفروعية فى «القواعد الدمشقية».

وأما شرائع الأنبياء المتقدمين. فأحكامها قسمان:

ما ورد شرعنا بنسخه فليس حجة علينا، ولا شرعاً لنا.

وما لم يرد شرعنا بنسخه، فهل هو شرع لنا أم لا؟ فيه قولان للمسلمين [١].

ومن أصل شرعنا: جواز نسخ الشرائع بعضها ببعض، وأن شريعتنا ناسخة لما قبلها فى الجملة [٢]. فمن نازعنا فى جواز النسخ أو وقوعه و شئ من أحكامه فقد بينه الأصوليون فى كتب الأصول.

* * *

قال: «فرأيناه قد ذكر فى سورة النساء: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ

---

(١) والأصح: أننا ملتزمون بما فى القرآن. لأننا إذا كنا مكلفين بشرع غيرنا فى حالة عدم الناسخ لحملنا كتب التوراة مع القرآن، وهذا لا يصرح به مسلم من أجل التعبد.

(٢) ناسخة للتوراة.

ورُبَاعَ﴾ إلى قوله ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [(١)] فأجاز نكاح أربع نسوة والتسرى بملك اليمين إلى غير عدد محصور: على أى دين كن من الأديان وأن يطلق الرجل ما شاء ويستبدل ما شاء كذلك ما عاش».

قلت: هذا نقل صحيح عن دين الإسلام. إلا قوله فى ملك اليمين: «على أى دين كن من الأديان» فليس بجيد، بل إنما تباح الكتابية دون الوثنية والمجوسية ونحوهما. وإن كان قد ذهب إلى ذلك أحد من المسلمين، فليس معتقدنا.

قال: «ونبين بطلان هذا بحجج كثيرة:

أولها: أن الله تعالى لم يعط آدم إلا زوجة واحدة وهى التى خلقها من الضلع ليتبين بذلك تأييد الصحبة والمحبة بينهما كتأييد المحبة بين أعضاء الجسد، ولهذا حكى عن آدم فى التوراة أنه قال: «هذه [(٢)] عظم من عظامى ولحم من لحمى، سميت امرأة لأنها أخذت من المرء، فلذلك يترك الإنسان أباه وأمه ويلزم زوجته».

وبهذا يتبين أنه بحسب الفطرة تكون واحدة لواحد، إذ لو كان فى كثرة الزوجات فضيلة لكان آدم أولى بها، لأنه كان واحداً فى العالم ليكثر نسله».

قلت: أما كون آدم لم تكن له إلا زوجة واحدة، فلا يدل ذلك على وجوب الاقتصار على الواحدة.

وقوله: «لو كان فى كثرة النساء فضيلة لكان أولى بها إذ كان مفرداً يكثر نسله قلنا: أما من نسله، فما كان يجوز له أن ينكح من بناته إلى يوم القيامة لأنهن بناته وإن سفلن، ونكاح البنات حرام فيما علمناه، ولم يعلم نبياً وطئ بنته إلا ما حكى فى التوراة عن لوط أنه أحبل ابنتيه وهو سكران [(٣)]. فعلى من قال هذا أو صدقه لعنة الله.

وأما من غير نسله بأن يخلق الله له مثل حواء فلجواز أن حواء كانت تكفيه فلم يحتج إلى غيرها، لأنها خلقت فى الجنة. وقد ملأ الله من نسلهما الدنيا مفردين، فلو كان له غيرها لما وسعتهم الأرض.

---

(١) النساء (٣).

(٢) التكوين ٢: ٢٣ - ٢٤.

(٣) الاصحاح التاسع عشر من سفر التكوين.

فإن قيل: كيف تمنعون آدم من نكاح بناته وقد زوجه الله حواء، وهى خلقت من ذاته من ضلعه [(١)].

قلنا: لأن بناته منه على جهة الولادة، وحواء ليست على جهة الولادة وقد فرقتم أنتم بين آدم وحواء والمسيح بهذا بعينه، فقلتم: المسيح خرج من رحم فكان ابن الله، بخلاف حواء وآدم.

* * *

قوله: «خلقت من ضلعه ليتبين بذلك تأييد الصحبة بينهما كتأييدها بين أعضاء الجسد».

قلت: ليس ذلك لهذه العلة بل لما ذكر فى القرآن من قوله تعالى **﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾** [(٢)] وهذا لا يقتضى تأييد الصحبة، وترك الرجل أباه وأمه، ولزوم زوجته لا يقتضى أيضاً ذلك، بل سببه المودة والرحمة بينهما، وذلك مشترك بين المرأة الواحدة والزوجات.

وأما إنكاره جواز الطلاق، فإنما استفادوه مما حكوه عن المسيح فى الإنجيل فى الفصل الأربعين [(٣)] من إنجيل متى أن الفريسيين قالوا للمسيح ليجربوه: «هل يحل للإنسان أن يطلق امرأته لأجل كل علة؟ فقال لهم: أما قرأتم: أن الذى خلق فى البدء خلقهما ذكراً وأنثى؟

ومن أجل ذلك يترك الإنسان أباه وأمه، ويلتصق بامرأته، ويكونان كلاهما جسداً واحداً [(٤)]؟ وما جمعه الله لا يفرقه الإنسان. قالوا له: لماذا موسى أوصى أن يعطى كتاب طلاق وتخلى [(٥)] قال: لأن موسى علم قساوة قلوبكم فأوصاكم أن تطلقوا نساءكم، ومن البدء لم يكن هذا، وأقول لكم: من طلق امرأته من غير زنا فقد ألجأها إلى الزنا، ومن تزوج مطلقة فقد زنا».

لكن الجواب عنه من وجوه:

أحدها: الجواب العام، وهو عدم الوثوق بالإنجيل.

---

(١) يقول بعض المفسرين إن حواء لم تخلق من ضلع آدم، بل من الطينة التى خلق منها آدم، والقول بأن حواء من ضلع آدم فى الأصحاح الثانى من سفر التكوين الآية الحادية والعشرون.

(٢) الروم: ٢١.

(٣) فى التراجم الحديثة: الأصحاح التاسع عشر.

(٤) يشير إلى سفر التكوين ٢: ٢٤.

(٥) أول الأصحاح الرابع والعشرين من سفر التثنية.

الثـــانى: بتقدير الاحتــجاج بالإنجيل. لكن هذا الكلام بعينه متهافت فـلا تليق نسبته إلى المسيح [١] وسنبين وجه تهافته.

الثالث: الجواب من حيث التفصيل.

أما كونه خلقهما ذكراً وأنثى، وأن الإنسان شـديد الألفة بامراته، فلا يقتضى عدم جواز الطلاق ولا يناسبه وأما قوله: «ما جمعه الله لا يفرقه الإنسان» فنقول:

أولاً: الجمع بين الزوجين ليس حقيقياً كاجتماع بدن الإنسان ونحوه، وإن سلمناه فهو عام مخصوص بصور كثـيرة كتفريق أعضاء البدن لمصلحة العقـوبة وغيرها، وأما قوله: «لم يكن هذا فى البدء» فلا يدل على ذلك أيضاً لجواز النسخ [٢].

وأما اعتذاره عن تجـويز موسى الطلاق لعلمه بقساوة قلوبهم إلى آخره. فـالمناقشة عليه من وجوه:

أحدها: أن قـساوة قلوبهم إن كـانت مقتـضية لجـواز الطلاق، فلم لم يجزه المســيح أيضاً لذلك، ولعل محمداً عليه السلام أجاز الطلاق توسيعاً على قساة القلوب من أمته.

فإن قلتم: نسخ ذلك فى دين المسيح.

---

(١) لو أن المؤلف رحمه الله قرأ كلام المسيح كله حسبما هو مدون فى الأناجيل لعلم من الكلام: أن المسيح أباح الطلاق - عن أمر الله- كمـا أباحه موسى فى التوراة - عن أمر الله - ولا فـرق. يقول المسيح: إنى أنصح الرجل أن لا يطلق امرأته لأى سبب حـتى ولو كان تافها، بل أنصح بالطلاق لسبب قـوى جداً، ولا أقوى من الزنا سبباً، وكان فى عهد المسيح علماء من اليهود يبيحونه لأى سبب، وعلماء يبيحونه للزنا فقط، فقدم المسيح نصيحـته لا للإلزام بل للإرشاد والنصحية، وعلل ذلك بأن العادة جـرت فى الناس بالرغبة فى نكاح الأبكار، وتقل الرغبة فى الثيبات والأرامل، وإذا قلت الرغبـة نفذ صبرهن، وإذا نفذ الصبر أحكم الشيطان وساوسه، وتبريرنا لوجـهة نظر المسيح قائم على أمور منها: النص نفســه، وفى آخره يقول: «من استطاع أن يقبل فليقبل» [مـتى ١٩ : ١٣] فالأمر للإرشاد والنصح لأن النص على سبيل التخـيير لا الإلزام، ومنها: أن المسيح صرح فى الإنجيل بأنه غـير ناسخ للتوراة، وعليه يكون مقراً تمام الإقـرار بما أتى به موسى ابن عمران لقد قال لاتبـاعه: «على كرسى موسى جلـس الكتبة والفريسيـون، فكل ما قالوا لكم أن تحفظـوه فاحفظوه وافعلوه» [متى ٢٣ : ٢ - ٣] فقد أحال أتبـاعه إلى علماء اليهود، ومنهم من يؤمن به، ومنهم من لا يؤمن به. ولو كان المسيح مكملاً لشريعة موسى - كما يدعى النصارى، وهذا باطل - لكان معنى التكميل أن يقر حكم موسى فى الطلاق وسائر الأحكام أولا، ثم بعد ذلك بذكر التـشريعات التى يريد أن يكمل بها شريعة موسى. كإنسان يريد إكمال بيت من البيوت يترك القائم من أساس البيت ويضيف عليه، وعلى قولهم زورا بالتكميل، وعلى قولنا حقاً بالتصديق فـقط دون التكميل يثبت أن المسيح أباح الطلاق لكن بسبب قوى جداً هو الفاحشة المبينة.

(٢) المسيح غير ناسخ للتوراة. بل مصدق للتوراة ومبشر بمحمد ﷺ والناسخ للتوراة هو محمد ﷺ.

قلنا: ونسخ ما فى دين المسيح فى دين محمد.

وإن تكن مقتضية لجواز الطلاق لزم أن يكون موسى شرع غير الحق لغير موجب.

الثانى: إن ما جاز أن يكون حقاً فى دين موسى فما المانع أن يكون حقاً فى دين محمد؟

الثالث: إن قوله: «من طلق امرأته من غير زنا فقد ألجأها إلى الزنا» كلام مستدرك بأن ذلك غير لازم من طلاقها. لأنا إذا ألجأناها أن تتزوج بغيره لم يحصل من طلاقه لها الإلجاء إلى الزنا، ثم إن مفهومه جواز طلاقها إذا زنت، وعموم قوله: «من تزوج مطلقة فقد زنا» يقتضى أن أحداً لا يتزوج مطلقة سواء طلقت لكونها زنت أو مع عدم الزنا، وذلك يلزم منه إلجاؤها إلى الزنا - أعنى جواز طلاقها - إذا زنت والمنع من تزوج المطلقة مطلقا، على ظاهر هذا العموم. لأنها حينئذ تبقى مطلقة بطالة فتحملها البطالة على التشاغل بالزنا، كما حكى فى التوراة عن كنة «يهوذا» لما مات زوجها أحوجتها البطالة إلى أن تعرضت ليهوذا على الطريق حتى زنا بها[1]، ونحن نتبرأ إلى الله من هذا.

وبهذا بان ما فى الكلام من التهافت، وعدم التناسب، بحيث يجب تبرئة السيد المسيح عن مثله.

* * *

قال: «وأيضاً. فإن الطبيعة لا تجمع إلا اثنين فى فعل التناسل. فينبغى أن لا يكون للرجل إلا زوجة واحدة».

قلت: هذا خلف من الكلام. فإنه إن أراد أنها لا تجمع إلا اثنين فى حالة واحدة فمسلم. لكن لا يقتضى ذلك الاقتصار على واحدة، وإن أراد فى وقتين فصاعداً فممنوع، وحينئذ يجوز أن يطوف الإنسان فى ساعة على جماعة من النساء واحدة بعد واحدة.

* * *

قال: «وأيضاً. فإن كثيراً من الحيونات ليس للذكر منها إلا أنثى واحدة كالأسد والدب وغيرهما من البهائم، وكأكثر الطيور فالإنسان لخصيصة عقله أولى بذلك قمعا للشهوة».

قلت: جواب هذا من وجهين:

أحدها: أنه معارض بما يتخذ من الحيوانات عدة إناث، فلم كان التأسى بأحد القبيلين أولى من التأسى بالآخر؟

---

(١) الأصحاح الثامن والثلاثون من سفر التكوين.

الثـانى: أن اقتصار هذه الحيوانات على أنثى واحـدة. هل هو على جهة قمع الشهوة، أو على جهة الحيوانيـة والطبيعة، وعدم الشعور بحقـائق الأمور؟ فإن كان الأول لزم أن تكون هذه الحيوانات عقلاء كاملى العقل حتى قمعت شهوتها بعقلها، وأن الدب أعقل من «إبراهيم» حيث كان فى فراشه «سـارة» و «هاجر» ومن «يعقوب» حيث جمع بين ابنتى خـاله «ليئة» و «راحيل» وجاريتهما فى فراش واحد، فضلاً عن أن تكون هذه الحـيوانات أعقل من بقية عقلاء الآدميين. وإن كان الثـانى لم تصح الأولوية ولا القـياس. والتنظيـر بم يكون؟ قد اجـتمعـتم أنتم وبعض الحيوان البهيم على رأى. ونحن وبقية العالم على رأى، وموافـقة الأكثر أولى من موافقة شرذمة قليلة، تقلد فى دينها ودنياها ومعاشها ومعـادها حيواناتهم، خصوصاً السبع والدب اللذين هما من أدمع الحيوانات وأبلدها.

ولعل هذا من جملة الأسباب الموجبة لإطباق الحـمى على الأسد، لأن طبيعته فى الأصل حارة، وباقتصاره على أنثى واحدة يقل نزوة، فتختـص الحرارة فى يديه، فيبثها القلب إلى سائر نواحيه. وهذه حقيقة الحمى.

وقد بينا فى أول الكتاب أن من منافع النكاح تخفيف البدن وتنشيطه.

فـإن قلت: فالأسد فى الشجـاعة والنشاط على الغاية بخلاف سائر الحيوان، وما ذكرته يقتضى تثبطه لثقل بدنه.

قـلـت: وما يدريك لعله لو أكثـر من النزو بحسب ما تقتضيه حـاله، كان يكون أشجع وأنشط.

* * *

قـــال: «وأيضاً فـإن فائدة آلة التناسل فى الزوجين: الذريـة لا اللذة ثم اللذة، وإن كانت تصحبـها تبعاً، لا بالقـصد الوضعى، لكن اسـتعمال الآلة للذة فـقط استعمال سـوء مائل عن الاستعمال المستقيم. ولذلك هو ذنب».

قـلـت: هذا ممنوع، بل المقصود من آلـة التناسل الذرية واللذة جميعاً بالقـصد الأول. أما الذرية فبـالاتفاق، وأما اللـذة فلأن البارى - سـبحانه - ابتلى خلقـه بتركـيب الشهوات فـيهم خصوصاً هذه الشهـوة فإنها أشدها، فلو لم يجعل إلى قضائها طريقاً مـباحاً للزم منه تكليف ما لا يطاق، إذ كان يكون مـثال الشخص فى الدنيـا مع كثرة نسائـها مثل شخص حـبيس فى دار مملوءة حـيات، بحـيث لا يطأ إلا على جمـاعة منهـن، ثم يقال له: إياك أن تطأ منهن شـيئـاً واحترس أن يلدغنك.

ثم قد أجمع الناس على جواز نكاح العاقر والصغيرة التى لا تلد، ومن ارتفع حيضها ونحوهن، فلو لم تكن اللذة مقصوداً أصلياً. لما جاز ذلك.

فأما قوله: «إنه ذنب».

فجوابه: أن يقال: هو ذنب إذا كان حراماً أو مطلقاً؟ الأول مسلم، والثانى ممنوع، ولو كان كذلك لم يفعله الأنبياء وأيضاً لو كان استعمال الآلة للذة فقط ذنباً واستعمال سوء، مع أن حصول الذرية منه غير مقطوع به، لما كان فى تجويزه لأجل الذرية إقدام على ذنب محقق لتحصيل فائدة غير محققة وذلك ينافى السياسة العقلية.

* * *

قال: «وأيضاً لذة اللحم ليس شأنها اجتلاب فائدة، بل تدفع الفوائد الروحانية وهى فى نفسها خسيسة ردية مهلكة، فإنها كالخمر تسكر الذهن الإنسانى وتذهب قوته، وكالضباب يصير العيون مظلمة».

قلت: قد بينا فوائد هذه الحاسة أول الكتاب، ونص عليها الأطباء، وعلى مضار تركها، ولو صح ما قاله من دفعها الفوائد الروحانية، لوجب أن تكون محابيس النصارى وغيرهم الذين لم ينكحوا قط، أفضل من الأنبياء كإبراهيم وموسى وهرون، ويشوع بن نون، والأنبياء الاثنى عشر [١] واشعياء ودانيال، روحانية منهم.

ولقد حيرنى هذا العلج فى أمرى بتلونه، فإنه تارة نصرانى مثلث أو غيره وتارة فيلسوف معطل، وتارة عامى جلف، فنعوذ بالله من التلون.

قوله: «هى فى نفسها خسيسة ردية مهلكة» إن أراد بخستها قبح صورتها طبعاً، ورد عليه حالة البول والتغوط، بل حالة الأكل لأنها سببهما، ولا يقال هذه الأحوال ضرورية طبعاً، لأنا نقول مثله هناك، إذ النكاح ضرورى من حيث الطبيعة والشهوة يتأذى بتركه الدين والبدن، كما سبق.

وقوله: «إن أراد إهلاك الدين بالتتابع فيها» فذلك إنما هو فى الحرام لا الحلال، وإن أراد هلاك البدن بإضعافه فذاك يتقدر بحسب اختلاف المروءات والعقود والمحمود منه: القدر المتوسط، الذى لا ينهك البدن بكثرته ولا يفضى إلى إنهاك الدين بالإقلال منه.

ويحكى [٢]: «أن أبا مسلم الخراسانى كان لا يأتى النساء فى السنة أكثر من مرة. ويقول: هذا جنون. فأكثر من مرة لا يكون».

---

(١) الأنبياء الاثنا عشر: يقصد أنبياء لهم أسفار صغيرة ملحقة بالتوراة العبرانية.

(٢) أى يحكى النصرانى.

قلت: ويغلب على ظنى أنه قد كان به علة مانعة، أو فكرة شاغلة.

فإن قيل: فمحمد كان أولى بهذا التماسك من أبى مسلم لفضيلة منصب النبوة وفكرته فى الجهاد، وإقامة الدين، وكمال معرفته بأحكام الآخرة.

قلنا: كذلك كان، ولهذا قالت عائشة: «كان أملككم لأربه» لكنه لو بالغ فى التماسك عن هذه الشهوة، لشق على أمته التأسى به، فإنه كان يطيق ما لا يطيقون، فكان يلزمهم الحرج، وذلك ينافى نصوص الشريعة برفع الحرج فأكثر منه، دفعاً للحرج عن أمته، وأيضاً فإنه كان مشرعاً معلماً، كما قال: «إنما بعثت معلماً» وعلم أن فى صورة هذا الفعل ما تحتشمه النفوس وتنجيه منه، فجزاهم عليه بإكثاره منه فعلاً وقولاً، لئلا يتقاصروا عنه أحياناً أو يقدموا عليه على وهم وإبجاش فيحرجوا بذلك، فأرد أن يوسع عليهم المجال فى الحلال، ويخالف أهل الزور والمحال، النصارى الضلال.

قوله: «إنها كالخمر تسكر الذهن الإنسانى وتذهب قوته».

قلنا: إن صح هذا فهو الإكثار منها لا مطلعها، على أن الإنسان إذا داوم تركه بعد اعتياده يجد لذلك ثقل بدن وكرب وانقباض يورثه بلادة ووسواساً ويحصل له بفعله انشراح وانبساط، ولذلك هو أكبر دواء العشاق، كما ذكره الأطباء.

* * *

قال: «ولأنها مضادة لأنواع السرور الروحانية العلية، فهى تصرف النفس بالكلية عنها، إذ يفسد ذوق القلب، فلا يستطيب شيئاً من الخبز كما فى العكس، وهو أن الذين يستطيبون الأمور الروحانية الأزلية لا يستطيبون اللذات الجسدانية بل يكرهونها ويهربون عنها».

قلت: أما قوله: «إنها مضادة للروحانيات» فباطل بالأنبياء، إذ هم أعظم البشر روحانية، وكانوا يستعملون هذه اللذة، وكل ما ذكره فى هذا الفصل باطل والحق خلافه، بل هذه اللذة إذا استعملت على الوجه الحلال قصداً لا إفراط ولا تفريط، وقصد بها إعفاف الدين وتحصين الدين والفرج. والتفرغ من قلق الشبق، لطاعة البارى فى النهار والغسق، كانت أفضل من عبادات كثيرة.

ولهذا قال بعض علماء المسلمين «إن التشاغل بالنكاح أفضل من التخلى لنوافل العبادة، حسماً لمادة فساد الدين بالزنا ونحوه».

وأما ترجيح الروحانيات عند أصحابها، فلأنهم لا يحصلونها إلا بعد قهر الطبيعة برياضة البدن وكسر شهوته، وإضعاف قوته بصيام الهواجر، وقيام الدياجر، حتى تقوى قوى النفس على البدن، وحينئذ يصير تركهم لضعفهم عنه، لا لما أرادوا.

ولو كان ما ذكر صحيحاً لوجب حين استعلن (١) الله لإبراهيم وإسحق ويعقوب، وتجلى لموسى وناجاه، إن كانوا يطلقون نساءهم، لا يجتمعون بهن أبداً.

---

(١) إن استعلان الله لإبراهيم وإسحق ويعقوب ليس معناه: أن الله ظهر أمامهم وجهاً لوجه، ورأوا الله أمامهم وجهاً لوجه، فالتوراة تصرح وكذلك الإنجيل بأن الله تعالى لا يرى، وأن يقدر أحد على رؤيته فى نصوص كثيرة محكمة، منها: قول أشعياء: «حقاً أنت إله محتجب، يا إله إسرائيل» [أشعياء ٤٥: ١٥].

ومنها: قول الله تعالى لموسى عليه السلام: «لا تقدر أن ترى وجهى، لأن الإنسان لا يرانى ويعيش» [خروج ٣٣: ٢٠].

وفى سفر العدد أن هرون ومريم تذمرا على موسى بسبب تزوجه من امرأة كوسية، فخاطبهما الله تعالى: «فقال: اسمعا كلامى. إن كان منكم نبى للرب فبالرؤيا استعلن له. فى الحلم أكلمه. وأما عبدى موسى فليس هكذا، بل هو أمين فى كل بيتى. فما إلى فم وعياناً أتكلم معه لا بالألغاز. وشبه الرب يعاين. فلماذا لا تخشيان أن تتكلما على عبدى موسى؟» [عدد ١٢: ٦ - ٨].

يوضح هذا النص أن الله تعالى لا يرى، وإذا أراد أن يكلم بشراً يكلمه بالوحى وفى الأناجيل برواية يوحنا: «الله لم يره أحد قط» [يوحنا ١: ١٨]. ويقول بولص لصديقه تيموتاوس: «أوصيك أمام الله الذى يحيى الكل والمسيح يسوع، الذى شهد لدى بيلاطس النبطى بالاعتراف الحسن: أن تحفظ الوصية بلا دنس ولا لوم إلى ظهور ربنا - سيدنا - يسوع المسيح، الذى سيبينه فى أوقاته: المبارك العزيز الوحيد، ملك الملوك ورب الأرباب الذى وحده له عدم الموت، ساكناً فى نور لا يدنى منه، الذى لم يره أحد من الناس ولا يقدر أن يراه، الذى له الكرامة والقدرة الأبدية» [١ تيمو ٦: ١٣ - ١٦] وما ورد من نصوص يوهم ظاهرها استعلان الله وظهوره. فإن معناها: إثبات وجود الله فى العقل، كما يتأكد الرائى من الشئ الذى رآه.

وفى القرآن الكريم نصوص تمنع رؤية الله منها: «لا تدركه الأبصار» ويتفق المعتزلة مع الشيعة الإمامية على نفى رؤية الله فى الدنيا وفى الآخرة، وإتفاقهم صحيح لا ريب فيه، لأن «لا تدركه الأبصار» نص محكم.

وأما قوله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ فنص متشابه يحتمل: ١ - النظر إلى الذات ٢ - والنظر إلى نعم الله وفضله. والنظر إلى النعم والفضل موافق لمعنى النص المحكم، فيكون هو مراد الله تعالى. وكذلك يفسر قوله تعالى عن الكافرين: ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ أى عن نعم الله وفضله.

روى صفوان بن يحيى قال: سألنى أبو قرة أن ادخله على الإمام على بن موسى الرضا- رضى الله عنه - فاستأذنته فى ذلك فأذن لى، فقال أبو قرة: إنا روينا: أن الله سبحانه قسم الرؤيا والكلام بين اثنين، فجعل الكلام لموسى عليه السلام والرؤية لمحمد ﷺ. فقال أبو الحسن الرضا: فمن المبلغ عن الله إلى الثقلين الجن والإنس: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ و﴿لا يحيطون به علما﴾ و﴿ليس كمثله شئ﴾؟ أليس محمداً؟ قال: بلى. قال: فكيف يجئ رجل إلى الخلق جميعاً فيخبرهم أنه جاء من عند الله، ويدعوهم إلى الله بأمر الله، ويقول لهم: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ و﴿لا يحيطون به علما﴾ و﴿ليس كمثله شئ﴾ ثم يقول لهم: أنا رأيته بعينى وأحطت به علما، وهو على صورة البشر؟ أما يستحون؟ ما قدرت الزنادقة أن ترميه بهذا. قال أبو قرة: أنه قال: (لقد رآه نزلة أخرى) قال أبو الحسن الرضا: إن بعد هذه الآية ما يدل على أنه لم يره، حيث قال: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ أى ما كذب فؤاد محمد، وما رأت عيناه. ثم أخبر بما رأى، وقال: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ وآيات الله غير الله، وقد قال: ﴿ولا يحيطون به علما﴾ وإذا رأته الأبصار فقد أحاطت به علما [توحيد الصدوق - باب الرؤية].

قال: «فقد بان بأن اللذة اللحمية ينبغى أن تبقى بحسب استطاعة الطبيعة وإذا كان الواجب أن تبقى، فأولى أن لا يعمل شيئاً لاجتلابهـا، فينبغى أن تعدل وتقمع حيث لا يستطاع أن تبقى على كل حال».

قلت: المسلم له من هذا وجوب إبقاء الحرام، وما ينهك البدن أما غيره فلا، وهذا كلام فى الريح.

* * *

قال: فينبغى أن لا نكثر الزوجات والجوارى، بل يقتصر على واحدة ويكون قصده تحصيل الروحانيات».

قلت: هذا حاصل ما ذكره بعدما سبق فى كلام مخبط متهافت.

واعلـم: أن النكاح بالغاً ما بلغ منه الإنسان لا يشغل عن الروحـانيات لمن له نية صادقة، ونفس صافية وهمة عالية [١].

* * *

قـال: «ويقال أيضاً: الشهوة اللحمية إمـا أن يقال: ينبغى أن تقمع أو لا يقال؟ فإن قيل لا ينبغى أن تقمع، لزم أن تبقى الطبـيعة الإنسانية ذاهبة فى كل نجاسة ولواط وبهـيمية. وإن قيل: ينبغى أن تقمع لكن باستعمال النساء والجوارى الكثيرة كما قال محمد، فهو مردود بوجوه:

الأول: أن الشهوة مـشتركة بين القـبيلين، فينبغى أن يكون للمـرأة أزواج كما للرجل زوجات، ولم يقل به أحد.

الثـانى: أن المرأة إلى الزنا أقرب إلى الرجل لوفور شـهوتها ونقصان عقلهـا فمن احتاط للرجل بكثرة النساء بحيث إن كـانت واحدة مريضة أو عاقراً لا تحمل، وجد الأخـرى صحيحة تحمل، لزمـه أن يجعل للمـرأة أزواجاً بحيث إن كـان أحدهم مريضـاً أو غائباً وجـدت الآخر يصونها عن الزنا.

الثـالث: أن فى الباب الثانى عشر من كتـاب أيوب: «سل البهائم تعلمك وطيور السماء تريك» [٢].

قال: «والبهائم وطيور السماء تتبع عادة آباءها، فينبغى لنا أن نتبع عادة أبينا ولم يكن له إلا زوجة واحدة.

---

(١) من وصايا التوراة للملوك: لا تكثر لهم الخيول، ولا تكثر لهم النساء ولا تكثر لهم الأموال [التثنية ١٧ : ١٦ - ١٧] والنهى عن التكثير يقتضى إباحة القليل.

(٢) سفر أيوب ١٢ : ٧.

الرابع: أن تكثير الزوجات والجوارى موجب لتحاسدهن، وتشتيت قلوبهن، والغضب والقطيعة وذلك شر، والله خير محض، فلا يفعل الشر، ولا يأمر به.

قلت: الجواب عن هذا بأنا نقول: يجب قمع هذه الشهوة بالطريق الشرعى وهو النكاح والتسرى أو الصوم لمن لا يقدر على ذلك.

قوله: «الشهوة مشتركة بين القبيلين» **قلنا:** نعم.

قوله: «ينبغى أن تكون للمرأة أزواج كما للرجل زوجات» **قلنا:** هذا قد كان مقتضى العدل، لكن منع منه مانع أقوى منه وهو اختلاط المرأة واشتباه الأنساب، ونحن شرعنا مبنى على مراعاة المصالح والمفاسد، فإذا تحررت المصلحة حصلناها، أو المفسدة نفيناها. وإن تعارضتا، فإن ترجحت المصلحة حصلت، أو المفسدة نفيت، وإن تساوتا تخيرنا، وها هنا تعارضت مصلحة العدل فى النساء بتسويتهن بالرجال فى تعدد الأزواج ومفسدة اختلاط الأنساب لكن ترجحت هذه المفسدة فنفاها الشرع وحفظ المرأة.

وتحصينها من الزنا يحصل باحتجابها فى البيت على حسب الإمكان على أنها لو كان لها أزواج لما تركت الزنا بالكلية، كما أن الرجل- على ما هو مشاهد - وإن كان له زوجات لا يتركه بالكلية، بل يطمح إلى غيرها من ذكر وأنثى لواطا وزنا.

لكن غاية ما يقال على تقدير كثرة أزواجها كأن يكون داعيها إلى الزنا أضعف فيكون وقوعه منها أقل لكن يعارضه مفسدة اختلاط النسب وتغاير الرجال الذين نفوسهم أقوى، وهممهم أعلى من همم النساء، ثم أنتم لم لم تقولوا بذلك فى جانب الرجل [(١)]؟

وهذا سؤال قد أحكمت الجواب عنه فى أوائل الفوائد، وما ظننت أن أحداً أورده. لكن فرضته وأجبت عنه. وبهذا حصل الجواب عن سؤاله الثانى.

وأما الثالث: فقوله فى كتاب أيوب على تقدير الوثوق بصحته، فليس المراد به: أن الطيور تعلمه أمر دينه والأحكام الشرعية.

ثم هو مطلق لا عموم له. فلم قلت: إن سؤالها يتعين أن يكون هذا الحكم؟ بل لعله التوكل من حيث أنها لصدق توكلها «تغدو خماصا، وتروح بطانا» فيأمره أن يكون فى التوكل مثلها أو غير ذلك. فقد قال الله فى القرآن: ﴿**وَمَا مِن دَابَّةٍ فِى الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم**﴾ [(٢)].

(١) اختصار الكلام: إن منع تعدد الرجال للمرأة سببه الحفاظ على الأنساب وسؤال النصرانى لا يلزمنا لأن التوراة التى هو ملزم بها تبيح تعدد الزواج مثل القرآن، ولا تبيح تعدد الأزواج.

(٢) الأنعام (٣٨).

وأما قوله: «ينبغى أن نتبع عادة أبينا فى الاقتصار على واحدة» فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن نقول له: هات لنا مثل حواء حتى نقتصر عليها.

الثانى: أن شرعنا أمرنا بمتابعة الحق بالحجة، ونهانا عن تقليد الآباء بقوله: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ (١) فى آيات كثيرة:

وأما السؤال الرابع: فإن تكثير النساء، وإن كان موجبا للتغاير بينهن وتقاطعهن. لكن هذه مفسدة عارضتها مصلحة أرجح منها، وهو تحصين فروج الرجال، ولم يعارض هذه المصلحة مانع اختلاط النسب كما عارضها فى حق النساء، فحصلت هذه المصلحة الراجحة لما قررناه من مراعاة شرعنا للمصالح.

واعلم أننا بحمد الله أهل صدق وعدل وإنصاف، وعلى ذلك تأسيس دين الإسلام، ولا شك أنا نرى غالب الناس من المسلمين وغيرهم مع إباحة التزوج والتسرى لهم قد استحوذ عليهم الشيطان، حتى يترك أحدهم ما يحل له من ذلك وإن كثر ويعدل إلى الزنا بالنسوان، واللواط بالغلمان. فلو حصروا فى واحدة كما أشار به هذا الخصم، لعمرى لقد كانوا يدبون على الشيوخ والكهول والشباب والبهائم فى البر والحيتان فى البحر، فكان فيما جاء به دين الإسلام من تكثير مجال النكاح عليهم تقليل لهذه المفسدة.

ولعل هذا النصرانى غره احتباس رهبانه فى البيع والديارات فيظن أن ذلك يمنعهم عن الفجور، ولو علم أنهم يدبون على الشمامسة وكل صبى وشيخ يدخل إليهم. لأجاز لهم التزوج بعشرين، ولو لا ما هم فيه من الرياضة ،نحوها لدبوا على أطعمة المذبح.

* * *

قال: «وفى سورة البقرة: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ (٢) قال فى التفسير: يعنى من أى وجه شئتم مقبلة ومدبرة» قال: «وهذا تعليم يستنكف منه البهائم، فضلاً عن أن الله يعلمه خلقه».

قلت: هذا غباوة وعناد. فإن لهذه الآية أسباباً تقتضى ما تضمنته من الحكم:

أولها: أن اليهود كانت تقول: إذا جامع الرجل زوجته من دبرها فى قبلها جاء الولد أحول، فبين الله تعالى بهذه الآية أن لا أثر لذلك، بل للرجل أن يأتى امرأته مقبلة ومدبرة بشرط أن يكون فى القبل.

---

(١) لقمان (٢١).

(٢) البقرة (٢٢٣).

الثـانى: أن المهاجرين كانوا يحبون نسـاءهم، يعنى يأتونهن مدبرات فى القبل فلما جاءوا المدينة جعلوا يفـعلون ذلك بأزواجهم من الأنصـار. ولم يكن لهن به عادة فأخـبرن بذلك النبى عليه السلام، ووقع فيه الكلام، فبين الله حكمه.

الثالث: ما روى ابن عباس قال: جاء عمر، فقال يا رسول الله هلكت، قال «ما أهلكك»؟ قال: حـولت رحلى الليلة فأنـزل الله هذه الليلة: «فأتوا حـرثكم أنى شئتم» أقـبل وأدبر، واتق الدبر والحيضة. رواه الترمذى والنسائى.

وحينئذ نقول: ما المحذور فى أن الله - سبحانه - بين له فى كيفية الوطء ما ينبغى، مما لا ينبغى؟ وإنما استقبح هذا الخصم هذا بناء على رأيه الفاسد فى أن اللذة ليست مقصودة لذاتها من الجماع، وقد تقدم منعه، وما جعل النساء إلا للمتعة.

على أن النسائى قد روى فى سننه الكثير عن ابن عمر: أن رجلاً أتى امرأته فى دبرها على عهد النبى ﷺ فوجد النبى ﷺ لذلك وجداً شديداً. فأنزل الله - سبحانه: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ ويجنح بهذا مـن أجاز وطء المرأة فى دبرها، ويعزى إلى مـذهب مالك وأهل الحـجاز، وهذا أشد وأغلظ على النصارى [1].

* * *

قال: «وفى هذه السورة: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ [2] إلى قوله: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ وذكر حديث امرأة رفاعة القـرظى: «لا. حتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك» وكأن حاصل ما ذكره إنكار فراق المرأة بالطلاق أو المرض أو العيب ونحوه. قال: «لو جاز ترك المرأة لأجل شئ من العيوب، يجـاز للمرأة ترك الرجل لذلك. لأنها أحوج إلى الرفق لضعفها».

قال: بل ينبغى أن نمكن المرأة ذات العيب لأجل الضرورة ولا تفارق، لأن أحد المتعاهدين إذا فارق صاحبه حال المرض والضرورة عد قاسياً خائناً».

---

(١) كان يجب على المؤلف أن يقول: وهذا من عبارة الفـقهاء. بدل وهذا أشد وأغلظ على النصارى. لأن الآية لا تشير إلى إتيان المرأة من الدبر. قال مالك لابن وهب وعلى بن زيادة لما أخبراه أن ناساً بمصر يتحدثون عنه أنه يجيز ذلك، فنفر من ذلك وبادر إلى تكذيب الناقل، فقال: كذبوا على، كذبوا على، كذبوا على. ثم قال: ألستم قوماً عرباً؟ ألم يقل الله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ وهل يكون الحرث إلا فى مـوضع المنبت؟ وقيل لابن عمر: مـا تقول فى الجوارى حين أحمض بهن؟ - والتحمـيض هو أن يأتى الرجل المرأة فى غير مأتاها الذى يكون مـوضع الولد - قال: وما التـحميض؟ فذكـر له الدبر. فقال: هل يفـعل ذلك أحد من المسلمين؟

(٢) البقرة (٢٢٩).

قلت: أما الطلاق فجائز بإجماع المسلمين، وقد تقدم البحث معه فيه. وأن النكاح عقد معاوضة فى الحقيقة فجاز فسخه كالبيع، فقد جاء فى الحديث عن النبى ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» وعليه إشكال، وهو أن البغضة تقتضى الكراهة والإباحة تقتضى التسوية، فالجمع بينهما متعذر. وأجيب: بأن المباح قد يراد تساوى الطرفين، وقد يراد به القدر المشترك بين المتساوى الطرفين وراجح الفعل من غير جزم. وبهذا يستقيم معنى الحديث، لأنه يصير تقديره: أبغض ما للإنسان فعله: الطلاق. وهو أعم من المتساوى وغيره.

وقوله: «لو جاز ترك المرأة لعيب ونحوه، لجاز لها ترك الرجل».

قلنا: هكذا نقول على تفصيل فيه. **وتقريره مختصراً:** أن العيب فى أحد الزوجين: إما أن لا يخل بمقصود النكاح أو كماله، فلا يثبت به الفسخ، أو يخل بذلك فيثبت به إقامة للعدل وإزالة للمكروه عن المكلف.

ثم العيوب الموجبة للفسخ. إما خاصة بالرجل كالجب والعنة، أو المرأة كالقرن والرتق. أو مشترك بينهما كالجنون والجذام والبرص، ولكل من الزوجين فسخ نكاح صاحبه، لما يخل مقصود نكاحه من ذلك.

قوله: «تمكن المرأة الضرورة ولا تفارق».

قلنا: فيه إلزام للرجل مكروها، له عنه مندوحة، وذلك ينافى العدل.

قوله: «أحد المتعاهدين إذا فارق صاحبه حال الضرورة، عد قاسياً خائناً».

قلنا: النكاح من باب العقود العوضية، لا من باب العهود.

والعقود العوضية يجوز فسخها بعيب وإقالة، فكذلك النكاح يفسخ بالعيوب والخلع، وهو نظير الإقالة فى البيع ونحوه، والفرق بين العقد والعهد أن العقد يتضمن عوضاً، والعهد لا يتضمن عوضاً، وقد أمر الله بالوفاء بالأمرين ومن الوفاء بالعقد، الفسخ عند قيام المقتضى له، ولو كان اجتماع الزوجين على جهة العهد على ما ذكرنا لكان زنا حراماً بإجماع المسلمين.

وحينئذ نقول: فسخ العقد لا قسوة فيه ولا جناية، بل إنما ذلك فى العهد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ (١) فقال المفسرون: عقداً مؤكداً. وهى كلمة الله التى أخذها للنساء على الرجال، وهى الإمساك بالمعروف أو التسريح بالإحسان، قال قتادة: «وكان ذلك يؤخذ عند عقدة النكاح» نعم: إن شرط فى العقد أن لا يفسخ أحد من

---

(١) النساء (٢١).

الزوجين بـعيب ظهر بصـاحبـه. فإن قلنا: لا فسخ بـالعيب الحادث، كـان هذا الشرط مـؤكداً للحكم. وإن قلنا يثبت به الفسخ احتمل أن يلزمهما بموجب الشرط لقوله عليه السلام «المسلمون على شـروطهم» واحتـمل أن يبطل النكاح من أصـله، بناء على الشرط الـفاسـد فى العقـود. وأحكام الأنكحة الفاسدة معلومة.

ثم ما ذكره ينتقض بالتلاميذ مع المسيح، حيث آمنوا به وبايعوه على دينه ثم لما قبض اليهود عليه فروا عنه، خصوصاً بطرس التلمـيذ الكبير الذى قال له: «لو أنكرك كل واحد لما أنكرتك» [1] ثم أنكره قبل صياح الديك ثلاث مرات [2]. فهذا هو ترك العهد، لا طلاق الزوجة وفراق الزوج بإذن الشارع الذى هو إله المسيح ومحمد والزوجين وغيرهما من العالم.

فإن منعـوا أن ذلك بإذن الله، عدنا إلى الـنزاع فى تصديق الرسـول، وخرجنا عن مـسألة إنكار الطلاق.

* * *

قـال: «ثم إن جاز أن تترك المرأة بلا سبب أو بسبب ضـعيف، كما فى ملة المسلمين [3] أفضى ذلك بسبب الهـجر والغضب إلى تبديل الزوجات الكثـيرة وتنجيسهن واحـدة بعد أخرى وافـتضـاض الأبكار وتركهن. وذلك يورث البـغض بين النسـاء وأزواجهن وأقـربائهن، وذلك خلاف الدين الطبيعى والصيانة والمروءة».

قلت: أما إفضاء ذلك إلى تبديل النساء فلا محذور فيه، بناء على ما ذكرنا من أن النكاح عقـد، والمرأة معقود عليـه، كالفرس والشـاة، لا فرق بينهمـا، إلا أن هذه من الجنس بخلاف الفرس.

وأما تنجيسهن فالجماع لا نجاسة فيه، وإنما هذه لفظة استفادتها النصارى من قول «يعقوب» لابنه «رأو بين»: «وطئت سريتى ونجست فراشى» [4] وهذه حكاية باطلة، ثم لو صـحت لكان التنجيس هنا مجازاً عن انتـهاك حرمة فراشه وإلحاق العار به بذلك، والعـلاقة المجوزة فيه تأذى الإنسان بلحوق العـار، كما يتأذى بلحوق النجاسة، وإن تفـاوتت الأديان، أو يكون أراد نجاسة الفعل، يعنى قبحه، لاشتراك النجاسة والفعل القبيح فى القبح.

وأما افتضاض الأبكار وتركهن فتلك متعة أمتع الله بها خلقه، فالمانع منها متحجر فضولى.

---

(١) مرقس ١٤: ٢٩ - ٣٠. (٣) مرقس ١٤: ٧١.

(٣) وفى ملة اليهود عن قوم: «لأى سبب (انظر كتاب حياة المسيح لفردريك و. فارار).

(٤) تكوين ٤٩: ٤.

والدليل على ذلك صريح العقل، فإن الخلق كلهم ذكرهم وأنثاهم عباد الله وإماؤه، فإذا سمح لعبيده بوطء إمائه على وجه مخصوص جاز، كما أن الواحد من الخلق يجوز أن يهب لعبده ألف جارية له، ويقول افعل بهن ما شئت، فإنه يجوز أن يتصرف فيهن بسائر التصرفات من بيع وعتق ووطء للبعض دون البعض أو للكل.

والانتقال من واحدة إلى واحدة وغير ذلك، فإن نازعتمونا فى أن الله - سبحانه - أذن لنا فى ذلك خرجنا عن المسألة كما سبق.

وأما قوله: «ذلك يورث البغض بين النساء وأزواجهن» فممنوع وبيانه: هو أن الشرائع قوانين متبعة لا يخرج عنها من هو من أهلها، فإذا علم الناس من شرعهم جواز التزوج والطلاق وافتضاض الأبكار وتركهن، وجب عليهم أن لا يتباغضوا لذلك ولا يتحاقدوا، كما يجب عليهم أن لا يتباغضوا لتأدية الحقوق المالية كالديون ونحوها، وإن كان أداؤها على خلاف الطبع.

وما فائدة الشرع إلا لف الطباع عن الشر الذى جبلت عليه - وهذا منه - فإن غلبتهم النفوس على البغضاء والحقد بالطبع كان ذلك مراغمة للشرع فيعصى فاعله ولا يكون بفعله اعتبار، كما أنه لما حرم أحد المال بغير حق، كان فعل قطاع الطريق ونحوهم إثماً عليهم يستحقون به العقوبة، وهو ساقط الاعتبار، ولا يفيد ملكاً ولا يجيز تصرفاً، وتصرفات الطبائع لا يلزم موافقتها للشرائع فما وافق الشرع منها، كان حقاً كالنكاح، وما خالفه كان باطلاً كالسفاح، ثم هذا معارض بأن الطلاق إن كان يفضى إلى التباغض فلزوم النكاح أبداً، والحبس على زوجة واحدة يفضى إلى تكره كل منهما بالآخر وتبرمه به، وتضجره منه، وقل أن يطيب مع ذلك عيش لبهيمتين، فضلاً عن إنسانين فتدوم المفسدة، وربما انتفى لذلك مقصود النكاح، وربما أفضى إلى مفارقة الدين.

كما حكى أن بعض النصارى تزوج امرأة فلما دخلت عليه رآها عوراء. فقال: عورتا، قالت: بكشتا. قال: «محمد بن عبدالله» على الباب، ثم خرج فأسلم.

فحجز الدين ما بينهما، فلو كان فى دين النصارى فسحة فى الطلاق لقال عوض كلمة الإسلام: أنت طالق، ثم استراح منها، ولم يحتج إلى فراق دين يعتقدونه حقاً إلى دين يعتقدونه باطلاً. مع أن فراق كل من فى الدنيا أهون من فراق الدين.

فإن قلت: نحن مع قولنا بلزوم النكاح أبداً، وارتباط الرجل على زوجته يوجب على كل منهما احتمال صاحبه وعشرته بالمعروف، وأن لا تتبرم به، ولا تتضجر منه، فإن خالف ذلك

كان فـعله خلاف للشـرع، وهو غير مـعتبـر. قلنا: فقل فى الطرف الآخـر هكذا، وهو أنا إذا اخترنا الطلاق والفراق أوجبنا على الرجال والنساء أن لا يغضبوا، ولا يحقد بعضهم على بعض فإن خالفوا ذلك كان فعلهم على خلاف الشرع، وهو غير معتبر.

ثم يترجح ما قلناه بوجهين:

أحدهما: أنه إذا لم يكن بد من البغضة الطبيعية، فتباغض الزوجين بعد أن يصيرا أجنبيين أسهل من تباغضهما فى عصمة النكاح مجتمعـين لإفضاء ذلك إلى تكدر عيشهما باجتماعهما، وربما غلبت المرأة لوفور شهوتها، وقلة دينها وعقلها على أن تـقتل زوجها بسم أو غيره لتستريح منه وتصير إلى غيره، وكم قد وقع مثل هذا، وذلك مأمون بعد الفراق.

الثانى: أن الفرقة عذاب، والعذاب مؤدب. فإذا افترقا ربما استقام أحدهما للآخر، فعادا بعد نكاح جديد أو قبله بخلاف ما إذا داما مجتمعـين فإنه لا يرجى لهما استقامة، بل كلما جاء فى سآمة وملال وتضجير وتبرم. والله أعلم.

* * *

قال: «وأيضاً ما أشد ما يكون ظلم النساء بوقوع الطلاق عليهن بلا ذنب».

قلت: هذه غفلة عن الصواب. فإن الطلاق فسخ عقد معاملة لا إيقاع معاقبة، وإنما يكون ظلماً إيقاع العقوبة بلا ذنب، ولو كان للطلاق عـقوبة لوجب أنها إذا زنت ونجست فراشه تكون استدامة نكاحـها أفضل فى حقه، للإجماع من عقـلاء العالم، على أن الحلم عن الذنب أفضل من العـقـوبة عليـه، وهذا لا يقـول به عـاقل. اللهم إلا أن تكون رياضـة النفـوس قـد بلغت بالنصارى إلى رتبـة القيادة، والصبـر على الديانة. فقد قال بعض الحكمـاء: إن أربعا من الأمم أكثـر من أكل أربع، فأورثتهم أربعـا. فالترك أكـثروا من لحم الخـيل فأورثهم القوة والقـسوة، والعرب أكثـروا من لحم الإبل فأورثهم الحقد والكرم، والحـبشة أكثروا من لحـم القردة فأورثهم الرفض، والنصارى أكثروا من لحم الخنزير فأورثهم الدياثة وعدم الغيرة.

ونقل القرطبى فى تـفسيره عن مـحمد بن سـيرين أنه قال: «ليـس شئ من الدواب يعمل عمل قوم لوط إلا الخنزير والحمار».

فلعل النصـارى ورثوا من أكل لحم الخنزير اللواط بصـبيانـهم، حتى اكـتفوا بالـواحدة من نسائهم، وعدم الغيرة حتى صبروا معهن على القيادة.

* * *

قـال: «وأيضاً فإن هذا يفضى إلى انقطاع النـسل الذى هو أعظم خير فى الزواج إذ يجوز

لكل واحد منـهم فى اليوم أن يتزوج أربعـا ويطلقهن، ويأخـذ أربعاً غيـرهن كذلك فى جـميع زمـانه، وهذه ليـست سنة العـقلاء والأعـفـاء، بل سنة الفـجـار والعـواهر، بل سنة الكلاب والحمير».

قـلـت: هذا جهل منه بحكم ديـن الإسلام. فإن الرجل لو تزوج أربعـا وطلقهن فى يوم واحد جـاز ذلك له، والنسب محفـوظ بوجوب العدة إذ به يتـبين الحمل فـيلحق بأبيه، وإن لم يكن حمل فلا محذور، وحينئذ يكون فهمه هو، فهم الكلاب والحمير، لا سنة المسلمين.

* * *

قـــال: «وأيضاً. ما أقـبح وأبشع بوقف رجوع المرأة بعد طلاقهـا إلى زوجها على نكاح غيره[1] إذ تأبى ذلك نفس الرجل والمرأة، وذلك خلاف الطبيعة بالنسبة إلى الناس إلى كثير من الدواب والطيـور كالأسد والدب فـإن كل واحد من أشـخاص هذه الأنواع لا يتعـدى إلى أنثى الآخر».

قـلـــت: لو عقل هذا الـعلج لكفاه هذا الحكم فى الدلالة على حكمـة شريعـة الإسلام وصحتها ولكن.

لقد أسمعت، لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادى

وبيـــان ذلك: أن الشارع لما علم من طبيعة البشـر كراهة ذلك، والنفور منه جعله شرطاً فى جواز ارتجاع الرجل زوجته، ليكون ذلك مانعاً له من المبادرة بطلاقها، وحاملاً لكل من الزوجين على عشرة الآخر بالمعـروف، واحتمال بوادره، وسوء أخلاقه. فـكان اشتراط نكاح المرأة زوجا غير مطلـقها، مفضـياً إلى نفيه وتقليله جـداً، حتى أن هذا إنما يقع فى النادر بالنسبـة إلى كثرة الأنكحة وللطلاق ونظيره القتل بالقصاص ناف للقـتل بالعدوان، ومقلل له، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[2] ويقول العرب: «القتل أنفى للقتل» ويقول الشاعر:

بسفك الدما، يا جارتى تحقن الدما وبالقتل تنجو كل نفس من القتل

وأما الأسد والدب ونحوهما فليسوا مكلفين، حـتى يتسرع فى حقهم ما يمنعهم من المبادرة إلى الطلاق، وإنما كان ذلك فيهم طبيعة.

---

(١) هذا الحكم أخف من نظيره فى التوراة، ونـص التوراة: «إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها. فإن لم تجـد نعمة فى عينيه لأنه وجد فيها عيب شئ وكتب لها كـتاب طلاق ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته، ومتى خرجت من بيتـه ذهبت وصارت لرجل آخر. فإن أبغـضها الرجل الأخير وكـتب لها كتاب طلاق ودفـعه إلى يدها وأطلقها من بيتـه، أو إذا مات الرجل الأخير الذى اتخذها له زوجة؛ لا يقدر زوجـها الأول الذى طلقها أن يعود بأخذها، لتصير له زوجـة بعد أن تنجست، لأن ذلك رجس لدى الرب [تثنية ٢٤: ١ - ٤] يعنى أنها بعد الطلاق من الآخر أو موته لا تحل لزوجها الأول.

(٢) البقرة (١٧٩).

قال: «**وفى كتاب** المناسك من مسلم. قال: سئل ابن عباس عن متعة الحج فرخص فيها، وفى كتاب النكاح منه عن أبى الزبير عن جابر، قال: كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق، الأيام، على عهد رسول الله، وذكر حديث الربيع بن سبرة الجهنى، وحديث عمران بن حصين قال: أنزلت آية المتعة فى كتاب الله، ففعلناها مع رسول الله ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها حتى مات. قال: «فهل فاحشة أو نجاسة أقذر من هذا الفعل فى الكلاب؟ دع الإنسان يعطى المرأة ما ترضى به فيزنى بها. هذا منزع الزنا لا غير. هذا أمر الشيطان لا أمر الله. وهذا هو المتعة. والعقلاء من المسلمين يستنكفون من ذلك، وكثير من أهل الحجاز ومكة باقون عليها إلى الآن».

قلت: هذا غلط منه على الشريعة حيث جعل المتعتين واحدة.

وإنما المتعة فى حديث ابن عباس: هى نسك من أنساك الحج، وهو قرينة الإفراد والقران. وصورتها أن يعتمر أولاً ثم يحل ثم يحرم بالحج.

وأما المتعة فى الحديث الآخر، فلا شك أنها تثبتت فى أول الإسلام لضرورة، وهو غربتهم عن أوطانهم فى الجهاد وحاجتهم إلى النساء، فرخص لهم فيها بشبهة عقد وصورته فكان ذلك خيراً مما يفعلونه زناً محضاً. ثم نسخ ذلك فى عهد النبوة، وليس عليه اليوم من المسلمين إلا شرذمة قليلة، وأكثر من تقول به الرافضة [1].

---

(١) من أراد أن يعتمر ويحج معاً، فعند الشيعة - والمؤلف يسميهم الرافضة ويقال عنه: إنه كان منهم - تسمى عمرة التمتع وحج التمتع. وعمرة التمتع أجزاؤها خمسة وهى: الإحرام، والطواف حول الكعبة، وصلاة ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام، والسعى بين الصفا والمروة، والتقصير. وحج التمتع أجزاؤه ثلاثة عشر وهى: الإحرام والوقوف بعرفات والوقوف بالمشعر ورمى جمرة العقبة بالحصى فى منى وذبح الهدى فى منى وحلق الرأس أو التقصير فى منى، والطواف حول الكعبة للزيارة. وصلاة الطواف ركعتان، والسعى بين الصفا والمروة، وطواف النساء، وصلاة طواف النساء، ركعتان والمبيت فى منى ليلة الحادى عشر وليلة الثانى عشر وقد يجب المبيت ليلة الثالث عشر أيضاً، ورمى الجمرات الثلاث يوم الحادى عشر ويوم الثانى عشر ويوم الثالث عشر بالنسبة إلى من بات ليلته.

وأما نكاح المتعة عند الشيعة فإنه يسمى النكاح المنقطع ويقولون: «النكاح المنقطع كالنكاح الدائم، فى الاحتياج إلى الإيجاب والقبول مع سائر الخصوصيات ويشترط فيه ذكر المدة والمهر، وينقضى هذا العقد بانقضاء المدة وبهبة المدة قبل انقضائها ولا يقع بها طلاق ولا تستحق المرأة بها قسمة ولا نفقة، ولا توارث بين الزوجين فيها، ولا تحسب من الأربعة».

ونقول نحن المسلمين السنيين: إن نكاح المتعة باطل، لأن الآثار المروية فى شأنه هل كان ثم نسخ؟ وهل نسخ قبل وفاة النبى ﷺ أم فى عهد عمر رضى الله عنه؟ هذه الآثار مردودة على قائليها لاضطراب معانيها واختلاف أسانيدها وأيضاً لمعارضتها للقرآن الكريم ففى القرآن الكريم: (ومن آياته أن خلق لكم من

وأما حديث عمـران بن حصين. «ولم ينه عنها حتى مات» فلأنه لم يـبلغه النهى عنها وقد بلغ غيره فنقله. على أن القـياس شرعاً وعقـلاً: جواز المتعة. وإنما منع الشرع منها تعـبداً. أما شرعاً فلأن الله إنما حرم الزنا.

والمتعة ليست زنا، لأن الحـد فيها ساقط[١] والنسب لاحق، والزنا ليس كذلك وأمـا عقلاً فلأنها منفعة من منافعهـا، فجاز معارضتها عليها مطلقاً كالخدمـة، بل الزنا ليس قبيحاً عقلا إذ ليس فيه إلا انتفاع كل من بشرين بآخر وإنما قبح شرعاً، ثم تلقت العقول قبحه من الشرع ونفره الطبع.

وأما تشنيـعه بالمتعة فـقد بينا فى غير مـوضع أن فى التوراة أن يهوذا بن يعقـوب لقى كنته زوجة ابنه على الطريق فى غير صورة زانية فوطئها على أن يعطيها جدياً من الغنم ثم رهنها عليه عمامته وقضيبا معه. وهذه صورة المتعة بل صورة الزنا. والجواب مشترك.

وأيضاً المتعة أحسن حالاً من وطء رأويين بن يعقوب، جارية أبيه، لأنه زناً محض.

* * *

قـال: «وفى كتاب العتق من البخـارى عن أبى هريرة قال: قال النبى ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتى، عما وسوست به صدورها، ما لم تعمل به أو تكلم».

قلت: لا أعلم مـا وجه إيراده لهـذا الحديث، إلا أن يكون إنكاراً لوسـوسة الشيـاطين أو للعفو عنها، بناء على أنه لم يذكر فى كتبهم. فأما الشياطين ووسواسهم فثابتان. وأما عدم ذكر ذلك فى كتبهم[٢] فاحتجاج بالعدم. وقد سبق فى غير موضع: أنه اعتماد على الجهل.

* * *

=أنفسكم أزواجاً لتسكنـوا إليها) والسكن غير ثابت فى النكاح المنقطع، بل الشهـوة لأنها الفرض الأساسى للنكاح، ولأن الله تعالى وصى بالزواج من الحرائر، وفى حالة الضرورة أباح الأمـة، فلو كانت المتعة جائزة فى الحرائر لنص عليها فى حالة الضرورة بدل الأمة.

وللعلماء أدلة كثيرة على تحريمـها من الممكن معرفتها من تفسير القرطبى رحـمه الله: والحق معهم فى التحريم، لأن التوراة أيضاً التى كـانت شرع من قبلنا والتى كانت نوراً وهدى للناس أحـقاباً من الزمن لم تنص على إباحتها.

(١) يقول القرطبى. «وقد اخـتلف علماؤنا فى نكاح المتعة، هل يحد، ولا يلحق به الولد أو يدفع الحـد الشبهة ويلحق به الولد؟ على قـولين، ولكن يعـذر ويعاقب» ومـا كان يصح للعلمـاء فى نظرنا أن يختلـفوا، لأن واحداً منهم لا يرضى بالمتـعة لابنته أو لأختـه أو قريبته والشرع يوافق الفطرة السليـمة ولا يخالفـها، وإنما يتوجب عليهم اعتبار المتعة زناً بلا جدال.

(٢) الشياطين لها ذكر عند أهل الكتاب انظر الأصحاح الرابع من إنجيل متى واقرأ سفر الرؤيا.

وذكر أحاديث العزل عن النساء.

قال: «وهو أن يجامع الرجل ثم يعزل ذكره عن فرجها، فيلقى المنى خارجاً» قال: «وهو قبيح رذل عار على فاعله».

قلت: المأخذ فى مشروعية النكاح فى دين الإسلام هو تحصين الدين والفرج والعفاف عن الزنا، وذلك حاصل مع العزل وعدمه، وعندهم مأخذه تحصيل الذرية، فلعلهم لذلك منعوه، ولا شك أن هذه المسألة من فروع الشريعة، وفيها خلاف. فقيل يجوز مطلقاً، وقيل لا يجوز مطلقاً. وقيل يجوز بإذن الزوجة وإذن سيد الأمة، ومسألة فيها هذا الخلاف فى الحكم والدليل، لا ترد هادمة لشريعة.

ثم إذا حاققناهم فإما أن نمنع قبح العزل وتحريمه ونطالبهم بالدليل على ذلك فلا يستطيعونه، وليس فيه إلا وهم الاحتشام الطبيعى، ولو كان ذلك موجباً للعار، لوجب أن يكون نفس الجماع عاراً، وقد بينا بطلانه، وإما أن نسلم تحريمه ونحتج عليه بما روى أبو سعيد قال: «ذكر العزل عند رسول الله ﷺ فقال: «لم يفعل أحدكم؟ فإنها ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها».

أخرجاه فى الصحيحين، ورواه أبو داود والنسائى والترمذى وصححه. فقوله: «لم يفعل؟» استفهام إنكار، وذلك يوجب المنع، ولأن فيه فراراً من القدر وهو حرام، ونوع عبث إذ لا فائدة له إذا كان لا مانع لما أراد الله خلقه، ثم يجعل هذا ناسخاً لأحاديث إباحته [1]، فلا يمكنهم النزاع فى ذلك. والله أعلم.

* * *

قال: «وفى سورة النساء: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ﴾ إلى قوله ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ ذكر ما قاله المفسرون فى الأذى: إنه التعيير والتوبيخ، أو السب والجفاء والنيل باللسان واليد، والضرب بالنعال، ونحوه. **قال:** «وفى هذا تكثير للزنا لطمع الزانيين بتعذر اجتماع أربعة شهود غالباً، حتى يقضيا وطرهما، ولضعف هذه العقوبة إذ لا يؤخر مثلها عن هذا الفعل وشرعية الزنا وقوعه فى الخلق أمر مغضب للرب، وموجب حلول نقمته وسخطه فينبغى أن يحسم تشديد العقاب، حتى لا تقع إلا نادراً».

(١) هذا من باب تناقض الأحاديث لا من باب النسخ فإننا لا نجيز ولا نقر نسخ قرآن لقرآن، ولا سنة لسنة، وأحاديث العزل هذه المثبتة والمنفية لا أساس لها. فالعرب يحبون التناسل وكثرة البنين يتفاخرون بها، ولا يتشاءمون من الحياة ولا ييأسون من روح الله (راجع كتابنا: لا نسخ فى القرآن - نشر دار الفكر العربى بمصر).

قلت: قد تبين بهذا السؤال أن هذا الشخص قد كان يأخذ ما يورده على الشريعة من كتب التفسير والحديث من غير أن ينظر فى كتب الفقهاء، إذ لو نظر فيها لعرف أحكام الشرع، ولم يورد هذا الزور والمحال، ولعمرى أن الكتاب والسنة، وإن كانا أصل الشريعة ومادتها لكن اقتناص الأحكام منها يحتاج إلى تصرف فى التركيب، كما أن مفردات الدواء مادته، ولابد فى الانتفاع بها من تصرف فى التركيب، وكذلك مقدمات الدليل مادته ولا ينتفع بها فى إثبات الحكم إلا بمعرفة تركيب الدليل منها، وكذا الكلام فى مفردات كل مركب. وإذا عرفت هذا فحكم دين الإسلام فى الزانى إن كان محصنا الرجم حتى يموت (١)، وهل يجلد قبله مائة جلدة؟ على قولين. وإن كان بكراً جلد مائة جلدة وتغريب عام إلى مسافة القصر لأن قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾ السبيل هاهنا: مجمل تبينه السنة فيما روى عبادة بن الصامت قال: «قال رسول الله ﷺ: «خذوا عنى. فقد جعل الله لهن سبيلا، الثيب بالثيب جلد مائة ثم الرجم، والبكر بالبكر جلد مائة، ونفى سنة» رواه مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجة والترمذى، وقال: حسن صحيح. وفيه أحاديث غير هذا.

وبهذا يتبين: أن ما ذكر فى تفسير الأذى ضعيف لا يثبت، أو منسوخ بهذا الحديث، أو

---

(١) أنكر الخوارج الرجم - والحق معهم - وأثبتوا الجلد فقط بدليل:

١ - ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ وهى مثل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ ولا فرق. أى أن «الألف واللام» للعموم.

٢ - «فإذا أحصن، فإن آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب» أى حد «الأمة» نصف حد «الحرة» والجلد يقبل التنصيف فإذن هو الحد الشرعى لا الرجم.

٣ - ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ⑮ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِن تَابَا﴾ [النساء: ١٥ - ١٦] والإمساك فى البيوت تكون مد إقامة حد. والرجم لا يصح لأن من بعد الرجم القبور لا البيوت إذاً الحد المراد هو الجلد لا الرجم. وكذلك «فآذوهما» يكون الإيذاء بالجلد لان بعده ﴿فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ وليس بعد الرجم توبة ولا إصلاح ولا إعراض ولا يصح القول بنسخ الآيتين هاتين بحديث. لأن الحديث - فى نظر الراسخين فى العلم - لا ينسخ القرآن.

٤ - حديث البخارى فى هذا الباب مشكوك فيه من قبل البخارى نفسه. فإنه يقول «لكننا لا ندرى أرجم قبل نزول آية النور أم بعدها» فإذا كان الرجم لماعز والغامدية قبل نزول آية الجلد. فالآية نسخت حكماً كان من اجتهاد الرسول نفسه ﷺ كنسخ اجتهاده فى أسارى بدر كما يقولون وإن كان الرجم بعد نزول آية الجلد فكيف يعقل هذا والرسول مفسر وموضح للقرآن وليس الرجم موضحاً للجلد، بل زائد عليه، بل لاغ له؟

٥ - أن الرجم إزهاق روح وهو حكم قاسى. فلو كان مشروعا لكان أولى بالذكر من حد القذف الذى هو ثمانون جلدة [النور: ٤] وأما التغريب بسنة فلا أعرف أنا فيه دليلا صحيحاً. والشهود الأربعة فى القرآن أحوط من حكم التوراة فإنها تنص: «على فم شاهدين، أو على فم ثلاث شهود يقوم الأمر» (تثنية ١٩: ١٥)

محمول على البكر، أو على أنه يفعل بالزانيتين ولا يقتصر لهما عليه، بل يقام عليهما من الحد ما أتت به السنة فى بيان السبيل.

وأما قوله: فى اعتبار الأربعة تكثير الزنا للطمع فى تعذرهم. **فجوابه:** أنا قد بينا أن بناء شرعنا على مراعاة المصالح والمفاسد، وترجيح بعضها على بعض. ولا شك أن اعتبار الأربعة فى الزنا، وإن كان مفضيا إلى تكثيره كما ذكرت **لكن الزنا يتبعه مفاسد عظيمة**.

منها: ضياع النسب. **ومنها:** لحوق العار بالزانيين وأهلهما.

ومنها: وجوب القتل عليهما والجلد الذى يفضى إلى القتل. **ومنها:** سلب العدالة فيترتب عليه رد الشهادة وسلب أهلية الولايات الدينية والدنيوية. وهذه المفاسد كلها راجعة إلى حقوق الآدميين، فكان فى تقليل ثبوت الزنا بتكثير الشهود، وتقليل لهذه المفاسد فى الحكم.

وأما معصية الزنا الواقع فى نفس الأمر، فالعقوبة عليها حق الله، والدنيا ليست دار جزاء، إنما هى دار تكليف، فيتأخر حق الله إلى حين المصير إليه، فيعاقب أو يعفو. ولهذا غالب المعاصى لم يشرع فيها عقوبة فى الدنيا إلا فيما كان فيه إفساد لنظام العالم فتشرع فيه العقوبة لذلك، وأخر حقوقه فى سائر المعاصى إلى الدار الآخرة، دار الجزاء. ولهذا لا يوجد فى كلام المسيح ترتيب عقوبة دنيوية على شئ من المعاصى، بل إنما يتوعد بجهنم وبالظلمة وصرير الأسنان على ما تضمنه الإنجيل.

وما تضمنه دين النصارى من العقوبات الدنيوية فهو إما متناول من التوراة أو من جهة علمائهم على جهة السياسة، بناء على قول المسيح: «ما حللتموه فى الأرض فهو محلول فى السماء، وما ربطتموه فى الأرض فهو مربوط فى السماء» [(١)].

مع أن دين الإسلام مبنى على إيثار الستر والإعضاء ومكارم الأخلاق، لطفاً من الله بخلقه، ولولا ما فى المعاصى ذوات الحدود من المفاسد الدنيوية، لما شرع فيها حد.

والجواب عن هذا السؤال ذكرته مبسوطاً فى القواعد الدمشقية» وإنما أشرت إليه هنا إشارة.

* * *

---

(١) هذا من كلام المسيح لبطرس (شمعون الصفا) ونصه: «وأنا أقول لك أيضاً: أنت بطرس وعلى هذه الصخرة أبنى كنيستى، وأبواب الجحيم لن تقوى عليها. وأعطيك مفاتيح ملكوت السموات. فكل ما تربطه على الأرض يكون مربوطاً فى السموات. وكل ما تحله على الأرض يكون محلولا فى السموات» (متى ١٦ : ١٨ - ١٩) وبعده قال المسيح لبطرس: «اذهب عنى يا شيطان. أنت معثرة لى لأنك لا تهتم بما لله، لكن بما للناس» (متى ١٦ : ٢٣).

قال: «وفى الموطأ عن زيد بن أسلم أن رجلاً سأل رسول الله فقال: ما يحل لى من امرأتى وهى حائض؟ فقال رسول الله: لتشد إزارها، ثم شأنك بأعلاها».

قلت: كأنه يستعظم مقارنة الحائض.

قلت: وهذا لا محذور فيه، لأنا أجمعنا على جواز وطء المرأة إذا كانت طاهراً. والحيض إنما اختص بالفرج. وقضية العقل: أن المانع يختص تأثيره بمحله، بما لم يقم دليل على تعدى حكمه. وذلك يقتضى اختصاص الفرج فقط بالاجتناب فى زمن الحيض، وبقية البدن يجوز الاستمتاع به. وكذلك نص القرآن: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ**﴾ [(١)] يعنى موضع الحيض، وهو الفرج.

وفى حديث: «اصنعوا كل شئ ما خلا النكاح» وفى حديث عمر «اتق الحيضة والدبر» اللهم إلا أن تنكر هذا، لكون غير الفرج ليس محلاً لزرع الولد فيضيع الماء ويصير بمثابة العزل، بناء على أن مقصود النكاح الأصلى إنما هو الولد، لكن هذا شئ قد منعناه، وسبق الجواب عنه.

قال: «وفى كتاب الرجم من مسلم: أن سعد بن عبادة قال لرسول الله: أرأيت لو أنى وجدت امرأتى رجلاً. أمهله حتى آتى بأربعة شهداء؟ قال له رسول الله: «نعم».

قلت: وقد قدم هو وجه السؤال من هذا، وهو تكثير الزنا، وقدمنا جوابه.

قال: وفى حديث أبى موسى حيث جاء يستحمله فقال: والله لا أحملكم» [(٢)] ثم حملهم. فسألوه فقال: «ما أنا حملتكم، بل الله حملكم، وإنى إن شاء الله - لا أحلف على يمين فأرى غيرها أحسن منها إلا كفرت عن يمينى وأتيت الذى هو خير».

قلت: وجه سؤاله من هذا: أن الحنث فى اليمين استخفاف بحق الله، وتهوين بعظمته، بناء على ما عندهم فى الإنجيل عن المسيح أنه قال: «سمعتم ما قيل للأولين: لا تحنث فى يمينك، وأوف للرب أقسامك وأنا أقول لكم: لا تحلفوا البتة لا بالسماء فإنها كرسى الله، ولا

---

(١) البقرة (٢٢٢).

(٢) آية التوبة (٩٢): ﴿**وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ**﴾ هذه الآية الكريمة ليس فيها أنه حلف ولا رجع فى الحلف. وطعن النصرانى هو فى حديث مروى فى سبب نزولها - من الجائز أن يكون من وضع آبائه وأجداده - وليس على سبب النزول اتفاق حتى يصح طعنه جدلاً. فقيل نزلت فى عرباض بن سارية، وقيل نزلت فى عائذ ابن عمرو، وقيل فى بنى مقرن، وكانوا سبعة إخوة، وقيل فى سبعة نفر من بطون شتى، وقيل فى أبى موسى وأصحابه - وهذا القول هو الذى طعن به النصرانى.

بالأرض لأنها موطئ قدميه ولا بيـروشليم فإنها مدينة الملك العظيم، ولا برأسك تحلف لأنك لا تقدر أن تجعل شـعرة بيضاء أو سوداء. ولتكن كلمـتكم: نعم نعم. ولا لا. وما زاد على ذلك فهو من الشرير»[١].

والجواب: إن دين الإسلام مبنى على رفع الحـرج والضيق بناء على أن الغرض من تكليف الخلق تعظيم الله والانقياد له، لا لخوف المشقة لهم بذلك فـمتى أمكن أجمع بين تعظيمه تعالى ورفع الحرج عن المكلفين كان ذلك حسناً جائزاً وتعظيم الله سـبحانه فى باب الإيمان يحصل إما بالتزام العقد معـه بأن لا يحنث فيها، مثل أن يحلف أن يفعل فيفـعل أو لا يفعل فلا يفعل، أو بالتفكيـر إن خالف ما عليـه، لأن فى التزام التفكيـر تجرد من المال المحبـوب طبعاً، أو بالتعـبد بإلحاق المشـقة بالصوم للبدن تعظيـماً لله سبحـانه ولابد، وقد نص عليه القـرآن، ولعل التعظيم بذلك أشد من التعظيم بالتزام ما حلف عليه، إذ قد يحلف أن لا يـأكل هذه اللقمة فتركها عليه يسير غالباً، فإذا أكلها لمصلحة دينية وأعتق عوض ذلك رقبة أو أطعم أو كسى عشرة مساكين أو صام ثلاثة أيام متتابعة كان ذلك لا شك أبلغ فى تعظيم الله جل جلاله، وتبارك اسمه.

وأما ما ذكروه عن المسيح من قوله: «لا تحلفوا بالسـماء فإنها كرسى الله» فكلام متهافت لا تليق نسبته إلى المسيح. وبـيان تهافته: أنه فاسد الاعتبار، إذ النهـى عن الحلف بالسماء يقتضى عدم تعظيـمها، وكونهـا كرسى الله يقتضى تعـظيمها وجـواز الحلف بها، ثم إن هذا الكلام فى الفصل الخـامس من إنجيل متى، وهو مناقض لما فى الفـصل الثالث والعشرين منه حـيث يقول «من حلف بالسـماء فهـو يحلف بكرسى الله والجالـس عليه»[٢] فـإنه يقتـضى صحـة الحلف بالسماء وجوازه، وأن الحالف بها حالف بالله - سبحانه -

فـانظر أيهـا العـاقل إلى هؤلاء الذيـن يقدحـون فى ديـن الإسلام بـهذا الـكلام المتناقض المتهافت.

وذكــر حديث قتل كعب بن الأشـرف، وأن محمداً بن مسلمة خدعـة حتى استمكن منه فقتله، وذلك بإذن النبى - عليه السلام -.

قلـت: ووجه السؤال منه: أنهم خدعوه بإذن محمـد حتى أمن وسلم نفسه إليهم ثم قتلوه وهذا غدر.

قلت: وجوابه من وجهين:

---

(١) متى ٥: ٣٢: ٣٧.

(٢) متى: ٣٣: ٢١.

أحدهما: أن هذا من باب الخديعة فى الحرب، وهو جائز فى دين الإسلام وقد قال النبى - عليه السلام -: «الحرب خدعة» وغاية ما فى الباب: أنه كذب. لكن الكذب ليس قبيحاً لذاته عندنا بل لما فيه من المفسدة. فإذا تضمن مصلحة راجحة على مفسدته تعينت. وكان من قبيل اعتبار المصالح، ولا شك أن قتل كعب بن الأشرف تضمن مصلحة دينية وهو أنه كان يهجو النبى - عليه السلام - والمسلمين ويقذف نساءهم فى شعره، ويأخذ أعراضهم، وهو يهودى ملعون من أعداء المسيح وقتلته - على زعمك - وبعض هذا يوجب قتله وقتل كل يهودى على وجه الأرض.

وأجمع العقلاء على أن الكذب واجب على من رأى ظالماً يتبع نبيا أو ولياً أو مظلوماً بالحملة ليقتله. إذا سأله فليصده عنه بالكذب، ولو صدق حتى قتل ذلك المظلوم لاتتمر بالصدق.

قال العلماء: الكذب: واجب، ومندوب، ومباح، وحرام.

فالواجب: كالصورة المذكورة آنفاً. والمندوب: الكذب للإصلاح بين المؤمنين. وفى الحديث الصحيح: «ليس بالكاذب من أصلح بين اثنين فقال خيراً، أو نمى خيراً» والمباح: كذب الرجل لامرأته فى الوعد والتأميل ليكف شرها عنه أو لا تكدر عليه. والحرام: ما سوى ذلك وهو كل كذب يتضمن مصلحة راجحة على مفسدة.

وقد صرحت التوراة بأن إبراهيم وإسحق جميعاً قال كل منهما عن زوجه: إنها أخته حين خشى عليها من «أبيمالخ» ملك الأردن وفلسطين [(١)] ولما تضمن ذلك مصلحة لم يقبح منهما. فهذا مثله سواء لأن محمداً وأصحابه كانوا مظلومين مع «كعب» فى هجائه لهم وقذفه لنسائهم، كما كان إبراهيم مظلوماً بتغلب «إبيمالخ» ملك «الأردن» على زوجته، لولا عصمة الله لها منه.

الوجه الثانى: أن عظيم قرية «شكيم» لما فضح بنت يعقوب وأراد أن يتزوجها صعب على بنى يعقوب ذلك. فقالوا له: إن من ديننا الختان، فإن اختتنت أنت وأهل قريتك زوجناك. فلما اختتنوا جميعاً دخلوا عليهم، وهم فى ألم الختان لا يستطيعون الدفع عن أنفسهم فقتلوهم، وأخذوا أموالهم، وهذا غدر صريح، والجواب عنه مشترك لأن الجميع أنبياء، وقد نصت التوراة على هذه الحكاية [(٢)].

* * *

(١) انظر التكوين ٢٠: ٢ و٢٦: ٧.

(٢) فى الأصحاح الرابع والثلاثين من سفر التكوين.

وذكـــــر حديث: «أعطيت خـمساً لم يعطهن أحد قـبلى. نصرت بالرعب مسيـرة شهر، وجـعلت لى الأرض مـسجـداً وطهـوراً، وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحـد قـبلى، وأعطيت الشفاعة، وكل نبى يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة».

قلت: لا أعلم ما وجه السؤال من هذا [١]، إلا أن يكون يكذب بالإخبار بهذه الأشياء بناء على عدم علمـه بها، أو على مناقـضة محـرفة فى كتـبهم، ولو ذكر وجـه سؤاله منه لأجبته بحسبه.

* * *

وذكر قوله عليه السلام: «إن الله يحب العطاس، ويكره التثاؤب» إلى قوله: «وأما التثاؤب فهو من الشيطان. فإذا تثاءب أحدكم فليرده ما استطاع فإنه إذا تثاءب ضحك منه الشيطان».

قـلـــت: قد سبق ذكـرنا لقواطع الإنجيل على جسـمية الشيطان، ومناقشـتنا له فى قوله: الشيـاطين بسائط مجـردة عن المادة» ومع جسمـيتهم لا يـمتنع الضحك والأكل وسـائر خواص الأجسام منهم. وأما قوله: «إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب» ومعنى كونه من الشيطان فله تأويلان:

أحدهـما: ذكره الخطابى، وهو أن العطاس يكون عن خفة البـدن من الطعام والتثاؤب عن ثقله به والحب والكراهة راجعان إلى سببـهما، وهما قلة الأكل وكثرته الموجبـان لخفته وثقله لا إلى ذاتيهما.

---

(١) وجه السـؤال من هذا: أن الخمسة كـانوا لموسى عليه السلام، وهو نبى من قـبل محمد ﷺ بألفـين ومائة واثنين وأربعـين سنة على حسـاب النصارى. ذلك لأن مـوسى كان قبل الميـلاد بألف وخمـسمـائة وواحد وسبعين سنة.

وقد صرحت الـتوراة بأن الخمسة لمـوسى عليه السـلام، وليس فى القرآن مـانع من أن الخمسة كـانوا لموسى عليه السلام إلا مسألة الشفـاعة فإنها ضد العدل. أما أن موسى نصر بالرعب ففى القـرآن «وكان حقاً علينا نصر المومنين» ونصر المؤمنين بإدخال الرعب فى قلـوب أعدائهم وغيره، وأما أن الأرض جعلت مـسجداً وطهوراً ففى القرآن «فأينما تولوا فثم وجه الله» أى رحـمته، وأما أن الغنائم محللة ففى القرآن ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ﴾ومن المعلوم أن المقاتل له وعلـيه، وليس من الحكمة أن يغنم شـيئاً ولا ينفع به. وأما أن دعـوة موسى كانت عالمية فالآية السابقة تبين أن بنى إسرائيل أمروا بالجهاد فى سبيل الله، والجهاد يدل على عالمية الدعوة.

وفى القرآن أيضاً: أن العـرب لما سمعوا بنبـوة محمد ﷺ قالوا: «لولا أوتى مـثل ما أوتى موسى» ورد الله عليهـم بقوله: «أو لم يكفـروا بما أوتى موسى من قبـل» فكفر العرب بكـتاب موسى يدل على أنـهم كانوا مكلفين به، وأنهم دعوا إليه ورفـضوه. وفى التوراة نصوص صريحة على الأمور الخـمسة لا داعى لذكرها هنا.

الثانى: أن العطاس يتعقبه حمد الله وذكره بخلاف التثاؤب، فلذلك فرق بينهما فى الحب والكراهة وعدم ذكر الله من أخلاق الشيطان، وما يؤثره، فكذلك قيل فى التثاؤب: إنه من الشيطان.

* * *

وذكر أن رسول الله أمر بلعق الأصابع والصحفة. وقال: «إنكم لا تدرون فى أية البركة»

وقوله: «إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلعقها، أو ينعفها» وأنه كان يأكل بثلاث أصابع ويلعق يده قبل أن يمسحها.

وقوله: «إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شئ حتى يحضره عند أكل طعامه، فإذا سقط من أحدكم اللقمة فليمط ما بها من أذى، ثم ليأكلها، ولا يدعها للشيطان، وإذا فرغ فليلعق أصابعه».

قلت: هذه آداب حسنة من آداب الأكل [١]، فإن فى لعق الأصابع والصحفة تعظيم ما عليهما من بقية الطعام بأكله وتنظيف الإصبع والصفحة، ولعله علم فى ذلك سراً آخر من خصائص النبوة، وإليه أشار بقوله: «لا تدرون فى أية البركة» وقد سبق فى أول الكتاب قول أرسطو وغيره: «إنه لا بد فى معرفة الشرائع من توقيف إلهى يبين العقل ما يقصر عنه، وليس من شأنه إدراكه».

* * *

وذكر حديث أبى ذر: «يقطع الصلاة: الحمار والمرأة والكلب الأسود» وقال: «الكلب الأسود: شيطان».

قلت: الجواب من وجوه:

أحدها: أن الشيطان لا يمتنع أن يختص بالدخول فى الكلب الأسود لخصيصة فيه من شدة خبثه أو نحو ذلك، كما ذكر فى الإنجيل: أن المسيح أخرج الشيطاطين من الناس، فدخلت فى قطيع الخنازير، ثم ألقاها فى البحر فغرقت [٢].

وقد ذكر «ابن الأمثل» مطران «حمص» فى تقرير الثالوث: «أن الله - سبحانه - ظهر فى كبش إبراهيم» فإذا جاز فى عقولكم أن خالق السموات والأرض يظهر فى كبش، فكيف يمتنع ذلك فى بعض مخلوقاته أن يظهر فى كلب.

---

(١) من عادات العرب المستحسنة: إبقاء شئ فى الإناء. وهذا الحديث وشبهه من الإسرائيليات الممقوتة.

(٢) الأصحاح الخامس من إنجيل مرقس.

الثـانى: قال «الجاحظ»: «معنى قوله: الكلب الأسـود شيطان: أن فعله فعل الشيطان لأنه أخبث الكلاب، وأكثرها عقراً للحيوان».

قلـت أنا: لكن هذا لا يناسب قطعه للصلاة، فيحـتمل أن يكون لكثرة خبثه، ويدل على خبثه سواده كمـا استدلوا على خبـث الأسود من الحيـات بسواده وحيث اشـتد خبثـه وقارب المصلى، لينتهز منه فرصة، كما دخل إبليس فى الحية، حتى أغوى آدم [١].

وقد ذكر بعض أهل التاريخ [٢] - أحسبه الشيخ أبو الفرج فى «المنتظم» - أن آدم لما كان فخـاراً، كان إبليس يطوف به ويـتعجب منه، فـفى بعض الأيام بصق عليـه، فوقع بصـاقه فى موضع السرة منه، فقطع موضع البصقة منه، فألقى فخلق منه الكلب الأسود.

فإن ثبت هذا صح أن فى الكلب الأسود طبيعة من الشيطان، لأجل تلك البصقة، وإن كان المخلوق من بصقة إبليس كلباً غير أسود، فلعله انضم إلى الأسود خـصيصة كملت بها شيطنته، فاختص بما ذكر من قطع الصلاة وتحريم صيده، ونحوه.

الثـــالث: قال «الخطابى» فى قـوله: «تطلع الشمس بين قرنى الشـيطان»: «هذا من ألفاظ الشرع التى أكثرها ينفرد هو بمعانيها، ويجب علـينا التصديق بها والوقوف عند الإقرار بأحكامها والعمل».

قلت أنا: والاختلاف فى أنها معقول المعنى، أو هو تعبد، اختلف الفقهاء فيما لو اتفق أن مر بين يدى المصلى شيطان حقيقى. هل يقطع الصلاة؟ وجهين:

أحدهما: يقضيها، لمقتضى تعليله أن الكلب الأسود شيطان.

والثانى: لأنا لا نعقل ما معنى شيطنته فهو إذن تبد نتلقاه بالتسليم والتعبدية فرع المعقولية، وحيث لا معقولية فلا تعبدية.

وذكر عن «ابن قتيبة» فى «مـختلف الحديث» قال: «وقد رخص فى الكلب فى الحرب لأنه خدعـة، وفى الإصلاح بين الناس، وفى إرضاء الرجل أهله، ورخـص أن يورى فى يمينه إلى شئ إذا ظلم أو خاف على نفسه. والتورية أن ينوى غير ما يرى مستحلفه. وجاءت الرخصة فى المعاريض وقيل أن فيها مندوحة عن الكذب [٣].

---

(١) لم تذكر التوراة الدخول الحقيقى لإبليس فى الجنة، بل الوسوسة للحية أن تغرى حواء (تكوين ٣: ١ - ٥)

(٢) هذا الخبر مذكور فى إنجيل برنابا.

(٣) لا تحل التقـية ولا المعاريض عند علـماء الخوارج والمعتـزلة وكثيـرون من العلماء، ورأيهم صـحيح إلا فى الضرورة لقوله تعالى (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان).

قلت: هذه أحكام صحيحة فى الإسلام. وقد سبق الكلام على أنواع الكذب، وأما التورية والمعاريض فكما قال إبراهيم عن زوجته، إنها أختى وعنى باعتبار الأب الأبعد، أو فى الإسلام. وكذلك إسحق [١].

وفى الحديث النبوى الصحيح [٢] قال: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات اثنتين فى ذات الله: قوله «إنى سقيم» وقوله: «بل فعله كبيرهم هذا» وقوله لسارة «هى أختى». وهذه معاريض، وسماها: كذباً مجازاً.

* * *

قلت: الجواب عن هذا الحديث قد سبق، لكنه لم يوجه السؤال منه هناك كما وجهه هاهنا فيحتاج أن نعيده فنقول: الجواب من وجوه.

أحدها: ما ذكر عن «إبراهيم الحربى» وحسبك به إماماً فى معرفة الحديث ومعانيه - قال: «هذا تمثيل أى حينئذ يتحرك الشيطان ويتسلط، يعنى حيث يرى الكفار قد أشركوا بالله وسجدوا

---

(١) انظر التكوين ٢٠: ٢ و٢٦: ٧.

(٢) هذا الحديث مروى بروايات كثيرة، كلها لتأكيد الكذب على إبراهيم أبى الأنبياء عليه السلام، وهو لم يكذب - والروايات كاذبة - والذى دفعهم إلى ذلك - إن كان الغرض شريفاً - هو نفى المجاز فى القرآن الكريم، وحمل كلماته على ظاهر اللفظ أى يريدون منع الاستعارة والكناية وما شابه ذلك. ولابد من القول بالمجاز فى القرآن وإلا كيف تفسر مثل قوله تعالى ﴿نَسوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ مع أن موسى عليه السلام يقول عن الله تعالى: ﴿لاَّ يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾؟ وقد تعرض لهذا الحديث بالبيان الشيخ عبد الوهاب النجار فى قصص الأنبياء. وقال كلاماً حسناً تحسن قراءته. ومن كلامه عن فخر الدين الرازى صاحب التفسير الكبير: «واعلم أن بعض الحشوية روى عن النبى ﷺ أنه قال: «ما كذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات» فقلت: الأولى أن لا تقبل مثل هذه الأخبار. فقال على طريق الاستنكار: فإن لم نقبله لزمنا تكذيب الرواة. فقلت له: يا مسكين إن قبلناه لزمنا الحكم بتكذيب إبراهيم عليه السلام. وإن رددناه لزمنا تكذيب الرواة. ولا شك أن صون إبراهيم عليه السلام عن الكذب أولى من صون طائفة من المجاهيل عن الكذب» وأنا والإمام فخر الدين والشيخ عبد الوهاب وكثيرون غيرنا يكذب هذا الحديث، وأدافع عن إبراهيم عليه السلام فأقول:

المتأمل فى القرآن يجد خمس كذبات. قوله «إنى سقيم» وقوله «بل فعله كبيرهم هذا» وقوله: «هذا ربى» بشأن الكوكب. وقوله: «هذا ربى» بشأن القمر. وقوله «هذا ربى» بشأن الشمس» وكذبة سارة وهى غير مذكورة فى القرآن، فتكون الكذبات ست. فالتأويل الذى لزم فى الثلاثة الزوائد لازم بالضرورة فى ثلاثة الأحاديث، ولا فرق.

وأما قوله عن سارة زوجته إنها أختى، فهما كانا أخوين حقيقة قبل تشريع تحريم الأخت على أخيها فى شريعة موسى عليه السلام. وذلك منصوص عليه فى التوراة.

للشمس فى الشرق والغرب، وهو المراد بقرنيه» قال: «وكذلك الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم، أى يتسلط عليه، فيوسوس له، لا أنه يدخل جوفه».

الوجه الثانى: جواب مفصل.

قوله: «جعلوا للشيطان قروناً تبلغ إلى السماء»:

أما جعل القرون له فمبنى على جسميته وقد أثبتناها قبل هذا، وإن كانت مادته لطيفة. وعندكم أن الملائكة منهم على صور النفر وعلى صور الأسود، وعلى صور النسور وعلى صور الناس. وإذا جاز هذا فى الملائكة كان فى الشياطين أجوز، لأن الجميع مشترك فى التجرد عن المادة عند الفلاسفة وفى لطافتها عندنا. وأما كونه قرونه تبلغ إلى السماء فلم نقل به، ولا هو لازم لقولنا، بل يجوز فى رأى العين أن تخرج الشمس بين جبلين، أكمتين، بل جدارين صغيرين بل من بين قرنى نور متباعدين قليلا، كما تقرر فى قوله: ﴿تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾[1].

قوله: «وهم مع ذلك يزعمون: أنه يجرى من ابن آدم مجرى الدم».

قلنا: نعم ولذلك توجيهان:

أحدهما: أن الشياطين كثيرة فالذى يجرى من ابن آدم مجرى الدم هو قرينة الملازم له، كما سبق فى قوله عليه السلام: «ما منكم أحد إلا معه شيطان».

والذى تطلع الشمس بين قرنيه شيطان آخر أكبر منه، فإن جنود إبليس كثيرون على أنواع وصفات مختلفة بينهم فى أشغاله ومهامه، ولا يمتنع أن يبعث بعض سحرة الشياطين العظيمى الخلقة أو غيرهم، فيقارن الشمس ويزينها فى أعين الكفار بزينة صنم أو آلهة على جهة الشعبذة والتخييل، فيسجدون لها لزينتها فى أعينهم فإنا قد علمنا فى بنى آدم من يأتى من التخييلات مما لا يشك الرائى فى ثبوته فى الأعيان، وهو سيما وتخييل، لا حقيقة له فى الخارج، وإنما هى خيالات ذهنية تغلب وتقوى وتستولى حتى تغلب الأحكام الخارجية، فيبقى الإنسان كأنة نائم يقظان، وقد علم هذا بفعل سحرة فرعون حيث خيلوا أن حبالهم تسعى.

الوجه الثانى: أن مادة الشيطان لطيفة، وقد جعل له من القابلية والقوة ما أنه يتشكل فى أشكال مختلفة ويتصور فى صور متباينة، فإن سلمنا أن الشيطان المقارن للشمس هو الجارى من ابن آدم مجرى الدم وأنه كبير عظيم هائل الخلقة، فلا يمتنع أن يكون يتشكل عند مقارنتها بشكل عظيم وعند جريانه من ابن آدم بشكل صغير كما قرره «ابن الأمثل» مطران «حمص» - وهو من فضلاء النصارى - فى أن الله خالق السموات والأرض ظهر لإبراهيم فى صورة كبش،

(١) الكهف (٨٦).

ولإسرائيل فى صورة رجل، صارعه إلى الصبح، ولموسى فى صورة نار فى عليقة، وظهر للناس فى صورة المسيح فهذا - وإن كنا ننكره - لكنه يلزمكم لتجويزكم إياه أو بعضكم فمن هو موافق لكم على مقالتكم أو بعضها، فما ذكرناه فى الشيطان أولى بالجواز، وأما الملائكة، فثبت ذلك فيهم فى دين الإسلام فملك الموت الدنيا بين عينيه كدارة درهم ثم إنه جاء إلى موسى[1] فى صورة رجل فأراد قبض روحه، ففقأ موسى عينيه، وجبريل تراءى للنبى ﷺ فى أول الأمر، قد ملأ ما بين المشرق والمغرب. ثم كان يأتيه بعد ذلك فى صورة دحية الكلبى - رجل أعرابى - وجاءه مرة فى صورة شاب أبيض الثياب، يسأله عن معالم الدين ليتعلمها المسلمون.

ثم هذا مما لا يمتنع عقلاً أن تكون المادة منطبعة لطيفة تقبل توارد الأشكال عليها، كبندقة شمع، إن شئت صورتها فرنسا أو فيلاً أو خنزيراً أو شجرة، كبيراً ذلك أو صغيراً، وكالنور والماء إذا وجدا محلاً فسيحاً انبسط فيه كشعاع الشمس فى الفضاء، والماء فى البحار، وإذا اكتنفتهما الأجرام الكثيفة انقبضا كالنور فى كوة البيت، يرى دقيقاً ضئيلاً، والماء فى ساقية الدولاب، وأنبوب القصب ونحوه يرى دقيقاً قليلاً. فهذا أنهى ما تصل إليه عقول البشر فى هذا من التقريب والتمثيل ووراء ذلك أمر لا يرام جليل.

الوجه الثالث: ما سبق من قول الخطابى: إن قوله (بين قرنى الشيطان) من ألفاظ الشرع التى أكثرها ينفرد بمعانيها، ويجب علينا التصديق بها، والوقوف عند الإقرار بأحكامها، والعمل بها يعنى التسليم المحض، والتقليد الصرف - بناء على ما سبق من قول (أرسطو) وغيره: (إن عقولنا عند أحكام المبادئ الأولى كالخفاش عند شعاع الشمس).

قوله: (جعلوا علة ترك الصلاة لله: طلوع الشمس بين قرنى الشيطان، وليس بمناسب).

قلنا: قد سبق جواب هذا بأن من أصول شريعة الإسلام المبالغة فى خلاف الكفار، فيما لا يرد شرعنا بوقفه، حتى فى التشبه بهم ولو أدنى مشابهة ولا شك أن طلوع الشمس يسجد لها الكفار فتكون فى الصلاة حينئذ مشابهة لهم.

قلت: وهذا سؤال يورده المسلمون على هذا الحديث ومع التحقيق لا جواب عنه إلا بنسبته إلى التعبد المتلقى بالقبول. وذلك لأنا لا نجد سبباً ظاهراً تعلل به منع الصلاة عند طلوع الشمس إلا ما ذكرناه من مشابهة الكفار، لكنه معارض بأن فى الصلاة حينئذ مخالفة للشيطان وحزبه ومراغمة لهم أشد من التشبه بهم.

---

(١) حكمنا على مثل هذه الأحاديث قد سبق.

- وقـد حكى في مناقب (معـروف الكرخى) أنه كـان يمر عليه اليـهود، يوم السبت إلى (الكنيس) فقـال في نفسه: إن هؤلاء يكفرون بالله في هذا اليـوم كفراً عظيماً، فـلأخالفنهم بأن أقطع هذا اليوم بالصلاة والصوم فجازاه الله على ذلـك بأن جعل زيارته يوم السبت، فيهرع إلى ضريحه خلق عظيم فيه على الخصوص (١).

ولأن وفاق الكفار بالصلاة عنـد طلوع الشمس بالصورة الفعلية، وخلافهـم بالقصد والنية لأنهم يعبدون الشمس، ونحن نعبد الله وقد قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (٢).

فالاعتبار هنا بالقصد والنية، لا بالمشابهة الصورية.

فإن قيل: لما تعارض عندنا مفسدة المشابهة، ومصلحة المراغمة غلب الشارع جانب مفسدة المشابهة لأن الخطاب كان في صدر الإسلام فمنعهم من الصلاة حـينئذ تنفيراً عن المشابهة مبالغة في تكريه الكفر وشعاره إليهم، ثم صار ذلك سنة متبعة.

قلنا: جوابه من وجهين:

---

(١) التصوف ليس مـن الإسلام ومناقب المتصوفة من وضـع الملحدين لإرضاء العامة ومـا من صلة بين الإسلام والتصوف، فالتصوف هو البعد عن الدنيا والزهد فيها، والإسلام يدعو إلى العمل، والتصوف يهادن الحكام ويغض الطرف عن مساوئهم والإسلام يأمر بجهـاد الظالم، والتصوف يؤمن بأن للأشخاص تأثيراً في الكون أحيـاء وأمواتاً، والإسلام يبين أن عـمل الإنسان هو الذى يرفـعه أو يخفـضه والتصـوف يحث على الجهل والإسلام يدعو إلى العـلم والتصوف يأمر بعدم الأخـذ بالأسباب حتى أن أحـدهم لا يتداوى من الأمراض والإسلام يدعو إلى الأخذ بالأسباب، وأسباب غيـر ذلك كثيرة والدين عند الله الإسلام لا التصوف وقد ذم التصـوف كثيرون من العلـماء - وهم على حق فى ذمهم- لأنه سـبب تأخر المسلمين منهم القرطبى المفسر رحمه الله والزمخـشرى المفسر رحمه الله ومن كلام القـرطبى (استدل بعض جهال المتزهدة وطعـام المتصوفة بقوله تعالى لأيوب: اركض رجلك، على جواز الركض قال أبو الفرج الجوزى: وهذا احتجاج بارد لأنه لو كان أمـر بضرب الرجل فرحاً كـان لهم فيهـا شبهة وإنما أمـر بضرب الرجل لينبع الماء قال ابن عـقيل: أين الدلالة فى مبتلى أمـر عند كشف البلاء بأن يضرب برجله الأرض لينبع الماء إعـجازاً من الرقص؟ ولئن جاز أن يكون تحـريك رجل قد أنحلهـا تحكم الهوام دلالة على جـواز الرقص فى الإسلام جـاز أن يجعل قـوله سبحانه لموسى (اضرب بعـصاك الحجر) دلالة على ضرب المحاد بالقضبـان. نعوذ بالله من التلاعب بالشرع وقد احـتج بعض قاصـريهم بأن رسول الله ﷺ قـال لعلى: (أنت منى وأنا منك) فـخجل وقـال لجعـفر: (أشبهت خلقى وخلقى فخجل). وقال لزيد: (أنت أخونا ومـولانا فخجل)،، ومنهم من احتج بأن الحبشة أفنت والنبى ﷺ ينظر إليهم... إلخ) (سورة ص آية ٤٤).

(٢) فصلت ٤٧.

أحدهما: أن تنفيرهم من الكفر وتكريهه إليهم بأمرهم بمراغمته ومناقضة أهله بعبادة الله عبادة أبلغ.

الثاني: أن ذلك منقوض بصلاة الفرض. فإنه أجازها لهم، وهى جائزة بالإجماع فى تلك الأوقات المنهى عن التطوع فيها. مع أن مشابهة الكفار الصورية موجودة فلا يترك حق لباطل، وخصيصة الوجوب لا تصلح فارقاً فبان بهذا البحث والتقرير: أن هذا الحكم وأمثاله مما يتلقى عن الشرع بالقبول ولا يصادم بتصرفات العقول، ولا شك أن دين الإسلام مشتمل على الأحكام التعبدية والمعقولة العلية، كما قررته فى (القواعد الصغرى) وبينت الحكمة فيه على الوجه الأجل.

* * *

وذكر حديث أبى هريرة وأبى ذر: (من تقرب منى ذراعاً تقربت منه باعاً، ومن أتانى يمشى أتيته هرولة).

قلت: ووجه سؤاله منه: أن ظاهره التجسم.

قلت: وقد سبق تقرير قاعدة هذه الأحاديث.

ثم الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن هذا الحديث مؤول عندنا على التقرب بالرحمة واللطف والإكرام، كما يقال: فلان قريب من السلطان، والأمر قريب من فلان، يعنى يقارب القلوب والمنزلة، وأنا وإن كنت أثريا فى آيات الصفات وإخبارها، إلا أن المجاز عندى فى هذا الحديث ظاهر غالب، فلا يتوقف فى تأويله إلا جامد.

وتحقيق الكلام فى هذا المقام: أن النصوص فى الصفات من حيث السند على ثلاث طبقات: صحيح مجمع على صحته بين أهل النقل، وضعيف متفق على ضعفه، ومختلف فى صحته.

فالأول مما تثبت به الصفات، والآخران لا يعول عليهما فى ذلك، فى وقت من الأوقات.

ثم الحديث المجمع على صحته من حيث دلالة المتن على ثلاث طبقات ما ترجح فيه إرادة الحقيقة، وما ترجح فيه إرادة المجاز، وما استوى فيه الأمران. الأول كحديث الساق والقدم والأصابع ونحوه. فهذه إرادة المجاز فيها مرجوحة فحكمها أن تحمل على حقائق لائقة بالبارى

- جل جلاله - ولا يلزمنا تعيين كيفيتها كذاته - سبحانه - أثبتنا وجودها ونحن عن تفاصيل أحكامها بمعزل، والثانى كهذا الحديث قوله: (من تقرب منى تقربت منه) وقوله: (قلوب الخلق بين إصبعين من أصابع الله يقلبها كيفما شاء) و(الحجر الأسود يمين الله فى الأرض) وقوله: (ساعد الله أشد، وموسى الله أحد) ونحوه. فإن المجاز فيه راجح، وحكمه: التأويل على ما ترجح فيه، والثالث كقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[1] فإنه بين الصفة الوجهية اللائقة بمنصب الإلهية وبين الرتبة الجاهلية الراجعة إلى العظمة الذاتية. فحكم مثل هذا راجع إلى ترجيح المجتهد فى أحكام العقائد. فإن غالب مسائلها من هذا وأشباهه اجتهادية لكنها أعلى رتبة من مسائل الفروع. فهذا هو الطريق الذى أراه قصداً بين الإفراط والتفريط سالماً من الخبط والتخبيط ﴿وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ﴾[2].

الوجه الثانى: أنه قد ثبت فى التوراة: أن آدم لما أكل من الشجرة انفتحت عينه، وبان له: أنه عريان، فاستتر بالشجرة، وجعل يخصف عليه الورق، وسمع حس الله يمشى فى الجنة، فاختفى منه، فقال له الله الرب: مالك يا آدم؟ قال: أنا عريان استحى منك، وسمعت حسك تمشى فاستحييت. فقال: لعلك أكلت من شجرة معرفة الخير والشر؟ قال:[3] نعم.

وقد سبق ذلك. فهذا تصريح بأن الله يمشى والمجاز فيه مرجوح جداً. فما ينكر علينا من حديث المجاز فيه راجح جداً؟ هذا ما هو إلا عناد، ولو وقع الإنصاف لارتفع الخلاف.

* * *

قال: وفى حديث أبى هريرة: (من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) **وذكر حديثه:** (من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) وقوله: (إذا أمن الإمام

---

(١) الرحمن ٢٧. (٢) البروج ٢٠.

(٣) نص التوراة هذا فى الأصحاح الثانى من سفر التكوين. وهو: (وأوصى الرب الإله آدم قائلاً: من جميع شجر الجنة تأكل أكلاً. وأما شجرة معرفة الخير والشر فلا تأكل منها. لأنك يوم تأكل منها موتاً تموت) - (فرأت المرأة أن الشجرة جيدة للأكل وأنها بهجة العيون، وأن الشجرة شهية للنظر. فأخذت من ثمرها وأكلت وأعطت رجلها أيضاً معها فأكل فانفتحت أعينهما وعلماً أنهما عريانان فخاطا أوراق تين وصنعا لأنفسهما مآزر. وسمعا صوت الرب الإله ماشياً فى الجنة عند هبوب ريح النهار. فاختبأ آدم وامرأته من وجه الرب الإله فى وسط شجر الجنة. فنادى الرب الإله آدم وقال له: أين أنت؟ فقال سمعت صوتك فى الجنة فخشيت لأنى عريان فاختبأت. فقال: من أعلمك أنك عريان؟ هل أكلت من الشجرة التى أوصيتك أن لا تأكل منها؟ فقال آدم: المرأة التى جعلتها معى هى أعطتنى من الشجرة فأكلت. . .) إلخ.

فأمنوا. فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه) وحديث سلمان: (من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر) الحديث إلى قوله: (غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى) وقوله: (حق على كل مسلم أن يغتسل فى كل سبعة أيام يوماً يغسل فيه رأسه وجسده، وحديث أبى عيسى: (سمعت النبى يقول: من أغبرت قدماه فى سبيل الله حرمه الله على النار).

وقوله: (من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه) وحديث أبى ذر قال: قال النبى لله : (أخبرنى جبريل بالحرة، قال: بشر أمتك أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت وإن زنا وإن سرق؟ قال: نعم. كررها ثلاثاً، حتى قال فى الثالثة: وإن شرب الخمر).

وذكر النصرانى: فى لفظ آخر للحديث (قال لى جبريل: من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً سيدخل الجنة ولن يدخل النار) وقوله: (لكل نبى دعوة يدعو بها، وأريد أن أختبئ دعوتى شفاعة لأمتى فى الآخرة) وقوله: (لله تسعة وتسعون اسماً، مائة إلا واحداً، لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة) وقوله: (من صلى البردين دخل الجنة) وقوله: (من سبح لله فى دبر كل صلاة ثلاث وثلاثين) الحديث إلى قوله: (كفرت عنه خطاياه، وإن كانت مثل زبد البحر) وقوله: (قد حرم على النار من قال: لا إله إلا الله. يبتغى بذلك وجه الله).

ثم قال النصرانى: (فقد ظهر أنه لم يوجد فيه شئ من الشروط الأربعة التى ينبغى - ولابد - أن توجد فى النبى).

قلت: سرد الخصم هذه الأحاديث، ولم يبين وجه سؤاله [1] منها، والذى فهمته من ذلك

---

(١) وجه سؤال النصرانى: أن دين الإسلام أقوال لا أفعال مثل دين النصرانى. إن مذهب النصرانى: أن من آمن بالمسيح رباً مصلوباً دخل الجنة ولو لم يعمل عملاً صالحاً ودليلهم كلام بولس فى رسالته إلى أهل غلاطية. والحق أن دين الإسلام أقوال وأفعال وهما معاً يدخلان الجنة. فإن الله نص فى القرآن الكريم على الإيمان والعمل فقال تعالى: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً)، وقد نص الخوارج على أن المسلم إذا عصى الله ولم يتب يعتبر كافراً ولا يغسل إذا مات ولا يصلى عليه ولا يدفن فى مقابر المسلمين وفى الآخرة لن يخرج من النار. والمعتزلة يقولون أنه فاسق كافر فى الدنيا ويعامل مع فسقه معاملة المسلمين، وفى الآخرة يأخذ جزاءه بحسب ميزان أعماله لقوله تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً) وإذا استحق المسلم النار بميزان عمله لن يخرج منها إلى الجنة ومذهبهما يجبران الناس على الخوف من الله، ورأس الحكمة مخافة الله.

أنه أوردها إشكالاً على وعد النبى أمته على الطاعات المذكورة مغفرة الذنب، ودخول الجنة، والتحريم على النار. إما استبعاداً من هذا الخصم لذلك بناء على اعتقاده فى المسلمين أنهم عنده كفاراً، وعلى ما صح فى السنة من دخول عصاة الأمة النار وإخراجهم بالرحمة والشفاعة، فيكون ذلك تناقضاً فى الأخبار.

والجواب: إن هذه الأحاديث صحيحة وأحكامها ثابتة عندنا، ولا مطعن فيها لطاعن. أما استبعاده لما وعدت به هذه الأمة بناء على سوء اعتقادهم فيهم، فلا وجه له إذ لا اعتبار به. وإنما الاعتبار بالحجة، ثم هو معارض باستبعاد المسلمين ما يزعم النصارى: أن المسيح وعدهم به فى قوله: (من عرفنى وآمن بى كان معى عند أبى الذى فى السموات) ونحوه.

فإن من آمن بالمسيح كإيمان النصارى فى أنه: الله، أو ابن الله، فهو كافر عند المسلمين، خالد فى النار، قد حرم الله عليه الجنة، فلم كان اعتبار أحد الاعتقادين أولى من الآخر؟

وأما دعواه التناقض فمردودة بأن هذه ظواهر وعمومات كانت فى أول الإسلام وآخره قبل أن يكمل الإسلام وتتم أركانه وشروطه ومتقوماته. ثم لما كمل الإسلام صار غفران الذنوب ودخول الجنة والتحريم على النار متوقفاً على كماله وتمامه، فمن أخل بجميع حقيقته كان كافراً، ومن أخل بشئ منه جوزى بحسبه، كما قال الزهرى فى قوله: (من قال لا إله إلا الله حرمه الله على النار) : (كان ذلك فى أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهى).

قلت: وقد قال بعض أهل العلم: إن المراد تحريم الخلود لا تحريم الدخول جمعاً بين الأحاديث. فأما اللفظ الذى ذكره وهو قوله: (من مات لا يشرك بالله سيدخل الجنة ولن يدخل النار) فهذه الزيادة لا نعرفها فى شئ من دواوين السنة، بل الذى صح فى السنة: إثبات دخول الجنة لا ينفى دخول النار، ولا تنافى بينهما لجواز أن يدخل النار بمعصيته، ثم يخرج منها فيدخل الجنة بطاعته، كما تواترت به أحاديث الشفاعة تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**﴾ [1].

على أن هذا اللفظ إن صح وجب تأويله على أنه لن يدخل النار دخول خلود بخلاف المشركين فإنهم يدخلونها دخول خلود، وحينئذ رد الله كيد هذا الخصم، وتبين أن شروط النبوة الأربعة موجودة فى محمد ﷺ.

---

(١) آخر الزلزلة.

قال: (وينضم إلى ذلك فى حقه ما روى مسلم من حديث أبى هريرة قال: (زار النبى قبر أمه فبكى وأبكى من حوله فقال: استأذنت ربى فى أن استغفر لها فلم يأذن لى) وقال: (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يارسول الله: أين أبى؟ قال: (إن أبى وأباك فى النار).

قلت: ولا محذور فى هذا، فإن إبراهيم الخليل - صلوات الله عليه - كان أبوه كافراً، ولأن من قاعدة الإسلام وغيره من الأوثان أن الكفار فى النار، وأبوا النبى كانا كافرين فحكم لهما بحكم الله فيهما.

وهذا من أكبر الأدلة على صدقه لوجهين:

أحدهما: أنه ظهر من قوم كفار يدعو إلى الناموس الأعظم، فلو لم يكن صادقاً لاتبع دين آبائه كغيره.

الثانى: أنه حكم لأبويه بالنار ولجده وعمه وكل قريب له، فلو لم يكن فى غاية الصدق والأمانة والعدل حتى أنه يخبر بالحق على نفسه ولها لتعصب لقومه وقال: هم فى الجنة ببركتى لاختصاصى عند ربى، وكان يصدق فى ذلك كما صدق فى غيره.

وقال أيضاً: (ليت شعرى ما فعل أبواى؟) فأنزل عليه: ﴿**وَلا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ**﴾[1].

قلت: هذا إن صح فجوابه ما سبق قبله، لكنه لا يصح لسياق الكلام، وهو قوله تعالى فى سياق ذم اليهود والنصارى والكفار: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ**﴾ بضم التاء المثناه من سأل على ما لم يسم فاعله، فهو معنى قوله ﴿**وَلا تُسْأَلُونَ عَمَّا**

---

(١) البقرة ١١٩ ولهذه الآية سبب نزول غير الذى ذكره النصرانى وهو أن النبى ﷺ قال: (لو أنزل الله بأسه باليهود لآمنوا) فأنزل الله تعالى: ﴿ **وَلا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ**﴾ برفع تسأل، وهى قراءة الجمهور ويكون فى موضع الحال بعطفه على (بشيراً ونذيراً) والمعنى إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غير مسئول. وأما عن قراءة (ولا تسأل) جزماً على النهى وهى قراءة نافع وحده - ولا أستسيغ تعدد القراءات ولا الكثرة من أسباب النزول - ففيها وجهان: أنه نهى عن السؤال عمن عصى وكفر من الأحياء لأنه قد يتغير حاله، فينتقل عن الكفر إلى الإيمان وعن المعصية إلى الطاعة، والثانى - وهو الأظهر - أنه نهى عن السؤال عمن مات على كفره ومعصيته تعظيماً لحاله وتغليظاً لشأنه، وهذا كما يقال: لا تسأل عن فلان، أى قد بلغ فوق ما تحسب. هذا وقد ذكر القرطبى فى كتاب (التذكرة) أن الله تعالى أحيا له أباه وأمه وآمنا به، والحق أن هذه روايات لا تصل إلى درجة اليقين والله يقول: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً).

كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١) وقوله: ﴿قُل لاَّ تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (٢) وقوله: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ﴾ (٣) وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾(٤) وقوله: ﴿وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ (٥) أو معنى ذلك كله: إن عليك إنذارهم وليس عليك شئ من عقابهم، كما قال: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾(٦) وهذا عام فى جميع الكفار.

نعم. قد قرئ (لا تسأل) على النهى له عن السؤال، وهو محتمل لما ذكره هذا الخصم. والجواب عنه ما سبق.

* * *

وذكر النصوص التى تضمنت أنه لا يعلم الغيب لقوله: ﴿ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ﴾(٧) وقوله: ﴿ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ (٨).

قال: (فأخبر أنه لو كان يعلم الغيب لاجتلب الخير واجتذب الشر، واستعد لكل أمر بما ينبغي له. ولقوله: ﴿ لا أملك لنفسى نفعاً ولا ضراً﴾ (٩) وقوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ (١٠) وقوله: ﴿ قُلْ إِنِّي لا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلا رَشَدًا﴾(١١) وقول عائشة: (من زعم أن محمدًا يخبر بما يكون فقد أعظم الفرية على الله. والله يقول: ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾(١٢).

قلت: هذا غير وارد بحمد الله تعالى - فإن محمداً لم يدع أنه يعلم الغيب كله ولا أنه يعلم ما علم منه بنفسه، بل بإخبار الله له بذلك، كما قال الله - سبحانه - ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ۝٢٦ إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾(١٣).

---

(١) البقرة ١٤١.
(٢) سبأ ٢٥.
(٣) النور ٥٤.
(٤) الرعد ٧.
(٥) فاطر ١٨.
(٦) الأنعام ٥٢.
(٧) الأحقاف ٩.
(٨) الأعراف ١٨٨.
(٩) الأعراف ١٨٨
(١٠) هود ٣١.
(١١) الجن ٢١.
(١٢) النمل ٦٥.
(١٣) الجن ٢٦ - ٢٧.

وأما قول عائشة: (من زعم أن محمـداً يخبر بما يكون) فلا أعرف هذا اللفظ، إنما المشهور من رواية الترمذى وغيـره أنها قالت: (ومن زعم أن محمداً يعلم ما فى غـد) والمعنى متقارب، وكلامها محمول على ما ذكرناه من التـقييد، أى لا يعلم ما فى غد ولا يخبر بما يكون من عند نفسه بل بإخبار الله له وهل كان النبى ﷺ إلا عبداً مأموراً؟

ولم يكن إلهاً معبوداً كما اعتقدتم فى المسـيح، ثم خفى عنكم ما تضمنه اعتقادكم الفاسد، من جهلكم المتزايد، فإن المسـيح إن كان يعلم الغيب فكيف لم يعلم أنه يؤخذ فيقتل، فـيختفى عنهم، لئلا يقع فى الصلب والقتل؟

فإن قلتم: كان يعلم ذلك لكن هو سلم نفسه ليفتدى الخلق من العذاب بنفسه.

قـلـنـا: نتابعكم على جـهلكم فى هذا، ونسلمه لكم، لكنه لما بات ليلة فى الجـبل ساهراً يصلى ويدعو أباه ليقيله من الموت، ويعبر عنه كأسه[١].

يرد عليكم أن من يجود بنفسه هذا الجود، كيف يجزع هذا الجزع، ويشح نفسه هذا الشح، ويستعد بالتلاميذ أن يساهروه، ويسألوا معه تعبير كأس الموت عنه؟

سامحناكم فى هذه، لكنه لو كـان يعلم الغيب - كما زعمتم - فلا يخلو فى سـؤاله تعبير كأس الموت عنه، إما أن يكون علم أنه يجاب فى سـؤاله أولا يجاب، والأول باطل لوقوع الأمر بخلافـه، فما علم الغيب فى هذه القـضية. والثانى يوجب أن سـؤاله كان عبثـاً لا يليق برعاع الناس فضلاً عن الأنبياء، على رأينا فيـه فضلاً عن ابن الله أو الله، خالق السموات والأرض - على رأيكم الفاسد فيه.

ثم نقـول لكم: من من الأنبـياء علم الغـيب لذاته؟ آدم لما خـرج من الجنة؟ أو إبراهيم لما امتحن بذبح ولده؟ أو إسحق لما أوهمه ابنه يعقوب أنه ابنه العيص، فأخذ بكوريته وجعل يتحير فى أمره، ويقـول (الصوت صوت يعقـوب واللمس لمس العيص [٢] ؟) أو يعـقوب لما جـرى ليوسف ما جرى وهو يظنه ميتاً؟ أو موسى لما أرسل فرعون الدباحين خلفه ليقتلوه؟ فلو لم يبادر رجل مؤمن فأنذره حتى هرب لفات فيه الفائت.

ما أقل عقـول هؤلاء القوم الضلال. بل ما أقل عـقل من يتعجب من قلة عقـولهم بعد ما

(١) متى.

(٢) التكوين.

يعلم منهم ما هم عليه. إنما الأنبياء عند الله يعلمهم ما لا يعلمون، وما لا يعلموه، لا يعلموه.

* * *

قال: وينضم إلي ذلك وعده للمسلمين يوم أحد بالنصر على عدوهم، فكان بخلاف ما أخبرهم: فقتلوا وهزموا وجرح هو وانكسرت رباعيته، ودخل حلق المغفر فى وجهه ثم لما تبين كذبه اعتذر إليهم بقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ (١) الآية.

قال: (واعتذاره أقبح من خلف وعده، لأنه باطل. فإن الأنبياء المتقدمين على نوعين:

أحدهما: جاءوا باللين والملاطفة والخشوع مثل حزقيال وأرمياء وأشعياء ونحوهم لم يحاربوا أحداً، ولا خاصموه، بل أعداؤهم الكفار استضعفوهم فعذبوهم وقتلوهم ولم يقتل أحد منهم فى حرب، ولا قتل معه حبر.

الثانى: جاءوا بالتأييد من عند الله ، والظهور على الأعداء والقهر لهم فقمعوا المشركين، ولم يقتل أحد منهم فى حرب ولا هزم يوماً واحداً، ولا قتل معه ربى ولا حبر مثل موسى وداود وسليمان.

قال: (وأنت إذا تأملت أحوال محمد، علمت أنه ليس من أحد هذين النوعين، لأنه لم يأت بخشوع ولا خضوع فيكون من النوع الأول ولا أيد بمعجزة يقهر بها أعداءه فيكون من النوع الثانى.

نعم. هو من النوع الذى حذر عنه سيدنا المسيح حيث قال فى إنجيله الطاهر: (تحذروا عن الأنبياء الكذابين، الذين يأتونكم فى لباس الضأن، وهم فى الباطن ذئاب خاطفة، ومن ثمراتهم تعرفونهم» (٢).

قلت: أما خروج النبى ﷺ إلى (أحد) فلم يكن منشرحاً له، ولا اختاره بادئ الرأى. وإنما كان رأيه: أن يتحصن فى المدينة فإن دخل العدو عليه قاتله بالسلاح والحجارة وإن بقى خارج المدينة لقى بشراً، ولم يلق كيداً.

---

(١) آل عمران ١٤٦ و (قتل معه) قراءة نافع، وقرأ ابن عامر (قاتل) وهى قراءة ابن مسعود واختارها أبو عبيد، وقال (إن الله إذا حمد من قاتل كان من قتل (دخلاً فيه، وإذا حمد من قتل لم يدخل فيه غيرهم، فقاتل أهم وأمدح)

(٢) متى.

لكن رجالاً من المسلمين ممن لم يشهدوا (بدراً) تأسفوا على فوات حضورها، فأشاروا بالخروج إلى (أحد) وألحوا على ذلك لما أراد الله لهم من الإكرام بالشهادة وتصديقاً لرؤيا النبى ﷺ حيث رأى فى منامه كأنه فى درع حصينة، وكان فى سيفه فلولا، وكأن بقراً يذبح فأول الدرع الحصينة بالمدينة، والفلول فى سيفه بأنه يصاب بعض أصحابه، والبقر ممن قتل من الكفار يومئذ.

وأما وعده إياهم بالنصر فصحيح. وقد نصروا فى أول الحرب وهزم الله الكفار، لكن لما خالف الرماة ما أمرهم به، وتركوا مراكزهم التى وكلوا بحفظها وطلبوا الغنيمة من أموال المشركين، عاقبهم الله بالمخالفة. فخرج عليهم الكمين فنال منهم ما نال.

وقد شرح الله هذه القصة فى القرآن حيث يقول: ﴿ **وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (١٥٢) إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَىٰ أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ** ﴾ [١] الآيات.

فقد صدقهم فى الوعد لكنهم خالفوه فعوقبوا بذنبهم. ثم يقال: إنما وعدهم بالنصر الكلى ذلك اليوم بشرط أن يسمعوا له ويطيعوا، لكنهم خالفوه، فانتفى المشروط لانتفاء شرطه.

وأما ما أصابه من ذلك فى نفسه: فهو كالذى أصاب الأنبياء قبله من القتل والضرب، بل من النشر بالمناشير، كما جرى لجرجيس[٢] النبى عليه السلام.

وأما قوله: (وكأين من نبى قتل معه ربيون كثير) فهو إخبار صحيح لكن قوله: (قتل معه ربيون)فيه تقديران مناسبان لسياق القصة.

أحدهما: أن الكلام تم على قوله: (قتل) وفيه ضمير النبى، أى كائن. أى كم من نبى قتل، وهو صحيح، فإن الخصم قد اعترف بأن كثيراً من الأنبياء قتلوا كيحيى وزكريا والمسيح - على زعمه - وغيرهم كثير. وقوله (معه ربيون كثير) جملة حالية، أى قتل حال كونه ذا أصحاب كثيرين، فما أوجب قتله لهم أن تزلزلوا فى دينه، بل ثبتوا عليه بعده.

---

(١) آل عمران ١٥٢ وما بعدها.

(٢) جورجيوس من أتباع المسيح.

ووجه مناسبة هذا التقدير: أن الشيطان صاح يوم أحد: (قتل محمد) فإضطربت قلوب أصحابه. وقالوا: عمن عدنا نقاتل؟ ولمن نتبع؟ فعاتبهم الله على هذا بقوله: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ﴾ اى ما ضعف أحد بعد نبيه ورجع عن دينه، كما هممتم أنتم أن تفعلوا.

التقدير الثانى: أن (قتل) سند إلى (ربيون) وهم جمع [1] (ربى) والربى منسوبة إلى الربة وهى الجماعة كأنه قال: قتل معه قوم رؤساء جماعات، كالقواد والأمراء. وقيل الربيون: الأتقياء العلماء: وهذا مناسب لقوله قبل ذلك: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ (١٤٢) وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾.

لكونهم وجدوا لما اصابهم يوم أحد من قبل الإخوان والأقارب، فكأنه يسليهم بذلك ويأسيهم بمن سبق منهم.

ولا شك أن من الأنبياء المتقدمين من كان ذا حروب ومغازٍ كداود وسليمان وموسى ويوشع بن نون، ولم يزل بنو إسرائيل بعد موسى يكون لهم ملك للحرب، ونبى يعرفه بأمر الله بالوحى.

والجهاد فيهم عائم، وكانوا يقدمون التابوت بين أيديهم، وكان من حمله لا يرجع به حتى يفتح عليه أو يقتل. وقد غزا يوشع بن نون مدينة الجبارين ليلة السبت ثم سأل الله أن يحبس عليه الشمس حتى يفرغ منهم قبل أن يدخل السبت ففعل.

وكان غزاة بنى إسرائيل أكثرهم أو كثير منهم علماء أتقياء بررة أخيار لأنهم أوتو الكتاب والحكم والنبوة وفضلوا على العالمين، كما نص عليه القرآن. ومن المحال عادة أن يكون فيهم هذا الجهاد لا يقتل منهم أحد، ومتى ثبت أنه قتل منهم ثلاثة فصاعدا ثبت صحة ما أخبر به محمد ﷺ كيف؟ وقد ثبت أنه قتل منهم فى الحروب والمغازى ما لا يحصى كثرة على ما دلت

---

(١) الربيون: هم العلماء الكبار فى بنى إسرائيل الذين يكونون من نسل هرون عليه السلام، والاحبار: هم العلماء الذين يكونون من نسل لاوى بن يعقوب من غير نسل هرون.

عليه الكتب والتواريخ والسير، وحينئذ إنكار هذا الخصم أن يكون قتل مع الأنبياء المحاربين منهم أحد لا يسمع [١].

وقد بينا أن الربيين لا يختصون بالأحبار والعلماء على القول المذكور أولاً بل هو عام فى غيرهم من المقاتلة. فنقول:

إنك ذكرت للأنبياء نوعين، ونحن ذكرنا للآية تقديرين. فتقديرنا الأول يصح فى نوع الأنبياء الأول، وتقديرنا الثانى يصح فى نوعهم الثانى، وأيضاً صح فى التوراة: أن إبراهيم قاتل الذين أغاروا على أموال لوط فاستاقوها فتبعهم إبراهيم بعبيده وغلمانه حتى قتلهم واستردها وأخذوه [٢]، على أن الآية قرنت على وجهتين: (قتل معه) و (قاتل معه) لكن يقال: إما أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف فيلزمكم الجواب عن القراءتين. فنقول: قد دلت القراءتان على أن جمعاً من الأنبياء قتلوا، وعلى أن جمعاً كثيراً منهم قاتله معه أصحابه، وقتل معه أصحابه، وقد بينا صحة ذلك إذ العادة فى الغزوات والحروب: أن الناس يقاتلون ويقتلون.

قوله: (ليس من أحد النوعين. إنما هو رجل هزم وهزم، وأصيب وأصاب).

قلنا: قد بينا بما ذكرنا من معجزاته قبل هذا، أنه من الأنبياء، وأنه علم من حسن سيرته وآدابه ولينه وتواضعه وخشوعه وتحديه وشجاعته وفصاحته وغير ذلك من أخلاقه الكاملة، وصفاته الجميلة متخلق بأخلاق النوعين من الأنبياء، وأنه اجتمع فيه ما لم يجتمع فى واحد منهم.

---

(١) كان الملك فى بنى إسرائيل فى نسل بنيامين وبدأ بطالوت، ثم انتقل إلى نسل يهوذا وبدأ بداود. وكان نسل لاوى مختصاً بالعلم، وكانت ذرية هرون من نسل لاوى للرئاسة الدينية ويلقب الواحد منهم بالربى، وكان اللاويون يعيشون بين الأسباط، ويشتركون فى الحرب. ومثال ذلك: أن الكهنة الهارونيين واللاويين عبروا بتابوت العهد نهر الأردن أمام الجيش المحارب مع يشوع بن نون كما هو مبين فى سفره وهم قاتلوا مع يشوع من أجل دعوة موسى.

وفى أيام موسى - وهو نبى أعظم - قاتلوا معه، وقتل منهم كثيرون كما هو مبين فى حروب موسى المذكورة فى سفر العدد، وكانت ملوك بنى إسرائيل تستشير الربيين فى الحروب ويقولون لهم نصعد أو لا نصعد؟ كما هو مبين فى سفر الملوك الثانى، وانتهت الدولة اليهودية الأولى التى كان يحكمها الملوك بسبى بابل، وبدأت الدولة الثانية بعد الرجوع من بابل بحكم الربيين بقيادة عزرا، وكانوا يقاتلون فى أيام المكابيين ببسالة وشجاعة نادرة وفى أيام يوسيفوس المؤرخ وهو من الربيين أيضاً كان الربيون وهو معهم يقاتلون تيطوس الرومانى، ثم نصحهم بالتخلى عن الحرب.

(٢) التكوين.

وأنت لو نظرت حق النظر فى سيرته لعلمت ذلك لكنك عدو أخذت الشبه التى زعمت أن لك فيها متعلق، وتركت ما عليك فيه المتعلق على عادة الأعداء فى إظهار القبيح، وإخفاء المليح. على أنه لا قبيح فى سيرة النبى ﷺ.

وأما قولك (هزم وهزم، وأصاب وأصيب).

والنوع الثانى من الأنبياء الذين ذكرتهم. هكذا كانوا. وقد هزمت بنى إسرائيل وأخذ منهم التابوت إلى أرض أعدائهم، حتى رد عليهم فى زمن طالوت الملك.

وأما النوع الأول منهم، فكانوا تارة يثبتون، وتارة يهربون، كما كان المسيح يفر من اليهود من مكان إلى مكان لخوفه منهم، حتى كان منه ومنهم ما كان.

وقد أخبر الله - تعالى - بذلك فى القرآن حيث يقول: ﴿**وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ**﴾[١] والله أعلم.

ثم يقال له: هل رأيت ملكاً يهزم ويهزم ويصيب ويصاب يبقى ناموسه بعده قريب ألف سنة، وهو كما هو كلما جاء فى رسوخ وثبوت؟ هذا عقل فاسد.

وأما ما حكاه عن سيده المسيح فى إنجيله الطاهر. فقد بينا فى أول الكتاب: أنه لا حجة فيه، ولعمرى أن فى الإنجيل الذى يعتمد عليه من التناقض والمحال ما يمنعه أن يتصف بصفة الطهارة.

* * *

وذكر حديثه عائشة: أن النبى ﷺ سحر، حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشئ ولا يفعله.

قلت: هذا صحيح[٢]، وقد بينا عند قوله تعالى: ﴿**إِلاَّ إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ**﴾، أن السحر ونحوه جائز على الأنبياء وأنهم معصومون فيما يوحى إليهم، بمعنى أنهم لا يقرون فيه على خطأ.

* * *

وذكر حديث عائشة: (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) قالت: (فلولا ذلك لأبرز قبره، غير أنه خشى أن يتخذ قبره مسجداً).

---

(١) آل عمران ١٤٠.

(٢) هذا صحيح فى نظر المؤلف.

قلت: وهذا صحيح مشهور عنهم . فإنهم لغلوهم فى أنبيائهم، وذلك منهى عنه فى دين الإسلام لئلا يصير النبى بالصلاة عنده يشبه المعبود، وإن كانت النية تميز العبادة لمن؟

لكن لمجرد الشبه تكره [١]، وأيضاً فإن الأنبياء معظمون، فإذا عبد الله لم يؤمن أن يجئ من بعد ذلك العصر فيظن العبادة لهم لتعظمهم فى النفوس، كما يقال: إن إدريس لما رفع إلى السماء جاء إبليس إلى أخ له فقال له: أصنع لك تمثال على صورة إدريس تتسلى به؟ قال: نعم. فصنع له تمثالاً كان يدخل عليه كل يوم يبكى عنده، ويتذكر إدريس به فيحصل له بعض السلوان، وكان التمثال فى خرابة لا يدخلها غيره، فلما مات أخو إدريس - أو أنه كان صاحبه وخليله - جاء من بعده فوجدوا التمثال فى الخرابة، فجاءهم إبليس، فقال: أتعرفون هذا التمثال؟ هذا إله إدريس وأخيه فاعبدوه. فعبدوه، فكان ذلك أصل الجاهلية الأولى.

وأما الجاهلية الثانية: فإن البيت الحرام كان عظيماً عند أهل مكة ، فكانوا إذا سافروا حملوا من حجارة الحرم معهم فى أسفارهم يحتمون ويتبركون بها، ثم تدرجوا إلى أن عادوا يضعونها ويطوفون بها، حيث حلو من الأرض، كما يطوفون بالبيت، ثم تدرجوا من عصر إلى عصر، حتى عبدوها، ونشأت عبادة الأصنام بهذا السبب، فكان ذلك أصل الجاهلية الأخرى التى أزالها الله بمحمد ﷺ.

* * *

وذكر قوله عليه السلام فى مرضاه: (ما أزال أجد ألم الطعام الذى أكلت بخيبر. فهذا أوان قطع أبهرى).

قلت: قد بينا أن الأنبياء بشر، يجوز عليهم الآفات والموت وأسبابه، وليسوا كما يعتقدون فى المسيح أنه إله، ثم هو مع ذلك قتل وصلب ودفن ولم تنفع الإلهية.

والأبهر: عرق ينزل من الدماغ، فهو فى العنق الوريد، وفى الصلب الأبهر وفى القلب الوتين. ومن أي مواضعه انقطع هلك صاحبه، والوريد والوتين مذكوران فى القرآن.

---

(١) ولذلك يجب على المسلمين هدم القباب والأضرحة التى فى المساجد، وإخراج جثث الموتى منها وجعل المسجد لله خالصاً من أى شبهة كانت، ومن سكت عن ذلك وهو قادر على الهدم والإزالة فهو آثم ويجب على المسلمين أن لا يعتقدوا فى الأحياء ولا فى الأموات أنهم واسطة إلى الله وأنهم قادرون على جلب الخير ودفع الشر. إن ذلك ليس من الإسلام فى شئ.

وذكر حديث البخارى عن ابن عباس قال: لما حضر رسول الله ﷺ. الموت. وفى البيت رجال. قال: (هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده. ومنهم من يقول غير ذلك. فلما أكثروا اللفظ والاختلاف قال رسول الله: (قوموا) فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حيل بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لنا ذلك الكتاب.

قلت: لم يوجه سؤاله من هذا الكتاب [١]. وأنا يخطر لى توجيهه من وجهين:

أحدهما: القدح فى جميع المسلمين. وتقريره: أنه علق عدم ضلالهم على كتب الكتاب. ومن المعلوم أن المشروط ينتفى لانتفاء شرطه، والكتاب لم يكتب فبقى الضلال لم يحصل، فيكون الضلال بعده ثابتاً، إذ لا واسطة بين النفى والإثبات.

الثانى: قول القائل: (قد غلبه الوجع) يعنى: فهو لا يدرى ما يقول وكان هذا القائل عمر بن الخطاب. وفى لفظ الصحيح: (إنه يقال إن الرجل تهجر) يعنى تخلط فى كلامه. لأن الهجر: الكلام الذى لا معنى له، ولا فائدة.

والجوب عن الأول من وجهين:

أحدهما: أن المراد بالضلال الذى علق نفيه على كتابة الكتاب هو الاختلاف فى الإمامة لمن هو بعده. بدليل قوله تعالى: ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا** ﴾[٢] وبدليل قوله عليه السلام قبل موته (لقد تركتم على بيضاء نقية، ليلها كنهارها) وقوله: (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من عاندهم إلى يوم القيامة) فى نصوص كثيرة، فنفى ضلالة الأمة بعده فتعين حمل الضلال فى هذا الحديث على النزاع فى الخلافة [٣].

ولا شك أنهم تنازعوها بعد (على) و (سعد بن عبادة) و (أبو بكر) فكانت له بمقتضى وعد النبى ﷺ حيث قال: (يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر) وقوله: (الخلافة بعدى ثلاثون سنة، ثم تصير ملكاً)، وكانت أيام أبى بكر من جملة الثلاثين.

الوجه الثانى: أن محمداً ﷺ فى أيام حياته. إما أن تدعوا أنه كان على هدى أو ضلال؟

---

(١) يقصد – والله أعلم – أن الأحاديث النبوية التى يمسك بها بعض المسلمين غير حجة فى الدين.

(٢) المائدة ٣.

(٣) ولم لا يكون الحديث من الأحاديث الموضوعة من قبل علماء الفرق والملل والنحل

فإن قلتم: على هدى، فأمتــه بعد، على ملته وسنته ومنهاجه. وإذا اختـلفوا فى أمر لجأوا إلى ما أنزل عليه، وإلى ما قاله من السنة، فهم أيضاً مـهتدون مثله. وإن قلتم على ضلال فأمته - على زعمكم - قـد ضلوا عما كانوا علـيه، والضلال عن الضلال هدى. إذ نقـيض الضلال الرشاد، فهم إذن مهتدون.

فعلى التقديرين القدح فى أمته لا يتجه من هذا الحديث، والقدح فيه قد سبق جوابه.

والجواب عن الـثانى: أن عمر رضى الله عنه ليس معـصوماً، فهو وهم فى هذا، إذ وطن الأمر عـلى خلاف مـا هو عليه حـيث نسب النبى ﷺ إلى التـخليط فى الكلام كمـا وهم فى قـوله. (إن محـمداً لم يمت، وإنما ذهب إلى مناجـاة ربه بروحـه، كمـا ذهب موسى للمناجـاة ببدنه).

وأحسب أن عمر عوقب على هذه الكلمة عقوبة دائمة من جهة أن الرافضة تعلقت عليه بها ونسبته إلى أنه علم أن النبىﷺ إن كتب لهم كتاباً نص فيه على على بن أبى طالب، وعلم أنها إن صارت إلى (على) تداولتـها بنو هاشم فلا تخـرج عنهم، فلا تحصل له، وهو كـان يرجوها بعد أبى بكر، كما وقع، فصدهم عن كتابة الكتاب، حتى مات النبى ﷺ، ثم بادر بالبيعة لأبى بكر مخالسة كما قال: (كانت بيعة أبى بكر فلتة وقى الله شرها، ثم مات أبو بكر سريعاً فتناولها بعده، فهم يشنعون عليه بذلك، ويتهمونه به، ويسبونه ويشتمونه لأجله.

* * *

وذكر حديث أن النبى ﷺ كان يسأل فى مرضه الذى مات فيه: (أين أنا غداً؟ أين أنا غداً؟ يريد يوم عائشة، فأذن له أزواجه يكون حيث شـاء فكان فى بيتى حتى مات فى اليوم الذى كان يدور على فيه، فقبضه الله، وإن رأسه لبين سحرى ونهرى، وخالط ريقى ريقه فى آخر أيامه من الدنيا، ولقد اشتد عليه الموت حتى لأكره شدة الموت لأحد بعده).

قلت: ووجه السؤال فيه من وجهين:

أحدهما: أنه لم يغفل عن لذة النكاح التى هى عار عند الخصم - حتى فى مرض الموت.

الثانى: أن شدة الموت عليه عقوبة، فدل أنه كان يستحقها.

وفى الحـديث النبوى الصـحيح: (الدنيـا سجن المؤمـن وجنة الكافر (وفى المثل العـامى: (المؤمن طقى، والفـاجر وقى) ثم لو كان لحـوق المشقة فى الدنيـا عقوبة لـوجب أن يكون إلقاء

إبراهيم فى النار، وعمى إسحق ويعقوب، وما جرى ليوسف، وحزن أبيه عليه، وبلاء أيوب، وما قاساه موسى وهرون من بنى إسرائيل وقوم فرعون وقتل يحيى وزكريا وغيرهم من الأنبياء، وإهانة اليهود للمسيح، ثم قتله وصلبه، وما جرى لتلاميذه بعده، وقتل جرجيس أربع مرات، ثم يعيش، وحبس يونس فى جوف الحوت ونحوه عقوبات فى حقهم وواحد لا يقول ذلك.

وأما قول عائشة (خالط ريقى ريقه)، فليس ذلك بمباشرة استمتاعية، بل لأن النبى ﷺ كان مستنداً إلى صدرها، فدخل عبد الرحمن بن أبى بكر أخو عائشة ومعه سواك يستك به، فأتبعه النبى ﷺ بصره، فقالت له عائشة: آخذه لك يارسول الله، فأومأ برأسه، أى نعم - وكان يحب السواك لأنه كما قال عليه السلام: مطهرة للفم، مرضاة للرب، - فأخذته من أخيها فمضغته بفمها حتى لان، ثم أعطته النبى ﷺ فاستاك به. وذلك هو المراد باجتماع ريقها.

* * *

وهذا آخر ما وجدنا من هذا الكتاب، على مصنفه من الله ما يستحقه.

الخاتمة

وأعلم أن كل متناظرين لاتثبت دعـوى أحدهما إلا بمقدمات مـشتركة بينهم يتفقـون عليها تكون بينهما كالحكم. فلمن وافقت تلك المقدمات تثبت دعواه.

وإذا عرفت هذا فنحن ليس بيننا وبين النصارى واليهود مقدمـات مشتركة إلا العقليات وما تركب منها ومن غيرها. لأن كل واحد من أهل الكتـاب والمسلمين يقدح فى كتاب الآخر الذى بيده فلا تقوم عليه الحجة به.

فلنختم هذا الكتاب بذكر حجج واضحة على صحة دين الإسلام وصدق محمد عليه السلام.

الحجة الأولى

وهى التى يعتمدها غـالب المتكلمين فى كتبهم وهى: أن محمداً ادعى النبـوة وظهر المعجز على يده وكل من كان كذلك فهو رسول الله حقاً، فـمحمد رسول الله حقاً. أما أنه ادعى النبوة فبالتـواتر، وأيضاً لو لم يدع النبوة لما كان لـنزاع الخصم فائدة، وأما أن المعجـز ظهر على يده، فلما قـررناه قبل وهو أن المعـجز هو الأمر المـكن الخارق للعادة المقـرون بالتحـدى الخالى عن المعـارض والقـرآن الذى أتى به كـذلك، وإلا لظهـرت مـعارضـتـه مع توافـر الدواعى عليـه والإشكالات التى عليه الفلاسفة والبراهمة وغيرهم من منكرى النبوءات مشتركة لا نختص نحن بها، والتى عليها لليهود أو النصارى قد أجبنا عنها قبل.

وأما أن من ظهر المعجز على وفق دعواه يكون رسول الله. فللقطع بأن رجلاً لو قال لقوم: أنا رسول فلان الملك إليكم، ودليل صدقى أنه يختـرق عادته الفلانية لأجلى. مثل أن يقوم عن سريره، أو ينزل عن مركب فيمشى لأجلى، أو ينزع تاجـه فيجعله على رأسى. فوجد ذلك من الملك، دل على صدق مدعى الرسالة.

وهذا إنما يحتج به على منكرى النبوات. أمـا اليهود والنصارى فيسلمـون أن ظهور المعجز يدل على صدق المدعى، وإنما ينازعون فى وجود المعجز، وقد أثبتناه.

الحجة الثانية

إن محمداً عليه السلام إما ملك ماحق، أو نبى صادق، لكنه ليس ملكاً ماحقاً، فهو نبى صادق. وإنما قلنا: إنه إما ملك أو نبى، لأنه لا قائل يقول بثالث، إذ الخصم يدعى أنه كان ملكاً أقام ناموسه بسيفه، ونحن نقول: كان نبياً صادقاً مؤيداً من الله تعالى، فقام ناموسه بالتأييد الإلهى، وإنما قلنا: إنه ليس ملكاً كما زعمتم، بل نبى صادق [1]. لأننا علمنا بالاستقراء التام، والتواتر القاطع: أن ملكاً من ملوك الدنيا لم يبق ناموسه بعده، بل يتغير بموته. وإنما تبقى نواميس الأنبياء بعدهم، ثم رأينا ناموس محمد باقيا بعده قريب ألف فى سنة. فعلمنا أنه من الأنبياء لا من الملوك.

الحجة الثالثة

إن نبوة محمد ﷺ لازمة لنبوة من قبله من الأنبياء جميعهم ثم قد وجد الملزوم الذى هو نبوة الأنبياء قبله، فيجب أن يوجد اللازم، وهو نبوته.

وإنما قلنا: إن نبوته لازمة لنبوة من قبله، لأنا أجمعنا على المقتضى لنبوتهم إرادة الله، والدليل عليها: ظهور المعجز. لكن إرادة الله خفية عن البشر. لا سبيل إلا معرفتها، فنفى الطريق إلى ثبوت النبوة منحصر فى ظهور المعجز، والمعجز مشترك بينه وبينهم بما حققناه غير مرة.

وإنما قلنا: إن وجود الملزوم يوجب وجود اللازم للقطع بأن مكروهاً لا لازم له محال الوجود.

الحجة الرابعة

أن محمداً ﷺ أقر اليهود والنصارى فى شريعته بالجزية، مع علمه بأنهم يكذبونه ويقدحون فى صدقه، وما كان ذلك منه إلا مراعاة لحرمة كتابهم وأنبيائهم لأنه علم أنهم وإن تصرفوا فيها بالتبديل والتحريف المفهم لم يحرفوا الجميع، إنما حرفوا ما كان تحريفه مهما عندهم، فهم على بقايا من شرائعهم، فراعاهم لذلك، وجعل عقوبة كفرهم به: دفع الجزية والصغار عليهم.

---

(١) نبى صادق تمت له الرئاسة على قومه، وما يخالفه مسلم فى أمر ونهى

ومن المعلوم أنه لو كـان ملكاً محـضاً لا نبـوة له لأخلى الأرض منهم على تكذيبـهم له، وعدم طاعته لأن هذا شأن الملوك. لا يستبقون من خشـوا عاقبته خضوعاً، ولم يكن يخفى عليه أن جيش الملتين يبقى بعده، ويتطرق منهما تشكيك أمـته بالشبهات والترهات، وذلك مما يضعف الناموس. فلما تركهم بالجـزية دل على أنه مأمور فيهم من الله بما لا تصبر عليـه نفوس البشر، ولا يتجه على هذه الحجـة إلا أن يقال: لعله تركهم ليستنبط له من تركـهم هذه الشبهة، ويوهم الناس العدل وأخلاق النبـوة. لكن الجواب عنها: أنه لو كان قصـده ذلك لكان ذلك يحصل له بأن يعف عنهم فى حياته فقط، ولا كان يوصى بهم كـما أوصى بأمته، حتى قال: (أنا برئ ممن وافانى يوم القيامة ولدى عليه مظلمة) وقال لهم: (لهم ما لكم وعليه ما عليكم).

وهذا (أبو حنيفـة) رحمه الله أول أئمـة الإسلام وشيخ السلف. يقتـل المسلم بالذمى لهذا الحديث، وروى فى مسنده بإسناد متصل: أن النبى ﷺ اقاد مسلماً بكافر، فلولا أنه مأمور فيهم من الله تعالى بالاستبقاء، ولو كان ملكاً محضـاً يحب الرياسة وإقامة الناموس، لكان استبقاهم حال حياته، وسكت عن الوصية فيـهم بعد موته، حتى كان المسلمون قد أخلوا منهم الأرض، ولم يبق منهم من يورد هذا الشبهة على دينه.

الحجة الخامسة

إنه عليه السـلام قال: (إذا حدثكم أهل الكتـاب فلا تصدقوهـم ولا تكذبوهم وقولوا: آمنا بالذى أنزل إلينا، وأنزل إليكم، وإلهنا وإلهكم واحد، ونحن له مسلمون).

وإنما قال ذلك لأنه علم أنهم حـرفوا بعض كتـبهم لا كلها فمـنع من تصديقهم خشـية أن يكون ما قالوه مما حرفوه، ومن تكذيبهم خشية أن يكون مما لم يحرفوه. فالأول فى غاية الحزم، والثانى فى غاية العدل. ولو لم يكن نبياً مـأموراً فيهم بذلك، كما فى القرآن: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [1] لأغرى الناس بتكذيب كل ما عندهم. وكان ذلك أتم لناموسه، وأغض من رءوس أعـدائه. لأنا علمنا بالاستقراء من ملوك الدنيا أجـمعين. أن أحداً منهم لم يترك من آثار من قبله من الملوك ولا الأنبياء ما يحذر منه على ملكه إلا عجزاً.

---

(١) النجم ٣ - ٤.

الحجة السادسة

تختص بالنصارى

وتقريرها: أنكم زعمتم: أن المسيح هو الله، أو ابن الله [١]، وأنه ظهر إلى العالم ليفدى أهل الإثم من إثمهم وخطاياهم، وفداهم بنفسه ثم بعد ذلك صعد إلى أبيه. فهو جالس عن يمينه. فإن كان هذا حقاً. فقد كان يجب عليه وينبغى له أن يقول لابنه حين ظهر محمد بدعوته: أهلك هذا ولا تدعه يفتن الناس ويضلهم. ثم احتاج أن أنزلهم فاستنقذهم من فتنته، واقتل واصلب من تابعه.

لأن عندكم أن المسيح كامل العلم والقدرة، ولا يخفى عنه شئ فى ملكه أو ملك أبيه. فبالضرورة أنه علم بظهور محمد - عليه السلام - والراضى بالضلال ضال - أو أن محمداً على طريق الرشد والكمال. وقد خيرناكم بين الأمرين ولا واسطة بين القسمين.

الحجة السابعة

جرت عادة الله فى خلقه أنه يتداركهم على كل فترة برسول يرشدهم إلى الهدى، ويصدهم عن الردئ، ولا خلاف أن العرب فى جاهليتها لاسيما فى أواخرها عند أوان ظهور محمد - عليه السلام - كانت أحوج الخلق إلى ذلك لما كان عليه من الظلم والبغى والغارات، والقتل بغير الحق، وسبى الحريم وظلم الغريم. والعناية الإلهية يستحيل منها عادة إهمالهم على ذلك من غير معلم يرشدهم ويسددهم، كما تقرر أول هذا الكتاب فى ضرورة الخلق إلى النبوات.

وما رأينا أحداً ظهر بناموس. قمع تلك الجاهلية، وما كانت عليه من المنكرات. إلا محمداً - عليه السلام - فدل على أنه هو النبى المبعوث فيها وإذا ثبتت نبوته بهذا الطريق إلى العرب. فالنبى لا يكذب. وقد صح عنه بالتواتر أنه قال: (بعثت إلى الناس كافة، وبعثت إلى الأحمر والأسود) وبهذا يظهر تعقيل من سلم من اليهود أنه أرسل إلى العرب خاصة لا إلى غيرهم.

---

(١) اقرأ كتاب: أقانيم النصارى.

الحجة الثامنة

لا خلاف عند كل عاقل: أن محمداً ﷺ كان من أعلى الناس همة، وأوفرهم حكمة، ولولا ذلك لما انتظم له أمر هذا الناموس. هكذا بعده مدة طويلة مع أنه دعوى عند الخصم. لا حجة معه.

ولا خلاف أن من كان بهذه المثابة من علو الهمة ووفور الحكمة. وهمته تعلو إلى تقرير منصب دائم، ورياسة باقية. أنه يحتاط لأمره، ويعمل نتائج فكره حتى لا يتوجه عليه ما يفسد حاله، ويبخس مآله.

ومن المعلوم عند كل حكيم فطن لبيب: أن الكذب ينكشف ويستحيل رونقة وينكشف، خصوصاً والمسيح إله النصارى يقول: (ما من مكتوم إلا سيعلن، ولا خفى إلا سيظهر)[1].

فلو لم يكن (محمد) على يقين من صدق نفسه لما أقدم على دعواه خشية أن ينكشف أمره فى تضاعيف الأزمان فيعود عليه سوء الذكر، مدى الدهر.

وكلامنا عالى الهمة وافر الحكمة، يخشى معرة المآل، كما يخشى معرة الحال فلا يرد علينا من يؤسس رياسة فى حياته بما أمكنه من كذبه وبرهانه، ثم لا يبالى ما كان بعد مماته. فإن ذلك فى غاية الخساسة، ويحصل مقصوده برئاسة الملك، دون دعوى هذه الرئاسة.

الحجة التاسعة

لو لم يكن محمد صادقاً لكان المسيح كاذباً، لكن المسيح ليس بكاذب، فمحمد صادق.

بيان الملازمة أن المسيح عليه السلام قال فى الإنجيل: (ما من خفى إلا سيظهر، ولا مكتوم إلا سيعلن) وهذه نكرة فى سياق النفى فتقتضى العموم، وإن كان خفى لابد أن سيظهر، فعدم صدق محمد فى دعواه،إما أن كان ظاهراً أو خفياً فإن كان ظاهراً كان يجب أن لا يتابعه أحد، وإن تابعه لرهبته أو رغبته فبالظاهر دون الباطن، حتى إذا زالت رهبته أو رغبته بزواله رجع عنه، لأن عاقلاً لا يختار الباطل على الحق، ولا الكذب على الصدق. فكيف بهذا الجمع الكبير

(١) متى

والجم الغفير فى أقطار الأرض يـختارون ذلك. هذا محال، وإن كان خفـيفاً وجب أن يظهر لا سيـما مع دهاء العـرب وذكائهم وفطنتـهم وصحـة طبعـهم وفطرتهم، فقـد كان فيـهم الكهنة والمنجمون والزجار والمتطيرون، وأكثرهم يصيبون ولا يخطئون.

منهم من الأذكياء أبو بكر وعمر وعمرو بن العاص والمغيـرة بن شعبة وكثيرون لا يحصرهم عدد، وقد كـانوا يستخرجون بأذهانهم مـا هو أخفى. ويكفيهم أن «ابن المقفع» فـيلسوف العجم شهد لهم بالفـضيلة على الروم والفرس وسائر الأمم فيمـا ذكره «أبو حيان التوحيـدى»فى كتاب له. فمن المحال عادة أن يخفى عليهم أمر محـمد ﷺ لو كان باطلاً، فدل على أنهم ما انهرعوا إليه مع كونه أول الإسـلام فى نفر قليل مستضـعف إلا وقد علموا صدقـه، فصح قولنا: لو لم يكن محمد صـادقاً لكان المسيح كاذباً فى قوله: «ما من خفى إلا سـيظهر» وأما أن المسيح ليس بكاذب فبالاتفاق منا ومنكم، ولو نازعتمـونا فى صدقه أنتم أو غيركم، لما وافقناكم على ذلك، لأنا نحن أحق به منكم.

الحجة العاشرة

إن من نظر فى دين الإسلام فوجـده معظم الرسل عيسى وموسى وغيـرهما بحيث إن من سب أحداً منهم أو تنقصه قتل. ورأى اليهود ينتقصون محمداً - عليه السلام - علم أن المسلمين أهل حق لا يشوبه تحامل، وأن اليهود والنصارى أهل عناد وتجاهل.

فإن قالت اليهود: إنما غضضنا عن المسيح ومحمداً، لأنهما كاذبان.

قـلنـا: فالذى ثبت صدق مـوسى، قد أتى المسيح بما هو أعظم منه، فمقتـضى التصديق مشترك. فإما أن تصدقوا الاثنين أو تكذبوهمـا. أما الفرق فهوى وتحامل. وإن قالت النصارى: إنما تنقصنا محمداً لأنه ليس بصادق.

قلنا: تلزمكم مقالة اليهود فى أنهم إنما تنقصوا المسيح لأنه ليس بصادق.

فإن قالوا: اليهود كفار، عاندوا الله.

قلنا: كذلك نقول عنكم بالنسبة إلى تنقص محمد -ﷺ.

فإن قيل: اليهود عاندوا بعد قيام الحجة بإظهار المعجز، ونحن لم يأتنا محمد بمعجز.

قلنا: بل جاءكم بمعجزات قد سبق تقريرها ولكن عاندتم أو جهلتم، ولهذا سمى الله - تعالى - اليهود مغضوباً عليهم، والنصارى ضالين، لأن تكذيب اليهود عناد، وتكذيبكم يغلب عليه الجهل.

ولو أعطيتم النظر حقه لوفقتم ورشدتم.

* * *

هذا آخر ما تيسر إيراده فى هذا الكتاب.

اسأل الله الكريم الوهاب أن يجعله لى إلى رحمته وشفاعة نبيه أنجح الوسائل وأقوى الأسباب، ويوفقنى وسائر المسلمين لما يحبه ويرضاه، ويوقفنا عما يبغضه ويقلاه، فإنه لا إله إلاه، ولا فاعل فى الوجود سواه.

وكان الفراغ من تعليق هذه المسودة صبيحة الاثنين سابع ذى قعدة الحرام سنة سبع وسبعمائة، والابتداء فيها يوم الاثنين ثانى عشر شوال من السنة المذكورة بالمدرسة الصالحية، من مدينة القاهرة - حماها الله وسائر بلاد الإسلام - على يد العبد الفقير إلي رحمة ربه القدير: سليمان بن عبد القوى البغدادى الطوفى الحنبلى - عفا الله عنهما وعن جميع المسلمين.

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين آمين. آمين. آمين يارب العالمين.

ثم أنهاه نظراً وتصحيحاً، لما وجد فيه من حلل طغيان القلم وملحقاته ما خطر له من الفوائد اللائق إلحاقها، عشية الأحد عاشر شوال سنة ثمان وسبعمائة هجرية. والحمد لله رب العالمين.

* * *

نجزت هذه المبيـضة كتابة من خط مصنفـها - أمتع الله ببقائه، ونفع المسلمين ببـركته - فى السادس من شهر المحرم المبارك من سنة إحدى عشر وسبعمائة - أحسن الله فتحها بخير وعافيه.

كتبه الفقير الحقير، المعترف بالتقصير، الراجى عفو الله الكريم، الناسخ: على الزعيم.

* * *

الفهرس

الموضوع | **الصفحة**

القسم الثانى من شرط الصدق

ثانيا: تكذيب النصرانى لأحاديث نبوية

الشرط الثانى الطهارة:

الشرط الثالث الإعجاز

الشرط الرابع: اختبار الشريعة: